إدارة المصارف الإسلامية

أصولها العلمية والعملية

تأليف

الدكتور حسام عبر

أستاذ مشارك للعلوم المالية والمصرفية

رئيس دائرة ادارة الاعمال

جامعة بيرزيت

الطبعة الأولى

Digitized by Birzeit University Library

243342

إدارة المصارف الإسلامية

أصولها العلمية والعملية

الطبعة الأولى

HG
3368
.A6
J32
2001

تأليف

الدكتور هشام جبر

أستاذ مشارك للعلوم المالية والمصرفية

رئيس دائرة إدارة الأعمال

جامعة بيرزيت

مكتبة جامعة بيرزيت
40528
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

Digitized by Birzeit University Library

HG 3368 A6 J32 2001

جبر، هشام
إدارة المصارف الاسلامية : أصولها العلمية والعملية . نابلس : جبر ، 2001
392 صفحة
أ. إدارة البنوك الإسلامية

Digitized by Birzeit University Library

شكر وتقدير

يتقدم المؤلف بجزيل شكره وتقديره إلى

البنك الإسلامي العربي

لتكرمه بطباعة هذا الكتاب

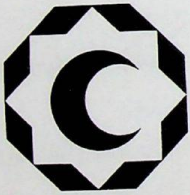

البنك الإسلامي العربي ش.م.ع

ARAB ISLAMIC BANK P.L.C

الطريق إلى دينك ودنياك

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

محتـويات الكتـــاب

الموضوع	الصفحـــة
الفصل الأول : النظام المالي	
١. تعريف النظام المالي.	١
٢. وظائف النظام المالي	٤
٣. مؤسسات النظام المالي	٤
٤. الاتجاهات الحديثة في النظام المالي	٧
٥. النظام المالي في الأردن	٨
٦. النظام المالي في فلسطين	١١
٧. البنوك في القرن الحادي والعشرين	١٣
الفصل الثاني: النقـــود	
١. تعريف النقود	٢١
٢. من أين جاءت كلمة النقود: MONEY	٢٢
٣. تاريخ النقود	٢٣
٤. المسكوكات النقدية والنقود الورقية	٢٤
٥. النقود في الإسلام:	٢٥
٦. وظائف النقود: *The Functions of Money*	٣١
الفصل الثالث: البنوك الإسلامية	
١. مقدمة البنوك الإسلامية:	٤٤
٣. أنواع البنوك، والأنظمة التي تحكم عملها	٥١
٤. الأنظمة المصرفية المختلفة: البنوك المفردة، والبنوك ذات الفروع	٥٦
٥. مزايا وعيوب البنوك ذات الفروع	٦٠

Digitized by Birzeit University Library

٦. خصائص النظام المصرفي: ٦١
٧. أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد الوطني ٦٢
٨. نشأة العمل المصرفي الإسلامي الحديث ٦٤
٩. فلسفة البنك الإسلامي ٦٨
١٠. أهداف البنك الإسلامي ٧٣
١١. ما يميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك ٧٤

الفصل الرابع: الأدوات الاستثمارية الإسلامية

١. أهداف الاستثمار في الإسلام ٩٦
٢. خصائص الاستثمار في السندات المشروعة ٩٧
٣. القيود الشرعية للاستثمار في السندات ٩٨
٤. أشكال الأدوات الاستثمارية التي يمكن أن تشكل سوقا لرأس المال الإسلامي ٩٩
٥. شروط نجاح الأدوات التمويلية الإسلامية ١٠٩
٦. خصائص السندات الإسلامية ١١٠
٧. مزايا استحداث أدوات استثمارية إسلامية ١١٠

الفصل الخامس: المرابحة

١. مقدمة ١١٦
٢. أوجه الاختلاف بين المرابحة البسيطة والمرابحة المركبة ١٢١
٣. شروط صحة بيع المرابحة ١٢٣
٤. بيع المرابحة للآمر بالشراء ١٢٤
٥. صورة بيع المرابحة للآمر بالشراء ١٢٤

Digitized by Birzeit University Library

٦. مشروعية بيع المرابحة للآمر بالشراء ١٢٥
٧. الشروط والضوابط الشرعية لعقد المرابحة للآمر بالشراء ١٢٦
٨. بيع المرابحة للآمر بالشراء مع الإلزام بالوعد ١٢٩
٩. تحقق إيرادات بيع المرابحة ١٣٠
١٠. الفرق بين بيع المرابحة وبيع المساومة ١٣٠
١١. أنواع بيع المرابحة حسب المشتري ١٣١
١٢. مزايا التمويل بالمرابحة ١٣٤
١٣. قياس وتحديد تكلفة عقد المرابحة ١٣٥
١٤. مشاكل التعامل بالمرابحة ١٣٦
١٥. المعالجة المحاسبية للمرابحات ١٣٧
١٧. الخطوات العملية لبيع المرابحة ١٣٩
١٨. أهم شروط عقد البيع وكيفية تنفيذها ١٤٤

الفصل السادس: المضاربة

١. المقدمـــة ١٥٠
٢. تعريف المضاربة ١٥١
٣. أركان عقد المضاربة: ١٥٤
٤. شروط صحة عقد المضاربة ١٥٤
٥. أحكام المضاربة: ١٥٨
٦. صور المضاربة ١٥٩
٧ مدة المضاربة، والأحكام الخاصة بانتهائها ١٦٢
٨. فساد المضاربة ١٦٢
٨. مجالات العمل بالمضاربة ١٦٣

Digitized by Birzeit University Library

٩. المعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة ١٦٣
١٠. متى يكون البنك مضاربا بالمال، ومتى يكون مضاربا بالعمل؟ ١٦٥
١١ . الخطوات العملية لتنفيذ عملية المضاربة ١٦٦

الفصل السابع: المشاركة

١. أنواع المشاركات ١٧٠
٢. شروط المشاركة ١٧٢
٣. الشروط الشرعية للمشاركة في الإسلام ١٧٣
٤. أحكام المشاركة ١٧٣
٥. المشاركة في البنوك الإسلامية. ١٧٥

الفصل الثامن: المزارعة والاستصناع

١. المزارعة ١٧٨
٢. الاستصناع ١٧٩

الفصل التاسع: الإيجار المنتهي بالتمليك

١. مقدمة ١٨٤
٢. أنوع عقود الإيجار. ١٨٤
٣. صور عقود الإيجار المنتهية بالتمليك. ١٨٦
٤. شروط عقد الإيجار المنتهي بالتمليك. ١٨٧
٥. شروط بطلان عقد الإيجار المنتهي بالتمليك. ١٨٧

Digitized by Birzeit University Library

الفصل العاشر: بطاقات الائتمان الإسلامية

١. مقدمة ١٩٢
٢. مؤسسات بطاقات الائتمان في العالم ١٩٢
٣. تعريف بطاقة الائتمان وأنواعها. ١٩٥
٤. نشأة وتطور بطاقات الائتمان في العصر الحديث. ١٩٧
٥. الجهات المستفيدة من بطاقات الائتمان. ٢٠٢
٦. بطاقات الائتمان في فلسطين ٢٠٣
٧. بطاقات الائتمان في الإسلام. ٢٠٦
٨. مقاصد الإقراض وأحكامه في الشريعة الإسلامية. ٢٠٨
٩. الشروط الباطلة في عقد الإقراض. ٢١١
١٠. الحكم الشرعي للتعامل ببطاقات الائتمان. ٢١٢
١١. البطاقات المزيفة. ٢١٥

الفصل الحادي عشر: الكفالات أو خطاب الضمان

١. تعريف الكفالة ٢٢٠
٢. شرعية الكفالة ٢٢١
٣. عناصر الكفالة ٢٢٢
٤. أنواع الكفالات ٢٢٢
٥. الإجراءات العملية لإصدار خطاب الضمان ٢٢٤
٦. تعديل محتويات خطاب الضمان ٢٢٥
٧. انتهاء أجل الكفالة ٢٢٥
٨. دفع قيمة خطاب الضمان للمستفيد ٢٢٦
٩. القيود النظامية للكفالات ٢٢٦

Digitized by Birzeit University Library

١٠.تقدير مصاريف وأجور خطاب الضمان. ٢٢٧

الفصل الثاني عشر : الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل

أولا: الاعتمادات المستندية

١. مقدمة ٢٣٢

٢. تعريف الاعتماد المستندي ٢٣٤

٣. أطراف الاعتماد ٢٣٥

٤. الخصائص الرئيسة للاعتماد المستندي ٢٣٥

٥. أنواع الاعتمادات المستندية ٢٣٦

٦. المسئولية في الاعتمادات المستندية ٢٣٩

٧. مستندات الاعتماد المستندي ٢٣٨

٨. الأسعار في الاعتماد المستندي ٢٤٣

٩. تعديل الاعتماد المستندي ٢٤٤

١٠. السجلات المستخدمة في الاعتماد المستندي ٢٤٥

١١. القيود النظامية للاعتماد المستندي ٢٤٥

١٢. حالات فتح الاعتمادات في البنوك الإسلامية ٢٤٧

ثانيا: بوالص التحصيل ٢٤٨

الفصل الثالث عشر: الخدمات المصرفية الأخرى

١. صندوق الزكاة ٢٥٤

٢. الحوالات ٢٥٥

٣. التعامل بالأوراق المالية ٢٥٨

٤. الخدمات المصرفية الأخرى ٢٥٩

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الرابع عشر: القوائم المالية ، ونسب التحليل المالي للبنك الإسلامي

١. القوائم المالية ٢٦٤

٢. النسب المالية ٢٧٤

الفصل الخامس عشر: الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية ٢٨٠

الفصل السادس عشر : المعايير المحاسبية للبنوك الإسلامية

١. معيار العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية. ٢٨٧

٢. معيار المرابحة و المرابحة للآمر . ٢٩٦

٣. معيار التمويل بالمضاربة. ٢٩٨

٤. معيار التمويل بالمشاركة. ٣٠٠

٥. معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار. ٣٠٢

٦. معيار حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، وما في حكمها. ٣٠٤

٧. معيار السلم والسلم الموازي. ٣٠٦

٨. معيار الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك. ٣٠٧

الملاحق: النماذج المستخدمة في البنوك الإسلامية

المراجع:

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الأول

النظـــام المـــالي
Financial System

١. تعريف النظام المالي :

ظهر في قاموس Webster تعريف التمويل (Finance) بأنه: **علم إدارة النقود.** فكل منا يقوم بإدارة النقود. فلا يكاد يمر يوم دون أن يكون لأي منا اتصال بعملية التمويل. فنقبض رواتبنا بالنقود، وندفع أثمان مشترياتنا من السلع والخدمات بالنقود، وندخر النقود التي لا نرغب في إنفاقها في الحال على السلع والخدمات لحين الحاجة إليها، إما بإقراضها لأشخاص، أو مؤسسات، ليقوموا بدورهم، إما بإنفاقها أو إعادة إقراضها إلى طرف ثالث. وبدل الاستخدام المؤقت لأموالنا من قبل طرف آخر، نأخذ من المقترض (المستخدم لأموالنا) ورقة مالية تثبت مديونيته لنا، وهي إما شهادة إيداع، أو سند يتعهد فيه مصدره أن يدفع للدائن فائدة ثابتة حتى تاريخ إعادة المبلغ. وبالتالي، فتسمح عملية الاقتراض للمقترض بالإنفاق قبل حصوله على الدخل اللازم لذلك.

ونتيجة لاستخدام النقود في حياتنا اليومية، ظهرت عدة اصطلاحات تتعلق بالنقود مثل:

النقد.

الحساب الجاري (الودائع تحت الطلب) .

البنوك.

مؤسسات الادخار والإقراض.

أسعار الفوائد.

أسعار الصرف الأجنبي.

الأسهم.

السندات.

الرهونات.

بطاقات الائتمان.

السوق النقدي.

السياسة النقدية.

Digitized by Birzeit University Library

حيث أصبحت هذه الاصطلاحات جزءا لا يتجزأ من لغتنا اليومية. كما أن صحفنا اليومية لا تخلو من متابعة الأحداث المالية : كإفلاس البنوك، والمشكلات المتعلقة بالادخار والإقراض، والتغير في معدلات التضخم، والتغير في أسعار الفوائد، والتغير في أسعار الأسهم، والأزمات التي تتعرض لها الأسواق المالية، والأنواع الجديدة من الأوراق المالية التي تدخل السوق، والتعليمات والتصريحات التي تصدر عن البنوك المركزية. ومع ذلك كله، تبقى النقود سرا للكثير منا، حيث يرى الكثيرون أن سر السعادة يكمن في النقود. كما أنها تعتبر سر الشقاء. وهي مصدر القوة، وسبب الخراب والفساد وبسبب كثرة الانتقادات على النقود، فقد ظهرت العديد من الاقتراحات بإلغاء العمل بالنقود. وقد حاولت المجتمعات في وقت ما، التعامل دون النقود (Kaufman, ١٩٩٥. P.١). ومع ذلك فالتعامل بالنقود موجود في كافة المجتمعات الحديثة.

وعليه، فإن إدارة النقود والتمويل مهمة جدا على المستوى الشخصي.

و يطلق على إدارة النقود الشخصية " المالية الخاصة". كما يطلق على إدارة النقود على مستوى منشآت الأعمال "الإدارة المالية لمنشآت الأعمال". ويطلق على إدارة النقود على المستوى الحكومي " المالية العامة ". ويطلق على إدارة النقود والأموال على المستوى الدولي "المالية الدولية". ولذا فإن الإدارة المالية مهمة جدا لكل المستويات. ومن أجل إدارة المال بصورة سليمة، فقد وجدت الأنظمة المالية. ويرى Rose & Kolari ١٩٩٥ (P.٦.) أن النظام المالي عبارة عن: " **شبكة من الأسواق المالية والمؤسسات ومنشآت الأعمال والمواطنين والحكومة الذين يشتركون في هذا النظام، وينفذون العمل به**".

كما يمكن تعريف النظام المالي بأنه : **الآلية التي بوساطتها يعمل الوسطاء الماليون** . وبهذا فإن النظام المالي يتكون من القوانين التي تحكم العمل المالي والمؤسسات المالية. والنظام المالي يجب أن يكون بسيطا بحيث يسهل على المدخرين حفظ مدخراتهم لحين الحاجة إليها، وأن لا تتأثر قيمتها على مر الزمان، أي أن يكون النظام بسيطا بحيث يستطيع الطفل أن يستخدمه، ومعقدا ليتم فيه استخدام أحدث أساليب الادخار و الاستثمار.

وهناك فرق بين النظام المالي والقطاع المالي . فالقطاع المالي يتكون من :

١: الأسواق المالية التي تعمل على تسهيل تداول إصدارات الشركات من الأوراق المالية ، كالأسهم والسندات.

Digitized by Birzeit University Library

٢: والمؤسسات المالية: كالبنوك وشركات التأمين وغيرها التي تعمل على تجميع المدخرات واستثمارها بطرق مختلفة ، كالإقراض وغيرها.

أما النظام المالي فهو عبارة عن مجموعة من المنشآت العاملة في حقل الخدمات المالية التي تقوم بإنتاج وتوزيع وبيع الخدمات المالية التي يطلبها الجمهور. ومن أكثر هذه الخدمات المالية التي يزود النظام المالي بها الجمهور ما يأتي:

- خدمة المدفوعات Payment services: حيث يزود النظام المالي الجمهور بحسابات للدفع يستطيع عن طريقها كتابة الشيكات لتسديد التزاماته وأثمان مشترياته، وتحويل المبالغ لتسديد أثمان المستوردات من السلع والخدمات.
- خدمات التوفير Thrift services : حيث يزود النظام المالي الجمهور بأدوات مالية جذابة، وبدرجة عالية من الأمان والربحية لتشجيع الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات على التوفير والادخار للوفاء بحاجاتهم المستقبلية.
- خدمات التأمين Insurance services : إذ يوفر النظام المالي الحماية ضد الخسائر (خسائر الدخول والممتلكات) الناتجة من خطر الوفاة، العجز، والمرض، والإصابات، والأخطار التي تصيب الممتلكات من حريق وسرقة وغيرها.
- خدمات الإقراض Credit services :إذ زود النظام المالي بالقروض اللازمة لتوفير مستوى معين من الدخول ومستوى معيشة معينة.
- خدمات التغطية Hedging services: حيث يوفر النظام المالي الحماية ضد الخسارة الناتجة عن تقلبات أسعار السوق وأسعار الفوائد.
- خدمات الوكالة Agency services: إذ يقدم هذه الخدمات بالعمل كوكيل مالي للمتعامل من أجل إدارة أمواله وممتلكاته، كإدارة صناديق التقاعد ، وإدارة الممتلكات عن طريق البنوك وشركات التأمين وصناديق الادخار، والوسطاء الماليين.

ويتكون النظام المالي من شبكة من :

أ. القوانين التي تحكم عملية انسياب الأموال داخل الاقتصاد القومي.

ب. المؤسسات التي تسهل انتقال الأموال ممن لديهم الفائض من الأموال إلى من يحتاجون إليها ولديهم إمكانيات استخدامها.

ج. الأسواق المالية .

د. منشآت الأعمال والأفراد والحكومات التي تشارك في هذا النظام وتنظم عملياته.

Digitized by Birzeit University Library

وليست للنظام المالي الحالي حدودا جغرافية أو سياسية. فهو يخترق العالم ويمنح القروض ويصدر الأوراق المالية، ويعمل على تسويقها، بهدف توفير السيولة اللازمة للمشروعات والأفراد. ويوفر المنافذ لمدخرات الأفراد على مدار الساعة يوميا . فباستطاعة الشخص أن يتعامل بإيداع أمواله في أي مكان يريد ، وفي أي ساعة من اليوم، وأن يقترض ويبيع ويشتري أوراقا مالية في أي مكان في العالم ، دونما حدود جغرافية أو سياسية تمنعه، وذلك بفضل الأنظمة المالية الحديثة المعمول بها.

وتكمن الوظيفة الأساسية للنظام المالي في قيامه بتحويل الأموال من المقرضين (المدخرين) . أو ما يطلق عليهم وحدات الفائض Savings- Surplus Units إلى المقترضين (المستثمرين) أو ما يطلق عليهم وحدات العجز (Savings - Deficit Units). وتأتي معظم الأموال الجاهزة للإقراض المتمثلة في وحدات الفائض بصفة رئيسية من الأفراد، في حين أن المقترضين الرئيسيين (وحدات العجز) هم من منشآت الأعمال والحكومات. وتعد عملية إدارة أسعار الفائدة من المقومات الأساسية في عمل النظام المالي، إذ إن تجميع المدخرات يتطلب الأخذ في الاعتبار أسعار الفوائد التي تعمل على جذب الأموال من وحدات الفائض (المدخرين) . إن تحديد أسعار الفوائد على القروض يعمل على تحويل هذه الأموال إلى وحدات العجز (المقترضين). كما تعمل وسائل الاتصال الحالية كالأقمار الصناعية، والبرقيات وأجهزة الفاكس، وغيرها من وسائل الاتصال التكنولوجية على تسهيل انتقال الأموال وحركتها في العالم، وبذلك تسهل عمل النظام المالي العالمي.

٢. وظائف النظام المالي

يعتبر النظام المالي من أهم مكونات الاقتصاد العالمي، فبدونه لم يكن ليتحقق الاقتصاد الحديث وذلك بفضل ما يقدمه هذا النظام من أعمال وخدمات لبقية القطاعات الاقتصادية ، ليساعدها على النمو والتطور، حيث يقوم النظام المالي بالوظائف التالية:

١. توفير الائتمان: Credit :يوفر النظام المالي القروض اللازمة لشراء السلع والخدمات، وتمويل الاستثمارات الرأسمالية: كالمباني والجسور وغيرها وشراء الأجهزة والمعدات . والتي تزيد بدورها إنتاجية موارد المجتمع، وترفع مستوى المعيشة.

٢. تسهيل عملية المدفوعات Payments: سواء أكانت بالعملات أم بالشيكات أم باستخدام الحسابات الجارية أم أي وسيلة دفع أخرى. وقد استخدمت المؤسسات التي تعمل في النظام

Digitized by Birzeit University Library

المالي وسائل دفع حديثة: كخدمة الدفع بالهاتف واستخدام البطاقات البلاستيكية، كبطاقة الائتمان Credit Card والتي تسمح بالدفع بعد فترة معينة، وبطاقة القيد على الحساب Debit card والتي يتم الدفع بموجبها، وذلك عن طريق خصم المبلغ من حساب صاحب البطاقة في البنك مصدر البطاقة مباشرة .واستخدام الآلات الإلكترونية لقبول الودائع وسحب النقود. وهكذا بدأ النظام المالي الحالي يتحول من استخدام الشيكات إلى استخدام الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية الأخرى.

٣. خلق النقود Money creation : يستطع النظام المالي خلق النقود عن طريق منح القروض، وتوفير آلية للدفع.

٤. التوفير Savings : يوفر النظام المالي منافذ متعددة للادخار والتوفير فبغياب النظام المالي يقل الحافز على الادخار، حيث يستطيع المدخرون من خلاله إقراض مدخراتهم (الفائض) إلى المقترضين (وحدات العجز) والحصول على عائد على شكل فوائد أو توزيعات أرباح أو أرباح رأسمالية. فعندما يحتاج المقترضون إلى أموال إضافية يصدر النظام المالي إشارة إلى المدخرين (وحدات الفائض) على شكل ارتفاع في أسعار الفوائد ليشجعهم على زيادة مدخراتهم. وعندما يقل الطلب على الأموال من قبل المقترضين تنخفض أسعار الفوائد. وعليه، فالنظام المالي يعمل على تشجيع الادخار وانسياب هذه المدخرات إلى الاستثمار، حيث تتحرك الأموال داخل النظام المالي وتنساب بطرق مختلفة منها:

- مباشرة من الدائنين إلى المقترضين.
- من خلال الوسطاء ، كالسماسرة وبنوك الاستثمار.
- التمويل غير المباشر أو الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية .

وهكذا يوفر النظام المالي الوسائل التي تساعد المدخرين على استثمار مدخراتهم بصورة مربحة وقليلة المخاطر.

٥. وظيفة تطبيق سياسة الدولة Policy function : يوفر النظام المالي وسيلة لتطبيق سياسة الدولة اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع الخاصة برفع مستوى التشغيل، وتخفيض معدلات التضخم، والتنمية الاقتصادية .

٦. وظيفة المخاطرة Risk function : يعمل النظام المالي على توفير الوسائل التي تعمل على حماية وتأمين مشروعات، الأعمال والمستهلك والحكومة من المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد والممتلكات والدخول.

Digitized by Birzeit University Library

٧. توفير السيولة Liquidity function : يوفر النظام المالي الآلية التي تساعد على اجتذاب الأموال، وذلك عن طريق القدرة على تحويل الأوراق المالية والموجودات المالية الأخرى إلى أرصدة نقدية. وبالتالي تساعد المشروعات في عملها بالاستثمار في أوراق مالية ، ومن ثم تحويلها إلى أرصدة نقدية عند الحاجة إليها.

٨. وظيفة الثروة Wealth function : يعمل النظام المالي على إيجاد آلية تساعد على تخزين القوة الشرائية إلى حين الحاجة إليها للإنفاق في المستقبل على السلع والخدمات.

٣. مؤسسات النظام المالي:

يتألف النظام المالي من عدد من المؤسسات وهي :

أ. البنوك بأنواعها المختلفة : المركزية والتجارية والمتخصصة أو التنموية و الإسلامية، والبنوك الشاملة والبنوك المتعددة الجنسيات.

ب. المؤسسات المالية غير المصرفية، وتتكون من:

١. مؤسسات ، الادخار.

٢. مؤسسات التسليف.

٣. الشركات المالية: وتعتمد في مصادر تمويلها على:

أ. الاقتراض من البنوك التجارية.

ب. إصدار الأوراق التجارية قصيرة الأجل Commercial papers وتسويقها وهي تحمل فائدة ، أي تستدين بموجب إصدار هذه الأوراق. ويعد إصدار هذه الأوراق مصدرا دائما لتمويل هذه الشركات. وتقوم هذه الشركات عادة ببيع هذه الأوراق للمستثمرين الذين يشترونها لكي يحصلوا على فائدة عن المدة من تاريخ شرائها حتى تاريخ استحقاقها ، حيث تعاد للشركة المصدرة لها لتدفع قيمتها لحاملها.

ج. قبول الودائع : حيث تسمح بعض الولايات الأمريكية لمثل هذه الشركات أن تقبل الودائع من الجمهور. وهذا الأمر غير مسموح به في بلادنا، أي لا يسمح لمثل هذه الشركات بقبول الودائع. فقبول الودائع في بلادنا مسموح به للبنوك التجارية فقط، ويسمح في حالات معينة للبنوك المتخصصة بقبول أنواع معينة من الودائع كودائع التوفير ولأجل، في حين لا يسمح لهذه البنوك بقبول الودائع تحت الطلب.

د. الاقتراض عن طريق إصدار السندات الطويلة الأجل: وتعتمد الشركات المالية هذا الأسلوب إذا توقعت ارتفاعا في أسعار الفائدة .

Digitized by Birzeit University Library

هـ . رأس المال: وتعتمد مثل هذه الشركات على رأسمالها بشكل أساسي في التمويل، وغالبا ما يكون رأسمالها كبيرا.

أما استخدامات الأموال من قبل الشركات المالية فتتلخص فيما يأتي:

- منح القروض الاستهلاكية كتمويل شراء السيارات الخاصة.
- منح القروض التجارية كتمويل الدورات النقدية للشركات.
- التأجير، كأن تقوم الشركة المالية بشراء المعدات ومن ثم تأجيرها للمنشآت لقاء أجرة محددة.
- منح القروض العقارية.

٤. صناديق الاستثمار المشترك Mutual Funds.

٥ . شركات الوساطة المالية.

٦ . صناديق الادخار والتقاعد.

٧ . شركات التأمين.

٨. المؤسسات المالية الأخرى.

٤- الاتجاهات الحديثة في النظام المالي

Key Trends in the Financial System for Today and Tomorrow

إن النظام المالي في تغير مستمر، فهو ليس ثابتا ، حيث أصبح يتجه حديثا من نظام مالي خاص بكل بلد إلى نظام مالي عالمي متكامل يعمل على مدار الساعة لاجتذاب المدخرات أينما كانت، ومنح القروض محليا ودوليا، والقيام بالوظائف وتقديم الخدمات المالية الأخرى. ولقد ساهمت وسائل الاتصال الحديثة ، كالأقمار الصناعية والكمبيوتر والأنظمة الأوتوماتيكية الأخرى في ربط منشآت الخدمات المالية والمراكز التجارية مثل: لندن ونيويورك وطوكيو مع بعضها بعضا. وصاحب هذا التطور الاتجاه التدريجي من قبل بعض الدول الكبرى، كالولايات المتحدة واليابان وكندا ودول السوق الأوروبية في تخفيض القيود القانونية التي تحكم عمل المؤسسات المالية، وخدماتها المالية. كما اتجه الكثير من الدول نحو إعادة النظر في قوانينها المالية لتصبح منسجمة مع ما يجري في الدول المتقدمة حتى تستطيع مؤسساتها المالية أن تعمل في ظل أنظمة متشابهة أينما كان موقعها. وكان نتيجة ذلك أن تزايدت المنافسة الحادة بين المؤسسات المالية لاجتذاب الزبائن، مما أدى إلى تطوير العديد من الخدمات المالية ومنها الخدمات المالية

Digitized by Birzeit University Library

الإسلامية التي أصبحت شائعة على المستوى الدولي وليس فقط في العالم الإسلامي. ، كما ازدادت المخاطر بالنسبة للمنشآت المالية وزبائنها.

ويمكن تلخيص الاتجاهات الحديثة في النظام المالي حاليا وفي المستقبل كما يأتي:
Rose، (١٩٩٤.P. ٢٢-٢٣.) :

- الزيادة المستمرة في المنافسة بين المؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية على المستوى الدولي، والمنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية في الأسواق المحلية.
- توسيع الأسواق المالية لتشمل العالم بأكمله والتعامل فيها على مدار الساعة، مع قيام العديد من المؤسسات الأجنبية بدخول الأسواق المحلية.
- زيادة المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، مع زيادة حالات الفشل بين المؤسسات المالية.
- زيادة عدد حالات الاندماج بين المؤسسات المالية من أجل تخفيض المخاطر وتخفيض التكاليف وتوسيع الأسواق.
- زيادة التركيز على تطوير عدد كبير من الخدمات المالية الجديدة
- الاستمرار في إدخال التكنولوجيا الحديثة لإنتاج وتوزيع الخدمات المالية بأساليب تتسم بالسرعة والكفاءة العالية.
- تخفيض العديد من الدول الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بمنشآت الخدمات المالية، وتحريرها من القيود الخاصة بانتقال الأموال عبر الدول.
- زيادة حجم الديون التي تمنحها منشآت الأعمال والأفراد والحكومات، والذي صاحبه زيادة حالات عدم القدرة على تسديد هذه الديون وزيادة حالات الإفلاس.
- زيادة التعقيد بين المقرضين والمقترضين بشأن مصادر الخدمات المالية، كزيادة الاقتراض من الأسواق المختلفة بدلا من الاعتماد على الاقتراض بالطرق التقليدية، وزيادة حساسية المقرضين تجاه المخاطر.
- زيادة التناسق في الأنظمة والقوانين التي تنظم أعمال مؤسسات الخدمات المالية بين الدول لتصبح متشابهة إلى حد ما في معظم البلدان.

٥. النظام المالي في الأردن:

كان مجلس النقد الأردني قبل عام ١٩٦٤ هو السلطة النقدية في الأردن، واقتصر دوره على الاحتفاظ بالودائع بالجنيه الإسترليني مقابل إصدار الدنانير الأردنية، فلم يكن مجلس النقد

Digitized by Birzeit University Library

الأردني يسيطر على عرض النقد، أو يراقب على البنوك العاملة في الأردن. وكان النظام المصرفي يتكون من سبعة بنوك تجارية منها ثلاثة بنوك أجنبية، ومؤسسة إقراض متخصصة واحدة. ويتكون النظام المالي في الأردن حاليا من:

أ. الجهاز المصرفي: الذي يتكون من:

* **البنك المركزي الأردني الذي يقع على رأس الجهاز المصرفي.**
* **البنوك التجارية ، حيث يعمل في الأردن نوعان من البنوك التجارية وهي:**

- البنوك الأجنبية وهي:

البنك البريطاني للشرق الأوسط.

البنك العقاري العربي.

بنك الرافدين.

بنك أي أن زد جرندليز.

سيتي بنك.

* **البنوك المحلية وهي:**

البنك العربي.

بنك الإسكان للتمويل والتجارة.

البنك الأهلي الأردني.

بنك الأردن.

بنك القاهرة عمان.

البنك الكويتي الأردني.

بنك الأردن والخليج.

بنك المؤسسة المصرفية العربية.

بنك الأعمال.

بنك التمويل والتصدير.

* **البنوك الإسلامية: وهي محلية، وهي:**

البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار.

البنك العربي الإسلامي الدولي. وقد أسسه البنك العربي في العام ١٩٩٧.

* **بنوك استثمارية، وهي:**

Digitized by Birzeit University Library

بنك الاستثمار العربي الأردني.

بنك التمويل و الاستثمار الأردني.

بنك الاتحاد للادخار والاستثمار.

بنك فيلادلفيا للاستثمار.

بنك الشرق الأوسط للاستثمار.

* **مؤسسات ، الإقراض المتخصصة ، وهي نوعان :**

– مملوكة للحكومة ، مثل: مؤسسة الإقراض الزراعي.

بنك تنمية المدن والقرى.

مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري.

– ملكية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص، مثل:

بنك الإنماء الصناعي.

المنظمة التعاونية الأردنية.

***مؤسسات مالية أخرى، وهي ثلاثة أنواع:**

الصرافين : حيث بلغ عدد شركات الصرافة ٧٣ شركة تقريبا في نهاية عام ١٩٩.

شركات التوفير و الادخار العقاري ، كشركة بيتنا ولها ستة فروع.

– مكاتب التمثيل.

هذا ، وقد زاد عدد فروع البنوك العاملة في الأردن وتطورت أعمالها بشكل كبير، ويتضح ذلك فيما يأتي:

بالمليون دينار

السنة	عدد الفروع	الودائع	التسهيلات الائتمانية
١٩٦٤	٢٢	٤٨,٧	٢٩,٢
١٩٦٧	٣٣	٥٣,٤	٣٨,٩
١٩٧٠	٤١	٥٧,٧	٥٤,٥
١٩٧٥	٧٧	١٦٨,٧	١٢٦,٧
١٩٨٠	١٢٨	٨٠٨,٥	٥٦٣,٩
١٩٨٥	٢٤٣	١٧٤٧,٢	١٢٧٤,٤
١٩٩٠	٢٩٨	٢٦٤٢,٦	١٨٦٣,٥

Digitized by Birzeit University Library

١٩٩٥	٤٣٠	٤٢٥٦,١	٣٨٩٥,١
١٩٩٩	٥٨٨	٥٨٨١,٩	٥٠٢١,٢

* **الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري** : سجلت هذه الشركة نشاطا ملحوظا في العام ١٩٩٩ ، لإعادة تمويل القروض السكنية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، حيث وصل العدد الإجمالي لاتفاقيات إعادة التمويل التي وقعتها الشركة حتى نهاية عام ١٩٩٩، ما مجموعه ١٣ اتفاقية ، بلغت قيمتها الإجمالية ٢٢,٢ مليون دينار، غطت ما مجموعه ١٦٧٢ قرضا سكنيا.

* **الشركة الأردنية لضمان القروض** : وقد بلغ مجموع القروض الموافق على ضمانها من قبلها في نهاية عام ١٩٩٩ ، ما مجموعه ٦٩٦ قرضا بلغت قيمتها حوالي ١٣ مليون دينار.

* **المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي** : وقد بلغ إجمالي موجوداتها في نهاية عام ١٩٩٩، ما مجموعه ١٣٦١ مليون دينار، أي بزيادة مقدارها ١٧٣,٤ مليون دينار عن العام ١٩٩٨. استثمرت معظم موجوداتها في الودائع لدى البنوك، ثم في اسهم شركات.

* **شركات التأمين**: بلغ عدد شركات التأمين العاملة في الأردن في نهاية عام ١٩٩٩، ٢٧ شركة، منها شركة أجنبية واحدة. بلغت موجوداتها ١٩٩,١ مليون دينار، في نهاية ١٩٩٨.

* **سوق عمان المالي**: بلغ عدد الأسهم المتداولة في السوق وحجم التداول كما يأتي:

السنة	عدد الأسهم المتداولة بالمليون	حجم التداول بالمليون دينار
١٩٩٦	١٠١,٣	٢١٠,٧
١٩٩٧	١٠١,٧	٣٠٤,١
١٩٩٨	١٥٤,٦	٤١٣,٦
١٩٩٩	١٧٧,١	٣٤٢,٦

يلاحظ التذبذب الواضح في حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة في السنوات الثلاث الماضية.

٦. النظام المالي الفلسطيني :

مر النظام المالي الفلسطيني بصعوبات كثيرة، حيث تم إغلاق فروع البنوك العاملة في فلسطين منذ بداية الاحتلال، حيث أصدرت سلطات الاحتلال في السابع من حزيران عام ١٩٦٧ الأمر العسكري رقم ٧ القاضي بإغلاق جميع فروع البنوك البالغ عددها ٣٢ فرعا في الضفة الغربية،

Digitized by Birzeit University Library

وخمسة فروع في قطاع غزة، والمؤسسات المالية الأخرى، مما جعل المناطق الفلسطينية المحتلة خالية من أي مؤسسة مالية ، وذلك لمدة عام كامل، حتى صدر الأمر العسكري رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٨الذي سمح للبنوك الإسرائيلية بفتح فروع لها في المناطق المحتلة، وإعطائها صفة احتكارية، كأن يفتح بنك لئومي مثلا فروعا في مدينة نابلس، في حين لا يسمح لغيره بأن يفتح في نابلس، بل يفتح غيره في مدينة أخرى. وجرت محاولات عدة لإعادة فتح فروع البنوك التي كانت تعمل في الضفة الغربية، ومحاولات أخرى لإنشاء بنك أو بنوك فلسطينية ، إلا أنها باءت بالفشل، حتى نجحت محاولة أخيرة بوساطة صندوق النقد الدولي لإعادة فتح فروع بنك القاهرة عمان، وكان أولها فرع نابلس، الذي تم إعادة فتحه في تشرين ، الأول عام ١٩٨٦ وذلك تحت شروط صعبة ما زالت الكثير من البنوك العاملة حاليا تعاني منها ، ومن هذه الشروط: عدم التعامل مع بنوك في الخارج إلا عن طريق وساطة بنك إسرائيلي.

وقامت البنوك الأخرى بإعادة فتح فروعها اعتبارا من عام ١٩٩٣. فبدأ بنك الأردن، ثم البنك العربي، وهكذا حتى تم إعادة فتح كافة الفروع التي تم إغلاقها. كما تم إنشاء البنك التجاري الفلسطيني كأول بنك فلسطيني، بعد بنك فلسطين الذي عانى الكثير في سبيل إعادة فتح فروعه في عام ١٩٨٢ في غزة.

ويتكون النظام المالي الفلسطيني حاليا من :

أ. سلطة النقد الفلسطينية ، التي بدأت العمل في عام ١٩٩٥ بموجب اتفاقية السلام، والتي تقع على رأس الجهاز المصرفي الفلسطيني.

ب. البنوك التجارية ج. المجلس الأعلى للإسكان الذي يعمل على تمويل القروض السكنية.

د. شركات التأمين: لم يكن يعمل في سوق التأمين الفلسطيني قبل عام ١٩٩٢ سوى شركة فلسطينية، هي شركة المؤسسة العربية للتأمين التي بدأت العمل عام ١٩٧٥ ومركزها نابلس. وكذلك العديد لوكالات شركات تأمين إسرائيلية، بالإضافة إلى وكالة القدس للتأمين التي كانت تعمل كوكالة لشركة بروديشال البريطانية.

وفي عام ١٩٩٣ تم الترخيص لشركة المشرق للتأمين، وشركة التأمين الوطنية، وبدأتا العمل في مدينة رام الله. ومع دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، دخل السوق الفلسطيني خمس شركات محلية وعربية هي:

شركة ترست للتأمين.
العرب للتأمين.
غزة الأهلية للتأمين.
الفلسطينية للتأمين.

Digitized by Birzeit University Library

المصرية للتأمين.

وجميع شركات التأمين العاملة في السوق الفلسطيني شركات مساهمة عامة يزيد رأسمال الواحدة منها عن خمسة ملايين دولار مدفوعة بالكامل. يعمل معها ما يزيد على ٢٠٠ وكيل تأمين مرخص. يسوقون الخدمات التأمينية إما بصورة مستقلة، أو بجانب تقديم خدمات أخرى كالصرافة وغيرها. ويعمل في شركات التأمين ٧٠٠ موظفا تقريبا، كما تشتري هذه الشركات خدمة إعادة التأمين من شركات إعادة التأمين في الخارج.

وتتركز معظم خدمات التأمين التي تقدمها هذه الشركات على قطاع تأمين السيارات، حيث تصل نسبة تأمين السيارات بالنسبة لمجموع خدمات التأمين إلى ٨٠ % تقريبا، وتستحوذ باقي الخدمات التأمينية على ما نسبته٢٠ % موزعة كما يأتي:

٨- ٩ % تأمينات الحوادث العامة

٦-٧ % تأمينات ضد الحريق والسرقة

٤ – ٥ % تأمين صحي ، وقد أدخلت بعض شركات التأمين هذا النوع من التأمين حديثا. وهناك شركات أخرى لم تقدم خدمة التأمين الصحي بعد. أما التأمين البحري ، فكانت نسبته دون الواحد بالمائة. وما زال التأمين على الحياة ضئيلا ، والذي يعد من أصعب أنواع التأمين تسويقا، ، حتى أن بعض شركات التأمين العاملة في فلسطين لم تقدم هذا النوع من التأمين حتى هذه اللحظة.

٧. البنوك في القرن الحادي والعشرين:

يرى البعض أن النظرة الحديثة للبنوك هي أن مساهمتها في الاقتصاد القومي ستضمحل، بل أن البنوك ستختفي إلى الأبد في بداية القرن الحادي والعشرين. مثلما قل دور البنك في قيامه بوظيفة المدفوعات، وأعمال الوساطة المالية التقليدية، وذلك نتيجة استحداث أدوات مالية جديدة، وإدخال التكنولوجيا الحديثة: مثل إدخال المنتجات المالية الحديثة مثل المشتقات المالية *Derivatives* والخدمات التي تقدمها المنشآت المالية غير البنكية، وأعمال التوريق *Securitizatiion* والتي تعني عملية بيع بعض موجودات البنك التقليدية مثل الرهونات لشركة ما، والتي بدورها تقوم ببيع هذه الموجودات على شكل أوراق مالية . أي تحويل بعض موجودات البنك التقليدية كالقروض إلى أوراق مالية، وإخراجها من البنود التي هي خارج الميزانية العمومية (كالرهونات). وعليه، فهي مسألة وقت حتى يتم التعامل بالنقود من خلال شبكة

Digitized by Birzeit University Library

الإنترنت e-cash . فيتمكن مستخدمو شبكة الإنترنت من بيع وشراء حاجاتهم عبر البريد الإلكتروني e-mail . حيث ظهرت النقود الإلكترونية المعروفة ب e-cash .لتندمج مع التطور السريع في عالم الإنترنت. والنقود الإلكترونية هي نقود تتحرك عبر شبكة طويلة من المستهلكين ومنشآت الأعمال من خلال التحويلات الإلكترونية. حيث تتحرك هذه النقود خارج شبكة البنوك، والشيكات، والنقود الورقية التي يراقبها البنك المركزي. وبهذه الطريقة ، يستطيع المرء أن ينفق النقود بصورة أكثر راحة، وبسرعة أكبر، وبتكلفة أقل مما لو تمت عملية إنفاق النقود من خلال النظام المصرفي. ويتوقع المراقبون أنه بحلول العام ٢٠٠٥ ، ستتم ما نسبته ٢٠ % من النفقات المنزلية عبر الإنترنت. ويعلق أحد المحللين بقوله أن العمل المصرفي ضروري للاقتصاد الحديث ، أما البنوك فلا.

ومع أن e- Cash قليل التكاليف مقارنة بالتعامل بالشيكات، والأعمال الخاصة بتسجيل التعاملات بالنقود العادية، إلا أن التعامل ب e- Cash يسبب بعض المشاكل نذكر منها:

- قد يصاب نظام الكمبيوتر المصدر لهذه النقود بالعطب، فإن النقود المخزنة بالذاكرة ، يمكن أن تضيع إلى الأبد.
- ما زالت الرقابة والأنظمة الخاصة بهذا النوع من النقود غير موجودة.
- لا يوجد هناك أي نوع من الحماية التي تغطي النظام النقدي الذي يتم تنظيمه ومراقبته من قبل الحكومة.

هذا ، وقد يصبح من السهل على عملاء البنوك أن يودعوا أموالهم ، ويقوموا بأعمال الاقتراض، وتسديد مدفوعاتهم لبعضهم البعض عبر شبكة البريد الإلكتروني بتكاليف اقل من تكاليف البنوك، وبسرعة أكبر باستخدام تكنولوجيا متقدمة. ولذا ، فعلى البنوك أن تطور خدماتها ، وتقدم خدمات أخرى غير بنكية، لتستطيع مواكبة التقدم التكنولوجي الذي يهددها ، خاصة وأن العديد من منشآت الأعمال بدأت تقدم خدمات مالية أخرى بجانب خدماتها وسلعها.

وعليه، فيعتمد بقاء المؤسسات البنكية على قدرتها على تقديم أكثر خدمات المدفوعات والوساطة كفاءة، وتقديم خدمات مالية جديدة ومتميزة ، كما أن تركيبة المؤسسة المالية ستتغير بحيث تصبح النشاطات التقليدية للبنك هي واحدة من بين العديد من الخدمات التي تقدمها، أما دور البنك فسيبقى بدلا من أن يضمحل أو يختفي.

Digitized by Birzeit University Library

وحتى يستطيع البنك أن يحافظ على ميزة تنافسية في سوق المال ، فعلى البنك أن يتكيف مع التغير الطبيعي لأعماله، وأن يقدم خدمات تنافسية ليحافظ على ميزته التنافسية.

Digitized by Birzeit University Library

الخلاصة

تناولت هذه الوحدة النظام المالي بشكل عام ، وقد تطرقت إلى موضوعات رئيسة عدة تمثلت في: تعريف النظام المالي ومؤسساته التي تعمل في ظله: مثل البنوك وشركات التأمين، ومؤسسات الادخار التعاقدي، وصناديق التقاعد، وشركات الاستثمار، وشركات الوساطة المالية وغيرها. كما تطرقنا إلى الفرق بين القطاع المالي والنظام المالي. وتحدثنا عن وظائف النظام المالي من توفير القروض، وتسهيل المدفوعات، وعملية خلق النقود، وتسهيل عمليات التوفير و الادخار لأفراد ومؤسسات المجتمع.

واختتمت هذه الوحدة بالتطرق إلى الاتجاهات الحديثة في النظم المالية الدولية، وإعطاء فكرة عن النظام المالي في الأردن، والنظام المالي في فلسطين.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل الأول:

١. ما هي أهم العناصر التي اشتملت عليها تعريفات النظام المالي ومكوناته؟
٢. ما الفرق بين النظام المالي والقطاع المالي ؟
٣. عدد وظائف النظام المالي؟
٤. ما هي مصادر تمويل الشركات المالية؟
٥. كيف تتصور دور البنوك ي بداية القرن الحادي والعشرين؟

Digitized by Birzeit University Library

النقـــود
MONEY

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثـــاني

النقـــود
MONEY

بين الإسلام طريقة إدارة الأموال الواردة للدولة، وطريقة وإنفاقها، كما بين موارد الدولة المالية، وأنواعها، وكيفية تحصيلها وجهات صرفها. يقول الله عز وجل {ما فرطنا في الكتاب من شيء }. و يقـــول تعالى { المالُ والبَنونُ زينةُ الحياةِ الدنيا.} ويقول أيضاً : زُيِنَ للناسِ حُبُ الشهواتِ من النساءِ والبنينِ والقناطيرِ المقنطرةِ منَ الذهبِ والفضةِ}.

والـــنقود كوســـيلة التـــبادل تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على الوضع الاقتصادي لأية دولة. والذهب والفضة هما أساس النقود. حيث بين الله سبحانه وتعالى في سورة التوبة ، الآية ٣٤، ٣) أن مـــا يمكـــن كنزه هو الذهب والفضة ، أي النقود. وقد حرم الله الاكتناز، لما يسببه من تعطيل لحركة الأموال التي هي أساس النشاط الاقتصادي لأي بلد.

١. تعريف النقود:

تعني كلمة النقود عند الإنسان القديم :التقويم والقبول، بمعنى أي شيء يحظى بقبول عام من قبل الـــناس ، ويســـتخدم كوســـيلة لدفع أثمان السلع والخدمات، أي وسيط للمبادلات ، *Medium of Exchange* ، وتقـــاس به قيم الأشياء (مقياس للقيمة) *Measure of value* ، ومخزن *Store of Value*، ومقياس للمدفوعات الآجلة والالتزامات *Standard of Deferred Payment* .

والنقود هي مقياس للمنفعة المتواجدة في السلعة، أو في الخدمة الناتجة عن الجهد. ولذلك تُعرَّفُ الـــنقودُ بأنها الشيء الذي تقاس به كل السلع والجهود. فالثمن للشيء عبارة عن تقدير المجتمع لقيمة ذلك الشيء، والأجر للشخص عبارة عن قيمة الجهد المبذول من قبل ذلك الشخص. وعليه، فلا يعتبر علماء المسلمين السندات، والأسهم، وغيرها من النقود. (زلوم، ١٩٨٣).

و تُعَـــرفُ الـــنقود بأنهـــا : الشـــيء الـــذي اصـــطلح الناس على جعله ثمنا للسلع وأجرة للجهد والخدمات.- أيُ شيءٍ يقبلهُ الناس عامةً لدفعِ أثمانِ السلع والخدمات .(جبر ٢٠٠٠ : ٧٤).

Digitized by Birzeit University Library

أمـــا النقد في الفقه فهو الأثمان. ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الفتاوي : " وأما الدرهم والديـــنار، فما يعرف لها حد طبيعي ولا شرعي، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك لأنه فـــي الأصـــل لا يـــتعلق المقصود به، بل الغرض أن يكون معيارا لما يتعاملون معه، والدراهم والدنانـــير لا تقصـــد لنفســـها، بـــل هي وسيلة إلى التعامل بها، ولهذا كانت أثمانا بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود الانتفاع بها نفسها".

ويقـــول ابـــن القيم الجوزية: " الأثمان- أي الدراهم والدنانير- لا تقصد لأعيانها، بل يقصد بها التوصـــل إلـــى الســـلع، فإذا صارت في نفسها سلعة تقصد لأعيانها فسد أمر الناس، وهذا معنى معقول يختص بالنقود لا يتعدى إلى سائر الموزونات". ويرى ابن رشد: أن الأثمان هي الذهب والفضة، والمقصود بالأثمان المعاملة أولا في جميع الأشياء، لا الانتفاع.
وتعتـــبر المســـكوكات المعدنية، والنقود الورقية (البنكنوت) الإلزامية، والشيكات المسحوبة على الحسابات الجارية لدى البنوك (النقود المصرفية) كلها من أشكال النقود.

ويرى الكفراوي (١٩٩٨) ص ٣٣ " أن النقد شيء اعتباري_ سواء كان ناتجا عن حكم سلطاني أو عـــرف عـــام. ويضيف: وقد يقال أن النقد ليس شيئا اعتباريا محضا، ناتجا عن حكم سلطة الإصـــدار، بل يتوقف باعتباره نقدا على قيمة ذاتية، أو غطاء كامل مع اعتبار السلطة لنقديته، أو جـــريان العـــرف بذلك. وقد اصبح النقد الآن لا يستند في قوته إلى الغطاء، بل يتوقف ذلك على السلطة المصدرة له، والقوة الاقتصادية لها".
وعرف خفاجي (١٩٧٣، ص: ١٥٢) النقود بأنها:
"الأدوات التـــي تعتمد الدولة إصدارها لقياس القيم واستيداعها، وللإبراء من الديون، ولتحريك المـــوارد والطاقـــات، وتكون قيمتها رهنا بقبولها قبولا عاما وبقدرتها على تأدية الوظائف التي من أجلها أصدرت".

٢. من أين جاءت كلمة النقـــود: MONEY

تعود كلمة النقود إلى الكلمة الفرنسية Monnaaie والتي تعني مسكوكة Coin،كما يمكن القول بأنها تعود إلى الكلمة اللاتينية Moneta ، والتي تعني سك Mint
أمـــا كلمة راتب Salary، فتعود إلى أيام الرومان، الذين كانوا يدفعون رواتب الجنود، بالنقود الملحيةSalt Money، والتي كانت سلعة ثمينة، لازمة لحفظ الطعام من التلف.

Digitized by Birzeit University Library

وتعود كلمة رسم Fee ، إلى أصل ألماني، و تعني الغنم والخراف. Sheep and Cattle. فهي فترة سابقة لاستخدام النقود المعدنية، عندما كانت قطعان الماعز والغنم تستخدم كوسيلة للمبادلات.

أما كلمة Dime، فتعود إلى رسم صورة لوجه " ثوماس جيفرسون" عليه ، بدلا من النيكل Nickel، حيث كان أل Dime من ابتداعه. وجاءت كلمة Dime من الكلمة الفرنسية القديمة Disme . والتي جاءت من الكلمة اللاتينية Decima، والتي تعني العشر Tenth .

٣. تاريخ النقود:

تعود قصة النقود إلى كيفية قيام البشر بالتعلم لتبادل الأشياء، التي لا يستطيعون صناعتها، أو لا يريدون صناعتها بأنفسهم، بأشياء يصنعونها. فمثلا إذا أردت تفاحة، كان عليك أن تجد شخصا يرغب في تبديل التفاحة بشيْ آخر، مثل: الصدف، القمح ، أو أي شيْ آخر يتم قبوله في المبادلات.

فكان أجدادنا يعيشون في مجتمعات صغيرة معزولة، يعيشون على ما تنبت الأرض، وكان فائض الزراعة يشكل مشكلة لهم . حيث كانت تعلو وجوههم البسمة، عندما يكون لديهم الفائض من الجلود، أو البذور، أو البرتقال. ليسعوا به في الأرض. فكانت القبيلة التي تتمتع بفائض من البرتقال، تذهب به إلى قبيلة أخرى لدبها فائض من البذور، أو الجلود، لتبادله به كي تستخدمه كملابس. ومن هنا بدأت عملية المقايضة (المبادلة) Barter. وتطورت عملية المقايضة، بتطور الحياة. حيث ازدادت أعمال الزراعة، وتربية الحيوانات، وصناعة الأدوات، الأمر الذي أدى إلى فوائض في هذه المنتجات ، مما أنعش عملية المقايضة.

ولم تخلو عملية المقايضة من مشاكل، حيث لم يكن من السهل أن تجد من يبادل ما عندك بما تحتاجه. فكان عليك أن تسعى أياما وليالي لتجد من يحتاج للأشياء التي لديك، ولديه ما تحتاج إليه، لتتم عملية المقايضة. كما أن عملية المقايضة لم تكن عادلة، فلم يكن من السهل تجزئة بعض الأشياء، فالحيوان غير قابل للتجزئة. وبالتالي تتم عملية المبادلة على أسس غير عادلة، فواجه الناس صعوبة في تجزئة هذه الأشياء، لتحقيق رغبة المبادلة في الأعمال التجارية صغيرة القيمة بالإضافة إلى هذه الأشياء السلعية التي استخدمت في المبادلات، أدت إلى ضياع الثروة عندما تكون هذه السلع قابلة للتلف. كالمحاصيل والحيوانات. وازدادت المشكلة حدة، نتيجة نمو المجتمعات وتطورها، وقيامها بإنتاج العديد من الأشياء. مما أدى إلى تعقد عملية المبادلة، نتيجة

Digitized by Birzeit University Library

عـدم وجود مقياس واضح وعادل للتبادل. وبالتالي، فإن عملية المقايضة أدت إلى تقييد القدرات الإنتاجـية. الأمر الذي جعل هناك ضرورة ملحة لإيجاد وسيلة واضحة وعادلة للمبادلات ، فكان البحث عن سلعة تجمع بين المنفعة والبقاء فترة طويلة. فاتخذ الناس من المعادن وسيلة للتعامل، لأن المعدن له معيار ثابت، ولا يتعرض للخسارة بسبب التلف، ويمتاز بسهولة الحمل ، وامكانية الـتجزئة لـتوافق الاحتـياجات المختلفة، وهكذا، توجهت المجتمعات إلى إعداد المعادن بأوزان معلومـة مقدرة تحت مسئولية من نقشها، ووضع عليها علامة مميزة، ، وقامت الدولة بالإشراف على وضع هذه العلامات الخاصة، فختمتها بختم الدولة لتصبح قانونية، ومنعا للغش والتزييف في نقود الذهب والفضة، وبذلك ساهمت الدولة في اختراع النقود وسكها.

ولـم تكـن النقود دائما نقودا ورقية أو معدنية فقط، نتيجة فقدان عملية التبادل قيمتها، فأصبحت الحيوانات الحية، وأكياس الحبوب سلعا تقبل في المبادلات، كنقود يتم جرها ، وضربها بدلا من وضـعها في جيوب الناس . ففي أوروبا، حيث يعود ذلك إلى العام ١٣٩٣، حيث كان رطل من الزعفـران Saffron يعـادل حصـانا للحرث. ورطل من الزنجبيل Ginger يشتري خروفا، ورطلين من Maise تكفي لشراء بقرة.

٤. المسكوكات النقدية والنقود الورقية :

لا يخـتلف هـذا النوع من النقود كثيرا عن عملية المقايضة ، فكان الملح مبعثرا، ويصعب أخذ البقر إلى السوق، واحتاج الناس إلى تجزئة الشيْ إلى أجزاء أصغ، ويمكن أن تعمر لمدة طويلة، ويسهل حملها. وكان المصريون من أوائل من قدم الحل لهذه المشكلة، حيث كانوا من أوائل من سـك النقود منذ ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد (The Wall Street Journal, Without date). فقد بـدؤوا بصناعة النقود المعدنية. ولم تكن هذه القطع المعدنية تستخدم لغير أغراض النقود. ولكنها كانـت معمـرة، وسـهلة الحمل ، وكان يمكن تجزئتها لوحدات أصغر ليتم استخدامها في شراء الحاجيات قليلة الثمن، وبالتالي ازدهرت عملية المبادلات.

ومن أجل المبادلات الصغيرة ، استخدم المستعمرون مسحوق البنادق، ورصاصات البنادق. وبعد ذلـك، قطعـوا المسـكوكات المعدنية إلى قطع صغيرة، ليتم استخدامها في المبادلات. فالقطعة المعدنـية التـي تمثل نصف وحدة، تم تقسيمها إلى أربعة أجزاء، وربع الوحدة، تم تقسيمها إلى جزأين.

Digitized by Birzeit University Library

هذا، وقد تم سك المسكوكات المعدنية، لأول مرة في التاريخ في القرن السابع قبل الميلاد.
أما النقود الورقية، فيعود تاريخها إلى ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد أيضا. عندما كتب البابليون كمبيالات وإيصالات على صفائح من الطين. وقد صدرت النقود الورقية الحقيقية في التاريخ لأول مرة على يد Kubla Khan الذي أصدر في العام ١٢٧٣ بعد الميلاد النقود الورقية المسماة Mulberry bark ، والتي حملت الختم الخاص به وتوقيعه السامي. وعليه، فيرجع تاريخ النقود الورقية الحقيقية إلى القرن الثالث عشر بعد الميلاد على أيدي الصينيين. أما أقدم عينة من النقود الورقية الموجودة في الوقت الحاضر فهي Kwan، وهي عملة ورقية صينية تم إصدارها في الفترة ما بين ١٣٦٨- ١٣٩٩، ويبلغ حجمها حجم ورقة الطباعة التي تستخدم في الآلة الكاتبة (A٤) . ويعود تاريخ أوراق النقد الأولى في الإمبراطورية البريطانية، إلى نتيجة فشل الطوق على كوبا الذي فرضته قواتMassachusetts ، ونتيجة عدم وجود أي غنائم لدفع تكاليف القتال، فقد أصدرت القوات المستعمرة سندات إذنيه، Promissory Notes، تم دفعها للجنود، وتبعتها المستعمرات الأخرى، للقيام بنفس العمل.

وأصدر الكونجرس خلال الثورة الأمريكية، نقودا ورقية. نتيجة النقص في الذهب والفضة لسك النقود ، مما أدى إلى طباعة العديد من النقود الورقية على شكل كمبيالات. ولم يمض وقت طويل حتى حصل التضخم، حيث بلغ سعر الحبوب ١٠٠٠٠ ورقة. وعندما انتهت الحرب، هبطت قيمة الدولار من دولار من الذهب إلى ٢,٥ سنت من الذهب. مما دعا الكونجرس إلى عدم المحاولة لإصدار نقود ورقية لمدة ٧٠ عاما، أي حتى قيام الحرب الأهلية، عندما حصلت الكارثة الكبرى من التضخم مرة ثانية، وفي هذه المرحلة الانتقالية ، أخذت البنوك الخاصة كلها الحرية في إصدار النقود، وعندما فقد الناس ثقتهم في قدرات البنوك على احترام تعهداتهم المبينة على النقود التي أصدرتها، نتيجة فشل البنوك، وتردي الوضع الاقتصادي العام، احتشد الجمهور على أبواب البنوك لاستبدال النقود الورقية بالذهب والفضة.

٥. النقود في الإسلام:

استخدم المسلمون الذهب والفضة من المعادن الثمينة، كنقود، لأن لها قيمة عند البشر منذ قديم الزمان. فسكوا منها الدنانير والدراهم ، لأنهما يتمتعان بالندرة النسبية، ولأن الذهب يمتاز بعدم قابليته للهلاك مع الزمن .

Digitized by Birzeit University Library

واتخذت الدولة الرومانية والبلاد التابعة لها، من الذهب أساسا لعملتها. فسكت منه الدنانير الهر قلية. وجعلته على شكل وزن معين ، كما اتخذت الدولة **الفارسية والبلاد التابعة لها، الفضة أساسا لعملتها**. وسكت منها الدراهم، وجعلتها على شكل وزن واحد.

وكان العرب قبل الإسلام، وخاصة قريشاً، يتاجرون مع من جاورهم من البلدان، كما بين القرآن الكريم بقوله تعالى: {لإيلاف قريش إيلافهم، رحلة الشتاء والصيف.. }، فكانوا يعودون من الشام بدنانير ذهب قيصرية (رومانية)، ومن العراق بدراهم فضية كسروية (فارسية)، ومن اليمن بدراهم حميرية. وكانوا يتعاملون بها **وزناً لا عداً**، وكانت لهم أوزان خاصة يزنون بها، منها الرطل، والأوقية، والمثقال، والدرهم، والدانق والقيراط وغيرها. وكان المثقال عندهم أساس الوزن، وكان يزن ٢٢ قيراطا إلا حبة.

ولما جاء الإسلام، كان العرب يتعاملون بالذهب والفضة، وزنا للمبادلات التجارية. وكانت دنانير الذهب ترد إلى العرب من قبل الروم. وترد دراهم الفضة إليهم من بلاد فارس ، وبعض نقود اليمن الحميرية، فكانت دنانير الروم ، ودراهم الفرس بين أيديهم، ويتعاملون بها على أساس الوزن. أييتم صرف الدرهم بالدينار طبقا لوزن كل منهما من الذهب أو الفضة. وكانوا يطلقون على دنانير الذهب " العين"، ودراهم الفضة " الورق". ولما بعث الله سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم، رسولا، أقر أهل مكة على ذلك، وفرض الزكاة على ذلك. وأقر عمر بن الخطاب رضي الله عنه النقود على حالها. وفي السنة الثامنة للهجرة، ضرب سيدنا عمر بن الخطاب الدراهم الإسلامية على شكل الدراهم الفارسية، إلا أنه زاد على بعضها، كلمة الحمد لله، وفي بعضها رسول الله، وفي بعضها " لا إله إلا الله وحده"، وبعضها عمر، وأبقى على صورة ملك فارس. وفي سنة ٢٠ للهجرة ضرب سيدنا عمر بن الخطاب الدرهم على طراز الدرهم الساساني، ونقش على الطوق الذي يحيط بصورة كسرى بعض الكلمات بالحروف الكوفية مثل " بسم الله" وبسم ربي". ولما بويع عثمان بن عفان رضي الله عنه ضرب الدراهم ونقشها بكلمة الله أكبر. وكان عبد الله بن الزبير رضي الله عنه أول من ضرب الدراهم المدورة بمكة، وكتب على أحد وجهيها " محمد رسول الله" وعلى الوجه الآخر " أمر الله بالوفاء والعدل" . إلى أن أصبح الغش في الدنانير والدراهم يتفشى، الأمر الذي دعا الخليفة عبد الملك بن مروان أن يأمر الحجاج بضرب الدراهم، وتمييز المغشوش عن الصالح، وذلك سنة أربع وسبعين للهجرة (العبد الله، ١٩٩٠،

Digitized by Birzeit University Library

ص: ١٩٢،١٩٣). ثم أمر بصرفها في سائر النواحي سنة ٧٦ هجرية، وكتب عليها " الله أحد، الله الصمد" . وحددت وحدة النقد الدرهم أو الدينار. وقد حرصت الدولة الإسلامية على الاحتفاظ بسلامة العملة وجودتها . فكان الدينار يضرب بكل دقة على وزن المثقال.

ثم تم ضرب مسكوكات معدنية من غير الذهب والفضة، سميت بالفلوس. وكانت تسك من النحاس، لتسهيل شراء الأشياء ذات الأثمان الصغيرة. هذا، وقد استعمل المسلمون رغيف الخبز في بعض عصورهم مقام الدرهم، كما تعاملوا بالودع، وبنخال الدقيق. وبرديء مشاق الكتان وغيرها.

وبعد أن صدرت النقود الإسلامية، منع عبد الملك بن مروان التعامل بالنقود الفارسية والرومية وغيرها. وأصبح الدينار الإسلامي الذهبي الخالص، والوحدات اللاتي ينقسمان إليها، العملة الإسلامية الرسمية. وانتشرت دور سك النقود في الدولة الإسلامية، فلم تكن تخلو عاصمة من دار لسك النقود (بغداد، القاهرة، دمشق، البصرة، قرطبة). وكانت دار سك النقود تتقاضى ضريبة على ما يضرب فيها من نقود، تقدر بنسبة ١% مما يضرب فيها من نقود. وقد ذكر العبد الله، (١٩٩٠ ص. ١٩٣) أنه كان للدولة دخل جيد من سك النقود. فقد بلغ أن دخل دار السك في الأندلس من ضرب الدراهم والدنانير، في عهد بني أمية في القرن الرابع الهجري ما قيمته ٢٠٠ ألف دينار في السنة. أي أن النقود التي تسك قدرت ٢٠ب مليون دينار سنويا.

هذا، وقد قصر علماء المسلمون في جميع العصور، سلطة إصدار النقود على الدولة وحدها دون الأفراد. فولي الأمر هو صاحب السلطة الوحيدة في إصدار النقود. ويظهر ذلك بوضوح من تصرف الخليفة عبد الملك بن مروان. حيث ضرب الدنانير والدراهم. وجعل لها سكة (أي جهاز لسك النقود)، وبعث بها إلى الحجاج. وأمر أن تضرب الدراهم في الآفاق على السكة الإسلامية. ونهى الحجاج أن يضرب أحد النقود غيره. فضرب سمير اليهودي الدراهم (الكفراوي، ١٩٩٨ ، ص ٥٠ عن الكرملي، النقود وعلم النميات ص ٣٥)، فأمر الحجاج بقتله لجرأته على ضرب الدراهم بغير إذنه.

وكان للدولة الإسلامية فضل السبق في تحديد سلطة واحدة لإصدار النقود، ودليل ذلك أقوال الأئمة نذكر منها (الكفراوي، ١٩٩٨، ص ٥٠-٥١):

Digitized by Birzeit University Library

يقــول الإمــام أحمد رحمه الله:" لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان. لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم".

يذكــر الســيوطي أن ضــرب النقود من الأمور التي تتولاها الدولة. فقال: يكره للإمام ضرب الدراهــم المغشوشة للحديث الصحيح من غش فليس منا. ولأن فيه إفساد للنقود، وإضرار بذوي الحقوق وغلاء للأسعار، وانقطاع الأجلاب، وغير ذلك من المفاسد.

يقول الإمام النووي : إن ضرب النقود من أعمال الإمام.

وقد فطن المسلمون إلى ضرورة المحافظة على سلامة النقود، فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وســلم أن تكسر الدراهم لتجعل فضة، وتكسر الدنانير فتجعل ذهبا". وكان كل من يحاول تزييف الدراهــم والدنانير، أو التلاعب فيها يلقى أشد العقوبة. فقد عاقب ولاة المسلمين قاطعي الدراهم والدنانير، ومزيفيها. فقد عاقب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه رجلا كان يضرب النقود على غــير ســكة السلطان، فسجنه، وأخذ حديده، وطرحه في النار. كما عاقب عبد الملك بن مروان، ومــروان بن الحكم من كان يضرب على غير سكة المسلمين، ومن كان يقطع الدراهم، وقدم ابن الزبــير على رجل في مكة، يقرض الدراهم فقطع يده، حيث اعتبر ذلك سرقة. لأنه انتقاص من وزن الدرهم.

نستنتج مما سبق، أن ولي الأمر هو الذي يتولى إصدار العملة، ويحافظ على سلامتها، وعلى عدم تزييفها، وتبديلها وتزويرها.

وقــد أمكــن معــرفة الأوزان بدقــة، بعد الاكتشافات الأثرية، والعثور على الدنانير البيزنطية، والدراهم الكسروية، والدنانير والدراهم الإسلامية. خاصة التي ضربت في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، والتي ضربت على وزن الدينار والدرهم الشرعيين. وسجل القائمون على هذه النقود فــي المتاحف المختلفة أوزانها بدقة تامة على وجه قاطع. حيث كان وزن الدينار الإسلامي الذي ضــربه عبد الملك بن مروان ٤,٢٥ غراما. وهو نفس وزن السوليدوس (نقد ذهب لبيزنطة)، ونفس وزن الدراخما –ذهبا(اليونانية).

Digitized by Birzeit University Library

وبما أن الدينار هو المثقال، والمثقال هو أساس الأوزان، فيمكن بالتالي معرفة أوزان الدراهم، والدوانق، والقراريط، والحبات. وكانت هذه الأوزان كما يلي. (زلوم ، ١٩٨٣):

المثقال يساوي	٨ دوانق	كل دونق= ٠,٥٣١٢٥ غرام
المثقال يساوي	٢٠ قيراطا	القيراط= ٠,٢١٢٥ غرام
المثقال يساوي	٧٢ حبة	كل حبة= ٠,٠٥٩ غرام
الدرهم يساوي	٠,٧٠ من المثقال	الدرهم = ٢,٩٧٥ غرام
الدرهم يساوي	٦ دوانق	كل دانق= ٠,٤٩٥٨٣ غرام
الدرهم يساوي	٤٠ أوقية	الأوقية= ٤٠ × ٢,٩٧٥= ١١٩ غرام

والإسلام حين قرر أحكام البيع والإجارة، لم يعين لمبادلة السلع أو لمبادلة الجهود والمنافع شيئا معينا، تجري المبادلة على أساسه. إنما أطلق للإنسان أن يُجري المبادلة بأي شيء، ما دامت المبادلة تتم بالتراضي . فيجوز أن يتزوج امرأة بتعليمها القرآن، ويجوز أن يشتري سلعة بالعمل عند صاحبها يوما، ويجوز أن يشتغل عند شخص يوما، بمقدار معين من التمر. وهكذا أطلق المبادلة لبني الإنسان بما يريدون من الأشياء، إلا أن مبادلة السلعة بوحدة معينة من النقد، قد أرشد الإسلام لهذه الوحدة النقدية، وعينها للمسلمين في جنس معين، وهو الذهب والفضة. فلم يترك الإسلام للمجتمع أن يعبر عن تقديره لمقياس المنفعة للأشياء، أو الجهود، بوحدات نقدية ثابتة، أو متغيرة، يتصرف بها كما يشاء. إنما عين هذه الوحدات النقدية تعيينا ثابتا، بوحدات نقدية معينة. وتبين الأمور التالية هذا التعيين:

١. نهى الإسلام عن كنز النقود ، فبين الإسلام أن النقود هي الذهب والفضة، في حين كانت النقود كل شيء يقبله الناس ثمنا للسلع والخدمات. فالقمح، والتمر، وبقية الأشياء كانت تعتبر نقودا. أما الكنز، فلا يصلح في السلع. لأنها عرضة للتلف. ولهذا كانت الآية التي نهت عن كنز الذهب والفضة، إنما نهت عن كنز النقود. كما تدل على ذلك الآية الكريمة رقم ٣٤ ، ٣٥ من سورة التوبة. قال تعالى { والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ... } فالنهي منصب على وسيلة التبادل النقدية، ومقياس القيمة ومخزن القيمة، وهذه هي وظائف النقود. و كنز النقود محرم في الإسلام، لأنه تعطيل للمال من أن يدخل في النشاط الاقتصادي.

Digitized by Birzeit University Library

٢. ربط الإسلام الذهب والفضة بأحكام ثابتة لا تتغير. ففرض الدية بمقدار معين من الذهب، وأوجب القطع في السرقة، إذا بلغت السرقة مقدارا معينا من الذهب. قال صلى الله عليه وسلم في كتابه الذي كتبه إلى أهل اليمن " وإن في النفس الدية مائة من الإبل، وعلى أهل الذهب ألف دينار" رواه النسائي عن عمر بن حزم .

وقال " **تقطع اليد في ربع دينار، فصاعدا** ". رواه البخاري من حديث عائشة .

فهذا التحديد لأحكام معينة بالدينار والدرهم والمثقال، يجعل الدينار بوزنه من الذهب، والدرهم بوزنه من الفضة، وحدة نقدية تقاس بها قيم الأشياء والجهود. وهذا دليل على أن النقد إنما هو الذهب والفضة فقط. أو أي عملة مغطاة بالذهب والفضة.

٣ : لقد عين الرسول صلى الله عليه وسلم الذهب والفضة نقدا، وجعلهما وحدهما المقياس النقدي الذي تقاس به قيم السلع والجهود، ويتم على أساسه تبادل السلع والخدمات. وجعل المقياس لهذا النقد: الأوقية، والدرهم، والدانق، والقيراط، والمثقال، والدينار. وكانت هذه كلها معروفة، ومشهورة، يتعامل بها الناس في زمن النبي عليه الصلاة والسلام، وقد أقره الرسول صلى الله عليه وسلم. وكانت تقع بالذهب والفضة -بوصفهما نقدا. وقد حدد الرسول صلى الله عليه وسلم، ميزان الذهب والفضة، بميزان أهل مكة. لقوله صلى الله عليه وسلم "الوزن وزن أهل مكة". ويتبين أن الأوقية الشرعية عبارة عن أربعين درهما، والدرهم ستة دوانق، والدينار أربعة وعشرون قيراطا، والمثقال يساوي سبعة أعشار الدرهم، كما هو مبين في الجدول أعلاه.

٤: فرضت زكاة النقود وعين نصابها في الذهب والفضة، مما يدل على أن النقد هو الذهب والفضة.

٥. جاءت أحكام الصرف، وجميع المعاملات المالية التي وردت في الإسلام في معاملات النقد فقط، إنما إنما جاءت نصا على الذهب والفضة، والصرف هو بيع عملة بعملة، إما بيع عملة بنفس العملة، أو بيع عملة بعملة أخرى .

وبعبارة أخرى – الصرف مبادلة نقدٍ بنقد – فتعيين الشرع للصرف – وهو معاملة نقدية بحتة ولا تتعلق إلا بالنقد – بالذهب والفضة، دليل صريح على أن النقد يجب أن يكون الذهب والفضة لا غير، قال عليه الصلاة والسلام " **بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يداً بيد** " رواه الترمذي .

يتبين مما سبق، أن النقود في الإسلام، وهي: (الذهب والفضة) تعلقت به أحكام شرعية، ورُبطت به أحكام شرعيةٍ ، فحرم الله كنزه ، وأوجب الزكاة فيه، وجعل أحكام الصرف له، وأقر الرسول صلى الله عليه وسلم التعامل به، وربط الدية والقطع في السرقة فيه، دليل واضح

Digitized by Birzeit University Library

علـــى أن النقد في الإسلام يجب أن يكون من الذهب والفضة، أو أساسه الذهب والفضة. وهذا لا يعنـــي اعتبار الذهب والفضة وحدهما نقدا. ومع أنه يجوز التبادل بين الناس بكل شيء، إلا أن اتخـــاذ مقـــياس نقدي للتبادل، لا بد أن يكون الذهب والفضة . غير أن الرسول صلى الله عليه وســـلم، جعل جنس الذهب والفضة نقدا، سواء أكان مضروبا أم غير ضروب. ولم يضرب نقدا معينا على صفة معينة لا تختلف ، بل كانت وحدات الذهب والفضة مجموعات من ضرب فارس والروم، صغارا وكبارا، وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة، ويمنية يتعامل بها جميعها.ولكن اعتبارها كان بالوزن، لا بالعدد، ولا بالنقش، أو عدم النقش .

وظـــل الحـــال على ذلك طوال أيام النبي صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدين، وخلفاء بني أمـــية، حـــتى جـــاء عبد الملك بن مروان، وجعل جميع ما يتعامل به من الذهب والفضة منقوشا وغـــير مـــنقوش، وزنا واحدا لا يختلف وضربها على وزن مكة. وكان ذلك سنة ٧٥ هجرية = ٦٩٧ مـــيلادية تقريبا. فمنذ ذلك التاريخ، وجدت دراهم، ودنانير إسلامية مضروبة ، حيث صار للدولة الإسلامية نقدا متميزا.

وهذا يدل على أن نظام النقد في الإسلام، هو الذهب والفضة بالوزن . أما حجمه وضربه وشكله ونـــوع نقشـــه فكـــل ذلك من الأساليب. وعليه تنطبق كلمة الذهب والفضة أينما وردت في ألفاظ الشرع وتقديراته على: " النقد الذي يتعامل به الناس، ولو كان نحاسا، أو برونزا، أو ورقا نقديا، إذا كـــان له مقابل من الذهب والفضة، ويعتبر الذهب والفضة نقودا، وكذلك الأوراق النقدية، أو النحاس أو غير ذلك ، مما يمكن تحويله إلى ذهب أو فضة.(عبده ١٤١٠هـــ)، الصدر ١٤١٤ هـــ .، وسابق ، ١٤٠٤ هـــ ، نيل الأوطار للشوكاني).

وبقـــي المســـلمون يتعاملون بالنقد على أساس قاعدة الذهب، حتى بعد القضاء على دولة الخلافة بفترة وجيزة ، فكانت الأوراق النقدية المستعملة كلها أوراقا نائبة .

٦. وظائف النقود *The Functions of Money* :

والذهب والفضة كنقود تستطيع القيام بالوظائف الرئيسة للنقود. وهي (جبر، ٢٠٠٠، ص. ٧٥)

Digitized by Birzeit University Library

- **وسيط للمبادلات Medium of Exchange**: فالنقود تقبل بشكل عام كوسيلة لدفع أثمان السلع والخدمات ، فتعمل على تسهيل عملية المبادلات، دون اللجوء إلى عملية المقايضة Barter .
- **مخزن للقيمة Store of Value** : تزود النقود الناس بوسيلة مريحة لتملك الثروة، وفي حالة تستطيع بوساطتها أن تجعل الثروة في متناول صاحبها عند حاجته إليها.
- **وحدة حساب Unit of Account** : فالنقود هي وحدة لقياس قيمة السلع والخدمات كافة. حيث يمكن قياس قيم السلع والخدمات والتعبير عنها بالنقود، فالسيارة يمكن أن تساوي ٢٠٠٠٠ دينار ، واستشارة الطبيب عشرة دنانير ، وهكذا.

٧. الصفات الأساسية للنقود *Characteristics of Money*

من أجل قيام النقود بالوظائف الأساسية السابقة الذكر، يجب أن تتوافر في النقود الصفات التالية: والتي يتصف بها الذهب والفضة . وهي : (جبر، ٢٠٠٠ ، ص. ٧٥ -٧٦):

- التعمير: Durable وحتى تكون النقود معمرة، يجب أن تبقى لفترة من الزمن
- سهولة الحمل Portable ، فيجب أن تكون سهلة الحمل حتى يمكن استخدامها كوسيلة للتبادل.
- قابلة للتجزئة Divisible : أي يجب أن تكون قابلة لتجزئتها إلى وحدات صغيرة ، فمثلا يمكن تجزئة الدينار الأردني إلى نصف، ربع دينار، وإلى قروش ،هكذا.
- الثبات Stable ، وحتى تتسم النقود بالثبات، فيجب أن لا تتغير قيمتها في أغلب الأحيان. مع أن التضخم المتسارع يعمل على تخفيض قيمة النقود ،والرغبة في احتفاظ بها كمخزن للقيمة.
- الندرة Scarce فيجب أن لا يكون من السهل إصدارها ، وهذا أحد أسباب إعطائها قيمة، حيث تقوم الحكومات جاهدة بالعمل على منع النقود المزورة من التداول.
- السيولة Liquid ، وحتى تتسم بالسيولة ، فيجب أن تكون النقود قابلة للتحويل إلى سلع وخدمات بسهولة وبسرعة.

Digitized by Birzeit University Library

٨. أنواع النقود:

عرف العالم أنواعا ثلاثة من النقود، وهي:

أ. **النقود السلعية:** فقد استخدم الإبل كوسيلة للمبادلات في الجزيرة العربية، واستخدم الملح في الحبشة، كما استخدمت السجاير في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

ب. **النقود المعدنية :** استخدم الإنسان البرونز ثم النحاس، ثم الذهب والفضة، واستخدم العالم النقود المسكوكة من الذهب والفضة لسنوات عديدة.

ج. **النقود الورقية:** نتيجة قيام التجار بإيداع أموالهم لدى الصاغة، والصيارفة. وحصولهم على صكوك تثبت ما لهم من أموال، أصبحت هذه الصكوك يمكن تظهيرها واستخدامها في سداد الالتزامات. الأمر الذي جعل الصاغة والصيارفة يصدرون الصكوك بفئات صغيرة . ومن هنا بدأ استخدام هذه الصكوك كنقود ورقية. وأطلق عليه البنكنوت عندما بدأت البنوك المركزية تصدرها.

ويقسم الكفراوي (١٩٩٨، ص٣٥) النقود الورقية إلى ثلاثة أقسام:

١. **نقود ورقية نائبة:** وهي الصكوك والشهادات التي يصدرها من تودع لديه الذهب والفضة.

٢. **نقود ورقية وثيقة:** وهي التي تصدرها سلطة إصدار النقود كالبنك المركزي، وتتوقف قوتها على الغطاء النقدي لها.

٣. **نقود ورقية إلزامية:** وهي التي تصدرها الحكومة في أوقات غير عادية كالحروب، ولا يقابلها رصيد معدني.

وهناك النقود المصرفية : وهي عبارة عن الشيكات المسحوبة على الحسابات الجارية لدى البنوك. وتعتبر الحسابات الجارية لدى البنوك (الودائع تحت الطلب) نقودا، ولكن الشيكات ليست نقودا ، وإنما هي ببساطة أوامر دفع، يتم بموجبها إخبار المؤسسة المالية بأن تقوم بتحريك النقود من حساب الشخص كاتب الشيك إلى الشخص الذي كتب له الشيك.

كما أن هناك النقود البلاستيكية ، مثل :بطاقات الائتمان *Credit Cards* ، فهي أيضا ليست نقودا حقيقية، فبطاقات الائتمان عبارة عن وسيلة دفع مؤجلة، تسمح لك بالحصول على السلع والخدمات ، مقابل وعد بالدفع في تاريخ لاحق.

Digitized by Birzeit University Library

٩. الأوراق النقدية:

شاع استخدام الأوراق النقدية من قبل الصينيين، فاستخدموا ورق التوت لما فيها من لينة ونعومة لصنع الأوراق النقدية. وكانت تعتبر الورقة رسمية، بعد ختمها من قبل الملك، الذي كان يأخذ مقابل الختم، وكانت الورقة تعادل خمسة دراهم. ومر استخدام النقود الورقية بمراحل مختلفة، فكان الأغنياء يودعون القطع المعدنية لدى الصاغة والصيارفة، ويأخذوا منهم إيصالات بدلا منها. وأصبحت هذه الإيصالات تستخدم في دفع ثمن المشتريات. وكان الباعة يقبلونها ثقة بالصاغة والصيارفة الذين أصدروها. ولما كثر استعمالها، في السوق في مطلع القرن السابع عشر الميلادي، تطورت إلى صورة رسمية تسمى البنكنوت، تصدر عن البنك. وكان أول بنك أصدرها بنك استوكهولم بالسويد، الذي كان يحتفظ بغطاء كامل لها من الذهب، وكان البنك يلتزم بأن لا يصدر من النقود الورقية إلا بمقدار ما لديه من ذهب. فكان باستطاعة من يحمل هذه الأوراق أن يبدلها بالذهب متى شاء من البنك. وشاع استخدام البنكنوت في ١٨٣٣، وجعلتها الدول ثمنا قانونيا، يقبلها الدائن سدادا لدينه، مثل النقود المعدنية، وخول بنك الدولة بإصدارها فقط، دون غيره من البنوك.

وقل غطاء النقد من الذهب مع الزمن. نتيجة المشاكل التي تعرضت لها الدول، وطبعها لكميات كبيرة من النقود. فطبعت بعض الدول أوراقا تزيد على ضعف ما تحتفظ به من الذهبز في حين لم تكن تستطيع تحويل النقود الورقية إلى ذهب في حالة طلبها، الأمر الذي جعل الدول تضع قيودا على تحويل النقود إلى ذهب.

١٠. النظم النقدية:

النقود نوعان: معدنية، وورقية. فالنقود المعدنية هي التي تتخذ من المعادن كالذهب والفضة والنحاس والنيكل. والنقود الورقية هي النقود التي تتخذ من الورق نائبة عن الذهب والفضة أو مغطاة بالذهب أو الفضة أو بهما معا تغطية كلية أو جزئية. أو غير نائبة عنهما ولا مغطاة بهما.

والنظام النقدي هو: مجموعة القواعد التي يتم على أساسها إيجاد النقود، وتدبيرها في دولة من الدول. والمحور الأساسي لكل نظام نقدي هو تعيين الوحدة النقدية الأساسية التي تنسب إليها قيم

Digitized by Birzeit University Library

الأنواع الأخرى من النقود. فإذا كان النقد الأساسي هو الذهب أو الوحدة النقدية ذهباً، أطلق على هذا النظام نظام الذهب، ويستمد النظام تسميته من طبيعة النقد الأساسي المتخذ فيه. وكذلك الحال إذا كان النقد الأساسي الفضة. وإذا كان النقد الأساسي يستند إلى الذهب والفضة يطلق على هذا النظام نظام المعدنين. وإذا كانت قيمة وحدة النقد الأساسية لا تربطها علاقة ثابتة بالذهب أو الفضة سمي هذا النظام بالنظام النقدي الإلزامي سواءً أكان متخذا من المعدن أو الورق .

١١. النظام النقدي عقب غياب سلطان الإسلام:

كان التعامل النقدي حتى مطلع القرن التاسع عشر قائما على أساس القاعدة المعدنية، (الذهب والفضة) ثم قل الاعتماد على الفضة في أوائل القرن التاسع عشر. وزالت الصفة النقدية عنه، وبقي الذهب، واستمر التعامل النقدي على أساسه، حتى أواخر القرن التاسع عشر. حيث ظهرت بعض الأوراق النقدية، وكانت نائبة عن الذهب، بمقدار قيمتها المكتوبة عليها كاملة. أي أنه كان باستطاعة حاملها تبديلها بالذهب في أي وقت.

واستمر التعامل بالذهب إلى ما قبيل الحرب العالمية الأولى. حيث اضطرت الدول المتحاربة إلى تعليقه. وقامت بسبب ظروف الحرب بإصدار أوراق نقدية، دون إلزام المصارف المركزية بإبدالها بالذهب، حسب نظام القاعدة الذهبية .

وبعد انتهاء الحرب، تداعت الدول إلى عقد مؤتمر جنوه، سنة ١٩٢٢. وقررت العودة إلى نظام الذهب، ولم تسمح للأفراد بتبديل الأوراق النائبة إلا بقيمة محددة. وضعت لها حدا أدنى وهو ١٢ كغم من الذهب ، وكانت تساوي في حينه ٢١٥ ألف فرنك فرنسي، الأمر الذي يجعل من الصعب على الأفراد استبدال هذه الأوراق النقدية بذهب. إذ ليس من السهل أن يكون لدى الفرد أوراقا نقدية تساوي ١٢ كغم من الذهب. وبذلك تم حصر التعامل بالذهب في التجارة الخارجية.

ونتيجة لانهيار سوق الأسهم في سنة ١٩٢٩ ، تهافت الناس على التخلص من الأسهم، واستبدال الأوراق النقدية بالذهب. ونتيجة للطلب المتزايد على الذهب، اضطرت أمريكا إلى تعليق تبديل النقود الورقية بالذهب، وتبعتها بقية الدول. وأقرت التداول الإلزامي بالنقود الورقية، فقل إقبال الناس على الذهب، وأصبح سلعة كبقية السلع، واغتنمت أمريكا ذلك وجمعت معظم الرصيد الذهبي لديها.

Digitized by Birzeit University Library

وبقـي هذا الاضطراب حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارهـا، اجتمعت مجموعة من الدول الصناعية، وعلى رأسها أمريكا في ١٩٤٤/٧/٢٢ في بريـتون وودز Bretton Woods في ولاية نيوهامبشير، بأمريكا لمناقشة تعديل النظام النقدي، واتفق المجتمعون على إقامة نظام بديل، يقوم على أساس التدخل الرسمي فقرروا :

١. **إنشاء صندوق النقد الدولي: International Monetary Fund (IMF):**

ويهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وثبات أسعار الصرف. وقد تم إنشاء الصندوق بطريقة تجعل السيطرة والهيمنة فيه لأكبر المساهمين، وهي أمريكا. إذ كانت تمتلك آن ذاك ٢٧,٢%.

٢. **إنشـاء البـنك الدولي للإنشاء والتعمير World Bank For Reconstruction and Development (IBRD)** وهدفه إنشاء وتعمير ما دمرته الحرب - وتم قصر حق العضوية فـيه علـى أعضاء الصندوق -، كما أن التصويت فيه كما في الصندوق. كما يهدف إلى تقديم القروض للدول الفقيرة والمتخلفة اقتصاديا.

٣. **ربط الأوراق النقدية بالذهب:** أي أن تحدد كل دولة وزنا معينا من الذهب الصافي لوحدتها الـنقدية، دون أن يسمح للأفراد، أو لأية هيئة أخرى بالتبديل -، وكانت قيمة الدولار قد حُددت مقـابل الذهب ب ٣٥$ لكل أونصة ذهب. وقد التزمت أمريكا بتبديـل الدولار بالنسبة للأرصدة الـخارجية بالذهب لسببين:

الأول : أن أمـريكا خرجـت مـن الحرب الثانية، وكان **قد تجمع لديها ثلثي رصيد الذهب** في العالم، والذي كان يقدر آنذاك ب ٣٨ مليار دولار، كان منها في أمريكا ٢٥ مليارا.

الثاني : النزعة الاستعمارية، والتحكم بباقي الدول سياسيا واقتصاديا ، حيث أصبحت الدول غير ملـزمة بالاحتفاظ برصيد ذهبي لعملتها، بل يمكنها الاحتفاظ بالدولار الأمريكي كغطاء لعملتها، خاصـة وأن أمـريكا مستعدة لتبديل الدولار بالذهب. مما جعل الدول التي تحتفظ بأوراق نقدية أمريكية في مصارفها، بدلا من الذهب، كغطاء لعملتها، مضطرة للمحافظة على علاقات سياسية واقتصـادية معينة مع أمريكا لضمان ثبات سعر تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب. وسمي نظام بريـتون وودز بالـنظام الذهبي، لأنه أقر أن تستخدم الدول نظام الذهب كغطاء لعملتها. وبالتالي بدأت معظم الدول تستخدم الأوراق النقدية المغطاة بالدولار القابل للتحويل إلى ذهب.

٤. **على الدول الأعضاء أن تقوم بتثبيت سعر صرف عملتها** باتباع سياسات معينة، تتفق عليها الـدول، وسمح بتقلبات لهذا السعر بحدود ١% . وإلا تدخلت مجموعة الدول لإعادته، وهذا يعني ثبات نسبي في أسعار العملات، مقابل بعضها البعض، لأن العملات المختلفة مربوطة بالدولار،

Digitized by Birzeit University Library

ومـنع أي عضـو مـن تغيـير سـعر صرفه، إلا بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund.

بعـد كل ذلك أصبح النقد يستعمل على أساس الزاوية الاسمية وملزمة بقوة القانون فقط . فترتفع وتـنخفض العملـة تبعا لقوة اقتصاد الدولة (القطان، ١٩٩٠). مما أدى إلى إضرابات في أسواق الصرف الأجنبية، مما حدا بالدول إلى تعديل أسعار الصرف، بما يتلاءم وأوضاعها الاقتصادية. فتحولـت معظـم الدول إلى نظام الصرف العائم Floating، الذي يترك لقوى العرض والطلب تحديد أسعار الصرف. وهو ما تعاني منه حاليا معظم دول العالم.

هذا، وتقوم حاليا في أمريكا دائرة سك النقودBureau Of Mint بإصدار المسكوكات المعدنية، أمـا الـنقود الورقية فتصدرها دائرة طباعة النقود Bureau of Engraving and Printing. وهاتان الدائرتان المخولتان بإصدار النقود المعدنية والورقية تتبعان وزارة الخزانة الأمريكية.

ومـع أن الـنقود الورقـية والمعدنـية الأمريكية ليست مغطاة بشكل كامل بالمعادن الثمينة، فإن الحكومـة الأمريكية لا تقبل مبادلة نقودها بالذهب أو الفضة. وإنما تقبل كنقود، وذلك لأنها مغطاة بالـثقة الكاملـة في الحكومة الأمريكية، كما تدعي الحكومة الأمريكية " *Full faith and credit of the U.S. government*".

١٢. مساوئ نظام الأوراق الإلزامية:

يسبب استخدام نظام الأوراق النقدية الإلزامية العديد من المشاكل لاقتصاديات الدول. نذكر منها:

أولا: تبقى الدول في حالة تسارع وتنافس لأجل تحسين اقتصادياتها، وحاجتها لاستيراد أو تصدير سلع لدولة أخرى، الأمر الذي يؤثر تأثيرا حادا على قيمة العملة. ويصبح الاستقرار الاقتصادي، وثـبات الأسعار صعب المنال . حيث تصبح الدول مهتمة بالتركيز في احتياطاتها على نقد الدول المؤثرة اقتصاديا وسياسيا، وأي تغيير في تلك الدول سينعكس مباشرة على الدول المحتفظة بذلك النقد.

فتصبح الدول التي تربط نقدها بالدولار، مهتمة بالمحافظة على استقرار الدولار، للمحافظة على احتياطاتها. فإذا اشتد طلب الناس على العملة المحلية، فإن هذا يعني ارتفاع سعر العملة المحلية

Digitized by Birzeit University Library

مقـابل الدولار. فتقوم هذه الدولة بطرح كميات كبيرة من عملتها المحلية في السوق، عن طريق شـراء كميات من الدولار من السوق، لكي تسحب بدلا منها دولارات. أي تبيع عملتها بالدولار والعكـس كذلـك. من هنا نرى أن الدولة ليست مكلفة فقط بالدفاع عن عملتها، بل عن الدولار حفاظا على احتياطاتها. من هنا، فنظام النقد الإلزامي معرض للتقلبات والتضخم أكثر من غيره.

ثانـيا: عدم نسبة النقد إلى زاوية ثابتة مستقرة، يجعل منه أداة من أدوات التآمر والمضاربة على اقتصاديات الدول الأخرى. فتقوم الدولة برفع سعر الفائدة على عملتها، لجذب رؤوس الأموال من الخارج . وحتى للتأثير على الاستثمار الإنتاجي في دول معينة. وقد تقوم بخفض عملتها لضرب صـادرات دولة أخرى، وزيادة صادراتها. فإذا رفعت سعر الفائدة على عملة معينة، أو تحسن الوضـع الاقتصـادي لبلد معين، فسيزيد الطلب على عملة تلك البلد، طمعا في الحصول على فوائـد عالية، الأمر الذي يجعل الأموال تنتقل من الدول التي لا تستطيع منح فائدة عالية إلى تلك التي تعطي فائدة عالية على النقود. مما يسبب خللا في الاستثمار خاصة في الدول الفقيرة، حيث تهرب رءوس أموالها إلى الدول الغنية، والتي تعطي فوائد عالية. ومثال ذلك انهيار أسواق المال فـي وول أريت في ١٩-١٠-٨٧ ، والمسمى بيوم الاثنين الأسود. حيث انهارت أسعار الأسهم بحـدود الـربع، بعدما أشيع عن نية أمريكا رفع سعر الفائدة على الدولار بشكل ملحوظ، عقب خـلاف بيـن وزيـر الخزانة الأمريكي ونظيره الألماني نتيجة لرفع ألمانيا الفائدة على المارك. والتدهور في أسواق المال العالمية، ما هي إلا انعكاسات لمشاكل نقدية.

١٣. علاج الأزمة النقدية:

ولمعالجـة الأزمة النقدية في الوقت الحاضر، لا بد من الرجوع إلى نظام القاعدة الذهبية، سواء بالـتعامل المباشـر أو بـأوراق نائبة عن الذهب، قابلة للتحويل دون قيود. وقد تنبه العديد من الاقتصـاديين وخبراء المال إلى ضرورة العودة إلى قاعدة الذهب. إلا أن الدول ذات العلاقة، وقفت في وجه العودة إلى قاعدة الذهب،
خوفا من خسارتها لهيمنتها السياسية والاقتصادية.

ومن مزايا العمل بقاعدة الذهب ما يلي:

١. إن نظـام الذهـب هو النظام الصالح لمنع الحكومات من إيجاد كميات من النقود الورقية بلا رصيد. والتي تؤدي إلى التضخم.

Digitized by Birzeit University Library

٢. لم يحظ معدن من المعادن بمثل ما حظي به الذهب من عناية، وذلك خلال التاريخ الإنساني. فجميع ما تم استخراجه من الذهب، منذ العصور القديمة، ما زال مستخدما حتى اليوم رغم استخراجه منذ آلاف السنين.

٣. كان الذهب كافيا في جميع العصور التي استخدم فيها حتى القرن التاسع عش، لجميع العمليات التجارية دون حصول مشاكل مالية أو اقتصادية. وشهد مطلع القرن التاسع عشر ازدهارا اقتصاديا ونموا تجاريا كبيرا دون افتقار لكميات النقد الذهبية المعروضة.

٤. إن الذي يهم الناس ليس كثرة النقود في الحقيقة، بل قدرتها الشرائية. وكانت قدرة النقود الذهبية كبيرة. بينما كان التوسع في إصدار النقود الورقية، سببا للمشاكل الاقتصادية والمالية، والتضخم، مما أضعف قدرتها الشرائية.

٥. عدم استطاعة أي من الدول، بموجب قاعدة الذهب، زيادة حجم كتلتها النقدية كما تشاء، لأنها ملزمة بالاحتفاظ برصيد ذهبي.

٦. إن نظام الذهب والفضة يحتوي على ميزان لتعديل الخلل في ميزان المدفوعات مع الدول الأخرى تلقائيا، دون تدخل من البنوك المركزية. فزيادة الواردات على الصادرات سيزيد من حصيلة الدول المصدرة من نقود الدولة نتيجة حصولها على الذهب ثمنا لصادراتها. ويعود التوازن تلقائيا إلى الدولة المستوردة في حالة قيامها بالتصدير.

ومن أجل نجاح نظام الذهب، لا بد من مراعاة الشروط التالية في هذا النظام :

- حرية تصدير واستيراد الذهب للجميع دون قيود. إذ أن تأمين حرية الدخول والخروج للذهب يؤمن ثبات سعر الصرف.
- حرية سك وصهر الذهب، فمن يملك نقودا ذهبية، يستطيع صهرها، وعملها سبيكة ذهبية ، ويمكنه الذهاب بها لدار السك ، وسكها نقودا ذهبية، بعد دفع الأجرة اللازمة.

وفي ١٩٣١ منعت الحكومة البريطانية تحويل النقود الورقية إلى ذهب، ولكن الدول التزمت تجاه بعضها بتحويل عملة البلد إلى الذهب فيما بينها، وسميت هذه القاعدة بقاعدة الذهب.

هذا، ولما واجهت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة في سعر الدولار سنة ١٩٧١، وبالتالي تدفق الذهب منها، بسبب طلب تحويل الدولار إلى ذهب. قامت بإيقاف تحويل الدولار إلى ذهب للدول الأخرى، مما جعل الذهب بخرج عن نطاق النقود. وأصبحت النقود تعتمد على الثقة بالحكومة، فهي تمثل قوة شرائية افتراضية. وعليه تصبح الأوراق النقدية سندات دين على مصدريها، وذلك بسبب التعهد المبين على الورقة من مصدرها بدفع قيمتها لحاملها عند الطلب.

Digitized by Birzeit University Library

١٤. تاريـــخ الدولار الأمريكي:

جـــاءت كلمة دولار من المسكوكات النقدية المصنوعة من الفضة، تسمى Joachim ، تم سكها في ١٥١٨ في وادي (Thal) Valley يسمى Joachimsthaler في بوهيميا، وتجول سكان هذا الـــوادي في أوروبا، مما أدى إلى استخدام هذه الكلمة thaler بصورة تدريجية . حيث أصبحت فـــي هولـــندا تدعى Daalder، وفي اسكندنافيا أصبحت تدعى Daler، أما في بريطانيا فسميت دولار Dollar . وفـــي ســـنة ١٧٩٢، قرر الكونجرس الأمريكي سك دولارات فضية أمريكية، الأمـــر الذي يعني أن أي دولار فضي يمكن لجورج واشنطن أن يرمي به عبر أل Potomac. فمـــن يحصـــل علـــيه ، يصبح في الحقيقة عبارة عن بيزو إسباني. ومنذ ذلك التاريخ ، صدرت الدولارات الأمريكية بالذهب ، وبالفضة ، وبالعملة الورقية.

وكـــان الكونجرس الأمريكي قد أسس أول دار لسك النقود في فيلادلفيا في العام ١٧٩٢، وقد تم ســـك أول سنت ونصف سنت في العام ١٧٩٣، وكانت بحجم ربع الدولار الحالي، وتم سكها من معـــدن الفضـــة، فدرجـــت عادة الغش بدرجة كبيرة، فكان الناس يأخذون من حواف العملة قبل صرفها، ويجمعون ما يأخذونه لاستعماله كنقود أخرى.وعليه قامت دار السك بجعل حواف العملة حادة ، لتؤذي من يقوم بالأخذ منها. ومحاربة من يحاول الغش. أما هذه الأيام، فقد ولى استخدام المعـــادن الثميـــنة، مـــنذ العـــام ١٩٦٥، عندما ارتفع سعر الفضة، الأمر الذي كان يتطلب من الحكومات المحافظة على احتياطياتها من الفضة، وبالتدريج تم استبعاد النقود المعدنية المصنوعة مـــن الفضـــة مـــن التداول، وفي الوقت الحاضر، فالنقود المعدنية مصنوعة من النحاس الرقيق، بحيث تحتوي القطعة المعدنية على ٧٥% نحاس، ٢٥% نيكل. ولكن أسلوب السك ما زال على ما كان عليه.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. أذكر أهم التعريفات التي وردت في الفصل لكلمة النقود.
٢. هي أهم العوامل التي جعلت المسلمين يعتبرون الذهب والفضة نقودا دون غيرها؟.
٣. كيف تطورت النقود المعدنية إلى نقود ورقية؟
٤. هي أنواع النقود التي عرفها العالم؟
٥. أذكر أقسام النقود الورقية.
٦. عرف النقود المصرفية.
٧. هي أهم وظائف النقود؟
٨. هي الصفات الواجب توفرها في النقود؟
٩. اشرح باختصار تطور النقود الإسلامية.
١٠. من يتولى إصدار النقود في الإسلام؟ مبينا كيفية المحافظة عليها من التلاعب والتزييف.
١١. متى ظهرت المسكوكات لأول مرة في التاريخ ، وما هي أسباب ظهورها؟

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

Digitized by Birzeit University Library

البنوك الإسلامية
Islamic Banks

تاريخها، فلسفتها، وأهدافها

Digitized by Birzeit University Library

الفصـــل الثالـــث

البنوك الإسلامية
Islamic Banks
تاريخها، فلسفتها، وأهدافها

١. مقدمة:

تعد الحاجة إلى القيام بتعاطي الأعمال المصرفية قديمة قدم التاريخ، حيث ظهرت هذه الحاجة مع اســتعمال الــنقود كوسيط في المبادلات، فقد عرفها السومريون والبابليون، والإغريق والرومان، ولكــن بأشكال مختلفة. فقد تبين من الوثائق المكتشفة في عهد البابليين أن أحد مزارعي السمسم واسمه "واراد ايليش" قد اقترض من كاهنة المعبد مقدارا من الفضة لتمويل مشترياته من السمسم، وحــرر لهــا صــكا بذلــك، يتعهد فيه بدفع القيمة حسب السعر الجاري وقت الحصاد. وقد تقدم الإغــريق فــي العمل المصرفي، حتى أصبح لديهم شركات تقوم بأعمال قبول الودائع، وإعطاء القــروض، وفحــص العمــلات واستبدالها، وإجراء الحوالات . وتتلمذ الرومان على الإغريق، وبوساطتهم، انتشر العمل المصرفي الإغريقي في العالم القديم.

وقدم المسلمون خدمات جليلة في سبيل تطوير العمل المصرفي، فاقت ما قدمه الرومان، كما تفوق علــى ما اعتبره الأوروبيون بداية العمل المصرفي الحديث. فقد كانت مكة المكرمة مدينة آمنة، أكــثر من غيرها . تسير منها القوافل، وإليها شمالا وجنوبا، في رحلتي الشتاء والصيف. وهو الأســاس الــذي تقوم عليه الأعمال المصرفية ، وهي الثقة والأمان والضمان والاستقرار. فكان طبيعــيا أن تظهر في مكة المكرمة صور من التعامل في مجال إيداع الأموال واستثمارها. فكانوا يودعــون أموالهــم ونفائســهم عــند من كان يتصف بالأمانة والوفاء ، وبالتالي فقد كانت تودع الأمانــات لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى قبل بعثته، حيث كان يسمى الأمين. وعندما هاجر إلى المدينة، ترك سيدنا علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه ، في فراشه ، ليرد الأمانات إلى أصــحابها .وكان أول من ابتكر طريقة للإيداع تمنع الاكتناز المحرم في الإسلام ، وتتيح للمودع لديــه حــرية التصرف في الأموال المودعة ، وهي الطريقة المعمول بها حاليا في جميع أنحاء العالم، هو الزبير بين العوام رضي الله عنه، حيث كان لا يقبل أن يودع لديه مال إلا على سبيل

Digitized by Birzeit University Library

القــرض. وكان يقول (لا ، ولكن هو سلف إني أخشى عليه الضيعة. حيث بلغ مجموع الأموال المودعة لديه مليونان ومائتا ألف درهم . و كان يرفض أخذ الأموال لخزنها فقط ، بل كان يفضل أن يأخذها على شكل قرض، ليحقق من وراء ذلك أمرين هما :

Digitized by Birzeit University Library

١. حق التصرف في المال المستودع ، باعتباره قرضاً وليس أمانة ، وهذا انتقالاً في مفهوم الوديعة من الأمانة إلى القرض ، وهي ما تسمى الآن (بالوديعة الناقصة)، والتي يمتلك فيها المودع المال المودع لديه ويلتزم برد مثله .

٢. إعطاء ضمان مؤكد لصاحب المال ، حيث أنه في حالة هلاك الأمانة في يد المستأمن ، دون تعد أو تقصير من المستأمن، فإن المالك يتحمل تبعة الهلاك. أما لو أصبحت الوديعة قرضاً، فإن على المقترض الضمان في حالة الهلاك.

كما كان المال يعطى مضاربة على حصة من الربح ، فقد خرج الرسول صلى الله عليه وسلم بمال خديجة ، رضي الله عنها، مضاربا إلى الشام. كما أن حادثة أمير البصرة، أبي موسى الأشعري ، مع ولدي سيدنا عمر بن الخطاب عبد الله وعبيد الله، رضي الله عنهم، عندما خرجا في جيش إلى العراق تدل على وجود المرابحة، حيث أعطاهم مال لأمير المؤمنين (من مال المسلمين) وقال لهم أسلفكما إياه، فتبتاعان به من مناتج العراق، ثم تبيعانه في المدينة فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح . وفي البداية رفض سيدنا عمر إعطاءهم الربح، وعاد بمشورة أحد جلسائه، وقال قد جعلته قراضاً (مضاربة) فأخذ رأس المال، ونصف ربحه. وأعطى ولديه نصف الربح الآخر .

هذا، وقد عرف المسلمون أنواعا مختلفة من العمل المصرفي ، كأعمال الصرافة حيث كان عبدالله بن عمر رضي الله عنهما يبيع الإبل بالبقيع فيبيع بالدراهم ويقبض بالدنانير، ويبيع بالدنانير ويقبض بالدراهم فشق في نفسه، فذهب يسأل رسول الله عن مدى شرعية هذا التعامل، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم:" لا بأس يا ابن عمر، ولكن بسعر يومهما". وعليه يكون الإسلام قد حدد أسس التعامل بالصرافة. كما عرف المسلمون الحوالات. حيث كان الزبير بين العوام، رضي الله عنه، يقوم بإجراء الحوالات عن طريق أبنائه إلى البصرة والكوفة والإسكندرية، وهناك صور متعددة من العمل المصرفي الإسلامي.

كما عرفوا استخدام الشيكات، حيث يستدل على ذلك من تصرف سيف الدولة الحمداني، حيث كان واليا على حلب منذ ما يزيد على ألف عام، فذهب إلى إحدى دور حانات بغداد، فأطعموه وخدموه، وقبل أن يخرج أخرج من جيبه رقعة ، كتب عليها إلى أحد الصرافين يأمره فيها بتسليم صاحب الحانة مبلغا من المال ، وأعطاه لصاحب الحانة، فما كان من صاحب الحانة، إلا أن ذهب بها إلى الصراف المذكور، فسلمه الرقعة ، فناوله المبلغ في الحال.

Digitized by Birzeit University Library

كما كان المسلمون أول من عرف البطاقات الائتمانية Credit Cards، وقد يكون من ابتدع فكرة البطاقات الائتمانية حديثا، قد اطلع على ما ورد في " كتاب المبسوط" لمؤلفه محمد بن أحمد أبي سهيل ، وهو الإمام الفقيه شمس الدين السرخسي المتوفى عام ٤٨٣ هـ، أي قبل ما يزيد عن ٩٦٠ عاما. الذي ألفه ، وهو في السجن، ويقع في ثلاثين جزءا من المقطع الكبير، تزيد صفحاته على ٦٥٠٠ صفحة. حيث أورد فكرة البطاقة الائتمانية في الجزء العشرين من كتابه، في الصفحات ٥٠-٥٢ في باب من أبواب الكفالة. ووضع لها شروطا ثمانية وهي نفس الشروط المستخدمة حاليا في بطاقة الائتمان . وهي:

١. سماه " ضمان ما يبايع به الرجل" بقوله: إذا قال الرجل مصدر البطاقة لتاجر بايع فلانا،حامل البطاقة، ، فما بايعته فهو علي جائز ، لأنه أضاف الكَفالة إلى سبب وجود المال على الأصيل.

٢. تمنح البطاقة حاملها فرصة الشراء من عدد كبير من التجار، يكون مصدر البطاقة قد تعاقد معهم بضمانه لأثمان هذه المشتريات. وهذا ما بينه السرخسي. فقد أوضح مرحلة توقيع الاتفاقية مع التجار بقوله: ولو قال لقوم خاصة التعاقد مع التجار بعينهم- ما بايعتموه أنتم فهو علي ، ولا يلزمه ما بايع غيرهم، لأن الغير لم يتعاقد مع الضامن (مصدر البطاقة).

٣. تسمح البطاقة الحالية للمشتري بتكرار عملية الشراء، فقد بين السرخسي ذلك أيضا بقوله: كلما بايعته بيعا فأنا ضامن ثمنه.

٤. بين السرخسي أن لهذه الكفالة مدة معينة. بقوله: ويستوي إن وقت لذلك وقتا، أو لم يوقت، إلا أنه يراعى وجود المبايعة في ذلك الوقت، وقد بين ذلك بوضوح بقوله: ما بايعته به اليوم، فباعه غدا، لا يجب على الكفيل شيء من ذلك، ولكن تكرار البيع في نفس الوقت (اليوم) فذلك كله على الكفيل. والبطاقة الحالية لها مدة صلاحية. في العادة سنة قابلة للتجديد.

٥. تحديد الحد الأقصى للشراء بالبطاقة خلال مدتها: حيث حددها السرخسي بقوله: وما بعته من شيء، فهو علي إلى ألف درهم، فباعه متاعا بخمسمائة، ثم باعه حنطة بخمسمائة درهم، لزم الكفيل الحالات جميعا، وما باعه فوق ذلك، لا يلزم الكفيل.

٦. تقييد العمل بالبطاقة، فمنها ما يسمح بالشراء، ومنها ما يسمح أيضا بالسحب النقدي، حيث بين السرخسي ذلك بقوله: " وكذلك لو قال ما أقرضته فهو علي " توحي بجواز السحب النقدي من التاجر، أو من ماكنة، كما هو الحال حاليا. ثم يتابع السرخسي بقوله: " أو قال ما

Digitized by Birzeit University Library

بايعـته فهو علي، فأقرضه شيئا ، لا يلزم الكفيل من ذلك شيء". لأنه قيد التعامل بالبيع، وليس بالسحب النقدي، أي قيد الضمان بسبب، فلا تتناول شيئا آخر".

٧. لا يلـتزم مصـدر البطاقة بالسداد، إلا بموجب فواتير البيع التي يصدرها البائع لحامل البطاقة. وقد بين السرخسي ذلك بقوله: لا يؤخذ الكفيل بشيء حتى تقوم البينة على أنه بايعه بعد الكفالـة. أي إيجـاد الدليل على أن عمليات البيع تمت بعد الكفالة، أي بعد إصدار البطاقة، وهذا يثبت بقسائم البيع (الفواتير).

٨. إيقـاف الـتعامل بالبطاقة: بين السرخسي أن للكفيل أن يرجع عن الضمان، أي يوقف التعامل بالبطاقة ، ولا يصبح مصدرها ضامنا، فقد بين السرخسي ذلك بقوله" فلو رجع الكفيل عن هـذا الضـمان قبل أن يبايعه، ونهاه عن مبايعته، ثم بايعه بعد ذلك، لم يلزم الكفيل بشيء". وهذا دلالـة على أن البطاقة يمكن أن تلغى من قبل مصدرها، ولا يضمن مصدرها ثمن المبيعات التي تمت بعد الإلغاء. وهذا ما أوضحه السرخسي بشكل واضح.

هـذه الشـروط الثمانية للتعامل ببطاقة الائتمان، ي المعمول بها حاليا في كافة بطاقات الائتمان المصدرة حاليا ، في دول العالم المختلفة، مع بعض الزيادات الربوية عليها.

يلاحـظ ممـا سبق أن كثيرا من العمليات المصرفية الحديثة قد عرفها المسلمون، بل ابتدعوها، كالوديعـة، والحوالـة، والصـرافة، والشيك، والبطاقة الائتمانية، وغيرها. إلا أن وضع العمل المصـرفي الإسلامي في صورة مؤسسة لم يتم إلا في الستينات من هذا القرن. حين بدأ الحديث عـن المشـاكل الاقتصـادية التي يسببها نظام الفوائد المعمول به في معظم دول العالم، فقد نشر البروفسور محمد عزير كتابه بنوك بلا فوائد Interest-less banking في أمريكا عام ١٩٥٥، والـذي أثبت فيه أن بالإمكان إنشاء بنوك بلا فوائد، مبينا المساوئ التي تنجم عن استخدام الفائدة فـي الإقراض، والظلم الذي يحيق بالمقترض، ناقضا الأساس الذي بني عليه نظام سعر الفائدة. فنشـأت فكـرة البنوك الإسلامية مع بداية الصحوة الإسلامية، فبدأ المفكرون في دراسة إمكانية إنشـاء بنك إسلامي، إلا أنها لم تصل إلى هدفها المنشود، وبدت فكرة إنشاء بنك إسلامي صعبة، بل مستحيلة المنال للأسباب التالية (النجار):

١. لا يوجد في تلك الفترة علماء متخصصون في الاقتصاد الإسلامي. حيث أن المتخصصين في الدراسـات الاقتصادية تعوزهم المعرفة في الدراسات الإسلامية المتعمقة. كما أن المتخصصين في الدراسات الإسلامية، تنقصهم المعرفية المصرفية الفنية.

Digitized by Birzeit University Library

٢. وجد علماء الدين صعوبات في تخريج الأصول الفقهية للمسائل المصرفية، بسبب عدم معرفتهم بالطرق العملية للمعاملات المصرفية .فكان من يتصدى للبحث حول صيغ إسلامية مناسبة للعمليات المصرفية ، يبدأ من نقطة التسليم بالأوضاع المصرفية القائمة، ومحاولة البحث عن مخرج فقهي لها، أو محاولة التسليم بأنها واقع لا يسهل تغييره.

أما المعاملات المصرفية الحالية، والتي تقوم عليها المصارف التقليدية، فتتسم بالصفات التالية:

١. أنها مستوردة، ولا تمت إلى حضارتنا وتاريخنا بأي صلة، وإنما استمدت أصولها من ثقافات غربية تختلف في تركيبتها الحضارية عن تاريخنا وفكرنا وعقيدتنا.

٢. أنها بدأت من الصيارفة اليهود الذين حاولوا تبرير معاملاتهم بالإقراض بفائدة، بأنها سعر استخدام النقود، وهؤلاء كان هدفهم الاستفادة من الودائع التي كانت تودع لديهم من قبل من يريد أن يحتفظ بأمواله في مكان أمين.

٣. إن الذين جاءوا بالأفكار المصرفية – ووضعوها في قالب مؤسسي– لم تكن لديهم النزعة الروحية، بل غلبت عليهم النظرة المادية الصرفة، آخذين بعين الاعتبار مصالحهم الخاصة.

وظل الأمر على هذا الوضع حتى بدأ علماء المسلمين يفكون في إيجاد مخرج من هذا النظام المبني على أساس الربا، فجاءت قرارات المؤتمر الإسلامي الثاني بشأن المعاملات المصرفية ، وكانت كما يلي:

- الفائدة على كافة أنواع القروض كلها ربا محرم، ولا فرق في ذلك بين القروض الاستهلاكية والقروض الإنتاجية.
- كثير الربا وقليله حرام شرعا، استنادا إلى الآية الكريمة " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة".
- الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة، ولا ضرورة. وكذلك الاقتراض بالربا محرم .
- أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التاجر والبنك في الداخل، كلها جائزة شرعا، وما يؤخذ عليها من نظير ليس ربا.
- الحسابات ذات الدخل، وفتح الاعتماد بفائدة ، وسائر أنواع القروض نظير فائدة ، من المعاملات الربوية ، وكلها محرمة.

Digitized by Birzeit University Library

والجدير بالذكر أن الربا محرم في كافة الأديان السماوية. وقد استباحه اليهود وحدهم في تعاملهم مع غيرهم من الأجناس ، وكانوا يقولون كما بين الله تعالى في كتابه العزيز " ليس علينا في الأميين سبيل، ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون" صدق الله العظيم.

كما لم تتعامل الكنيسة به في التاريخ القديم ، ولا في العصور الوسطى، حتى شرعت بما سمي بالنهضة الأوروبية، حيث تخلصت أوروبا من القيود الدينية ومنها عدم التعامل بالربا، فتعاملت بالربا، ثم انتقل الربا إلى جميع أنحاء العالم باعتباره جاء مع النهضة الأوروبية ، ودخل إلى بلادنا مع المستعمرين الأوروبيون. ودلائل تحريم الربا كثيرة وردت في العديد من الآيات القرآنية.

٢. تعريف البنوك الإسلامية:

يمكن تعريف البنك بأنه (Rose, ١٩٩٣. P. ٥) :

" مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية ، خاصة الإقراض، التوفير، المدفوعات، كما توفر لأي منشأة أعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية اللازمة لها.

وجاءت كلمة بنك (جبر، ٢٠٠٠، ص:٩٠) من الكلمتين الفرنسية *banque:* والإيطالية *banca* . وتعني هاتان الكلمتان الصدر والطاولة *chest and bench* .واللتان تصفان الوظيفتان الرئيسيتان للبنك وهما: كلمة *chest* أي الصدر، وتعني وظيفة الحفظ الأمين. أي المكان الذي نحفظ فيه الأشياء الثمينة، فنقول القفص الذهبي، وقفص المجوهرات وهكذا. وقفص البنك أو صدر البنك ، هو محفظة استثماراته المدرة للربح. أي الموجودات التي تدر عائدا. وكلمة *bench* ، وتعني الطاولة التي يمارس عليها العمل.

وفي القرن الثاني عشر ، كانت كلمة *banca* تعني الطاولة أو المكان الذي يمارس فيه الصراف عمله. والتي تحمل معنى التعامل، ومن هنا جاءت وظيفتي البنك الأساسيتين: قبول الودائع بتوفير مكان أمين لها، والقيام بالعمليات التي تسهل التعامل وهي منح القروض.

وتعتبر البنوك الإسلامية بنوكا تتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، في قيامها بتقديم الخدمات المصرفية ، وتعمل كمنظمة لنظام المدفوعات في الاقتصاد القومي، وكوسطاء ماليين.

Digitized by Birzeit University Library

ويرى البعض أن البنوك الإسلامية عبارة عن: نظام مالي يعتمد على المشاركة في المخاطرة وفي الأرباح بدلا من الاعتماد على دفع الفوائد.

أما Neinhaus ١٩٨٦) ، فيرى أن البنوك الإسلامية : عبارة عن مؤسسات مالية تركز في كل معاملاتها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة مع شركائها من أصحاب المشروعات .
ويرى شحادة (١٩٨٩)، أن المصرف الإسلامي هو مصرف متعدد الأغراض، يقدم خدمات البنوك التقليدية، وبنوك الاستثمار، والبنوك المتخصصة، وهو بهذا مؤسسة اقتصادية ومالية واستثمارية وتنموية واجتماعية تبتعد عن الخدمات والسلع المحرمة ، وهو جزء من كل من اقتصاد إسلامي، وحلقة من حلقات هذا الاقتصاد.

وعليه يمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها:
" بنوك لا تتعامل بالفائدة أخذا ولا عطاء، على الرغم من أنها تقبل الودائع كأي بنك آخر ، وتقدم الخدمات المصرفية الأخرى ، إلا أنها تتحمل مخاطر المشاركة في الاستثمار في المشروعات مع عملائها".

٣. أنواع البنوك ، والأنظمة التي تحكم عملها:

يقصد بالجهاز المصرفي لبلد ما: المؤسسات المصرفية، والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات. فالجهاز المصرفي الفلسطيني عبارة عن: البنوك العاملة في فلسطين ، والأنظمة والقوانين التي تحكم عمل هذه البنوك.
وعليه، يتكون الجهاز المصرفي – كما يتضح من تعريف الجهاز المصرفي- من:
المؤسسات المصرفية : تتعدد الأنواع المختلفة للبنوك، وذلك حسب الأنشطة المصرفية التي تقوم بها ، فهناك البنوك التجارية، وهي أكثر أنواع البنوك شيوعا، وهناك البنوك المركزية، والبنوك التنموية، والبنوك الشاملة ، والبنوك الإسلامية. وفيما يأتي فكرة مختصرة عن كل منها تبين الفروق بين هذه المؤسسات (جبر، ٢٠٠٠، ص:٨٣-٨٤):

- **البنوك التجارية :**

تختلف هذه البنوك عن غيرها بأنها أكثر البنوك شيوعا، وتتعاطى الأعمال المصرفية، من قبول للودائع بأنواعها المختلفة (الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، وودائع لأجل) ، واستثمار الجزء الأكبر منها، و بالقدر الذي تسمح به الأنظمة المصرفية السائدة، وذلك على شكل قروض قصيرة

Digitized by Birzeit University Library

الأجل لقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة. إلا أنها تمتاز عن غيرها من البنوك ، بأن قروضها قصـيرة الأجل، وتمنح بصفة رئيسة لتمويل قطاع التجارة. وتشترط هذه البنوك في الغالب على المقترض أن يقوم بتسديد قيمة القرض كاملة مع فوائده في نهاية مدة القرض، والتي لا تزيد في أكثر الأحيان على سنة.

كمـا تقـدم لعملائهـا جميع الخدمات المصرفية الأخرى من إصدار الكفالات، وفتح الاعتمادات المسـتندية لغايات الاستيراد والتصدير، وإجراء الحوالات، وقبول الكمبيالات، وخصم الكمبيالات التجارية لعملائها، وغير ذلك من الخدمات المصرفية الأخرى.

وتمتاز البنوك التجارية عن غيرها بما يلي:

• أنهـا أكـثر أنـواع البنوك انتشارا، حيث تشكل الجزء الأكبر من مؤسسات الجهاز المصرفي، من حيث العدد والحجم.

• أنهـا تقـبل الودائع الجارية (تحت الطلب) وبالتالي ، تتعامل معها فئات المجتمع كافة، فيتعامل معها الأفراد والمنشآت والمؤسسات الصغيرة ، والمتوسطة والكبيرة الحجم ، سواء أكانـت خاصـة أم حكومـية. وإن قبولها للودائع الجارية يجعلها مستعدة دائما لدفع هذه الأموال لأصحابها في أي وقت .

• إن عملية قبول الودائع الجارية أدت إلى انتشار استخدام الشيكات ، وبالآتي قللت من استخدام النقود في المعاملات، الأمر الذي أدى إلى تقليل استخدام النقود في المجتمع بشكل عام.

• تساهم في تجميع المدخرات في المجتمع مهما كانت هذه المدخرات صغيرة أم كبيرة، حيث تلبي رغبات الفئات كافة ، من حيث أهداف الادخار سواء أكانت من أجل تسهيل المعاملات فتقبل الودائع الجارية ، أو التوفير لأغراض معينة فتقبل ودائع التوفير، أو لغايات الحصول على دخل ثابت على المدخرات فتقبل الودائع لأجل.

• تعمل باستمرار على تطوير وخلق أنواع مختلفة من الودائع، ضمن أنواع الودائع الثلاثة.

• يمثل راس المال لديها نسبة بسيطة من إجمالي موارد البنك.

• لا يستطيع البنك استثمار الودائع لديه بالكامل.

• تمنح القروض قصيرة الأجل ، لغايات التجارة أو الاستعمال الشخصي، إلا أن معظم القروض التي تمنحها قروضا تجارية.

• تسـاهم بشكل كبير في عملية خلق النقود، التي هي نتيجة لقيام البنك بمنح الائتمان، أي إعادة إقراض جزء من الودائع لديها ضمن شروط معينة.

Digitized by Birzeit University Library

- **البنوك التنموية أو المتخصصة:**

وهذا النوع من البنوك يتخصص في التمويل طويل الأجل لقطاعات معينة من قطاعات الاقتصاد الوطني، فنجد منها أنواعا تتخصص في تمويل قطاع الصناعة، فيطلق عليها البنوك الصناعية ، أما تلك التي تتخصص في تمويل قطاع الزراعة فيطلق عليها البنوك الزراعية، وهكذا يسمى البنك حسب اسم القطاع الذي يخدمه، وتختلف عن البنوك التجارية بأن قروضها طويلة الأجل ، ومخصصة لقطاع معين دون غيره من القطاعات، وأن معظمها لا يقبل الودائع، بل تعتمد على رأسمالها والقروض كمصادر تمويل لعملياتها.

وتختلف البنوك المتخصصة عن البنوك التجارية بما يأتي:

١. تخدم القطاعات الاقتصادية التي تحجم البنوك التجارية عن تلبية احتياجاتها التمويلية طويلة الأجل بسبب طبيعة تمويلها.

٢. يطلق عليها في بعض البلدان بنوك التنمية، لأنها تتخصص في تمويل مشروعات التنمية طويلة الأجل، فيتخصص البنك الصناعي مثلا في تمويل الصناعة. وهكذا. في حين أن البنوك التجارية يطلق عليها لفظ التجارية، لأنها تقوم بتمويل عمليات التجارة قصيرة الأجل.

٣. تتكون معظم القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة من القروض طويلة الأجل، بينما تكون معظم القروض الممنوحة من البنوك التجارية قصيرة الأجل.

٤. تؤدي الودائع لديها دورا أقل من الدور الذي تؤديه أموالها الخاصة، بعكس البنوك التجارية التي تعتمد بصورة رئيسة على الودائع في تمويل عملياتها ، وتؤدي أموال البنوك التجارية الخاصة دورا أقل في تمويل أنشطتها.

٥. تعتمد مؤسسات الإقراض المتخصصة على الاقتراض في تمويل أنشطتها، بعكس البنوك التجارية التي تعتبر الاقتراض مصدرا ثانويا للتمويل.

٦. غالبا ما يتم تأسيس مؤسسات الإقراض المتخصصة من قبل الحكومة أو بمشاركتها، في حين تؤسس البنوك التجارية من قبل القطاع الخاص على شكل شركات مساهمة عامة في معظم البلدان. ويتم تداول أسهمها في السوق المالي.

Digitized by Birzeit University Library

- **البنوك الشاملة :**

يمكن تعريف البنوك الشاملة بأنها (Benston, ١٩٩٤) :

" مؤسسات مالية يمكن أن تقدم كافة الخدمات المالية ، فيمكن أن تقدم خدمات التأمين، والاكتتاب في الأوراق المالية ، وتقديم كافة المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية بالنيابة عن الآخرين." فيمكن لها أن تقوم بالتصويت عن الأسهم التي تملكها أو بالنيابة عن من يفوضها من المساهمين. وفي الحقيقة ، قد تقوم باختيار موظفيها كأعضاء في مجالس إدارة هذه وتعطي ألمانيا حاليا ، وقبل الحرب العالمية الثانية أفضل مثال على البنوك الشاملة. والبنوك في سويسرا، ودول غير أوروبية، ما عدا اليابان تسمح بالبنوك الشاملة.

وهي نوع من البنوك يقدم كافة الخدمات المصرفية التجارية والتنموية تحت سقف واحد، أي تقوم بأعمال البنوك التجارية والتنموية معا، فتقبل الودائع بأنواعها المختلفة ، وتمنح القروض لكافة القطاعات الاقتصادية ولآجال مختلفة القصيرة منها والطويلة ، فخدماتها تشمل الأعمال المصرفية كافة التي تقدمها أنواع البنوك المختلفة ، وينتشر هذا النوع من البنوك في ألمانيا.

وتتضمن الأنشطة المالية التي يقوم بها البنك الشامل ما يلي:

(Heffermann, ١٩٩٨. PP. ٢٧-٢٨)

- أعمال الوساطة المالية *Intermediation* ، والتي تتضمن قبول الودائع وتقديم التسهيلات الائتمانية، فهي تقوم بأعمال الوساطة بين المدخرين (المودعين) ، والمستثمرين (المقترضين).
- الاتجار بالأدوات المالية (بيع وشراء الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى). *Trading of Financial Instruments*
- القيام بأعمال الصرافة. *Foreign Exchange*
- التعامل بالمشتقات *Derivatives*
- الاكتتاب بالإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات *Underwriting new Debt and Equity issues*
- القيام بأعمال السمسرة *Brokerage* ، أي بيع وشراء الأوراق المالية لحساب العملاء مقابل عمولات معينة.
- تقديم الاستشارات للشركات خاصة فيما يتعلق بأعمال الاندماج ، وأعمال السيطرة من قبل شركة على شركة أخرى بالقيام بشراء أسهمها.

Digitized by Birzeit University Library

Corporate advisory services, including mergers and acquisitions advice.

- إدارة الاستثمارات *Investment management*
- القيام بأعمال التأمين *Insurance*

الاستثمار في اسهم شركات غير مالية من ضمن محفظة البنك.

Holding equity for non financial firms in the banks' portfolio.

- **البنوك الإسلامية:**

وتمتاز عن غيرها بأنها تقبل كافة أنواع الودائع ولكن بطرق شرعية، أي لا تعطي فوائد على الودائع، إنما تسمى الودائع لديها بالودائع الاستثمارية حيث تشارك في أرباح العمليات التي تقوم بها البنوك الإسلامية بنسب متفق عليها بين المودع والبنك، كما تقبل الودائع تحت الطلب، والتي لا تشارك في الأرباح ، وتقدم الخدمات المصرفية الأخرى خالية من الفائدة ، وإنما على أساس العمولة . أما استثماراتها فتختلف عن غيرها من أنواع البنوك الثلاثة سابقة الذكر، بأنها لا تمنح أي شكل من أشكال القروض بفوائد، وتكاد تخلو عملياتها من أي نوع من أنواع القروض، إلا في حدود ضيقة تسمى القروض الحسنة ، وهي القروض التي تمنح دون فوائد لغايات اجتماعية وإنسانية، كالتعليم والمعالجة من أجل إظهار الدور الإنساني والاجتماعي للبنك الإسلامي.

- **البنوك المركزية:**

وهي تكون مملوكة للحكومة ، ولها سلطة إدارة السياسة النقدية للدولة، فتتولى إصدار عمليات النقد ، والاحتفاظ بحسابات الحكومة لديها، وتعمل على المحافظة على استقرار قيمة العملة المحلية، كما تحتفظ بحسابات البنوك لديها وتشرف على الجهاز المصرفي بأكمله، فتنظم عمله، وتراقب أعمال البنوك وتوجهها بما يخدم الصالح العام، ويساهم في التنمية ، ويعمل على حماية أموال المودعين لدى هذه البنوك. كما تعمل كوكيل مالي للدولة.

ب: الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها: تصدر عادة في كل دولة عدد من الأنظمة والقوانين التي تحكم وتنظم أعمال المؤسسات المصرفية التي تعمل في الدولة ، ومن هذه القوانين:

Digitized by Birzeit University Library

• **قـانون البـنك المركزي:** الذي ينظم عمل البنك المركزي ويحدد أهدافه ووظائفه، كما يحدد علاقته مع المؤسسات المصرفية كافة التي تعمل في البلد. وفي فلسطين، يتم التقيد بقانون سلطة النقد الفلسطيني.

• **قـانون البنوك :** الذي يحدد إجراءات ترخيص البنوك لتعمل في الدولة، وشروط الترخيص، والأعمـال المسـموح لها القيام بها، وتلك الأعمال الممنوعة، وحق البنك المركزي في الإشراف الكـامل علـيها، بمـا فيها حق الحصول منها على البيانات والمعلومات التي يراها مناسبة وفي الأوقـات التي يطلبها، وحق التفتيش المفاجئ والدوري لسجلاتها، وتحديد نسبة الاحتياطي النقدي الـذي يقـتطع مـن الودائع المودعة لدى البنوك، ويجب الاحتفاظ به لدى البنك، وتحديد نسب السـيولة ومكونـات الموجودات السائلة التي على كل بنك الاحتفاظ بها، وحق تحديد نسبة الفائدة المدينة والفائدة الدائنة وغير ذلك من الأمور التي يفصلها قانون البنوك.

• **قانون مراقبة العملة الأجنبية :** والذي يحدد شروط التعامل بالعملات الأجنبية، وكيفية تحديد أسعارها، وينظم دخولها وخروجها من البلد، والتي على المؤسسات المصرفية التقيد بها.

• **قـانون أعمـال الصرافة:** والذي ينظم عمل المؤسسات العاملة في حقل الصيرفة. من حيث الشروط التي يجب توافرها فيمن يعمل في هذا الحقل، وعلاقة المؤسسات العاملة في الصرافة مع البنك المركزي.

• **نظام مكاتب التمثيل:** والذي يصدره البنك المركزي لينظم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبـية التـي ترغـب في فتح مكاتب تمثيل لها في بلد البنك المركزي، حيث يحدد هذا النظام شروط فتح مكتب تمثيل، والأعمال التي يمارسها المكتب من أجل جمع البيانات وخدمة عملائه.

٤. الأنظمة المصرفية المختلفة: البنوك المفردة، والبنوك ذات الفروع
Unit Banking and Branch banking

تعد البنوك المفردة من أقدم أنواع البنوك ، حيث تقدم هذه البنوك كافة خدماتها من خلال مكتب واحـد، مع أن عددا قليلا من الخدمات التي تقدمها (مثل: قبول الودائع وصرف الشيكات) تقدم مـن خلال مكاتب للخدمات محدودة (مثل: نوافذ الخدمة المصرفية *Drive-in windows,* التي تجعـل مـن السهل على السائق أن يقترب من النافذة ويتلقى الخدمة المصرفية، وآلات الصرف الأوتوماتيكـي *Automatic Teller Machines*، وآلات الخدمـة المصرفية في أماكن البيع

Digitized by Birzeit University Library

Retail Store Point of Sale Terminals التي ترتبط بنظام الكمبيوتر في البنك. ويشكل هذا النوع من البنوك حوالي نصف عدد البنوك في الولايات المتحدة.

ومن الأسباب التي أدت إلى وجود هذا العدد الكبير من البنوك المفردة، هو الإنشاء السريع لبنوك جديدة، إذ إنه في المتوسط يتم إنشاء ٢٥٠ بنكا سنويا تقريبا في الولايات المتحدة. وتبدأ معظم البنوك كبنوك مفردة، بسبب محدودية رأسمالها وإداراتها، وعدد موظفيها حتى تتطور وتنمو، وتجتذب موارد إضافية ، وموظفين متخصصين. كما يعود السبب إلى انتشار هذا النوع من البنوك إلا أن قوانين بعض الولايات الأمريكية تمنع انتشار البنوك ذات الفروع. وتتغير أنظمة الولايات الخاصة بالبنوك في الولايات المتحدة بسرعة كبيرة، حتى أصبحت معظم ولايات الولايات المتحدة تسمح بالتفرع للبنوك ، وحتى نهاية عام ١٩٩٤، لم يبق سوى ولاية أيوا التي لم تسمح بالتفرع للبنوك (Saunders, ٢٠٠٠. P. ٥١٨). حتى إنه من المتوقع أن تختفي البنوك المفردة في القريب العاجل.وكانت البنوك في الولايات المتحدة قد تحايلت على القوانين من أجل أن تفتح فروعا لها في ولايات أخرى ، وذلك عن طريق قيامها بشراء بنوك أخرى تعمل في ولايات أخرى، لتصبح هذه البنوك شركات تابعة لها. وتكونت لهذا الغرض شركات بنكية قابضة سميت " شركات قابضة متعددة البنوك (Multi bank Holding companies). وهذه الشركة هي عبارة عن شركة قابضة تسيطر على أكثر من بنك كشركة تابعة، ومع نهاية عام ١٩٥٦، كان هناك ٤٧ شركة قابضة من هذا النوع، يملك أكثرها بنوكا في ولاية أو أكثر (Saunders, ٢٠٠٠. P. ٥١٩)). كما حدثت إندماجات كبيرة بين البنوك في أمريكا في الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٨، أدت إلى تغيير جذري في النظام المصرفي الأمريكي من نظام مصرفي محلي إلى نظام مصرفي قومي، ويغطي أمريكا وأوروبا، وكندا (Saunders, ٢٠٠٠. P. ٥٢٣).

ويرجع بداية العمل بالبنوك ذات الفروع في الولايات المتحدة إلى العام ١٩٠٩، عندما سمحت ولاية كاليفورنيا للبنوك بفتح الفروع لها داخل الولاية. ثم بدأت ولايات أخرى تحذو حذوها. وفي الولايات التي تسمح للبنوك بأن تفتح فروعا لها ، يتم تأسيس البنوك ذات الفروع خاصة إذا كانت تخدم منطقة تتطور بسرعة، وتجد نفسها تحت ضغط. فإما أن تتبع عملاءها من الأفراد ومنشآت الأعمال عندما ينتقلون إلى مناطق جديدة، أو أن تخسرهم لصالح منافسيها. و يتم تقديم كافة الخدمات المصرفية من خلال الفروع المتعددة، والمنتشرة في مواقع مختلفة. كما تقدم المؤسسة البنكية من هذا النوع خدمات أيضا من خلال شبكة داعمة لها مثل نوافذ الخدمة

Digitized by Birzeit University Library

المصـــرفية التي تسمح للسائق باستعمال الخدمة ، وهو في سيارته ، عند مروره بجانب النافذة المفـتوحة لـــه، وكذلك من خلال آلات الصرف النقدي التي تنتشر في أماكن مختلفة ، والآلات المنتشرة في المحلات التجارية، ومراكز التسوق.

وتتم إدارة هذا النوع من المؤسسات المصرفية من خلال الإدارة العليا في المركز الرئيسي، مع وجود جهاز إداري لكل فرع ، وإعطاء إدارة الفرع صلاحيات محدودة بالنسبة للقروض، حيث يتم الرجوع في أغلبها إلى الإدارة العليا في المركز الرئيسي.

وتخـتلف البـنوك ذات الفـروع في الولايات المتحدة عنها في معظم بلدان العالم، فتعد صغيرة مقارنـــة بغيرها، فمثلا في عام ١٩٩٠ كان في الولايات المتحدة سبعة فروع تقريبا لكل بنك في المتوســط، في حين يصل عدد الفروع للبنك الواحد في المتوسط في بريطانيا والدول الأوروبية بضـــع عشرات وحتى بضع مئات ، وفي الأردن وفلسطين تجد بعض البنوك يزيد عدد فروعها عـــن العشرين فرعا، والجدول رقم ١ يبين عدد البنوك في فلسطين وفروعها كما كانت في نهاية أيار ، ٢٠٠٠ .

Digitized by Birzeit University Library

الجدول رقم (١)

البنوك العاملة في فلسطين كما هي في نهاية أيار، ٢٠٠٠

	تاريخ التأسيس	عدد الفروع
بنك فلسطين المحدود	١٩٦٠	١٦
البنك التجاري الفلسطيني	١٩٩٤	٥
بنك الاستثمار الفلسطيني	١٩٩٥	٦
البنك الإسلامي العربي ٭	١٩٩٥	٦
بنك القدس للتنمية والاستثمار	١٩٩٧	٧
البنك العربي الفلسطيني للاستثمار	١٩٩٧	١
بنك فلسطين الدولي	١٩٩٧	٤
البنك الإسلامي الفلسطيني ٭	١٩٩٧	٢
بنك الأقصى الإسلامي	١٩٩٨	١
بنك القاهرة عمان	١٩٨٦	١٦
بنك القاهرة عمان/ المعاملات الإسلامية ٭	١٩٩٥	٣
البنك العربي	١٩٩٤	١٧
بنك الأردن	١٩٩٤	٦
البنك العقاري العربي المصري	١٩٩٤	٦
بنك الأردن والخليج	١٩٩٤	٣
البنك الأهلي الأردني	١٩٩٥	٥
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٩٥	٤
البنك الأردني الكويتي	١٩٩٥	١
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	١٩٩٥	١
البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي	١٩٩٦	١
بنك أي أند زد جريندليز	١٩٩٥	٢
بنك ميركنتايل ديسكونت		١
البنك البريطاني للشرق الأوسط	١٩٩٨	١

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الشهرية، أيار، ٢٠٠٠ن ص:٣.

Digitized by Birzeit University Library

ويعـود هـذا الاختلاف بين أمريكا وغيرها من بلدان العالم ، بالنسبة للبنوك ذات الفروع إلى اختلاف النظرة إلى هذا النوع البنوك . فكان هناك خوف كبير في الولايات المتحدة من البنوك ذات الفـروع مـن أن تحـد من المنافسة ، وتتقاضى أسعارا عالية لخدماتها المصرفية المقدمة لزبائنها. ونتيجة لهذا السبب، فقد أصدرت العديد من الولايات القوانين التي تحد من تفرع البنوك، واتجهـت حديـثا العديد من الولايات للسماح للبنوك بالتفرع حتى لم يبق سوى ولاية أيوا التي لم تسمح بالتفرع حتى نهاية عام ١٩٩٤.

٥. مزايا وعيوب البنوك ذات الفروع:

المزايا:

- تميل هذه البنوك إلى تقديم مجموعة أكبر وأوسع من الخدمات المصرفية من البنوك المفردة.
- قـد تعطـي كفاءة أكبر في عملياتها، فتجعل الخدمة المصرفية قريبة من الزبائن، وبالتالي تعمل على راحتهم.
- تميل هذه البنوك إلى منح عدد أكبر من القروض والتي تساهم في التنمية .
- أقل عرضة للفشل بسبب عدم اعتمادها على منطقة واحدة في عملها.
- تـؤدي إلى زيادة عدد البنوك بالنسبة لعدد السكان، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف بالنسبة لعملاء البنوك.

العيوب:

- قـد تعمـل علـى القضـاء على المنافسين الصغار، وبالتالي تترك الزبائن تحت رحمـتها، فتحـتكر الخدمـة المصـرفية ، وتلجأ إلى فرض رسوم وأسعار عالية للخدمات المصرفية .
- قـد تعمل على نقل راس المال من المجتمعات المحلية الصغيرة إلى المدن الكبيرة. مما يؤدي إلى البطء في العملية التنموية.
- إن فتح عدد من الفروع، يؤدي إلى زيادة التكاليف وقد يحد من نمو البنك وتطوره.

Digitized by Birzeit University Library

وفي الأردن كما سبق وذكرنا فإن النظام المصرفي يتبع نظام التفريع للبنوك ،إلا أن قانون البنوك الأردني في المادة التاسعة منه نظم عملية فتح الفروع للبنوك حيث نصت هذه المادة على ما يلي:

لا يجوز لأي بنك مرخص أن يفتح فرعا جديدا في إحدى مدن المملكة، أو أن ينقل فرعا من مدينة إلى أخرى، دون الحصول على إذن مسبق من البنك المركزي. وللبنك المركزي قبل إصدار الإذن، أن يطلب من البنك المرخص تزويده بجميع المعلومات عن حاجة المدينة للخدمات المصرفية والنفع العام ،الذي يبرر فتح الفرع الجديد ، أو تغيير مكان الفرع القائم.

كما نصت المادة العاشرة من القانون المذكور، على أن لا يجوز لأي بنك مرخص كشركة أردنية، أن يفتح فروعا جديدة في خارج المملكة، أو أن يغير مكان فرع قائم ، من قطر إلى آخر ، إلا بعد الحصول على إذن مسبق من البنك المركزي، وللأخير أن يضع الشروط لمنح الإذن.

٦. خصائص النظام المصرفي:

يتميز النظام المصرفي بخصائص عدة ، نذكر منها:

- تعتبر البنوك مؤسسات وساطة مالية، بين وحدات الفائض (من لديهم المال، ولا يستطيعون استثماره، ووحدات العجز (من يحتاج المال لاستخدامه، وليس لديه المال.
- تخضع البنوك في أعمالها لإشراف ورقابة السلطات النقدية في البلد كالبنك المركزي أو سلطة النقد.
- تلتزم بالتقيد بالتشريعات المصرفية : مثل قانون البن المركزي، وقانون البنوك، وقانون الصرافة، وقانون مراقبة العملة الأجنبية ، وغيرها من التشريعات المصرفية.
- تعتمد البنوك، خاصة التجارية والإسلامية ، بصفة رئيسة في مصادر أموالها على الودائع، أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة.
- تقوم البنوك باستثمار هذه الودائع إما في الإقراض، أو بأي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائدا من كونا وسيطة بين من يقدم المال، ومن يحتاج إليه.

Digitized by Birzeit University Library

- تقدم البنوك الأنواع التالية من الخدمات المصرفية :

أ التسهيلات المصرفية المباشرة. كعمليات الإقراض، بالنسبة للبنوك التجارية، وعمليات الاستثمار بكافة أشكاله: المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، في حالة البنوك الإسلامية.

ب التسهيلات غير المباشرة كفتح الاعتمادات المستندية ، وإصدار الكفالات، وقبول الكمبيالات.

ت خدمات أخرى يقدما البنك لعملائه مقابل أجر أو ما يسمى بالعمولة، كإجراء الحوالات، وتحصيل الأوراق التجارية، وتأجير الصناديق الحديدية، وغيرها.

- تستثمر البنوك الأموال المتجمعة لديها ، أخذا بعين الاعتبار الأمور التالية:

١. الاحتفاظ بسيولة مناسبة لمواجهة متطلبات السحب على الودائع.
٢. تحقيق الربح
٣. الثقة، الأمان، والضمان
٤. المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع.

٧. أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد الوطني :

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في البلد، لذا فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي، حتى أصبح البنك مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها في أي نظام اقتصادي سواء أكان رأسماليا أم اشتراكيا أو إسلاميا، وذلك نظرا للدور الذي تؤديه المؤسسة المصرفية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلد. حيث تقوم البنوك بعمليات تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية ومنها:

١. تجميع المدخرات المبعثرة هنا وهناك عن طريق قبوله لكافة أشكال الودائع: تحت الطلب، توفير ، ولأجل في حالة البنوك التقليدية. أما في حالة البنوك الإسلامية ، فتقوم أيضا بتجميع المدخرات ، فتنظم عملية قبول الودائع بالطريقة الشرعية ، حيث تقبل كغيرها الودائع الجارية (تحت الطلب)، بينما تنظم عملية قبول ودائع التوفير ولأجل على أسس إسلامية خالية من الفوائد الربوية، وتسميها الودائع الاستثمارية، أي أنها لا تدفع عليها فوائد ثابتة، بل تربط أرباح هذه الودائع بأرباح استثماراتها.

Digitized by Birzeit University Library

٢. تمويل الاستثمارات: تستخدم البنوك المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، فتقوم بتمويل الاستثمارات إما على شكل قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل، كما تقوم به البنوك التجارية أو قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الثابتة كالمعدات والآلات وغيرها من الموجودات الثابتة. وهذا النوع من القروض تمنحه البنوك التنموية المتخصصة، أو عن طرق المشاركة في الاستثمارات، كما تعمل البنوك الإسلامية التي تقوم بتمويل المشروعات بطرق مختلفة مثل: المشاركة في رؤوس أموال المشروعات، والمضاربة وعمليات المرابحة، والتأجير المنتهي بالتمليك وغيرها. وتساعد كل هذه العمليات الاستثمارية على زيادة عدد المشروعات في البلد ، وتوسيع القائم منها، مما يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل، ويعمل كذلك على تخفيض مشكلة البطالة، وبالآتي رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع.

٣. تشجيع التجارة الخارجية عن طريق تقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد والتصدير، و تسديد أثمان المستوردات بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لها، وقبض أثمان الصادرات التي تمثل حصيلة من العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية من أجل استيراد الآلات، وتحويل مخصصات التعليم وغيرها.

٤. المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.

٥. المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاجها الشركات الصناعية، وشركات النقل، والشركات السياحية والعقارية، حيث تحتاج مثل هذه المنشآت إلى أموال ضخمة لا يستطيع بنك واحد أن يقدمها، أو قد لا يستطيع بنك واحد تحمل مخاطرة إقراضها بهذا المبلغ، خاصة وأن قوانين البنوك المركزية لا تسمح لبنك أن يمنح قرضا كبيرا لعميل واحد دون موافقة البنك المركزي، ولذا، تقوم البنوك بالاشتراك في منح القرض الكبير.

٦. تسهيل إجراء واستلام الحوالات للمواطنين مما يوفر عليهم العناء الكبير، وتقليل مخاطر نقل النقود.

٧. حفظ أموال الأفراد، وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود ، وذلك باستخدام الشيكات، وبطاقات الصرف الآلي، وبطاقات الائتمان، وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة.

٨. تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد

Digitized by Birzeit University Library

٨. نشأة العمل المصرفي الإسلامي الحديث:

تعتبر تجربة بنوك الادخار المحلية في مصر، بمدينة ميت غمر، عام ١٩٦٣ التجربة الأولى لإنشاء بنوك لا تعتمد على الفائدة. حيث جاءت بناء على فكرة من الدكتور أحمد عبد العزيز النجار ، حيث تم افتتاح أول بنك ادخار محلي، ليعمل على أساس الشريعة الإسلامية ، بحيث يتم إنشاء وحدات مصرفية في كل قرية أو حي من أجل تجميع مدخرات الناس، وذلك بإشراف المؤسسة المصرفية العامة للادخار، وتوظيف هذه المدخرات حسب احتياجات كل منطقة ، وقد استمرت التجربة حتى أيار ، ١٩٦٧، وبالرغم من نجاح هذا البنك في هذه الفترة القصيرة ، حيث استطاع أن يغطي مصاريفه الإدارية وتوزيع أرباح بمقدار ٧ % ، إلا أن البنوك الربوية سيطرت عليه،، ففشلت هذه التجربة لأسباب عدة ، منها إشاعات مغرضة حول هذه التجربة.

ثم كانت تجربة جامعة أم درمان بالسودان في العام ١٩٦٦، حيث قررت تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي، قام بتدريسها نخبة من الأساتذة منهم الدكتور محمد عبد الله العربي، والدكتور كامل الباقر، والدكتور أحمد عبد العزيز النجار، وقد توصلوا إلى اقتراح مشروع بإنشاء بنك بلا فوائد في أم درمان، وتم تقديم المشروع إلى البنك المركزي السوداني لدراسته وإقراره، ولكن لم يكتب له النجاح. ثم تلته تجربة بنك ناصر الاجتماعي في مصر سنة ١٩٧١، بموجب قانون بنك ناصر الاجتماعي رقم ٦٦، وبراس مال قدره مليون جنيه مصري. ليقوم بقبول الودائع واستثمارها على أساس الشريعة الإسلامية، ثم تلا ذلك محاولتان في العام ١٩٧٥ لإنشاء مصارف إسلامية وهما:

أ. البنك الإسلامي للتنمية ، وهو مؤسسة مالية دولية أنشئت تطبيقا لقرار مؤتمر وزراء المالية للبلدان الإسلامية المنعقد في جدة في ديسمبر ١٩٧٣، الموافق ذي القعدة ١٣٩٣هـ.، حيث تم افتتاح البنك رسميا في ١٩٧٥/١٠/٢٠، الموافق ١٥ من شهر شوال ١٣٩٥هـ ، وتلخصت أهدافه في دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء، والمجتمعات.

أما وظائف البنك الإسلامي للتنمية فتتمثل في:

١. المساهمة في رءوس أموال المشروعات ، وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء بدون فائدة.
٢. تقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء في أشكال مختلفة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول .

Digitized by Birzeit University Library

٣. إنشـــاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة من بينها صندوق لمساعدة المجتمعات الإسلامية في الدول الأعضاء.
٤. قبول الودائع وجذب الأموال بأية طريقة أخرى.
٥. المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء خاصة في السلع الإنتاجية .
٦. تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء.
٧. توفير وسائل التدريب للمشتغلين بالتنمية.
٨. القـيام بالأبحـــاث اللازمة لممارسة أنواع النشاط المالي والاقتصادي والمصرفي في الدول الإسلامية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

Digitized by Birzeit University Library

أما أساليب التمويل التي يتبعها البنك، فيمكن تصنيفها إلى نوعين:

- تمويل المشروعات الإنمائية (العمليات العادية): وتتكون من القروض الحسنة، والمساعدة الفنية ، والمساهمة في رءوس أموال المشروعات الإنتاجية (من سياسة البنك أن يساهم بما لا يزيد عن ثلث رأس مال المشروع).
- كما يقوم بعمليات التأجير المنتهية بالتمليك للمعدات اللازمة للمشروعات الصناعية لمدد تتراوح ما بين ٥-١٥ سنة . أي بعد انتهاء مدة الإجارة، تؤول ملكية المعدات للمستأجر.
- البيع بالتقسيط
- تمويل التجارة الخارجية (المستوردات، والصادرات) للدول الأعضاء.

ب. **بنك دبي الإسلامي:** الذي أسس بموجب مرسوم حكومة دبي في ٢٩ صفر ١٣٩٥ هـ، الموافق ١٩٧٥/٣/١٢ م برأسمال قدره خمسون مليون درهم. ليقوم بتقديم الأعمال المصرفية على أساس الشريعة الإسلامية.

ج. **تأسست في العام ١٩٧٧ ثلاثة بنوك إسلامية وهي:**

بنك فيصل الإسلامي السوداني

بنك فيصل الإسلامي المصري

بيت التمويل الكويتي

د. **في العام ١٩٧٨ تأسس البنك الإسلامي الأردني** بموجب قانونه الخاص رقم ١٣ لسنة ١٩٧.

وانتشرت البنوك الإسلامية بشكل سريع حتى غزت معظم أنحاء المعمورة، فبلغ عدد المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية حتى مايو ١٩٩٧، حوالي ١٩٠ مؤسسة مصرفية ومالية تدير استثمارات تقدر بحوالي ١٦٦ مليار دولار غطت قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا وأوروبا، وانتشرت في أكثر من ٢٧ دولة (صالح عبد الله، ١٩٩٧) .

هذا، وقد وصل عدد البنوك الإسلامية في العام ٢٠٠٠، إلى ما يزيد عن ٢٠٠ بنك منتشرة حول العالم، يتركز معظمها في منطقة الشرق الأوسط، بلغت موجوداتها ما يزيد على ١٧٥ مليار دولار، تدير سنويا ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ مليار دولار، وتحقق نسبة نمو سنوية تعادل حوالي ١٥% (مجلة البنوك في فلسطين ، كانون أول ، ٢٠٠٠: ص: ٥٤-٥٥).

وقد دفع نجاح هذه البنوك العديد من البنوك التقليدية العربية والعالمية، إلى إنشاء فروع متخصصة للمعاملات الإسلامية، حيث تسود الثقة بأن البنوك الإسلامية تتهيأ للقيا بدور أكبر في الأنشطة المالية لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

هذا ، ويمكن تقسيم البنوك الإسلامية العاملة في العالم إلى ثلاثة فئات:

Digitized by Birzeit University Library

بـــنوك تعمل في ظل نظام إسلامي كامل: مثل إيران، باكستان، والسودان، حيث تم العمل بالنظام الاقتصادي الإسلامي في هذه الدول.

بنوك إسلامية تم تأسيسها من قبل الدول، وليس الأفراد ،مثل بنك التنمية الإسلامي بجدة.
بنوك إسلامية تعمل في دول الشرق الأوسط، حيث أن هذه الدول إسلامية، ولكنها تسمح للبنوك التقليدية، والإسلامية أن تعمل جنبا إلى جنب.
بـــنوك إسلامية تعمل في دول غير إسلامية مثل: بنك الدانمارك الإسلامي الدولي الذي تم تأسيسه في نيسان ١٩٨٣، وبيت التمويل الأمريكي الذي أنشيء سنة ١٩٨٧في مدينة Pasadena ، في ولاية كاليفورنيا تحت إسم LARIBA ، وهي اختصار للعبارة
Los Angeles Reliable Investment Bankers associates.
ليعمل في سبعة ولايات أمريكية. وتعمل هذه المؤسسة على أساس الشريعة الإسلامية ، واتخذت لها مباديء أربعة هي:
أن النقود ليست سلعة ، فهي غير منتجة، وإنما تنمو بالاستثمار في نشاط اقتصادي.
أن الثروة يجب أن تستثمر في المجتمع، حتى تعمل على تنميته، وتطويره، وخلق فرص عمل.
ج. LARIBA. لا تعنـــي المعـــنى الضيق بلا فوائد، إنما هي نظام من نظرية اقتصادية تمويلية ونقدية تعتمد على المباديء التالية:
أن المال والثروة ملك للـــــه وحده.
أن الإنسان (رجالا ونساءا)، يعتبر خليفة للـــــه في الأرض، وهو الأمين على هذه المال.
نظام الزكاة، ونظام الميراث.
تعمل المؤسسة على غير أساس الربا.
أن علـــى الشركة الممولة أن تعرف أين سيقوم العميل باستخدام المال، حتى تتأكد أن العملية هي مبادلة نقود بسلع، أو عملية استئجار لأصل، من أجل تنشيط العملية الاقتصادية في المجتمع.
كمـــا أن شركة الخدمات المالية (Financial Services Corporation (MIS ، هي مؤسسة أخرى تعمل على أساس الشريعة الإسلامية في أمريكا أسست عام ١٩٨٥ ، ومركزه الرئيس في Houston فـــي ولايـــة تكســـاس الأمريكية ، والتي تعد من أكبر المؤسسات المالية التي تقدم الخدمـــات المالية الإسلامية. ومن الخدمات الرئيسة التي تقدمها هذه الشركة: تأجير الممتلكات، الشراكة في الأعمال، برنامج تمويل البيوت بالمشاركة. كما أن هناك في أمريكا صندوق استثمار إســـلامي يســـمى Saturna capital corporation ، يســـتثمر أموال أصحابه طبقا للشريعة

Digitized by Birzeit University Library

الإسلامية، فهو لا يستثمر في مشروعات تقوم أعمالها على الحرام كالخمور، والمشروبات الكحولية، والقمار، والكازينوهات، وغيرها. كما أن هذا الصندوق يمتلك ثلاثة صناديق أخرى مثل: صندوق الأمانة، وصندوق النمو، وصندوق الدخل
Amana, growth ،and Income funds ، وكلها تستثمر حسب الشريعة الإسلامية.

٥. بنوكا تقليدية تفتح فروعا للمعاملات الإسلامية مثل بنك القاهرة عمان، الذي افتتح في فلسطين (في غزة، ونابلس، والخليل) فروعا للمعاملات الإسلامية..

٦. بنوكا تقليدية تمتلك بنوكا إسلامية مثل بنك الأردن الذي يمتلك البنك الإسلامي العربي الذي يعمل في فلسطين. والبنك العربي المحدود الذي قام بتأسيس البنك الإسلامي الدولي العربي في الأردن.

٩. فلسفة البنك الإسلامي:

تقوم فلسفة البنك بصفة عامة سواء كان تجاريا، أو إسلاميا، على فكرة الوساطة أو السمسرة بين المدخرين (أصحاب الأموال، وليست لديهم القدرة على استثمارها)، والمستثمرين (من يحتاجون إلى المال، ولديهم القدرة على استثماره) . ويهدف البنك من وراء قيامه بعملية الوساطة، إلى تحقيق أقصى قدر من الربح لأصحابه، بأقل قدر من المخاطرة. وعليه، فإن فلسفة أو نظرية المنشأة البنكية تقوم على فكرة الوساطة المالية، التي تأخذ شكل الشركة المساهمة العامة، ذات الشخصية الاعتبارية ، والتي تخضع في تكوينها للأنظمة والقوانين المرعية ، وعليه يمكن بناء نظرية البنك على عناصر عدة منها:

- فكرة السمسار أو الوسيط بين وحدات الفائض المالي (المدخرين)، ووحدات العجز المالي (المستثمرين).
- فكرة تحمل المخاطرة من قيامه بعملية الوساطة، حيث يحصل على الأموال الفائضة، ويقوم باستثمارها في الإقراض أو بأي وسيلة أخرى.
- فكرة تحقيق الربح لأصحابه مقابل المخاطرة.
- فكرة تكوين البنك ضمن شركة مساهمة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تخضع للأنظمة والقوانين المصرفية والمالية والحكومية.

أما فلسفة أو نظرية البنك الإسلامي فتقوم على :

Digitized by Birzeit University Library

- فكـرة الإنابة أو التفويض من قبل صاحب المال (المودع)،إلى البنك الإسلامي (الذي يقـوم بدور المستثمر المضارب): حيث يقوم المودع بإيداع أمواله لدى البنك الإسلامي بموجب عقد كتابي يفوض فيه البنك باستثمار هذه الوديعة خلال فترة معينة من الزمن، وذلك لقاء حصوله علـى نسـبة مـن الربح متفق عليها . وبموجب هذا التفويض أو الإنابة ، يقوم البنك الإسلامي باسـتثمار هذه الوديعة إما في مشروع معين ، وذلك حسب رغبة المودع، أو بخلطها مع غيرها مـن الودائـع ، واسـتثمارها مع غيرها في مجالات مختلفة، وبعد نهاية المدة، يتم حساب الربح والخسارة ، واقتسام الربح حسب الاتفاق. أما إذا كانت نتيجة الاستثمار خسارة ، ولم يكن البنك قـد قدم مالا، إنما اعتمد على استثمار أموال المودعين، فيتحمل المودعون الخسارة، وفقا لقاعدة المضاربة. والتي تقضي بأن : الخسارة على المال، والربح على ما اتفقا عليه.
- فكـرة المخاطرة بأموال المساهمين والمودعين معا في سبيل الحصول على عائد: يقوم البنك بناء على التفويض الذي حصل عليه من المودعين بالمخاطرة بأموال المودعين والمساهمين معـا عن طريق استثمار هذا الخليط من المال أو جزء منه في مشروعات معينة خاصة يديرها البـنك، أو عـن طـريق المشاركة مع غيره في مشروعات من أجل الحصول على عائد مجز للمودعين والمساهمين.
- فكـرة تكوين البنك ضمن شخصية معنوية مستقلة ، تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية من خـلال تفويض ولإنابة حملة الأسهم للهيئة الإدارية (مجلس الإدارة)، الذي يختار المدير العام . فلما كان حملة الأسهم في البنك الإسلامي متعددين ، كما هو الحال في الشركات المساهمة العامة، فـيقوموا بممارسـة حقهم في اختيار من ينوب عنهم في إدارة الشركة (البنك)، ورسم سياساته العامـة، واختيار إدارته التنفيذية اللازمة لإدارة الأعمال اليومية للبنك. ومن ثم تتكون للشركة (البنك) الشخصية المعنوية أسوة بغيره من الشركات المساهمة.
- رفض فكرة استخدام الفائدة كتعويض للمودع، واستبدالها بحصة من الربح.

لا يـتعامل البـنك الإسلامي بالفائدة أخذا ولا عطاء وذلك بسبب تحريمها القاطع بالكتاب والسنة، والمشاكل الاقتصادية التي تجلبها، وفيما يلي فكرة عن هذه الأسباب:

الأسباب الدينية: لقد حرم الله في كتابه العزيز ، كما حرمت السنة النبوية في العديد من الأحاديث الشـريفة الـربا. هـذا وقـد أجمـع فقهـاء المسلمون على أن الفوائد البنكية هي الربا الحرام (القرضاوي، ١٩٩٦). ويستدل على تحريم الربا بما ورد في العديد من الآيات القرآنية ، منها ما جـاء فـي الآيـات ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩ من سورة البقرة ، حيث يقول الله تعالى في هذه الآيات:

Digitized by Birzeit University Library

" الذيــن يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس، ذلك بأنهم قالوا إنمــا البــيع مثل الربا، وأحل الله البيع وحرم الربا، فمن جاءه موعظة من ربه، فانتهى فله ما سلف، وأمره إلى الله، ومن عاد، فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون".

صدق الله العظيم.... (الآية ٢٧٥ من سورة البقرة).

وفيما يلي نص الآيات من ٢٧٧-٢٧٩ من سورة البقرة:

" يــا أيها الذين آمنوا اتقوا الله، وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من اللـــــه ورسوله، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون".

صدق اللـــه العظيم.

كما نصت العديد من الآيات القرآنية في سور أربع بصورة واضحة على تحريم الربا.

وبالتالي فإن استخدام الفائدة يؤدي إلى :

الوقوع فيما حرم الله تعالى، والتعرض لمحاربة الله القوي العزيز.

أكل أموال الناس بالباطل.

Digitized by Birzeit University Library

ب. الأسباب الاقتصادية: يسبب استخدام الفائدة أخذا أو عطاء العديد من الأضرار للمجتمعات التي تسودها نذكر منها (جبر، وصبري، ١٩٨٦، الياسين، ١٩٨٧):

١. زيادة التكلفة على الحاجيات، حيث يتم تحميل تكلفة السلعة المنتجة بالفوائد المدفوعة على الأموال المستخدمة في إنتاجها، مما يزيد من تكلفتها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في سعرها ، مما يشكل عبئا على المستهلك، ويؤدي إلى آثار تضخمية ، تشكل عبئا على الدولة تحتاج لحلول لمعالجتها.

٢. تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من الناس ، محتكرة، مما يؤدي إلى زيادة الفوارق الاجتماعية، وبالتالي خلل في النظام الاقتصادي بصفة عامة.

٣. تزداد مخاطر الفائدة عند عجز المدين عن الوفاء بالدين وفوائده، فيلجأ الدائن إلى تسجيل فوائد تأخير عليه، أو عمل تسوية معه ، مما يثقل كاهله، ويؤدي به إلى الإفلاس، ويخرجه من العمل المنتج في السوق، ويصبح عالة على المجتمع مما يؤدي إلى تفشي الحقد والكراهية بين الناس. كما أن إفلاس المدينين قد يؤدي إلى عدم قدرة البنك على سداد الودائع عند طلبها من قبل أصحابها، الأمر الذي يؤدي إلى إفلاس البنك غير الإسلامي أيضا، والتجارب كثيرة في إفلاسات البنوك نتيجة عدم سداد المدينين لما عليهم من ديون.

٤. ن عملية الاقتراض تزيد من المخاطر التي يتحملها المدين، حيث يقيد الدائن حرية المدين في التصرف في بمشروعه، ويفرض عليه عدة قيود وشروط للاقتراض عليه الالتزام بها وذلك حماية لأموال الدائن Protective covenants ، منها وجوب الاحتياط للسداد، عدم التصرف ببعض الموجودات خلال فترة الدين كالموجودات الثابتة، والتي غالبا ما تكون مرهونة للدين، وضرورة الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال العامل طيلة فترة الدين،وغير ذلك من القيود التي تجعل سياسات المدين مرهونة بسياسات وقرارات الدائن.

٥. تعطيل المواهب الناشئة: يتطلب تنفيذ الأفكار الجديدة الناشئة توفير مصدر تمويل مناسب لتنفيذها، وهذا الأمر غير متاح لمن لديه الأفكار، وليس لديه المال، إلا بالاقتراض بفائدة في حالة توفر ضمان ملائم لذلك، وغالبا ما لا يتوفر الضمان، ولما كان الاقتراض إن توفر يرتب على صاحب الفكرة عبئا ماليا ثابتا ، وبصورة دورية ،يتمثل في الفائدة، وقسط القرض، وهذا الأمر يحتوي على مخاطرة كبيرة ، الأمر الذي يدفعه إلى التخلي عن فكرته (عتر، ١٩٨٠، ص ٤٤-٤٨).

٦. تبين من التحليل النفسي أن الإحساس بالإثم من تعاطي الفائدة يزيد مئات المرات عن الإحساس باللذة من تعاطيها (بيت التمويل الكويتي، ١٩٨١، ص.١٨٠).

Digitized by Birzeit University Library

٧. يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى التأثير على الحافز على الاستثمار، ومستوى التشغيل، والإنتاج والدخل القومي.ويعترف العديد من الاقتصاديين وخبراء المال البارزين بالدور الخطير لسعر الفائدة في خلق العديد من هذه المشاكل. فيرى كينز أن رجال الأعمال لن يقبلوا على الاقتراض، من أجل الاستثمار ما لم يزد معدل الكفاية الحدية للاستثمار عن سعر الفائدة. كما يعترف الاقتصادي المعروف Samuelson وغيره كثيرون بأن تخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع وزيادة المشروعات الاستثمارية في البلاد بدرجة كبيرة ، مما يعود بالنفع الكبير على المجتمع ، وأن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى تخفيض المشروعات الاستثمارية ، وبالتالي زيادة البطالة، مما يعود بالضرر الكبير على البلد.

٨. يؤدي ارتفاع أسعار الفوائد إلى خلق العديد من المشاكل للعديد من الدول خاصة النامية منها ، والتي تحتاج إلى تمويل من أجل تمويل برامجها ومشاريعها التنموية . ويمكن التعرف على هذه المشاكل ومدى تأثيرها على الدول النامية مما ورد في التقرير السنوي للبنك الدولي للعام ١٩٩٨، صفحة ٢٢ ما نصه:

" بحلول أوائل التسعينات، حظيت مدفوعات سداد الديون الباهظة التي كانت تهدد جهود التنمية في البلدان شديدة الفقر _ ومنها عدد كبير في أفريقيا- باهتمام واسع النطاق. وبعد دعوة الكنائس والمجموعات الدينية في مختلف أنحاء العالم لبذل جهود لتخفيف هذا العبء، وضع البنك وصندوق النقد الدولي مبادرة خاصة لمساعدة تلك البلدان ، وكان الهدف هو تمكين البلدان الفقيرة التي تنتهج سياسات اقتصادية سليمة من الهروب من وطأة المديونية التي لا يمكن تحملها من أجل تركيز طاقاتها على التنمية وتخفيض أعداد الفقراء.....

٩. كما بين (Uzair, ١٩٧٧: ٣٤-٣٥) أن نظرية الفائدة تعتبر أضعف جزء في النظرية الاقتصادية، ولا يوجد تفسير واضح لتفسير منطقي للفوائد التي تدفع على أموال رأس المال. ويضيف في الصفحات ٨١-٩٣ بأن الفائدة هي المبلغ المدفوع على القروض، وليس على أساس إنتاجية القرض الفعلية أو ربحيته، وإنما على سعر فائدة موضوع . ويضيف ما لم نقوم بتغيير الأسلوب الحالي للاستثمار من خلال البنوك ، فمن المستحيل أن نصل إلى اقتصاد يسير بطريقة سليمة وسهلة.

١٠. إن سهولة وتوسع البنوك في الإقراض بسبب سعر الفائدة، وليس الربح المتوقع من استخدام القرض، يخلق عدم توازن، وعدم تنويع الاستثمار اللازم للتنمية مما يؤثر سلبا على النظام الاقتصادي بأكمله. (Uzair, ١٩٧٧: ٨١-٩٣).

Digitized by Birzeit University Library

١١. يرى (Uzair, ١٩٧٧: ٨١-٩٣) أن توسيط الفائدة بين من يحتاج إلى المال ، ومن لديه المال بناء على عامل الزمن والصدفة، يؤدي إلى أن يصبح النظام الاقتصادي كله تحت رحمة الوسطاء الماليين، أما إذا قام الوسطاء الماليون بالمشاركة في الربح والمعاملات ، فإن النظام الاقتصادي سيسير بسهولة .

١٢. كما يرى لاشين، (١٩٨٢) أن استخدام النقود كسلعة، والمتاجرة بها ، سيؤدي إلى زيادة عمليات الاكتناز، وسوء لتوزيع الثروة، الأمر الذي يؤدي إلى مشاكل اقتصادية مستعصية.

كما أن الفائدة تخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية . فاستخدام الفائدة يعمل على عدم الدخول في مشاريع اجتماعية يحتاجها المجتمع .

١٣. تخلق الفائدة مشاكل كثيرة حتى للبنوك التي تمنح القروض بفائدة، مما يجعلها بدلا من أن تحقق ربحا مضمونا، يتمثل في الفائدة على القروض الممنوحة، تحقق خسائر طائلة. فقد أشارت التقديرات المتحفظة ، أن القروض المتعثرة، التي منحتها البنوك اليابانية في عام ١٩٩٨، والتي اعتبرت هالكة ومعدومة ، قد قدرت بما يزيد عن ٢٠ تريلون ين ياباني، الأمر الذي أدى بأغلبية البنوك لأن تحقق خسائر طائلة نتيجة إعدام هذه الديون . (Saunders, ٢٠٠٠, P. ٢٠٣).

كما قدرت الديون المتعثرة الممنوحة من قبل البنوك في الولايات المتحدة في العام ١٩٩١ن بما نسبته ٣,٩ % من مجموع القروض الممنوحة (Saunders, ٢٠٠٠, P. ٢٠٣)، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات البنكية تعيد النظر في كيفية قياس ودراسة مخاطر الائتمان.

١٠. أهداف البنك الإسلامي:

يعتبر تحريم استخدام الفائدة هو أهم ما يميز البنوك الإسلامية عن غيرها. وتتلخص أهدافها فيما يلي:

١. تطوير عادات التوفير والاستثمار في المجتمع، وذلك عن طريق نشر وتنمية السلوك الادخاري بين الأفراد تحقيقا لإحدى توجيهات الإسلام التي وردت في قوله تعالى : وإذا أنفقوا لم يسرفوا، ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما".

٢. منع الاكتناز عن طريق توفير فرص استثمارية ملائمة، خاصة لأولئك الذين يتخوفون من استخدام الفائدة. وبذلك يساعد على تجنيب الأفراد والمجتمع من عادة الاكتناز المحرم في الإسلام.

٣. تقديم الخدمات المصرفية ، وفرص الاستثمار المنظم الخالي من الربا الذي حرمه الله تبارك وتعالى ، وذلك من أجل تلبية حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

Digitized by Birzeit University Library

٤. تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات، وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي الإسلامي.
٥. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة ، وتغطية احتياجات هذه القطاعات من الخدمات المصرفية وأعمال التمويل بصورة لا ترتبط بالربا.
٦. ممارسة الأعمال المصرفية وتطويعها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.
٧. تشجيع الاستثمار عن طريق الشراكة أو المضاربة أو القرض الحسن.
٨. العمل على خلق مجتمع يسوده التكافل الاجتماعي، وعدالة التوزيع للثروات،وذلك عن طريق توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم خدمات مصرفية خالية من الربا، مع الاهتمام بإدخال خدمات هادفة لتحقيق صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.
٩. توسيع قاعدة وقدرة المستفيدين من المال، وبالتالي جدارة المسلمين بالاستخلاف في الأرض، والقدرة على إعمارها.

١١. ما يميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك:

يقوم البنك الإسلامي على تأدية معظم الخدمات المصرفية التي تؤديها البنوك التجارية، والبنوك التنموية المتخصصة وذلك دون استخدام الفائدة كعامل تعويض للعملاء واستبدالها بحصة من الربح.
وعليه ، يمكن إيجاز خصائص وفلسفة البنك الإسلامي التي تميزه عن غيره من البنوك على النحو التالي:
١. أن البنك الإسلامي جزء من النظام المالي الإسلامي ، الذي هو نظام فرعي من نظام أشمل هو الشريعة الإسلامية التي تحدد القيود والشروط والإطار العام لوظائفه، وفلسفة عمله. حيث يتميز عن غيره، بأنه يقوم باستثمار الأموال التي تتجمع لديه بصورة فردية أو جماعية في مشروعات استثمارية تتفق والشريعة الإسلامية.
٢. يهدف البنك الإسلامي فيما يهدف إلى تنمية روح التعاون بين المجتمعات الإسلامية، وتنمية وتطوير القيم الاجتماعية، وعليه، يتميز عن غيره بأنه يلعب دورا مزدوجا : اقتصاديا واجتماعيا في آن واحد.

Digitized by Birzeit University Library

٣. تتوقف مصادر الأموال في البنك الإسلامي على أصحابه، وعلى من يستعد للمخاطرة والمشاركة في أرباح الاستثمارات من قبل المودعين.

٤. تقوم العلاقة بين البنك الإسلامي والأطراف الأخرى بما في ذلك المودعين على أساس المشاركة بالمخاطرة ، حيث تشارك هذه الأطراف بالأرباح بناء على شروط تحدد مسبقا، وتعلن لكافة الأطراف المعنية.

٥. يختلف الأسلوب الذي تتعامل به البنوك التجارية مع عملائها عن أسلوب البنوك الإسلامية، فبينما نجد البنوك الأخرى تقوم بإقراض الأموال بفائدة معينة، وتطلب الضمانات الكثيرة وتتشدد في تحصيل الديون والفوائد، وتقوم بالحجز على المدين في حالة تأخره عن الدفع، وتحمله فوائد تأخير، وتطالب بحبسه وإشهار إفلاسه، وبدلا من مساعدته في أوقات الشدة تضيق عليه الخناق وتطارده وتهدم كل ما بناه في وقت قصير، بينما نرى البنوك الإسلامية تتبع منهج الإسلام في التسامح ، ففي البداية تتحمل المخاطرة مع من تشاركه في الاستثمار، وتعتبر نفسها شريكا لا دائنا، وتتبع أسلوب التسامح مع عملائها في حالة الإعسار، وذلك عملا بقوله تعالى " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة" (البقرة آية ٢٨٠) .

٦. يهدف البنك الإسلامي إلى تنمية وتطوير عادة التوفير والاستثمار في المجتمع ، حيث يعمل على منع الاكتناز من خلال توفير الفرص المناسبة للاستثمار لكافة فئات المجتمع على أسس شرعية إسلامية.

Digitized by Birzeit University Library

١٢. أنواع الحسابات التي تفتحها.

يفتح البنك الإسلامي كافة أنواع الحسابات التي تفتحها البنوك التجارية، ولكنه ينظمها بطريقة شرعية. ومن هذه الحسابات التي يفتحها البنك الإسلامي:

• حسابات الائتمان سواء على شكل حسابات جارية دائنة أو تحت الطلب سواء كانت بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية. ولا تفرض أية قيود على السحب أو الإيداع في هذه الحسابات، ولا تشارك في الأرباح كونها عرضة للسحب في أي وقت، ويقوم البنك بصرف دفتر شيكات لصاحب الحساب حتى يستخدم الشيكات في تسوية مدفوعاته للغير من هذا الحساب.

• حسابات الاستثمار المشترك، والتي وتتكون من حسابات التوفير والحسابات تحت إشعار، وحساب الودائع لأجل سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية. ويمكن فتح أي من حسابات التوفير أو حسابات تحت الإشعار في أي وقت من السنة. أما حساب الودائع لأجل ، فتشترط البنوك الإسلامية أن يتم فتحها قبل بداية العام ، أي قبل ١/١ من كل عام ، وتنتهي في نهاية العام الذي أودعت في بدايته.

ويشارك أصحاب هذه الحسابات في الأرباح الناتجة عن استثمارات البنك ، . حيث تتفاوت نسبة مشاركة كل منها وذلك حسب الشروط التي يضعها البنك الإسلامي لفتح هذه الأنواع من الحسابات هذا، وقد حدد البنك الإسلامي الأردني نسب المشاركة في الأرباح لكل نوع من حسابات الاستثمار المشترك كما يلي:

٥٠ % من معدل الرصيد السنوي لحساب التوفير يشارك في أرباح الاستثمارات.

٧٠ % من معدل الرصيد السنوي لحساب تحت إشعار يشارك في أرباح الاستثمارات.

٩٠ % من الرصيد السنوي للودائع لأجل تشارك في أرباح الاستثمارات.

•حسابات الاستثمار المخصص: وهي نوع من الودائع تودع لدى البنك الإسلامي من أجل تخصيصها للاستثمار في مشروع أو مشروعات معينة بالذات. وتشارك في الأرباح الناتجة من هذه المشروعات المعينة، والتي تم استثمار هذه الودائع فيها، ولا تشارك في الأرباح المتأتية من استثمارات أخرى غير المخصصة لها.

Digitized by Birzeit University Library

١٣. مصادر أموالها :

بالنظر إلى الميزانية العمومية لبنك إسلامي، يتبين لنا أن مصادر أموال البنوك الإسلامية تتلخص فيما يلي:

١. الودائع بكافة أشكالها والمتكونة من:

• حسابات الائتمان (حسابات جارية وتحت الطلب) سواء كانت بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.

• حسابات الاستثمار المشترك، والتي تشكل الجزء الأكبر من مصادر تمويل البنك الإسلامي : وهي الودائع التي تختلط مع بقية أموال البنك، وتشارك في الأرباح المتأتية من استثمارات البنك المختلفة. وتتكون من ودائع التوفير والودائع لأجل سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.

•حسابات الاستثمار المخصص: وهي نوع من الودائع تودع لدى البنك الإسلامي من أجل تخصيصها للاستثمار في مشروع أو مشروعات معينة بالذات. وتشارك في الأرباح الناتجة من هذه المشروعات المعينة، والتي تم استثمار هذه الودائع فيها، ولا تشارك في الأرباح المتأتية من استثمارات أخرى غير المخصصة لها.

•ودائع البنوك من داخل المملكة ومن خارجها : وهذه تشكل جزءا بسيطا من موارد البنك، إذ لا تحتفظ البنوك لدى بعضها البعض بودائع إلا لغايات تسهيل أعمالها مع بعضها البعض.

• أموال مساهمي البنك: والتي تتكون من رأس المال ، والاحتياطيات القانونية والاختيارية، والأرباح المدورة . وهذه أيضا تشكل جزءا بسيطا من مصادر تمويل البنك الإسلامي. ذلك لأن البنك الإسلامي كغيره من البنوك التجارية يعتمد بصورة رئيسية على الودائع كمصدر رئيسي وأساسي في التمويل.

إصدار أدوات إسلامية أخرى مختلفة كسندات المقارضة، وسندات السلم والاستصناع، والسهم التي ليس لها حق التصويت ، وغيرها، مما سيأتي شرحه في فصل : الأدوات الاستثمارية الإسلامية".

١٤. تشغيل مواردها:

تلتزم البنوك الإسلامية في تشغيل أموالها بأحكام الشريعة الإسلامية، فتعمل على أسس مغايرة لتلك الأسس التي تعمل بموجبها البنوك التقليدية، فهي لا تتعامل في استثماراتها بالإقراض الذي

Digitized by Birzeit University Library

هو أساس التعامل في تشغيل أموال البنوك التقليدية، بل تقوم باستثمار أموالها على أسس المشاركة في الربح والخسائر، وليس على أساس الفائدة. وعليه تعتمد البنوك الإسلامية في تشغيل أموالها على الأسس التالية:

- عدم استخدام الفائدة في معاملاتها أخذا أو عطاء.
- المواءمة بين عامل الربحية والسيولة، بحيث تدر الاستثمارات عائدا مجزيا لأصحاب الأموال من مساهمين ومودعين، ولا تضحي بعامل السيولة، بحيث تحتفظ بموجودات سائلة تكفي لمواجهة طلبات السحب على الودائع. وتفي بمتطلبات السيولة والاحتياطي النقدي التي يفرضهما البنك المركزي.
- التعامل على أساس المشاركة في مخاطر الاستثمار مع من يحتاج إلى التمويل لمشروعاته.
- اتباع أسلوب المشاركة في الربح والخسارة مع من يشارك في مخاطر الاستثمار على أسس ونسب يتفق عليها مسبقا.
- الاستثمار في مشروعات تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، بمعنى عدم تشغيل الأموال في مشروعات تحرمها الشريعة الإسلامية كالدخول في المشاركة في تمويل مصنع للخمور.
- الاستثمار في المشروعات التي تعود على المودعين والبنوك والمجتمع بالخير والرفاهية.
- التقيد والالتزام بالتعليمات الصادرة إليها من قبل البنك المركزي، وعدم مخالفة الأنظمة والقوانين المعمول بها في البلد.
- مراعاة المسئولية الاجتماعية للبنك، كالمساهمة في خدمة المجتمع بطريقة أو أخرى، وفي هذا المجال، تقوم البنوك الإسلامية بجمع الزكاة، ومنح القروض الحسنة الخالية من الربا للمحتاجين، لغايات اجتماعية وإنسانية كالتعليم والمعالجة.

أما أشكال الاستثمار التي تقوم بها، فقد استخدمت في الإسلام أساليب وأشكال استثمارية متعددة منها ما عرف بأسلوب المضاربة، وتقوم القاعدة الأساسية في نظام المضاربة على أن " المال في يد المضارب على ما سمي" أي أن المضاربة عبارة عن شركة بين طرفين يقدم طرف فيها المال والآخر يقدم عمله. فيقدم صاحب المال ماله لمن سيقوم بالعمل به. فمثلا يقدم المودع ماله للبنك الإسلامي الذي يقوم باستثماره في مشروعات مفيدة للصالح العام على أساس حصة شائعة من الربح لكل منهما، كالربع أو الثلث أو غيرها. أما الخسارة في المضاربة فهي على صاحب المال، ذلك لأن المضاربة مال من المالك، وعمل من العامل، فمالك المال يخسر ماله، في حين

Digitized by Birzeit University Library

يخسر العامل عمله. وقد بين الشرع الإسلامي كيفية تقسيم عوائد المضاربة بقول سيدنا علي الله وجهه: " **الخسارة على المال، والربح على ما اتفقا عليه**".

وتحدثنا كتب السيرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم خرج بمال خديجة إلى الشام مضاربا. وعليه فهناك إجماع من قبل الفقهاء على جواز المضاربة، حيث أن تحريم الربا في الإسلام لم يكن ليهدف إلى سد سبيل الأعمال، وإنما كان ليعطي بديلا أطهر وأفضل، يمنع استغلال صاحب المال للعامل به أو استغلال العامل بالمال لصاحب المال، بل يقتسما المخاطرة على أسس متفق عليها مسبقا. ولذا، فقد نظم الإسلام عملية الاستثمار بأسلوب مصرفي على أساس العلاقة بين رأس المال والعمل، ومن أجل تنظيم هذه العلاقة، لا بد من أن يكون هناك إقرار خطي من قبل المودع (صاحب المال) بأنه يرغب في استثمار وديعته على شروط معينة.

وللمضاربة فوائد جمة علاوة على المنافع التي تحققها للمضاربين، فتعمل على إنشاء المشروعات الجديدة ذات الفائدة العالية للمجتمع، حيث تفتح أبوابا جديدة للعمل بخلق فرص عمل جديدة تساعد في التغلب على مشكلة البطالة، كما تعمل على منع الاكتناز المحرم في الإسلام ، حيث نجد كثيرا من الناس في الوقت الحاضر خاصة في مجتمعنا الإسلامي يكنزون الأموال، ولا يودعنها في البنوك خوفا من الشبهة، وبإتاحة الفرصة أمامهم في الاستثمار عن طريق المضاربة تمنع الاكتناز وتساهم في تطوير اقتصاديات المجتمع.

وهناك صور وأشكال متعددة للمضاربة تناسب أعمالا مختلفة. ويقوم البنك الإسلامي بأعمال المضاربة المشتركة، حيث أن الأصل في المعاملات الاقتصادية أنها صحيحة شرعا، ما لم يكن هناك دليل قاطع على عدم صحتها، وما لم تشتمل على ربا محقق وضرر بالغ.

ويمكن للبنك الإسلامي أن يكون شريكا مضاربا بصفته مستثمرا، وفي هذه الحالة تكون المضاربة بصور مختلفة:

أ. المشاركة على أساس الصفقة: وذلك بأن يقوم البنك باستثمار جزء من المال في صفقة معينة مع أحد الشركاء سواء كان فردا أو شركة ، وتنتهي هذه المشاركة بمجرد انتهاء الصفقة والمحاسبة عن نتيجة أعمالها.

ب. المضاربة على أساس المشاركة المنتهية بالتمليك: كأن يتفق البنك مع سائق سيارة على مشاركته في شراء سيارة ، فيقدم البنك المال اللازم لشراء السيارة بقيمة عشرة آلاف دينار مثلا

Digitized by Birzeit University Library

يدفعهـا البنك كاملة، على أن يعمل عليها السائق مقابل أجر معين، ولنفترض أن هذا الأجر مائة ديـنار شهريا، ويعطى فرصة المشاركة في السيارة، على حصة متفق عليها، ولنفرض أن الربح يقسم مناصفة. ويتم تحديد صافي الربح في نهاية كل سنة مثلا، ولنفرض أن الربح كان في نهاية السـنة ألف دينار، وهنا يمكن للسائق أن يعيد الألف دينار كاملة للبنك، وهي حصة البنك وحصة السائق من الربح، وفي هذه الحالة يكون السائق قد دفع حصته في الربح كجزء من ثمن السيارة، فـترتفع حصة السائق بقيمة ما يدفعه سنويا، وتقل حصة البنك بما يتسلمه من السائق كجزء من ثمن السيارة على شكل حصة السائق من الأرباح. وذلك حتى تصبح السيارة بعد فترة ملكا كاملا للسائق، حيث تنتهي هذه المشاركة بتمليك السائق السيارة، وخروج البنك من هذا الاستثمار حيث يكون قد استرد المبلغ المستثمر في ثمن السيارة وحصل على أرباح الاستثمار طيلة مدة الشراكة. ويلاحظ هنا أن هذه العملية مفيد للطرفين: فالسائق تملك السيارة من حصيلة أرباحها، دون حاجة لأموال لشرائها. وحصل البنك على عوائد استثمار المال على شكل أرباح سنوية بدلا من الفوائد الـربوية تكـون عادة أكبر من الفائدة فيما لو منح السائق قرضا بفائدة، حيث شارك السائق في الأرباح بدلا من الحصول على فائدة ثابتة.

ج. بـيع المرابحة للآمر بالشراء: نصت معظم قوانين البنوك الإسلامية على جواز التعامل ببيع المـرابحة للآمـر بالشـراء. وهو أسلوب يقوم على السماح للبنك بتمويل أو شراء سلع وبضائع يطلـبها مـنه أحد العملاء وبمواصفات يحددها الطالب، ويلتزم الطالب لهذه البضاعة أو السلعة بشـراء مـا أمر به البنك، وبسعر يزيد عن السعر الأصلي الذي اشترى به البنك البضاعة، وفي هذه الحالة، يجب مراعاة الأمانة، فإذا كان الشرط أن يزيد البنك على السعر الأصلي نسبة معينة أو مبلغا معينا، فلا بد للأمر بالشراء أن يعلم بالثمن الحقيقي الذي اشترى به البنك البضاعة. وإن كـان الاتفـاق أن يـزيد على السعر الأصلي والمصاريف، فللبنك أن يضيف المصاريف التي تعـارف التجار على إضافتها إلى الأثمان مثل تكلفة النقل والتخزين وغيرها. ولا يقول اشتريتها بكذا، بل وقفت على البنك بكذا.

وعلـيه يجـوز للبنك أن يشتري بضاعة ما ويبيعها لعميل بثمن يزيد عن ثمن شرائها، ويتم دفع قيمتها للبنك بعد أجل معين. حيث إن رغبة أحد الأشخاص بشراء سلعة يطلب من البنك شراءها نقدا ، ثم يبيعها البنك له بالأجل مقابل ربح معين متفق عليه مسبقا يعتبر وعدا من طالب الشراء. ويقول ابن شبرمة: " إن كل وعد بالتزام لا يحل حراما، ولا يحرم حلالا يكون وعدا ملزما قضاء وديانة".

Digitized by Birzeit University Library

د. البيع التأجيري: تقوم البنوك الإسلامية بإنشاء مشروعات سكنية ، ثم تقوم ببيعها بيعا تأجيريا، أي تعقد مع المشتري عقد إيجار لعدد من السنوات، فإذا قام بدفع الإيجارات المحددة في مواعيدها، يتم تحويل عقد الإيجار إلى عقد بيع دون حاجة لأن يدفع المستأجر ثمنا للشقة السكنية حيث تحسب دفعات الإيجار كأقساط من ثمن الشقة.

ه. الاستثمارات الثابتة: يعمد البنك الإسلامي إلى توظيف جزء من أمواله في استثمارات ثابتة ومستمرة بصورة مستقلة مثل تأسيس منشآت أعمال تجارية وعقارية وصناعية وتعدينية وخدمات ، أو بالمشاركة في منشآت أعمال مع أفراد أو مؤسسات أخرى.

و. الاستثمار في العديد من الأنشطة الأخرى: كشراء الأوراق المالية والاتجار بالذهب والفضة والسلع الأخرى والعملات الأجنبية طالما يتمشى ذلك مع الشريعة الإسلامية ولا حرام فيه.

ز. كما يقوم البنك الإسلامي بتأدية الخدمات المصرفية بصفة عامة مقابل عمولات يتقاضاها: مثل:

عمليات تحصيل الشيكات لحساب عملائه.

إجراء الجوالات

تحصيل الكمبيالات بالنيابة عن الغير.

فتح الاعتمادات المستندية وتعديلها وتبليغها وتعزيزها.

التحصيلات المستندية

قبول الكمبيالات

بيع وشراء الأوراق المالية وحفظ الأوراق المالية

تحصيل واستلام أرباح الأسهم بالنيابة عن العملاء

القيام بتسهيل عمليات الاكتتاب في الأسهم

تأجير الخزائن الحديدية

إصدار الكفالات بالنيابة عن العملاء

بيع وشراء العملات الأجنبية لحسابه أو لحساب عملائه ، وذلك على أساس السعر الحاضر وليس السعر الآجل. حيث منع الرسول صلى الله عليه وسلم التعامل بالسعر الآجل. فقد جاء عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله: إني أبيع الإبل بالبقيع بالدراهم فأقبض بالدنانير، وأبيع بالدنانير وأقبض بالدراهم فشق في نفسي . فقال صلى الله عليه وسلم: لا بأس يا ابن عمر ، ولكن بسعر يومهما. ومن هنا يتضح لنا

Digitized by Birzeit University Library

أن الإسلام حلل عملية الصرافة، ووضع قواعدها الأساسية، وهي التعامل بالسعر الحاضر، وليس الآجل.

ح. تقديم أيـة خدمات أخرى لا تحمل في طياتها الفائدة مثل إدارة صناديق الأمانات وصناديق الزكاة، ومنح القروض الحسنة، وإصدار بطاقات الائتمان والتعامل بها بدون استخدام الفائدة.

ط. الخدمـات الاجتماعـية : يلعـب البنك الإسلامي دورا هاما في التنمية الاجتماعية في البيئة المحلية وعلى المستوى الوطني والإسلامي ككل من خلال أنشطة متعددة مثل:

- إدارة صـندوق الزكاة، وذلك عن طريق تحصيل الزكاة المستحقة من حملة الأسهم والمودعيـن والعمـلاء إذا قـاموا بتفويض البنك بذلك، ومن ثم صرفها في الأوجه المحددة لها شرعا.
- إعطاء التبرعات واهبات من إيرادات البنك والتي تعد كصدقات للجمعيات الخيرية والتعليمية والصحية.
- تقديـم القروض بدون فوائد للمحتاجين في حالات معينة لأغراض إنتاجية بهدف استثمارها.
- تقديم القروض بدون فوائد للمحتاجين في حالات معينة مثل القروض للطلبة لغايات الدراسة والقروض للمرضى المعوزين لغايات العلاج.
- إدارة صـناديق خاصة للمشروعات الخيرية والاجتماعية، والتي تفضل أن تضع مواردها تحت إدارة مؤسسة بنكية تتسم بالخبرة الإدارية والمالية في هذا الشأن.

ك. تقديـم الخدمـات الاستشارية والعلمية: مثل دراسات الجدوى والتحليل المالي للمشروعات، وإعداد دراسات متعلقة بتطوير مؤسسات مالية تتفق والشريعة الإسلامية مثل إمكانية تطوير نظام تأمين تعاوني يتفق والشريعة الإسلامية. وغير ذلك.

١٥. عناصر أرباحها وخسائرها:

نتـيجة عدم قيام البنوك الإسلامية بعمليات الإقراض بفوائد، واستبدال ذلك بالاستثمار في مشاريع مخـتلفة ، وبأشـكال استثمارية متنوعة تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، نجد أن عناصر حساب الأرباح والخسائر للبنك الإسلامي تتكون من:

أ. الإيرادات: وتتكون من البنود التالية:

Digitized by Birzeit University Library

- العمولات : التي تتقاضاها على الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها: كعمولة لإجراء الحوالات، وفتح الاعتمادات المستندية، وتبليغها، وتعديلها، وعمولة إصدار الكفالات، وغيرها من العمولات عن الخدمات المصرفية الأخرى.
- فرق العملة: والناتجة عن التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك الإسلامية، وذلك بزيادة سعر صرفها في السوق في نهاية العام المالي عن سعر شرائها، ويمثل الفرق إيرادا للبنك.
- حصة البنك من إيرادات الاستثمار: والتي تشكل الجزء الأكبر من إيرادات البنك الإسلامي. وهي ما يتبقى من إيرادات الاستثمار بعد خصم حصة المودعين، والمحول إلى مخصص مخاطر الاستثمار. وتأتي إيرادات الاستثمار عادة من: عمليات المضاربة، وأرباح المشاركة سواء كانت المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك أو غيرها من المشاركات (على أساس الصفقة مثلا)، وكذلك الإيرادات الناتجة من أرباح أعمال المرابحة.
- أية إيرادات أخرى.

ب. **المصروفات:** وتتكون من المصاريف الإدارية والعمومية اللازمة لعمليات البنك، ولا يوجد من ضمن المصروفات أية فوائد مدفوعة لعدم تعامل البنك الإسلامي بالفوائد.

١٦. علاقتها بالبنك المركزي والبنوك الأخرى

تخضع البنوك الإسلامية لأحكام قانون البنك المركزي، وقانون البنوك اللذان ينظمان عمل الجهاز المصرفي في البلد. وعليه فتتقيد البنوك الإسلامية بما تفرضه البنوك المركزية على البنوك من قيود مثل:

التقيد بنسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها البنك المركزي على البنوك، فتحتفظ البنوك الإسلامية، شأنها شأن البنك الأخرى برصيد نقدي لدى البنك المركزي عادل النسبة المطلوبة من الودائع.

التقيد بنسبة السيولة التي تفرض على البنوك، فتحتفظ بموجودات سائلة كما يحددها البنك المركزي، لتلبية متطلبات نسبة السيولة بهدف المحافظة على سلامة المركز المالي للبنك الإسلامي، وحقوق المودعين، والمساهمين.

التقيد بتعليمات البنك المركزي الخاصة بتنظيم الائتمان (الاستثمار بالنسبة للبنك الإسلامي) وتوجيهه ليخدم متطلبات التنمية الاقتصادية في البلد.

مكتبة جامعة بيرزيت الرقمية

Digitized by Birzeit University Library

أما الأمور التي لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستفادة منها في علاقتها مع البنك المركزي فهي:

- لا تستطيع الاستفادة من القروض التي يمنحها البنك المركزي للبنوك ، لأن ذلك يتعارض مع فلسفتها، وأهدافها، ومبادئها.
- لا تستفيد من تسهيلات إعادة الخصم لدى البنك المركزي، لاحتواء هذه التسهيلات على فوائد، تتعارض مع سياستها.

لذا، تحتاج البنوك الإسلامية إلى أن يعاملها البنك المركزي بطريقة أخرى تتناسب مع مبادئها، وعليه تطالب البنوك الإسلامية البنك المركزي بضرورة تخفيض نسبة السيولة التي يجب على البنوك الإسلامية الاحتفاظ بها، وعدم التعامل معها بالنسبة لنسبة السيولة أو الاحتياطي النقدي كغيرها من البنوك، ذلك لأن المودعين في البنك الإسلامي يشتركون في المخاطرة، بينما لا يشترك المودعون في البنوك التجارية بالمخاطرة مع البنك، لذا، فالمودعون لدى البنوك الإسلامية ليسوا بحاجة لنفس القدر من الحماية، كالمودعين لدى البنوك التجارية.

١٧. أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

تتشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية، من حيث نظرتها إلى تدوير راس المال، واستخدامه في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية: حيث يقوم كلا النوعين من البنوك بدور الوساطة المالية، أي تجميع المدخرات من وحدات الفائض (المدخرين)، وتحويلها إلى وحدات العجز (المستثمرين)، الأمر الذي يسهل انسياب المدخرات والودائع لاستثمارها في مجالات اقتصادية متنوعة. وتختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في الأمور التالية:

١. كيفية توظيف أموالها. حيث يعتبر التمويل الاستثماري Investment Financing أحد الوظائف الرئيسة للبنوك الإسلامية. حيث يقوم المودعون بتفويض البنك باستثمار أموالهم، أو القيام بأية أعمال بالنيابة عنهم ، ويتحملون مخاطر الربح والخسارة. وبالطبع لا يأخذون أية فوائد. في حين أن التوظيف بطريق الإقراض، وبفوائد، يعتبر الشكل الرئيس لتوظيف الأموال في البنوك التقليدية. حيث لا يتحمل البنك التقليدي المخاطرة في الربح والخسارة.

٢. لا تقوم البنوك الإسلامية بمنح أية تسهيلات على شكل كشف للحساب الجاري Overdraft ، وإن أي قرض يمنحه البنك الإسلامي يكون من أموال المودعين، وهذا يؤدي إلى عدم زيادة عرض النقد في المجتمع. وبهذا تختلف البنوك الإسلامية عن التقليدية التي تقوم بمنح القروض،

Digitized by Birzeit University Library

وكشف الحسابات الجارية، التي تشكل المصدر الرئيس للنقود الجديدة (المخلوقة). أي خلق الائتمان في ظل نظام الاحتياطي النقدي، والتي تشكل هذه القروض الأساس لأرباح البنوك التقليدية (Abdul Hakeem).

٣. لا تخضع القروض التي تمنح من قبل البنوك الإسلامية للنشاطات الاقتصادية المشروعة، للسداد في مدة محددة، فالعدالة والمساواة في التعامل تسري على كافة العقود. فلا يتم تحديد معدلات الربح والخسارة مسبقا، حيث أنه ما دام المشروع مستمرا، فإن البنك يشارك في المخاطرة والأرباح.

٤. في حالة بعض القروض الخاصة (الحسنة) التي يمنحها البنك الإسلامي للمحتاجين، الذين ليس لهم أية مدخرات، فيتم سداد قيمة القرض فقط. ولكن مثل هذه الخدمة، قد تتضمن دفع عمولة على القرض ولمرة واحدة فقط، ولكن لا تحمل دفع أية فوائد مستمرة.

٥. لا يوجد في النظام الإسلامي ودائع تحمل فوائد ثابتة كما هو في البنوك التقليدية.

٦. يسمح للبنوك الإسلامية أن تقوم بشراء اسهم بالنيابة عن عملائها، وبيعها لهم بربح على سعر الشراء، كما أن بعض أنواع العقود يكون فيها الربح بإضافة نسبة مئوية، و هذا ، قد يجعل البعض يظن بأنها شبيهة بالفائدة، التي هي عبارة عن ربح على نقود، بسبب عامل الزمن. وهي محرمة شرعا. فالإسلام يسمح بالربح على السلع مقابل الزمن، وعليه يمكن للبنوك حماية أنفسها من الخسارة، بزيادة الأسعار في حالة رغبة العميل بالدفع المتأخر.

٧. لضمان التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، تقوم معظم البنوك بالرجوع إلى هيئاتها الشرعية للنظر في الأمور التي تحتاج إلى فتوى شرعية.

٨. البنوك الإسلامية بنوكا بلا فوائد، متعددة الأغراض ، فهي ليست بنوكا تجارية فقط، وهي مملوكة بالكامل لأصحابها، لا تعتمد على الاقتراض.

٩. في دراسة لصندوق النقد الدولي قام بها (١٩٨٧) Iqbal & Mirakhor، وجدا أن البنوك الإسلامية تعتبر عاملا ممتازا في التخصيص الكفء للموارد، وترى الدراسة أن البنوك الإسلامية تواجه مخاطر اقل في السيولة والعسر المالي من البنوك التقليدية.

١٠. إن الطبيعة المتعددة الأغراض للبنوك الإسلامية ، تجعلها تواجه مشاكل عملية عديدة، خاصة فيما يتعلق بالكفاءات اللازمة لإدارة العمليات المتعددة، والمعقدة التي تقوم بها.

١١. تعمل البنوك الإسلامية على زيادة حجم المدخرات في المجتمع، بسبب أنها تعمل على اجتذاب شريحة من المدخرين لم يكونوا يتعاملوا مع البنوك التقليدية، خوفا من الوقوع في الحرام. وهذا يعني أن إنشاء البنوك الإسلامية يؤدي إلى زيادة حجم المدخرات المصرفية في

Digitized by Birzeit University Library

المجتمع عن طريق اجتذاب جزء كبير من الأموال المكتنزة ،والمعطلة في المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الجهاز المصرفي ككل.

١٢. تلعب البنوك الإسلامية دورا رئيسا في زيادة حجم الاستثمارات في المجتمع، عن طريق أدوات الاستثمار الجديدة التي تتعامل بها. كالمضاربات ، والمرابحة ،والمشاركة، والتأجير، والاستصناع ، والمزارعة وغيرها. فتقوم بالبحث عن فرص الاستثمار المجدي، بدلا من التركيز على تمويل مشاريع تقليدية تستند إلى ملاءة العميل وقدراته المالية وكفاية الضمانات كما هو الوضع عند منح القروض من قبل البنوك التجارية. حيث تقوم البنوك الإسلامية باختيار أفضل المشروعات وأكثرها جدوى، عن طريق دخولها كشريك في الربح والخسارة في المشروعات التي تقوم بتمويلها، الأمر الذي يزيد من محجم الاستثمارات الكلية الحقيقية في المجتمع ، وبالتالي يؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية لرءوس الأموال المستثمرة.

١٣. إن الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في جمع أموال الزكاة، يعمل على زيادة حجم الاستثمارات في البلد. حيث تشكل الزكاة حافزا لتحريك الأموال المعطلة ، وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج. وذلك حتى لا تتآكل النقود بالزكاة، فيتم توجيهها نحو الاستثمار المثمر. وبالتالي، يدفع أصحاب الأموال الزكاة من حصيلة أرباحهم، بدلا من دفعها من راس المال في حالة تعطيله وعدم تشغيله.

١٤. من خلال عمل الزكاة ، يحد النظام المصرفي الإسلامي من الضغوط التضخمية في المجتمع . وذلك بتوجيه الأموال إلى الاستثمار، مما يزيد من عرض السلع والخدمات، وتضييق الفجوة بين العرض والطلب. كما أن تشغيل الأموال السائلة، وتحويلها إلى استثمارات حقيقية، يؤدي إلى تخفيض نمو الكتلة النقدية، مما يساعد على تخفيض الضغوط التضخمية. حيث تلعب الزكاة دورا هاما في التخفيف من حدة الدورات الاقتصادية، وحالات التضخم والانكماش. ففي حالات التضخم ، تقوم الدولة بجمع أموال الزكاة بصورة نقدية ، مما يؤدي إلى امتصاص جزء من النقد المتداول، وبالتالي ينخفض معدل التضخم. أما في حالات الانكماش، فيمكن أن تجمع الزكاة على شكل موجودات عينية، مما يشجع الإنتاج، وتوزعها على مستحقيها على شكل نقدي، فتزيد السيولة في المجتمع، وتقلل من الانكماش. ١٥. كما يمكن استخدام الزكاة كأداة استقرار اقتصادي، فتقلل من توزيع الزكاة في أوقات التضخم، وتحتفظ بحصيلة الزكاة، وتنفقها في حالات الانكماش، مما يزيد من القوة الشرائية لدى مستحقيها.

١٦. تختلف الطريقة التي تتعامل فيها البنوك الإسلامية مع الودائع ، عن تلك التي تتعامل فيها البنوك التقليدية، باستثناء الودائع تحت الطلب، التي تعتبر في حكم الأمانة. ففي حين يعامل البنك

Digitized by Birzeit University Library

الإسلامي الودائع الأخرى، كمشاركة في أرباح الاستثمارات. أي كأسهم تشارك في الربح والخسارة، ولا يضمن قيمتها الاسمية، يعامل البنك التقليدي هذه الودائع كديون عليه بفوائد، ومضمونة القيمة الاسمية، من قبل البنك نفسه، أو من قبل مؤسسة ضمان الودائع. إن الطريقة التي يعامل فيها البنك الإسلامي الودائع، تجعل من السهل على البنك تحمل الصدمات والأزمات الاقتصادية. حيث أن الخسائر التي يتعرض لها البنك الإسلامي في جانب الموجودات، تنعكس مباشرة على نقص في جانب المطلوبات، بحيث تتحمل الودائع جزءا من هذه الخسارة. في حين في البنوك التقليدية، لا تتغير قيمة الودائع، لأنها مضمونة، وبالتالي فالخسائر يتحملها البنك وحده، مما قد يؤثر سلبا على النظام المصرفي بأكمله.

١٦. تأخذ البنوك الإسلامية بأسباب الرحمة والتيسير على المدين، في حالة عدم قدرته على السداد. فتمهله دون عقوبة أو زيادة على الدين، لقوله تعالى: وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة"، ويعاقب المدين المماطل بعقوبة، لا تصل إلى تحميله الربا المركب.

١٧. يسمح للبنوك الإسلامية أن تقوم بشراء الأسهم بالنيابة عن عملائها، وبيعها لهم مقابل عمولة.

١٨. تتمثل إيرادات البنك التقليدي بصفة رئيسة بالفوائد المقبوضة (عائد إقراض أو تمويل)، . كما تتمثل مصروفاته في الفوائد المدفوعة على الودائع، وغيرها من القروض. بينما يختلف الأمر في البنك الإسلامي، الذي تتمثل إيراداته بصفة رئيسة من نتائج التشغيل المتمثلة في المشاركة في الربح والخسارة : بين البنك والمودعين، وبين البنك والمستثمرين.

١٩. ربح البنك التقليدي مضمون، ومحدد سلفا نتيجة تحديد الفائدة مسبقا على القرض. أما ربح البنك الإسلامي فهو غير مضمون، ولا يحدد مسبقا، إنما يقدر، ويتأثر بالنتائج، والضمان الوحيد له هو حسن اختيار المشروعات التي يستثمر به، وحسن اختيار الشريك.

٢٠. يمكن تحديد مصادر إيرادات البنك التقليدي بدرجة عالية من الدقة، نتيجة عدم تنوعها، بينما تتنوع مصادر إيرادات البنك الإسلامي، نتيجة تنوع الاستثمارات من ناحية إنتاجيتها، وإيراداتها حسب المجالات المختلفة، وتنوع الأدوات الاستثمارية المختلفة، والقطاعات الممولة، والعائد على كل منها.

كما أن هناك اختلافا في الأهداف والوظائف (حجازي، ١٩٨٩). وهي:

١. يتم التركيز في النظام المصرفي الربوي على تعظيم العائد للمساهمين، بينما يتركز الهدف الأساسي في النظام الإسلامي على تعظيم المنافع الحقيقية لأصحاب رءوس الأموال والمودعين

Digitized by Birzeit University Library

على حد سواء. وبذا، يقوم النظام الإسلامي على أساس المشاركة وتوزيع المخاطر بين المالك والمدير للمال (العامل). وفي هذا تأكيد على دور العامل في خدمة أصحاب الأموال والمجتمع.

٢. يتم التركيز في النظام المصرفي الربوي على تعظيم العائد للمساهمين، أي تعظيم رأس المال لأصحاب الأموال، بينما يتم التركيز في النظام الإسلامي على مراعاة الجانب الاجتماعي من خلال فريضة الزكاة على راس المال وناتج المعاملات في حدود قواعد موضوعية متفق عليها.

٣. يتم التركيز في النظام المصرفي الربوي على دور أصحاب رءوس الأموال في إدارة البنوك الربوية عن طريق مجالس إداراتها المنتخبون ، فإن المودعون في النظام الإسلامي يشاركون أصحاب رءوس الأموال في توزيع المخاطر والعوائد عن طريق النظم المستخدمة، سواء كانت في شكل مضاربة أو مشاركة أو مرابحة أم غيرها. وهذا نوع من التكافل والتضامن في المسئولية . ويستبعد التعامل بالفائدة الثابتة أخذا أو عطاء كعائد للتوظيف الزمني، الأمر الذي يميز المقرض على المقترض.

٤. يتم التركيز في النظام الربوي على المراجعة التقليدية من خلال المحاسبين القانونيين ،بينما يتم التركيز في النظام الإسلامي على تعدد أنواع الرقابات التقليدية من ناحية ، والشرعية من ناحية أخرى، التي توجب ضرورة مراجعة طرق توظيف الأموال واستثمارها، بما لا يتعارض مع الشرع بعيدا عن الربا، وتحقيقا لمبدأ التكافل (الزكاة والقرض الحسن).

١٨. مؤسساتها العاملة في فلسطين والأردن:

يعمل حاليا في الأردن البنك الإسلامي الأردني، الذي تم تأسيسه كأول بنك إسلامي في الأردن عام ١٩٧٨، والذي بدأ العمل في عام ١٩٧٩، وأصبح يعد من أكبر البنوك الإسلامية في عالمنا العربي، حيث تم تصنيفه في المركز السادس بين البنوك الإسلامية، وبلغت عدد فروعه حتى نهاية العام ١٩٩٦، ٣٣فرعا. أما بعض المؤشرات المالية لهذا البنك كما هي في نهاية عام ١٩٩٣ بالمليون دولار فكانت كما يلي حسب ما ورد في مجلة المصارف العربية :

الموجودات	٧٥٢,٦ مليون دولار
الودائع	٥٩٩,١ مليون دولار
حقوق المساهمين	٥٥,٧ مليون دولار
صافي الربح	٣,٣ مليون دولار

هذا، وقد أنشئ حديثا في الأردن بنك إسلامي آخر هو البنك العربي الإسلامي الدولي.

Digitized by Birzeit University Library

وفلسطين، كغيرها من الدول الإسلامية، تتجه إلى التعامل المصرفي على أساس الشريعة الإسلامية ، وعليه قامت هناك محاولات لخلق بنوك إسلامية في المناطق المحتلة ، حيث تقدم مجموعة من المستثمرين عن طريق غرفة تجارة وصناعة رام الله بطلب إلى السلطات الإسرائيلية لتأسيس بنك إسلامي في عام ١٩٩٠ ،بناء على فكرة من المؤلف، إلا أن الحاكم العسكري الإسرائيلي أجاب بأنه غير مستعد لمناقشة الفكرة ، مما أدى بالمبادرين إلى الطلب بتأسيس شركة للتمويل والاستثمار دون ذكر أنها تعمل على أساس الشريعة الإسلامية ، حيث حصلت على الترخيص للعمل في رام الله ، وتم تأسيسها كشركة مساهمة عامة في ١٩٩٣/٢/٢٢ . وهي شركة بيت المال الفلسطيني، التي كانت نتيجة فكرة من الباحث حيث تابع تأسيسها منذ الفكرة حتى التأسيس. كما قامت مجموعة من المستثمرين بتأسيس البنك الإسلامي الفلسطيني على شكل شركة مساهمة عامة .

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية ، وتأسيس سلطة النقد الفلسطينية ، أولت سلطة النقد الفلسطينية اهتماما لإنشاء بنوك إسلامية من أجل تقديم خدمات مصرفية إسلامية لطبقة معينة من الجمهور الفلسطيني الذي لا يرغب في التعامل مع البنوك التقليدية. فأعطت تراخيص لعدة بنوك إسلامية لتعمل في فلسطين وهي:

البنك الإسلامي العربي الذي بدأ ممارسة نشاطه في بعض المدن مثل رام الله وطولكرم.

البنك الإسلامي الفلسطيني، والذي بدأ حديثا بافتتاح فرعه الأول في غزة، والثاني في الخليل

بنك القاهرة عمان/ فرع المعاملات الإسلامية: حيث افتتح فرعا للمعاملات الإسلامية في نابلس، وآخر في الخليل.

بنك الأقصى الإسلامي: حصل على ترخيص بممارسة العمل، وافتتح فرعه الأول في رام الله.

بيت المال الفلسطيني: وهو شركة تم تأسيسها في عام ١٩٩٤، نتيجة لفكرة من مؤلف هذا الكتاب، حيث بدأ بترويج فكرة لإنشاء بنك إسلامي بين عدد من رجال الأعمال، فكان يشرح لهم فكرة العمل المصرفي الإسلامي منذ بداية التسعينات، واقتنع بها العديد من رجال الأعمال، الذين قاموا بطلب ترخيص لبنك إسلامي من سلطات الاحتلال ، التي رفضت مناقشة الفكرة، ثم تحولت الفكرة إلى إنشاء شركة تمويل إسلامية، وكان أن أنشئت شركة بيت المال الفلسطيني. وبدأت العمل مع بداية عام ١٩٩٥ ؟التعمل على أسس إسلامية، وتقوم حاليا ببعض العمليات المصرفية الإسلامية كأعمال المرابحة والمشاركة المتناقصة، وغيرها.

Digitized by Birzeit University Library

وعلـيه ، يعتـبر العمـل المصـرفي الإسـلامي في الأراضي الفلسطينية حديثا، حيث أن كافة المؤسسات المالية و المصرفية الإسلامية العاملة في فلسطين تم تأسيسها حديثا، فلم تكتسب الخبرة الكافـية للقـيام بهذا العمل ، فقد بدأ العمل المالي الإسلامي بتأسيس شركة بيت المال التي بدأت العمـل في بداية عام ١٩٩٥، برأسمال قدره عشرة ملايين دينار ، في الوقت الذي كان فيه البنك الإسـلامي الفلسطيني في طور التأسيس، حيث حصل على الموافقة النهائية للعمل من قبل سلطة الـنقد بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٥، وبرأسمال قدره عشرة مليون دولار ، تم دفع ما قيمته ٧٨٧٣٤١٢ دولارا حـتى نهاية ١٩٩٧ ثم ، كما تم تأسيس البنك الإسلامي العربي كشركة مساهمة عامة في أريحـا بـتاريخ ١٩٩٥/٥/١٨ ، وبرأسمال قدره ١٥ مليون دينار، ومنح حق مباشرة العمل من مراقـب الشـركات لمدينة رام الله بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٨ ، ووافقت الهيئة العامة في اجتماع غير عادي بتاريخ ١٨ /١٩٩٧/٦ على تعديل رأسماله ليصبح ٢١ مليون دولارا، تم دفع نصف رأس المـال حتى منتصف العام الحالي. قام بنك القاهرة عمان بتأسيس فروع للمعاملات الإسلامية في كل من نابلس والخليل بوديعة من المركز الرئيسي له، مقابل رأس المال، بلغت حتى نهاية ١٩٩٧ مبلغ ٢١٢٧٠٠٠ دينار.

وتمتاز البنوك الإسلامية العاملة في الأراضي الفلسطينية بحداثتها، في حين تمتاز البنوك الأخرى التقليدية بالخبرة الطويلة في العمل المصرفي.

Digitized by Birzeit University Library

وفيما يلي الميزانية العمومية للبنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

بالمليون دولار

البند	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
النقد في الصندوق	٢,٤٧	٤,٢٢	٥,٣٩
أرصدة لدى سلطة النقد	٥,٩٥	١٠,٦١	١٤,٢٣
أرصدة لدى البنوك في فلسطين	١٩,٥٤	١٣,٣٣	١٢,٢٤
أرصدة لدى بنوك في الخارج	٢٨,٢٩	٤٧,١٧	٧٣,٦٧
المرابحة والاستثمارات الأخرى	٨,٦١	٢٦,٧٢	٥٢,٦٦
استثمارات في أوراق مالية	١٧,٤٣	١٧,٤٥	٢٦,٤٧
موجودات أخرى	٠,٤٥	١٠,٥٥	٥,١٧
مجموع الموجودات	٨٢,٧٤	١٣٠,٠٥	١٨٩,٨٤
ودائع السلطة الفلسطينية	٠	٠,٤١	٠,٤٦
ودائع العملاء المقيمين	٤٨,٦٨	٨٤,٨٣	١٢١,٨١
ودائع سلطة النقد	٠	٠	٠,٠٥
ودائع البنوك	١٠,٥٢	٠	٢١,٤٦
مطلوبات أخرى	٠,١٧	١٦,٦٨	٠,٢٤
رأس المال والاحتياطات	٢٣,٣	٢٨,١٤	٤٥,٨٩
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	٨٢,٧٤	١٣٠,٠٥	١٨٩,٨٤

يلاحظ من الجدول أعلاه، مدى التطور الحاصل على موجودات البنوك الإسلامية خلال السنوات الثلاث ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، حيث زادت الموجودات خلال سنتين من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ بأكثر من الضعف. كما تضاعف تقريبا راس المال، نتيجة دخول بنوك جديدة في العام ١٩٩٩ مثل بنك الأقصى الإسلامي. وارتفعت ودائع العملاء من ٤٨,٤٨ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧ إلى ١٢١,٨١ مليون دولار ، أي بما يزيد عن ٢٥٠ % الأمر الذي يعكس الثقة الكبيرة التي يتمتع به هذا النوع من البنوك. والبنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التقليدية في فلسطين ، ما زالت الودائع لدى بنوك في الخارج تستحوذ على الجزء الأكبر من استماراتها، نظرا للمناخ السياسي الذي تعيشه المناطق الفلسطينية. أما استثمارات البنوك الإسلامية في

Digitized by Birzeit University Library

الداخل والمتمثلة في المرابحات بصورة رئيسة، فهي تشكل حوالي ٤٢ % من مجموع الودائع، توزعت على قطاعات اقتصادية مختلفة ، يوضحها الجدول التالي:

جدول يبين توزيع استثمارات البنوك الإسلامية في المرابحات وغيرها على القطاعات الاقتصادية المختلفة

بالدولار

القطاع	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الزراعة	٣٥٤٦٦	١١١٧٦٥	١٢٥٧٢٤
الصناعة والتعدين	١٥٨٤٥٩	٢٠٠٤١٤٦	١٠٥٣٠٦٢
الإنشاءات	١٣٢٨٦٠٩	٤٠٩٠٨٩٥	٩٥٢٢٠٣٥
التجارة العامة	٦٢٨٦٨٨١	٤٨٢٣٣٩٣	٩٨١٣٩٢٤
خدمات النقل	٤١٣٥١٧	٥٢١٢٣٩٧	٧٨٠٠٣٠٧
السياحة والفنادق	----	٣٦٤٥٥٤	٤٠٦٠٠٠
خدمات ومرافق عامة	---	١٦٠٠٠٠	١٢١٢٩٦٤٥
خدمات مالية	---	---	٥٣٥١٩٨٠
شراء اسهم	---	٣٢٦٤٥٤	٣١٩٣١٣١
أغراض أخرى	٣٨٩٢٥٩	٩٦١٧٦٠١	٣٢٦٢٥١٠
المجموع	٨٦١٢١٩١	١٦٧١١٢٠٥	٥٢٦٥٨٣١٨

يلاحظ من الجدول أعلاه أن مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين ما زالت محدودة، وذلك بسبب حداثة عهدها. وعلى الرغم من ذلك ، يبين الجدول أن هذه المساهمة تزداد سنة بعد أخرى بصورة ملحوظة. فقد كانت مجموع التسهيلات الممنوحة لا تشكل سوى حوالي ٨,٦ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧، ارتفعت بصورة ملحوظة حتى وصلت إلى حوالي ٥٢,٧ مليون دولار بنهاية عام ١٩٩٩، أي ما يزيد عن ستة أضعاف ما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٧. ويوحي هذا التطور الملحوظ في مدة سنتين ، بتنامي مساهمة هذه البنوك في التنمية.

وأما القطاعات الاقتصادية المستفيدة من هذه التسهيلات، فقد استحوذت قطاعات الخدمات والتجارة، والنقل والإنشاءات على الجزء الأكبر من هذه التسهيلات.

وسيخصص الفصل القادم للحديث عن أدوات الاستثمار التي يمكن للبنك الإسلامي استخدامها.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. هي الأعمال المصرفية التي كانت معروفة في صدر الإسلام؟
٢. يتبين من كتاب الإمام السرخسي أنه قدم أفكارا رئيسة تكون أساسا لإصدار بطاقات الائتمان. اذكر هذه الأفكار.
٣. بين الفرق بين أعمال البنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي، باعتبارهما بداية للعمل المصرفي الإسلامي الحديث.
٤. ما الذي يميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك؟
٥. ما هي أهداف البنك الإسلامي؟
٦. ما هي فلسفة البنك الإسلامي؟
٧. يقوم البنك الإسلامي بتشغيل أمواله على أساس الشريعة الإسلامية. هناك عوامل أخرى يأخذها بعين الاعتبار عند تشغيل أمواله. بين هذه العوامل.
٨. ما هي أشكال الاستثمار التي يقوم بها البنك الإسلامي؟
٩. أعط فكرة عن العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي.
١٠. اشرح بشيء من التفصيل العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين.
١١. بين أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الرابـــــع

الأدوات الاستثمارية الإسلامية

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الرابـــــــع

الأدوات الاستثمارية الإسلامية

مقدمـــــة:

يعـتمد النظام الرأسمالي في الاستثمار على الإقراض، كوسيلة أساسية للاستثمار، وتعتبر الفائدة الثمن الذي يدفعه المقترض، لقاء استخدامه لهذا القرض.

أمـا الإســلام، فقد حث على الاستثمار وتنمية الثروة، وذلك من خلال الآيات والأحاديث الكثيرة التـي تدعـو إلـى الكسـب ، والعمل في حفظ المال وتنميته ، أو من خلال الدعوة إلى الإنفاق والـبذل. حيـث لا يمكن الإنفاق إلا من خلال اقتناء المال وتنميته . ومن الآيات التي حثت على التنمية للمال قوله تعالى:

" **فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله**" (سورة الجمعة: الآية ١٠).

كمـا أن آية الدين في سورة البقرة تنص بصورة قاطعة على ضرورة حفظ المال وتنميته. كما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال لمن سألته عن خروجها لرعاية نخلها: " لا عليك أن تجذي نخلك فتأكلي وتتصدقي".

كمـا أن الإسلام حث من لا يملك المال على الاستثمار، وتنمية المال عن طريق المضاربة بمال غيره، والبيع والسلم والمتاجرة والإجارة، وغير ذلك من أساليب الاستثمار.

١. أهداف الاستثمار في الإسلام:

يمكن تلخيص أهداف الاستثمار في الإسلام بما يلي (أبو غدة، ١٩٩٨):

١. المحافظة على أصل المال (راس المال) .
٢. تحقيق الربح، بأكبر نسبة ممكنة، بما يزيد أصل المال.
٣. توفير السيولة من أجل استرداد المال واستعماله عند الحاجة.
٤. ر بط الاستثمار بالقيم الشرعية والأخلاقيات السلوكية .
٥. حصر الاستثمار في السلع الحلال، واجتناب الأنشطة المحرمة .
٦. مراعاة الأولويات في إدارة النشاط الاقتصادي، وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات.

Digitized by Birzeit University Library

٧. تحقيق فرص عمل ، ومنع البطالة.
٨. أداء حق الله في المال بالزكاة والصدقات .

ويقوم النظام الإسلامي في الاستثمار على قاعدتين هما:

١. إلغاء استخدام القرض بفائدة كوسيلة للاستثمار، وذلك عملا بالقاعدة الشرعية التي تقول: إن الدنانير والدراهم لا تزكو إلا بالعمل، وكل مال يزكو بالعمل لا يجوز استئجاره للمنفعة المقصودة منه. ولهذا حرم الإسلام الربا.

٢. لم يحرم الإسلام وسيلة إلا أوجد بديلا أطهر وأزكى، فكانت القاعدة الثانية وهي: " الغرم بالغنم"، فأوجد الإسلام مجالات واسعة للاستثمار تعتمد على مبدأ المخاطرة على أساس احتمال الربح والخسارة. وتضم هذه القاعدة عدة أشكال من أشكال الاستثمارات نذكر منها: البيوع بأنواعها المختلفة، والشركات، والإيجارات.

وهنا يلاحظ أن البنوك التقليدية مقيدة بصورة أساسية بالإقراض كوسيلة للاستثمار، في حين تتعدد الوسائل أمام البنوك الإسلامية، لتلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات، بما يضمن حسن التوزيع والعدالة في الأداء.

وأنواع الأصول حسب الشريعة الإسلامية أربعة ،وهي: الأعيان، والمنافع، والحقوق المالية ، والديون والنقود. وبالتالي فلا ترى الشريعة الإسلامية في الأصول المالية، إلا ما وراءها من حقائق، أي لا تعتبر هذه الأصول المالية أصولا إلا بمقدار ما تمثله من أموال حقيقية مادية أو معنوية.

والأصل في الإسلام أن لا يستحق الربح على التمويل إلا بتملك مال نام. وبالتالي فالسندات المقبولة شرعا ، يجب أن تمثل ملكية مال نام نماء طبيعيا أو سوقيا.

٢. خصائص الاستثمار في السندات المشروعة:

يمكن تلخيص خصائص الاستثمار في السندات المشروعة فيما يلي: (أبو غدة، ١٩٩٨، ص: ١٨٣_١٨٤):

١. تعلق الملكية بحصة من الموجودات، وليس بحصة من العائد فقط: ففي حالة شراء معدات (موجودات) بتمويل من حملة السندات، يصبح السند مالكا لحصة من هذه الموجودات، ففي حالة

Digitized by Birzeit University Library

تأجير هذه المعدات (الموجودات)، يحق لحامل السند جزء من أجرة هذه المعدات باعتباره مالكا لحصة فيها.

٢. استحقاق الربح وتحمل الخسارة: حيث يشارك حملة السندات في الربح المتأتي من تنمية هذه الموجودات سواء بالمتاجرة بها أو التأجير بنسب تتفق مع نسب ملكيتهم للسندات التي مولت هذه الموجودات.

٣. تحمل أعباء الملكية: يتحمل حامل السندات الأعباء والمصاريف المترتبة على ملكية الموجودات المتمثلة في السند سواء كانت هذه الأعباء مصروفات استثمارية أو غيرها كالتأمين والصيانة. حيث يتحملها مالك السندات (مالك الموجودات) ، وليس المستفيد منها. ما عدا المصاريف التشغيلية فيتحملها المستفيد من هذه الموجودات. أما فيما يتعلق بالضرائب، فيتحمل حاملي السندات الضرائب المترتبة على الملكية، في حين يتحمل المستفيد الضرائب الأخرى.

٤. انتفاء ضمان المضارب أو الوكيل أو الشريك: يتناقض الضمان مع كل من المضاربة أو الوكالة، وهما الصيغتان التي تدار بهما السندات.فلا يتحمل حامل السند الخسارة، ولا يضمن رأس مال حامل السند. لأن ذلك يحول العملية إلى ربا، حيث يحصل حامل السند على ربح لما ليس ضامنا له. وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن.

٣. القيود الشرعية للاستثمار في السندات وغيرها :

تعتبر كافة أنواع الاستثمار حلالا، إلا ما حرم ربي. وإن إثم الحرام لا يقتصر على فاعله المباشر، إنما يشمل كل من شارك فيه بجهد مادي أو معنوي، وبالتالي ، يحرم كل نشاط استثماري في مراحل الإنتاج أو التسويق، أو الاستهلاك، يساهم بطريق مباشر أو غير مباشر في إنتاج وتسويق واستهلاك المحرم، لأنه إعانة على الحرام لقوله تعالى: ولا تعاونوا على الإثم والعدوان. وتشمل الأنشطة الاستثمارية المحرمة ما يلي (محي الدين، ١٩٨٦):

التعامل الربوي كإنشاء المصارف المتعاملة بالربا أو المساهمة فيها، وإيداع الأموال فيها أو الاقتراض منها.

التوظيف المالي في السندات.

صرف العملات بالأجل.

التأمين التقليدي.

التعامل بالمسكرات، صناعة أو تداولا أو تناولا.

التعامل بالمخدرات، صناعة أو تداولا أو تناولا.

Digitized by Birzeit University Library

القمار، ومسمياته، كاليانصيب والمراهنات الرياضية، أو تقمص أغراضا خيرية وإنسانية، ويشمل ذلك تنظيم أماكن القمار أو تأجير مبان لذلك.

الخنازير، والذبائح المحرمة والميتة.البغاء والملاهي والمراقص، وما يتعلق بها من أفلام، ومجلات، وقنوات.

صناعة التماثيل.

التعامل وفق صور ممنوعة في البيع والعقود الأخرى، من حيث اشتمالها على الجهالة ، أو الغش، أو الضرر، أو الربا، أو الشروط الفاسدة.

وعليه يقوم الأساس الشرعي الذي تبنى عليه الأدوات الاستثمارية الإسلامية على عنصر أساسي يتمثل في التقاء عنصر رأس المال مع العمل المنتج من أجل الربح. وحتى يتسنى لهذه الأدوات الاستثمارية أن يتحقق لها النجاح، فلا بد من وجود سوق ثانوي لها، يحقق إمكانية تحويلها إلى نقد عند حاجة حامل هذه الأدوات إلى نقودهم التي استثمروها في هذا الأدوات. ولما كان المستثمر في هذه الأدوات، يعتبر مالكا لحصة من موجودات المشروع الذي تم تمويله من حصيلة هذه الأدوات، فإن هذه الحصة، يمكن أن تكون قابلة للبيع والشراء في سوق إسلامي منظم. فما هي أشكال الأدوات الاستثمارية التي يمكن أن تشكل سوقا لرأس المال الإسلامي؟.

٤. أشكال الأدوات الاستثمارية التي يمكن أن تشكل سوقا لرأس المال الإسلامي:

١. سندات المقارضة (المضاربة):

وتعني الوثائق الموحدة القيمة ، التي تصدر بأسماء مالكيها، مقابل الأموال التي قدموها لصاحب المشروع، بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح. ويحصل مالكو السندات على نسبة محددة من أرباح المشروع، تحدد في نشرة الإصدار، ولا تعطي سندات المقارضة أي فوائد لحامليها، كما لا يحق لهم المطالبة بأي فوائد. وقد تكفل الحكومة تسديد سندات المقارضة الاسمية الواجب إطفاؤها بالكامل في المواعيد المقررة، وتصبح المبالغ المدفوعة لهذا السبب قرضا ممنوحا من الحكومة للمشروع بدون فائدة فور إطفاء (تسديد) قيمة السندات الاسمية (المادة ١٢ من قانون سندات المقارضة رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ الأردني).

ويرى البعض أن سندات المقارضة تشبه عملية المضاربة، إلا أن الأرجح أنها ليست من عمليات المضاربة لافتقارها للعديد من شروط المضاربة نذكر منها:

Digitized by Birzeit University Library

أن يكـون صـاحب المال هو المالك لموجودات المضاربة ، وهنا تكون الجهة المصدرة هي المالك لموجودات المضاربة وليس صاحب المال، أي مالكي السندات.

فـي عملية المضاربة يتحمل صاحب المال نصيبه من الربح، ويتحمل كامل الخسارة مهما كانت، أما في سندات المقارضة كما وردت في قانون سندات المقارضة الأردني، فيحصل مالك السندات علـى الربح، ولا يتحمل نصيبا من الخسارة لأن الحكومة تضمن هذه السندات بقيمتها الاسمية، الأمر الذي يخرجها من دائرة المضاربة.

وعلـيه فهـي تشبه القرض المضمون، إلا أنها تختلف عنه في أن ربحها غير مضمون، ولكنها تشبه القرض في عدم تحملها لأي خسارة.

ولـذا، أرى أن يـتم البحـث عـن صيغة أخرى لسندات المقارضة تجعلها بعيدة الشبه بالقرض الربوي.

وسندات المقارضة نوعان هما:

أ. سندات المقارضة المشتركة:

وهـي أحد أشكال الودائع الاستثمارية ، وهي عبارة عن وثائق موحدة القيمة وصادرة عن البنك بأسـماء من يكتتبون بها، مقابل قيامهم بدفع القيمة المحررة بها ، وذلك على أساس المشاركة في نـتائج الأرباح المحققة سنويا.حسب شروط خاصة بكل إصدار على حدة. وتكون عادة نسبة من مجمـوع أرباح الاستثمار الصافية لكل سنة مالية تالية للسنة المالية التي تطرح فيها هذه السندات للاكتتاب.

ب. سندات المقارضة المخصصة:

تخـتلف عـن سندات المقارضة المشتركة في كونها مرتبطة بمشروع محدد أو غرض معين . ويـتم تصـنيفها تدريجيا على حسب نتائج المشروع، أو المشاريع الممولة من حصيلة الإصدار المعين في كل حالة على حدة، ويحدد لها حصة من إيرادات المشروع الصافية المستثمرة فيه من قـبل مجلـس إدارة البنك، ويفتح حساب دخل خاص للمشروع الممول من حصيلة هذه السندات، يكون مستقلا عن سائر إيرادات البنك الأخرى.

٢. سندات المشاركة: لا تختلف هذه السندات عن سندات المقارضة، إلا في كيفية تنظيم العلاقة بيـن الجهـة المصـدرة للسندات، وحملة السندات. حيث أن العلاقة بين مصدر السندات وحملة

Digitized by Birzeit University Library

السندات في سندات المقارضة هي علاقة مضارب بأصحاب المال. في حين أن العلاقة بين مصدر السندات وحملة السندات في سندات المشاركة، هي أن تكون الجهة المصدرة واحدا من المشاركين لحملة السندات. وتقوم الجهة المصدرة بتشكيل لجنة من المشاركين تقوم باتخاذ القرارات الاستثمارية. وهي على أنواع فمنها سندات الإجارة ، وسندات الاستصناع، وسندات السلم، حيث يتم تنظيم علاقة الإدارة بحملة السندات في هذه الأنواع من السندات إما على أساس المضاربة ، أو وكالة الاستثمار، أو علاقة إدارة (حمود ،١٩٩٨). .و تكون السندات الصادرة بمثابة راس المال المستخدم في إنشاء المشروع، أو امتلاكه إذا كان المشروع قائما. ويرى حمود ١٩٩٨ أن يكون لكل إصدار هيئة منتخبة من المكتتبين تتولى الإشراف على إنشاء المشروع، وقبض نصيب الممولين وتوزيع حصص الإيراد ومتابعة انتقال ملكية السند من شخص لآخر. وقد تكون المشاركة مشاركة مستمرة مثل: سندات إنشاء المرافق الدائمة الاستعمال كالطرق الرئيسة والموانيء والمطارات والمدارس والجامعات وغيرها ، كما قد تكون مشاركة متناقصة . وفي المشاركة المتناقصة يتم الإعلان عن طبيعة الإيراد السنوي، حيث يتكون من عنصرين:

عنصر يشكل الإيراد لصاحب السند.

والعنصر الثاني يشكل تسديدا لجزء من راس المال.

مثال: حقق المشروع الممول من السندات المشاركة المتناقصة ١٠٠ مليون دينار، وقد كان قد أعلن في نشرة الإصدار أن الدخل المتحقق يوزع كالآتي:

٥٠% ربح لأصحاب السندات، و٥٠% يعتبر تسديدا لراس المال.

فصاحب السند الذي قيمته ١٠٠ دينار، يكون له ٥ دنانير ربح، و٥ دنانير تسديدا لجزء من قيمة السند ، بحيث تصبح قيمة السند الاسمية بعد التوزيع ٩٥ دينارا، وهكذا، حتى يتم تسديد قيمة السند بالكامل.

ويرى الشريف ،(١٩٩٨، ص: ٢٨٦-٢٨٧) أن الصورة المقبولة شرعا لصكوك المشاركة يجب أن تتوافر فيها العناصر التالية:

أن يمثل الصك حصة شائعة في المشروع الذي صدرت الصكوك (السندات) لإنشائه أو تمويله. وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته حتى نهايته.

أن تحدد نشرة إصدار السندات شروط التعاقد، بحيث يتم التعبير عن الإيجاب بالاكتتاب في هذه الصكوك، ويعبر عن القبول بموافقة جهة الإصدار. شريطة أن تتضمن نشرة الإصدار جميع البيانات المطلوبة شرعا في عقد الشراكة مثل: راس المال، وكيفية توزيع الربح، والشروط الخاصة بذلك الإصدار على أن لا تتعارض مع الأحكام الشرعية.

Digitized by Birzeit University Library

أن تكـون هذه الصكوك قابلة للتداول بعد انتهاء فترة الاكتتاب باعتبار أن هناك موافقة من جميع الشركاء على ذلك شريطة مراعاة ما يلي:

في حالة كون مال الشركة المتجمع بعد الاكتتاب ، وقبل مباشرة العمل ما يزال نقودا، فإن تداول هذه الصكوك يعتبر مبادلة نقد بنقد، وتنطبق عليه أحكام الصرف.

إذا اصبح مال الشركة ديونا ، تنطبق على تداول الصكوك أحكام الديون.

يجوز تداول الصكوك وفقا لسعار السوق، أي حسب تراضي البائع والمشتري، في حالة كون مال الشركة موجودات مختلطة من النقود، والديون، والأعيان (موجودات مختلفة)، والمنافع، شريطة أن تكون أغلب الموجودات في هذه الحالة أعيانا ومنافع.

يجـوز تـداول صكوك المشاركة في أسواق الأوراق المالية بالضوابط الشرعية ، وفقا لظروف العـرض والطلـب. كمـا يجوز للجهة المصدرة أن تعلن للجمهور برغبتها في إعادة شراء هذه الصكوك بسعر معين ، وهي بهذا تشبه أسهم الخزينة (Treasury Stocks).

لا يجـوز أن تـنص نشـرة الإصدار، ولا سندات المشاركة، على ضمان رأس المال ، أو ربح مضمون، أو مقطوع، أو كنسبة من راس المال. وفي حالة النص على ذلك صراحة ، بطل شرط الضمان، واستحق المضارب ربح مضاربة المثل.

لا يجـوز أن يكون هناك نص في نشرة الإصدار أو سندات المشاركة يلزم بالبيع، ولو كان معلقا على شرط . وإنما يجوز أن يتضمن صك المشاركة وعدا بالبيع. وفي هذه الحالة، لا يتم البيع إلا بعقد بالقيمة المقدرة من قبل خبراء، ويرضى به الطرفان.

٣. سندات الأعيان المؤجرة (سندات الإجارة):

هـي عبارة عن وثائق تمثل ملكية حصص متساوية في عقار مؤجر، تعطي صاحبها حق التملك والحصول على أجرة ، والتصرف بملكه بما لا يضر بحقوق المستأجر، بمعنى أنها قابلة للتداول بيعا وشراء، ويتحمل صاحب السندات كل ما يتعلق بالعقار المؤجر من تبعات الهلاك والصيانة، وغـير ذلك من النفقات التي لا يتحملها المستأجر عادة. فهذه السندات تمثل ملكية أعيان معمرة، كمـا يمكـن لشركات الطيران والمؤسسات الحكومية أن تطرح سندات إيجارية، بهدف استئجار طائـرة أو سفينة، أو منازل للطلبة في الجامعات، أو معدات ثقيلة أو غير ذلك من الموجودات غالـية الثمن، ولمدد زمنية متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، ومن ثم تشغيل هذه الموجودات، أو قيام الجهة المصدرة بالوعد باستئجار هذه الموجودات، بحيث يتحقق ريح مناسب لحملة السندات. يمكن لهذه السندات أن تتداول في السوق، باعتبار أن المنافع كالأعيان من حيث اعتبارها أموالا.

Digitized by Birzeit University Library

٤. سندات الخدمات:

عبارة عن صكوك متساوية القيمة تمثل عددا متماثلا من وحدات خدمة موصوفة، تقدم من قبل ملتزمها، لحامل السند في وقت مستقبلي محدد. (قحف، ١٩٩٥). فهذه السندات تمثل ملكية خدمات مستقبلية. وتتمتع سندات الأعيان وسندات المؤجرة وسندات الخدمات بالمرونة الشرعية الفائقة نظرا لما لعقد الإجارة من مرونة كبيرة من حيث إمكانية وضع شروط عديدة تتعلق بمواعيد دفع الأجرة. وتتميز سندات الأعيان المؤجرة وسندات الخدمات بالمرونة الشرعية نظرا للمرونة التي يتمتع بها عقد الإيجار من حيث إمكانية وضع شروط مختلفة تتعلق بمواعيد دفع الأجرة، ومواعيد تسليم المأجور أو مواعيد تقديم الخدمة، وأنواع الأعيان المؤجرة ، وإمكانية عمل عقد بيع للعين المؤجرة في نهاية مدة الإجارة، وكذلك إمكانية إصدار السندات من جهة أخرى غير تلك التي تقدم الخدمة أو العين المؤجرة (قحف،١٩٩٨، ص: ٢٦١) . وكل هذه الأمور تجعل هذه الأنواع من السندات أداة صالحة للتداول وللوساطة المالية. كما يجعلها قابلة للتعامل في سوق الأوراق المالية، ويجعل لها سعرا سوقيا، كما أن بعضها يمكن أن يصلح للبيع إلى المصارف ، وإعادة البيع إلى البنك المركزي، وبذا، يمكن أن تصلح بديلا لخصم وإعادة خصم الكمبيالات. كما يمكن أن تصدرها مؤسسات الأعمال والحكومات ويمكن أن يستخدمها البنك المركزي كأداة من أدوات السوق المفتوحة.

سندات السلم: السلم عبارة عن بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل. ويرى البعض أن مثل هذه السندات يجب أن لا تكون قابلة للتداول، لأن الموجودات التي تمثلها السندات هي ديون في ذمة المشتري.

سندات الاستصناع: لا يختلف الاستصناع عن السلم في أنه بيع سلعة موصوفة في الذمة. ولكنه يجمع بين معنى البيع المتمثل في أصل المبيع ، ومعنى الإجارة المتمثل في العمل المشترط في الاستصناع. ويرى البعض أن مثل هذه السندات، شأنها شأن سندات السلم ، يجب أن لا تكون قابلة للتداول، لأن الموجودات التي تمثلها السندات هي ديون في ذمة المشتري. ولكنها يمكن أن تكون قابلة للتداول في حالة إصدارها من قبل الصانع، حيث تمثل موجوداته من عدد وآلات وموجودات ثابتة أخرى ، في حالة كون قيمتها أكثر من المصنوع بعد صنعه وبيعه، فهنا تكون السندات متمثلة بموجودات لا بذمة وديون، وبالتالي يمكن تداولها.

Digitized by Birzeit University Library

٥. شهادات الاستثمار الإسلامية:

شهادات الاستثمار أو ما يعرف بشهادات الإيداع (C e rtificates of Deposits (CDs ، هي عبارة عن ودائع لأجل بمبالغ معينة تودع لدى بنك معين لأجل معينة، وتحمل فائدة، وهذا النوع من الشهادات عبارة عن قرض من صاحب المال للبنك بفائدة ، وهو غير جائز شرعا.

أما شهادات الاستثمار التي لا تحمل فوائد، وإنما تعطي حاملها الحق في السحب على جوائز، فقد وردت فتوى لبنك فيصل الإسلامي على النحو التالي:

" تقوم مصلحة البريد والبرق بالسودان بمباشرة صورة معينة للنشاط الادخاري ، وذلك ببيعها سندات ادخار ذات قيمة اسمية موحدة، ويمكن استرداد قيمتها بإرجاعها وقت ما يشاء صاحبها ... وتقوم المصلحة بعمل سحب بطريقة عشوائية خلال فترات معينة بهدف اختيار عدد معين من أصحاب السندات، ومنحهم جوائز ذات قيم متفاوتة كحافز لهم على الاستمرار في الادخار، وحفز آخرين على شراء هذه السندات. وكانت الإجابة على هذا التساؤل كما يلي:

" يجوز أن يمنح البنك جوائز لأصحاب ودائع الادخار دون علم مسبق من جانبهم، وبكيفية يحددها البنك بحيث تتعدد وتتباين صور هذه الجوائز في كل مرة، ولا تكون في فترات ثابتة. حتى لا تصبح هي الدافع للادخار، ولا يجوز تقديم جوائز للمدخرين بصورة معلنة ومتكررة، وإن كانت غير مشروطة في عقد وديعة الادخار، لأن ذلك سيصير بمرور الزمن عرفا، وبالتالي يأخذ حكم المنفعة المشروطة في عقد الوديعة.

وعليه حاولت بعض البنوك الإسلامية استحداث نوع من هذه الشهادات، سميت شهادات الاستثمار الإسلامية: قدم الإسلام شهادات أو ودائع الاستثمار حسب أحكام المضاربة المعروفة. (أنظر أحكام المضاربة في فصل المضاربة من هذا الكتاب) ، بحيث تكون العلاقة بين البنك وأصحاب هذه الشهادات علاقة مضاربة: أي أصحاب الشهادات هم أصحاب المال، ويقوم البنك أو الجهة المصدرة بدور المضارب بعمله. ويتفق الطرفان على كيفية اقتسام الربح، وتقع الخسارة على أصحاب شهادات الاستثمار. في حين يخسر البنك المضارب عمله، وهنا غالبا ما يشترط البنك قبول الوديعة على أساس المضاربة المطلقة حتى يستطيع خلطها مع غيرها ، ومع ماله إن رأى ذلك مناسبا، أو أن يستخدمها بموجب أحكام المضاربة المقيدة.

كما يمكن أن تكون شهادات الاستثمار مخصصة شأنها شأن الودائع المخصصة للاستثمار في مشروع أو مشروعات معينة، كما هو معمول به من قبل البنك الإسلامي للتنمية بجدة، وتتلخص شروط هذا النوع من الشهادات كما في نموذج بنك التنمية الإسلامي بما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

العلاقة بين البنك، وحملة شهادات الاستثمار هي علاقة مضاربة، وتخضع للشروط والأحكام الخاصة بعقد المضاربة، ومنها احتمالات الربح والخسارة.

يتم تحديد سعر الشهادة في فترة الاكتتاب حتى بداية النشاط على أساس القيمة الاسمية، يقوم البنك بعد ذلك وعلى فترات دورية لا تتجاوز ثلاثة أشهر بإعلان أسعار تداول هذه الشهادات بيعا وشراء وذلك بناء على المركز المالي للمشروع، وحسب ظروف العرض والطلب، بمعنى تصبح الشهادة حصة من موجودات المشروع التي قد تزيد أو تنخفض حسب نشاط المشروع، وبالتالي ترتفع أو تنخفض قيمة الشهادة.

يتم توزيع الربح الناتج من المشروع المخصص بين رأس المال (أصحاب الودائع) والمضارب (البنك) على النحو التالي:

نسبة من الربح للمضارب

نسبة من الربح لحملة الشهادات

نسبة من الربح تخصص لصندوق تأمين مخاطر الاستثمار.

يتم تجنيب جزء من الربح لمواجهة مخاطر الاستثمار، لأن التأمين التعاوني مرغوب فيه شرعا، وفيه مصلحة لحملة الشهادات، وهذا يحتاج إلى رضاء حملة الشهادات، أي أن ينص عليه في نشرة إصدار الشهادات حتى يعلم به من يرغب في الاستثمار في هذه الشهادات مسبقا. "إذ لا يحل مال إمرىء مسلم إلا بطيب نفس".

لا بد من إشراف ومراقبة هيئة الرقابة الشرعية على مثل هذا النوع من الشهادات قبل إصدارها، وبعد الإصدار للتأكد من مطابقة هذا العمل لأحكام الشريعة الإسلامية.

٦. سندات تمويل بيوع المرابحة للآمر بالشراء:

مثال ذلك إذا رغبت شركة أو حكومة بشراء سلعة معينة أو معدات ذات قيمة عالية، فتطرح سندات للاكتتاب العام، بحيث تقوم هيئة مالكي السندات بشراء ما تريده الجهة طارحة السندات للاكتتاب العام، ثم بيعه لها بسعر التكلفة مضافا إليه نسبة الربح المتفق عليه، وذلك بالتقسيط ولمدة معين هي أجل السندات، ثم تقوم هيئة السندات بتحصيل الإقساط وتوزيعها على حملة السندات. ولكن مثل هذه السندات لا يسهل تداولها لأن موجوداتها ديونا، وليست موجودات فعلية، وبالتالي وحتى يسهل تداولها، يمكن أن تكون جزءا بسيطا من ضمن محفظة شاملة لسندات

Digitized by Birzeit University Library

المقارضة والمشاركة والمنافع. بحيث يكون الجزء الأكبر في هذه المحفظة سندات أعيان ومنافع، لا سندات دين.

٧. الأسهم التي ليس لها حق التصويت : Non Voting Stocks :

الشركات في الإسلام نوعان: شركة العنان: وهي التي يشترك فيها الشركاء كل منهم بحصة من رأس المال، وهم شركاء في الإدارة كل بحسب حصته في راس المال. وشركة المضاربة: وهي التي تحتوي على نوعين من الشركاء: نوع برأس المال، وليس له حق التصرف والإدارة، والآخر بعمله، وله حرية التصرف والإدارة حسب عقد الشراكة.

ويفرق القانون الإنجليزي بين الملكية والإدارة، وبالتالي استحدث نوعين من الأسهم: الأسهم ذات حق التصويت V٠tiing stocks، وأخرى الأسهم التي ليس لها حق التصويت Non Voting stocks، وليست شركات المضاربة الإسلامية إلا من النوع الثاني وهي شركات أسهمها من النوع الذي ليس له حق التصويت أو التدخل في الإدارة.

٧. سندات الخزينة المخصصة للاستثمار الإسلامي:

وهي تعتبر بديلا لسندات الدين العام التي تصدرها الحكومات بهدف الاقتراض من الجمهور، وتدفع عليها فوائد إما سنوية أو نصف سنوية. وهي نوعان: سندات قصيرة الأجل اصطلح على تسميتها بأذونات الخزينة ، ومدتها ٩٠ يوما، أو ١٨٠ يوما، أو ٣٦٠ يوما، ويمكن أن يكون استحقاقها بالأسابيع ، ؟يكون بعضها مستحقا بعد ١٣ أسبوعا، وبعضها بعد ٢٦ أسبوعا، وبعضها بعد ٥٢ أسبوعا. وتباع عادة بخصم ، أي يدفع مشتريها قيمتها مخصوما من القيمة قيمة الفائدة عن المدة، وفي تاريخ الاستحقاق يحصل على المبلغ كاملا، الأمر الذي يعني حصوله على الفائدة مسبقا.والنوع الآخر وهو سندات طويلة الأجل ، وتسمى بسندات الخزينة ، أو سندات التنمية كما في الأردن.

ويقترح الدكتور سامي حمود بديلا إسلاميا لأذونات الخزينة تعتمد على نظام السلم: وهي الوسيلة التي اقترحها الرسول صلى الله عليه وسلم للتمويل العاجل على حساب الإنتاج الآجل، وقد تمثل ذلك في ثمار النخيل التي كانت السلعة الأساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي في ذلك الوقت. حيث وجد الرسول صلى الله عليه وسلم أن أهل المدينة يتبايعون ثمار النخيل قبل أن تثمر بصورة عشوائية تؤدي إلى الظلم في كثير من الحالات، فقال عليه الصلاة والسلام: من أسلم

Digitized by Birzeit University Library

فليسلم في كيل معلوم، أو وزن معلوم إلى أجل معلوم. وبذلك استطاع صاحب النخيل أن يبيع الثمار قبل أن تنضج ، ويقبض الثمن مسبقا فيستفيد به، وأمكن للمشتري أن يشتري الثمار بسعر أقل، ويحصل عليها عند النضج، ويمكن أن تصلح هذه لطريقة في بيع زيت الزيتون، والقمح وغيره من الحبوب في بلادنا. وبالتالي يمكن للحكومات إصدار سندات السلم، فتقبض ثمنا مسبقا، على أن تبيع حاملها منتجا معينا عند الحصاد. كأن تبيع سندات السلم لتمويل المحاصيل الزراعية، وتعطي حملة السندات من المحاصيل الزراعية، أو تحصل منهم على تعويض ببيع هذه المحاصيل، وإعطائهم من ثمن المبيع. وهنا يمكن خلق سوق لهذه السندات، بحيث يمكن أن تباع وتشترى قبل تاريخ استحقاقها ، وهو تاريخ المحصول الذي تم تمويله من حصيلة الإصدار.

أما الصورة البديلة للسندات الطويلة الأجل، فلما كانت السندات الطويلة تصدر لتمويل مشروع معين ثبتت جدواه الاقتصادية، فيمكن أن تصدر لتمويل ذلك المشروع، ودون تخصيص فائدة محددة لحملة السندات، إنما لإعطائهم جزءا أو نسبة معينة من أرباح ذلك المشروع ، بمعنى أن يشاركوا حملة الأسهم في أرباح ذلك المشروع ، أو أرباح الشركة بشكل عام بنسبة مساهمة السندات من هيكل رأسمال الشركة Capital structure، لفترة محددة وهي مدة استحقاق السندات. وبالتالي يمكن إصدار سندات لتمويل مشاريع قابلة للتنفيذ على أسس اقتصادية مثل:

سندات إعمار الممتلكات الوقفية لإحياء أراضي الأوقاف، ويحصل حملة السندات على عوائد من منتجات الأراضي التي تمت إحياؤها، ومولت من حصيلة السندات.

سندات المباني المدرسية الخاصة لإنشاء المدارس والمعاهد والكليات.

سندات البلديات لإنشاء الأسواق العامة، والمسالخ، والمدن الصناعية.

سندات المرافق العامة: كإنشاء شبكات المياه والكهرباء، والتليفونات، والمطارات وغيرها من المرافق ذات الرسوم.

ومن فوائد هذا النوع من السندات أنها تعفي مصدرها من الفوائد التي ستدفع عليها، مما يساعد مصدريها على حسن التخطيط، وعدم التفكير في كيفية تسديد الفوائد الدورية، كما تساعد حامليها على الاستفادة من إيرادات المشاريع التي تمولها هذه السندات.

الخطوات العملية لإصدار أدوات مالية إسلامية:

لقد خطت بعض الدول الإسلامية خطوات نحو استحداث أدوات مالية إسلامية نذكر منها:

Digitized by Birzeit University Library

- ما ظهر في قانون البنك الإسلامي الأردني رم ١٣ لسنة ١٩٧٨ المادة ٢ عن تعريف لسندات المقارضة بأنها:

صدور القانون المؤقت رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ لسندات المقارضة في الأردن باسم قانون سندات المقارضة. وكانت الغاية من هذا القانون : إيجاد الوسيلة الإسلامية الملائمة لإعمار ممتلكات الأوقاف، وتمويل مشاريع المؤسسات العامة بما في ذلك مشاريع البلديات.

- قرار مجمع الفقه الإسلامي في المؤتمر الرابع المنعقد في جدة من ١٨-٢٣جمادى الثاني، ١٤٠٨ هـ، الموافق ٦-١٤- /٢/ ١٩٨٨ الذي ناقش الجوانب الشرعية لسندات المقارضة، وقرر الضوابط الشرعية لتداولها.

- صدر في باكستان قانون خاص بتنظيم أحكام تسجيل شركات المضاربة وطرح سنداتها وإدارتها تحت رم م-٣٠٢/ل-٧٦٤٦ تاريخ ١٩٨٠/٨/٢٦ (The Gazette of Pakistan, June, ٢٦< ١٩٨٠)، حيث تم تأسيس العديد من شركات المضاربة بعد صدور هذا القانون ، كان أولها عام ١٩٨٤، حيث تم طرح الإصدار الأول في سنة ١٩٨٥، وتم تسجيل هذه الشركات في سوق الأوراق المالية بكراتشي.

- في عام ١٩٨٤، صدر في تركيا نوع من سندات المشاركة المخصصة لتمويل بناء جسر البوسفور الثاني (جسر محمد الفاتح) بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي. وقد لاقى هذا الإصدار قبولا واسعا من المواطنين لا سيما الأتراك المغتربين (حمود، ١٩٩٨) . حيث استعملت حصيلة هذا الإصدار في تمويل الجسر المذكور مما سهل حركة المرور بين شطري استانبول، ويدر دخلا جيدا لأصحاب السندات. ويعتبر سند المشاركة هذا من أقوى الأوراق المالية المتداولة في بورصة استانبول منذ أكثر من ١٢ عاما بصورة متواصلة.

- صدر في ماليزيا قانون الاستثمار الحكومي عام ١٩٨٣ ، وهو يسمح بإصدار أداة مالية على شكل قرض بدون فائدة (على أساس القرض الحسن) . حيث لا يتوقع المقرضون عائدا، إنما تضمن الحكومة لأصحاب هذه القروض سدادها عند الاستحقاق.

- صدر في عام ١٩٨٦ في البحرين القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ الخاص بقواعد تأسيس شركات مساهمة بحرينية برأسمال متغير، وتعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. (الجريدة الرسمية، البحرين ، العدد ١٧٠٧ تاريخ ١٩٨٦/٩/٩) . وبناء على هذا القرار تأسست شركات بنوعين من الأسهم: اسهم لها حق التصويت، وهي اسهم الإدارة ، وأسهم ليس لها حق التصويت سميت اسهم المشاركة، والتي تشبه اسهم المضاربة التي ليس لأصحابها حق التدخل في الإدارة ، إنما يحصل على حصة من الربح. هذا وقد بدأت بعض الشركات البحرانية تطرح

Digitized by Birzeit University Library

اسهم المشاركة للبيع كما ورد في النظام الأساسي لشركة التوفيق للصناديق الاستثمارية، والنظام الأساسي لشركة الأمين للأوراق المالية، وهما من مجموعة شركات دلة البركة.

- سمح قانون سوق راس المال المصري رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (المادة ١) بإصدار اسهم لحاملها لا يكون لأصحابها الحق في التصويت في اجتماعات الجمعيات العامة للشركات التي يساهمون فيها.

- صدر في السودان قانون خاص بالأدوات المالية الإسلامية

٥. شروط نجاح الأدوات التمويلية الإسلامية:

هناك العديد من الشروط اللازمة لنجاح الأدوات التمويلية الإسلامية نذكر منها:

١. وجود الأساس التنظيم والقانوني لها. أي ضرورة التعريف بالسندات التي تصدر، ووضع شروط تحمي حملة السندات من حيث مصداقية الجهة المصدرة، والضمانات، ومصداقية تمثيل السندات لأصول ثابتة حقيقية ، وكل ما يجب أن تتضمنه نشرة الإصدار.

٢. وجود الأساس التشريعي لها.

٣. أن تمثل أعيانا ومنافع بصورة تزيد عن ما تمثله من ديون ونقود حتى يتسنى لها التداول في سوق المال الإسلامي.

٤. ضرورة تحديد جهة الرقابة على مصدري السندات، وكذلك معايير الرقابة ، وطرقها.

٥. ضرورة بيان دور وشروط الوساطة المالية في إصدار وتسويق هذه السندات.

٦. لا يجوز تداول هذه السندات بسعر سوق يختلف عن القيمة الاسمية للسند ، إلا بعد أن يتم تحويل حصيلة الإصدار من النقود إلى موجودات عينية ، أي أن تقوم الجهة المصدرة بشراء موجودات من حصيلة هذه السندات بمبالغ تشكل الجزء الأكبر من حصيلة السندات، وذلك طبقا لقرار مجمع الفقه الإسلامي رقم ٥ المتخذ بدورته الرابعة في الفترة ١٨-٢٣/٦/ ١٤٠٨ هـ.

٧. وجود سوق منظم لتداول هذه الأدوات بسعر يومهما. حتى يتم توفير السيولة اللازمة لمثل هذه الأوراق ، بحيث يتشجع المستثمرون فيها، في حالة تأكدهم من وجود سوق منظم يجعل الورقة المالية سائلة وذلك بتسهيل بيعها عند الحاجة إلى قيمتها. كما أن وجود سوق منظم لهذه الأدوات يشجع الشركات على إصدار مثل هذه الأدوات، وطرحها للاكتتاب العام بدلا من لا تجد وسيلة أخرى غير طرح سندات بفائدة كما هو الحال الآن.

٨. ضرورة تشكيل هيئة لمالكي السندات لكل إصدار، لتمثل هذه الهيئة أصحاب المال. كما لا بد من وجود هيئة لمالكي هذه الأدوات ي كافة أنواع هذه الأدوات، وذلك لكل إصدار على حدة،

Digitized by Birzeit University Library

وفي حالة الأدوات الصادرة لتمويل مرابحات، أو استصناع أو سلم، فتقوم هذه الهيئة بإجراء عقد الشراء مرابحة، ثم عقد البيع عند تملك السلعة.

٩. ضرورة الرقابة المنتظمة على أعمال سوق المال الإسلامي ، وضرورة التقيد بمتطلبات الإفصاح التي بينها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال لتاجر القمح الذي أدعى أن القمح أصابه البلل من المطر:" أفلا جعلته ظاهرا حتى يراه الناس، من غشنا فليس منا".

والجدير بالذكر أن مثل هذه الأدوات في حالة توفرها تساعد البنوك الإسلامية بشكل كبير على توظيف فائض السيولة لديها في مثل هذه الأدوات، وبالتالي تساهم في عجلة التنمية بصورة أفضل.

٦. خصائص السندات الإسلامية :

تختلف السندات الإسلامية عن غيرها من السندات فيما يلي:

أنها يجب أن تتفق مع الشريعة الإسلامية، بحيث لا يجوز منح فوائد لحامليها.

أنها سندات استثمارية بطبيعتها، أي أنها مرتبطة بوجود راس المال الثابت سواء كانت مرتبطة بمشروع ينتج سلعا وخدمات تباع في السوق، أو كان لمشروع بنية تحتية .

يصلح بعضها مثل: سندات المقارضة والمضاربة والمشاركة والأسهم غير المصوتة لتمويل راس المال الثابت والعامل ، أيّ أي منهما. في حين أن سندات الأعيان المؤجرة لا تصلح إلا لتمويل رأس المال الثابت. ويصلح بعضها لتمويل راس المال العامل فقط مثل سندات الخدمات. لأن حصيلة هذه السندات يستخدم في إنتاج الخدمة نفسها ومن ثم بيعها.

يمكن إصدار أنواع مختلفة من السندات ولآجال مختلفة قصيرة الأجل، وطويلة الأجل.

٧. مزايا استحداث أدوات استثمارية إسلامية:

إن استحداث وتسويق الأدوات المالية الاستثمارية يعود على المجتمع بالعديد من المزايا، نذكر منها (حمود، ١٩٩٨):

١. توفير التمويل اللازم المشروع للشركات المساهمة العامة، دون الحاجة للاقتراض بفائدة، أو إصدار اسهم عادية تشارك في الرقابة والإدارة.

٢. العمل على المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد بمشاركة من المواطنين مع الدولة في مشاريعها الإنمائية.

٣. إيجاد أدوات مالية للاستفادة من فائض السيولة لدى البنوك الإسلامية بشكل خاص والبنوك

Digitized by Birzeit University Library

التقليدية بشكل عام.

٤. المساعدة في توفير مستلزمات إيجاد سوق راس مال إسلامي، مما يساعد في اجتذاب أموال المدخرين، وخاصة المغتربين.

٥. في حالة إيجاد أدوات استثمارية إسلامية ، وشيوع استعمالها، قد يؤدي الأمر بها إلى التداول في الأسواق المالية العالمية مما يساعد في انتشارها، والحد من استخدام أدوات الاستثمار الربوية في العالم. حيث قامت جامعة هارفارد بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لها، وشركة ويلنجتون بدراسة خاصة عن أدوات التمويل الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة.

٨. معوقات وجود سوق مالي إسلامي:

إن توفير أدوات استثمارية إسلامية يعتمد إلى حد كبير على وجود سوق مالي إسلامي، يمكن بواسطته تداول هذه الأدوات، إلا أن هناك ما زال العديد من المعوقات أمام إيجاد مثل هذا السوق نذكر منها:

١. عدم تطوير أدوات إسلامية استثمارية بالدرجة التي تطورت فيها الأدوات الاستثمارية غير الإسلامية.

٢. غياب الإطار القانوني والتشريعي اللازم لتسجيل هذه الأدوات في الأسواق المالية الحالية.

٣. غياب عملة موحدة تساعد على إصدار أدوات استثمارية بعملة موحدة يتم تداولها في معظم البلدان العربية والإسلامية.

ولكن هناك الآن بداية لإمكانية إنشاء سوق مالي إسلامي، بعد القيام بالدراسات اللازمة من قبل الدول العربية والإسلامية، لأن في إيجاد هذا السوق منفعة عامة ، بحيث تسهل التقاء عرض الأموال مع الطلب عليها، الأمر الذي قد يؤدي إلى زوال مديونية العالم العرب إلى العالم الغربي، حيث أن الموجودات الأجنبية للعالم العربي في الخارج تفوق ما على العالم العربي من ديون هائلة للعالم الغربي، فبوجود سوق إسلامية تنتقل هذه الموجودات إلى العالم العربي على شكل استثمارات في الأدوات المالية الاستثمارية الإسلامية.

ومن الأمور التي تساعد على التغلب على معوقات إيجاد سوق رأسمال إسلامي :

١. إيجاد عملة موحدة كالدينار الإسلامي، وهو وحدة حسابية تسهل تسويق الإصدارات من الأدوات المستحدثة، بحيث لا يتأثر الاستثمار في هذه الأوراق بالتقلبات الحادة في أسعار صرف

Digitized by Birzeit University Library

العملات.

٢. وضع أسس تشريعية وقانونية مقبولة من قبل الدول الإسلامية والعربية للتعامل مع الأدوات الاستثمارية المستحدثة.

ونتيجة لزيادة عدد المصارف الإسلامية، وتنامي قوتها، أعلنت شركة داو جونز العالمية عن استحداث أول مؤشر قياس عالمي للأسواق الإسلامية من البحرين، حيث سيقوم المؤشر بمتابعة ٦٠٠ سهم من أسهم الشركات التي تتعامل وفق مباديء الشريعة الإسلامية في ٣٠ دولة ، ويبلغ حجم رؤوس أموال هذه الشركات ٧,٥ تريليون دولار .

هذا ، وقد بدأت بعض الدول تضع التشريعات التي تتناسب مع أعمال هذه الشركات، مثل البحرين التي تعتبر حاليا القاعدة الرئيسية لعمل المصارف الإسلامية في الشرق الأوسط، بحيث يجتذب سوقها العديد من المصارف والمؤسسات للعمل فيها . حيث يعمل فيها حاليا ١٦ مؤسسة مالية إسلامية تم ترخيصها من مؤسسة النقد البحرينية. كما أن الأردن قد خصصت ١٠ مواد في قانون البنوك الجديد لسنة ٢٠٠٠ للعلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية. وأعلنت البحرين عن سعيها لتأسيس سوق مالي إسلامي حديث ومتطور، ليلبي احتياجات المؤسسات الإسلامية من متطلبات السيولة والاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ويتوقع المراقبون والمحللون الماليون أن تستحوذ المصارف الإسلامية على حوالي ٥٠ % من مدخرات العالم الإسلامي خلال الخمس سنوات القادمة، على الرغم من حداثتها، مما شجع العديد من البنوك التقليدية على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال تأسيس فروع للمعاملات الإسلامية كما فعل بنك القاهرة عمان في بلادنا، أو تأسيس بنوك إسلامية مستقلة خاصة بها ، كما فعل بنك الأردن بتأسيس البنك الإسلامي العربي في فلسطين، وكما فعل البنك العربي بتأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي في الأردن، والذي اصبح له سبعة فروع بنهاية عام ١٩٩٩.

وسنتعرض في الفصول القادمة لصيغ الاستثمار المختلفة التي تتبعها البنوك الإسلامية.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. ما هي أهداف الاستثمار في الإسلام؟
٢. يرتكز الاستثمار في الإسلام على قواعد معينة ، اذكر هذه القواعد.
٣. ما هي القواعد الشرعية للاستثمار في السندات؟
٤. أذكر خصائص الاستثمار في السندات المشروعة إسلاميا.
٥. اشرح باختصار عن أهم الأدوات الاستثمارية في الإسلام.
٦. اتخذت بعض الدول العربية خطوات نحو إنشاء سوق إسلامي مالي. بين هذه الخطوات.
٧. ما هي الشروط الواجب توافرها من أجل نجاح الأدوات التمويلية الإسلامية؟.
٨. للسندات الإسلامية خصائص معينة، أذكر أهم هذه الخصائص.
٩. ما هي مزايا استحداث أدوات استثمارية إسلامية؟
١٠. ما هي المعوقات أمام إيجاد سوق مالي إسلامي؟

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الخامس

المرابحة

Digitized by Birzeit University Library

الفصـل الخامـس

المـرابحـــــة

مقدمـــة: تعتـبر عمليات المرابحة من أكثر صيغ الاستثمار التي تتبعها البنوك الإسلامية، لقلة المخاطـرة فيها، وكونها تشكل رافدا أساسيا للتدفقات النقدية الداخلة للبنك الإسلامي. والمرابحة هي أحد بيوع الأمانة التي تقوم على قيام البائع بكشف الثمن الذي كان قد اشترى به السلعة لمن يرغـب فـي شـرائها مـنه. وبيع المرابحة من العقود الشرعية التي تعامل بها الناس منذ قديم الـزمان، وحـتى يومنا هذا. لما كانت عمليات المرابحة من بيوع الأمانة، فلا بد من أن يكون الثمن الأول معلوما، وأن يكون الربح أيضا معلوما.

١. أنواع البيوع :

المرابحة في الأصل هي عقد من العقود، وبيع من البيوع، والبيع في اللغة مبادلة شيء بشيء، والبيع أنواع أربعة وهي :

١. بيع المقايضة: وهو بيع العين بالعين: كبيع القمح بالثوب.
٢. البيع المطلق: وهو بيع العين بالدين.
٣. الصرف: وهو بيع الدين بالدين.
٤. السلم : وهو بيع العين بالدين

كما يمكن تقسيم البيوع في الفقه الإسلامي إلى:

أ. بيـع المساومـة: وهي الأصل في البيوع عموما، هو البيع الذي يتم فيه تحديد السعر طبقا للتفاوض بين البائع والمشتري، ويعتمد على قدرة الطرفين على المفاوضة أو المساومة.

ب. بـيـع الأمانـــة: وهي من أنواع البيوع في الفقه الإسلامي، وهي الذي يعتمد فيها تحديد السـعر علـى الأمانة ، بحيث يأتمن فيه المشتري البائع ، بحيث يطلب المشتري فيه من البائع إعلامـه بتكلفة السلعة ، وبناء على التكلفة يعرض المشتري على البائع ثمنا لهذه السلعة، فإذا تم الاتفاق بينهما على سعر معين ، تمت عملية البيع . وبيوع الأمانة على أنواع ثلاثة:

Digitized by Birzeit University Library

١. بيع المرابحة:

المرابحة في اللغة مصدر من الربح، وهي الزيادة أو النماء، أو هي بيع برأسمال ، وربح معلوم. وصفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه ربحا ما.

وبيع المرابحة هو البيع الذي يزيد فيه ثمن السلعة على التكلفة. لأن الأعمال التجارية تقوم على أساس تحقيق الربح. وبيع المرابحة هي الأصل في بيوع الأمانة، فمثلا إذا اشترى البائع السلعة بألف دينار، أو كانت تكلفتها عليه بعد إضافة نفقات شرائها وتوصيلها ألف دينار، واتفق مع من يريد شراءها منه ، على أن يربحه مائة دينار عليها، فتسمى هذه العملية ببيع المرابحة.

وتتم عملية بيع المرابحة من خلال عقدين:

العقد الأول: بين البنك والتاجر الذي يبيع السلعة، وهنا يتحمل البنك المسئولية عن السلعة لغاية تسلمها.

العقد الثاني: عقد بين البنك وبين من يرغب في شراء السلعة، ويسمى اصطلاحا: الآمر بالشراء.

٢. بيع التولية:

وهو البيع الذي يكون فيه السعر مساويا لتكلفة السلعة، كأن يقبل البائع أن يبيع السلعة بلا ربح أو خسارة. ويتم هذا النوع من البيوع في حالات استثنائية، أي في حالات الكساد، حيث يكون المعروض من السلعة أكثر من الطلب عليها ، مما يضطر البائع أن يبيع برأسمال السلعة.

٣. بيع الوضيعة أو الحطيطة: وهو البيع الذي يكون فيه السعر اقل من تكلفة السلعة. كما يتم هذا النوع من البيوع في حالات استثنائية أيضا، أي في حالات الكساد حيث يكون المعروض من السلعة أكثر من الطلب عليها، أو حالات الإفلاس أو التصفية، وحاجة البائع إلى سيولة نقدية لتسديد التزامات استحقت عليه، الأمر الذي يضطره إلى البيع بأقل من تكلفة السلعة.

وفيما يلي شرح لبيع المساومة وبيع المرابحة:

بيع المساومة: هو مبادلة المبيع بما يتراضى عليه الطرفان (البائع والمشتري). وبيع المساومة هو الأكثر شيوعا، وهو المتداول ، والمتعارف عليه في حياتنا اليومية، حيث أن الذهاب إلى السوق لشراء أي سلعة مهما كانت تخضع لعملية المساومة بين البائع والمشتري للوصول إلى سعر يتم الاتفاق عليه بينهما هو أصل عملية المساومة. وقد تقوم البنوك الإسلامية بالتعامل

Digitized by Birzeit University Library

بالمساومة ، كأن تشتري سلعة كعقار أو سيارات أو أثاث، بالمساومة ، وبعد أن تشتريها وتصبح مالكة لها، تقوم هذه البنوك بالبيع منها لعملائها، وبالسعر الذي يتفقا عليه، أي يصبح البنك تاجرا، وفي هذا المجال تقوم البنوك الإسلامية ، ببناء مشاريع إسكان، وتبيعها لعملائها بالأسعار المتفق عليها.

وهـناك نـوع من بيع المساومة مع شرط الخيار: وهو قيام البنك بشراء بضاعة من المورد مع شرط خيار إعادة البضاعة إلى المورد خلال مدة محددة كأن تكون ٣٠ يوما، وفي هذه الحالة، يقـوم البـنك بعرض البضاعة على عميله. فإذا لم يتم الاتفاق بينهما على بيع البضاعة للعميل، يقوم البنك بردها إلى المورد. وهذا يتفق على ما تقوم به العديد من المنشآت التجارية الأوروبية والأمريكـية ، ببـيع الزبون البضاعة ، وتسمح له بإعادتها، وأخذ الثمن كاملا، إذا تمت إعادة البضاعة خلال مدة معينة ، مثلا ٣٠ يوما، ويعرف هذا الشرط بالاصطلاح الدارج في المنشآت التجارية الأمريكية والأوروبية وهو: ٣٠ days Money back

بمعـنى أنه يحق للمشتري إعادة البضاعة المشتراة خلال مدة ٣٠ يوما، وأخذ ما دفعه من نقود كاملا.

خطوات وإجراءات تنفيذ عمليات البيع بالمساومة:

تتخذ الإجراءات التالية لتنفيذ عمليات البيع بالمساومة:

١. يتقدم العميل بطلب شراء سلعة معينة من البنك، ويقدم كافة المعلومات والمواصفات والبيانات المتعلقة بالسلعة، بما فيها الكميات.

٢. يقوم المسئول في البنك بمقابلة العميل ، ومناقشة الضمانات ، وطريقة السداد، وحدود سعر البيع الذي يمكن للعميل دفعه لشراء السلعة. ثم يقوم بإعداد مذكرة إلى الجهة المختصة بالموافقة في البنك، يوصي فيها بتنفيذ عقد بيع المساومة.

٣. يقوم أحد المسئولين في البنك بزيارات ميدانية إلى المنشآت التجارية بغرض الحصول على السلعة بالسعر المناسب، وذلك بصفة مبدئية من البائع.

٤. يـتم إعـداد عقد شراء مع خيار الشرط للمشتري فقط، موقعا من البنك، وبعد ذلك يتم اتخاذ الإجراءات التالية:

أ. معاينة نهائية للبضاعة، وتجنيبها، ووضع لافتة عليها بأنها مباعة.

Digitized by Birzeit University Library

ب. توقيع البائع على نسختين من عقد الشراء، يحصل البنك منها على نسخة، كما يحصل البنك من البائع على فاتورة نهائية باسم البنك.

ج. يقوم المسئول في البنك بإعداد مذكرة تنفيذ نهائي للعملية من حيث ربح البنك، وإجمالي سعر البيع المطلوب، وطريقة السداد، ومن ثم الحصول على موافقة المسئولين في البنك النهائية.

د. يقـوم البنك بالاتصال بالعميل، وطلب حضوره للبنك لاستكمال المستندات المطلوبة: وهنا يتم إبلاغ العميل بالسعر المطلوب دون الحاجة لإعلام العميل بأي تفاصيل خاصة بسعر الشراء من المورد، أو قيمة الربح التي أضافها البنك على سعر الشراء. ولكن يتم إبلاغ العميل بقيمة الدفعة المقدمـــة المطلوبـــة، وكيفية تسديد المتبقي من سعر البيع، والضمانات المطلوب تقديمها، وكذلك الحصول على موافقة العميل النهائية.

هـ. في حالة موافقة العميل على الشراء ، تتخذ الإجراءات التالية:

- خصم الدفعة المقدمة.

- الحصول على الضمانات وتوثيقها.

- تحرير عقد البيع مساومة، وتوقيع كل من البنك والعميل على العقد، وحصول كل منهما على نسخة.

- تحريـــر إذن اســـتلام البضاعة، وتسليمه للعميل، ليقوم باستلام البضاعة من المنشأة التجارية التي تم الشراء منها، أو من مخازن البنك إن كانت البضاعة في مخازن البنك.

- يقوم البائع أو مخزن البنك بتسليم البضاعة للعميل مقابل توقيعه على إذن استلام، يفيد باستلام البضاعة، ويرسل البائع أو المخزن صورة عن إذن التسليم، ومستند انتقال البضاعة باسم العميل إلى البنك.

- في حالة رفض العميل للسعر أو البضاعة، أو عدم حضوره للبنك خلال مدة معينة، يتم إعلام المـــورد بعدم رغبة البنك بالشراء، وذلك قبل يومين على الأقل من انتهاء مدة الخيار، وإلا التزم البنك بشرائها في حال انقضاء المهلة (مهلة الخيار) دون إعلام البائع بعدم الرغبة في الشراء.

بيع المرابحة:

المـــرابحة لغـــة: حســـب ما ورد في القاموس المحيط ولسان العرب: مأخوذة من الربح بمعـنى النماء والزيادة. كأن نقول رابحته على السلعة، أي أعطيته ربحا. وبيع السلعة مرابحة كل مائة دينار بعشرة دنانير.

Digitized by Birzeit University Library

والمـرابحة أحـد أنـواع بيوع الأمانة. حيث يكشف البائع للمشتري الثمن الذي تكبده في سبيل الحصول على السلعة.

والمرابحة نوعان:

١. مـرابحة بسيطة (عادية): وهي التي تتعامل بها البنوك الإسلامية، وهي الصيغة المذكورة أعـلاه. وفـي بيع المرابحة البيع يجب العلم بالثمن الأول، وأن يكون الربح معلوما، وأن لا يكـون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا، أما عند اختلاف الجنس، فيجوز بيعه مـرابحة. كمـا يجب أن يكون العقد الأول صحيحا. ولأن المرابحة البسيطة من بيوع الأمانة، فيجب أن ترتكز المعاملة على الأمانة . لقوله تعالى في الآية ٢٧ من سورة الأنفال:

"**يـا أيهـا الذين آمنوا لا خونوا اللـــه والرسول، وتخونوا أماناتكم، وأنتم تعلمون**" صدق الله العظيم. ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " **من غشنا فليس منا**"

٢. ومرابحة مركبة: والمرابحة المركبة مبنية على الآمر بالشراء . والمرابحة المركبة كما عرفها قانون البنك الإسلامي الأردني رقم ٦٢ لعام ١٩٨٥ هي:

"قيام المصرف بتنفيذ طلب المتعاقد معه، على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه المصرف كليا أو جزئيا، وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به ، وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء".

كمـا يعـرفها البعض قيام المصرف بشراء السلعة المطلوبة، سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية نقدا، وبيعها للعميل بسعر مؤجل.

ويجب أن يشتمل أي تعريف للمرابحة المركبة على العناصر التالية:

= طلب شراء من العميل يقدم إلى البنك يحدد فيه السلعة المطلوب شراءها، ومواصفاتها بالتحديد ، وقبول المصرف لهذا الطلب.

= قيام المصرف بشراء السلعة نقدا، ثم بيعها للآمر بالشراء بالأجل.

= اتفاق مسبق بين العميل والبنك على الثمن والربح.

= وعد من العميل الذي طلب من البنك شراء السلعة، بشراء السلعة من البنك ، بعد قيام البنك بتملك السلعة، ويقابل ذلك، وعد من البنك لبيع السلعة للعميل .

وعليه يعرف ملحم (١٩٨٩، ص: ٧٩) بيع المرابحة المركبة بما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

"طلب شراء للحصول على مبيع موصوف، مقدم من عميل إلى مصرف، يقابله قبول من المصرف، ووعد من الطرفين ، الأول بالشراء، والثاني بالمبيع بثمن وربح متفق عليه مسبقا".

٢. <u>أوجه الاختلاف بين المرابحة البسيطة والمرابحة المركبة</u> : فيمكن تلخيصها في الجدول رقم (١) المبين أدناه . (ملحم ، ١٩٨٩، ص: ٨٦-٨٧):

وعندما بدأ ظهور البنوك الإسلامية، رأت أن تجعل بيع المرابحة الركبة ، بديلا شرعيا للقرض الربوي في حالات عديدة. ويأخذ بيع المرابحة الصورة التالية:

يذهب العميل إلى البنك الإسلامي، ويطلب منه أن يشتري له سلعة معينة، يحدد بموجبها أوصاف السلعة بدقة تمنع اللبس أو الجهالة. ويتفق مع البنك على أن يربحه فيها مبلغا معينا من المال، أو نسبة معينة من تكلفتها، سواء قام البنك بشرائها من داخل البلد، أو قام باستيرادها من الخارج، ولما كان البنك سيشتري السلعة باسمه، لا باسم العميل، أي سيملك السلعة ، ويحوزها، فيطلب البنك من العميل، أن يوقع على وعد بشرائها منه ، بعد أن يقوم البنك بشرائها.

Digitized by Birzeit University Library

الجدول رقم ١

الفرق بين بيع المرابحة البسيطة وبيع المرابحة المركبة

المرابحة البسيطة	المرابحة المركبة
١. عقد المرابحة البسيطة عقد قديم	١. عقد المرابحة المركبة عقد مستحدث، ظهر مع ظهور المصارف الإسلامية
٢. فيها طرفان: البائع والمشتري	٢. فيها ثلاثة أطراف: البائع، المشتري، البنك الوسيط بينهما.
٣. يتم البيع فيها مباشرة ، فليس فيها مواعدة، ذلك لأن البضاعة تكون في حوزة البائع.	٣. أما في المرابحة المركبة ، فالمبيع ليس في ملك البنك، إنما يعد البنك طالب السلعة بأن يشتريها له
٤. المبيع في المرابحة البسيطة موجود	٤. المبيع في المرابحة المركبة فهو موصوف.
٥. البائع في المرابحة البسيطة يتخذ التملك طريقا للربح	٥. في المرابحة المركبة ، فإن وجود المشتري المربح مسبقا هو الطريق إلى التملك.
٦. في المرابحة البسيطة، يمتهن البائع الامتلاك، فهو تاجر، يشتري سلعا بغرض بيعها.	٦. أما في المرابحة المركبة، فالبنك ليس تاجرا، لا يمتهن البيع والشراء، إنما يمتهن التمويل المتوافق مع البيع، بطريق المبايعة ليتحقق الربح.
٧. في المرابحة البسيطة ، يخاطر التاجر بامتلاك السلعة ، وينتظر من يطلبها	٧. في المرابحة المركبة، فلا يخاطر البنك في امتلاك السلعة، وانتظار من يطلبها.
٨. في المرابحة البسيطة، يتعرض البائع لخطر الخسارة الناتجة عن عدم توفر المشتري، وخطر التغير في الأسعار	٨. لا يتعرض البنك في حالة المرابحة المركبة لخطر الخسارة الناتجة عن عدم توفر المشتري، وخطر التغير في الأسعار.
٩. في المرابحة البسيطة غالبا ما يكون الثمن نقدا.	٩. في المرابحة المركبة غالبا ما يكون الثمن مؤجلا.

Digitized by Birzeit University Library

٢. شروط صحة بيع المرابحة:

هناك شروط يجب توافرها في بيع المرابحة حتى تكون صحيحة ، وهي:

١. أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري، أي أن تكون تكلفة شراء السلعة معروفة للمشتري، والمقصود بتكلفة شراء السلعة : ثمن شرائها، مضافا إليه كافة المصاريف التي تم دفعها عليها من نقـل، وتخزين ، وتأمين ، وتحميل وتنزيل ، وغير ذلك من النفقات التي يتكبدها التاجر للحصول على السلعة بغرض بيعها، بما فيها نفقات الموظفين ،والكهرباء والماء والتليفونات وغير ذلك. فإذا لم يكن الثمن الأول معلوما للمشتري ، كان العقد فاسدا. كما أنه إذا تبين للمشتري أن البائع مرابحة له ، لم يعط معلومات صحيحة عن الثمن ، فللمشتري الخيار في تنفيذ العملية أو عدم تنفيذها.

٢. أن يكون الربح معلوما، لأنه جزء من الثمن، والعلم بالثمن شرط لصحة البيع.

٣. أن يكـون العقد الأول صحيحا ، أي عقد شراء السلعة الأول صحيحا، فإن كان فاسدا لا تتم عملية المرابحة ، لأن ما بني على فاسد، اعتبر فاسدا.

٤. خلو العقد من الربا.

٥. أن تكـون مواصفات السلعة المطلوب شراؤها معلومة ومحددة وموصوفة وصفا دقيقا من قبل المشتري.

٦. أن تكون السلعة موضوع البيع غير محرمة، فلا يجوز الاتجار بالخمور وما شابهها.

٧. أن يقـوم الـبائع ببـيان العيوب الموجودة في السلعة بعد شرائه لها، وقبل قيامه ببيعها للمشتري منه، ويقع في معنى العيب، الثمن المؤجل.

٨. أن يمتلك البائع السلعة، وقت التفاوض على إتمام البيع، والتعاقد عليها.

٩. لا يشترط في عملية المرابحة قبض الثمن حالا، حيث يمكن سداد الثمن دفعة واحدة، بعد مدة محددة، أو بالتقسيط.

١٠. كمـا يجوز التوكيل في إجراء عملية المرابحة للبائع، تطبيقا للقاعدة الشرعية " من ملك شيئا، ملك تفويض غيره فيه شرعا".

ويـرى العديد من الفقهاء أن للمشتري اتخاذ أحد الإجراءات التالية في حالة اختلال أحد الشروط السابقة:

أ. الموافقة على عملية البيع على حالها.

Digitized by Birzeit University Library

ب. الرجوع على البائع بالنقص.

ج. فسخ العقد.

٣. بيع المرابحة للآمر بالشراء:

يمكن تعريف بيع المرابحة للآمر بالشراء بأنه: بيع يتم فيه التفاوض والاتفاق بين شخصين أو أكثر، ثم يتواعدان على تنفيذ ما اتفقا عليه، وهو قيام الآمر بالشراء بشراء السلعة التي أمر المأمور بشرائها، وبذات المواصفات التي تم تحديدها من قبل الأمر بالشراء، وإعطاءه ربحا متفق عليه عليها، شريطة أن يتم الشراء من قبل الأمر بالشراء بعقد جديد، وذلك بعد قيام المأمور بشراء السلعة وتملكها.

وتهدف عمليات بيع المرابحة للآمر بالشراء إلى تحقيق هدفين هما:

١. الاستفادة من خبرة شخص أو مؤسسة أخرى: كأن يطلب شخص ممن لديه الخبرة أن يشتري له سلعة ما، ويعده بشرائها منه بربح معين ومعلوم.

٢. طلب التمويل: أي الشراء بأجل . حيث يطلب الشخص من شخص آخر شراء سلعة معينة، مقابل وعد منه بشرائها منه بربح معين على اعتبار أن المأمور بالشراء، سيقوم ببيعها له بسعر يدفع بعد أجل معين أو آجال معينة، سواء كان سيتم دفع كل المبلغ مؤجلا أو جزء منه. ويرى حمود (١٩٧٦) أن الشراء المؤجل هو الدافع الرئيس للتعامل في بيع المرابحة للآمر بالشراء.

وهناك اختلاف بين بيع المرابحة، وبيع المرابحة للآمر بالشراء، وهو أن البائع في بيع المرابحة يملك السلعة التي يبيعها وقت التفاوض، وعند البيع، في حين في بيع المرابحة للآمر بالشراء، لا يملك البائع السلعة عند طلبها، وفي وقت التفاوض عليها.

والجدير بالذكر أن بيع المرابحة، وبيع المرابحة للآمر بالشراء قد يتم نقدا أو بالأجل.

٤. **صورة بيع المرابحة للآمر بالشراء:** تتم عملية بيع المرابحة للآمر بالشراء بالصورة التالية:

١. يقوم من يرغب في شراء سلعة معينة، يسمى الأمر بالشراء، بالطلب من طرف آخر، يسمى المأمور، أن يشتري له السلعة المعينة ، وبمواصفات محددة.

Digitized by Birzeit University Library

٢. يقوم الآمر بالشراء بوعد المأمور ، متى ما قام المأمور بشرائها بما لي:

أ. بأن يشتري منه السلعة ذاتها.

ب. بأن يربحه عليها ربحا معلوما، ومتفقا عليه مسبقا.

٣. في حالة قبول المأمور الطلب، فيجب عليه أن يقوم بشراء السلعة المطلوبة ، طبقا للمواصفات المحددة، فإذا قام بشرائها، وآلت إليه ملكيتها، اعتبر الشراء صحيحا.

٤. يقوم المأمور بعرض السلعة على الآمر بالشراء، حسب ما تم الاتفاق عليه في السابق، وعند عرض السلعة على الآمر بالشراء، فهناك رأيان وهما:

أ. للآمر بالشراء الخيار في أن يشتري السلعة بناء على وعده السابق، أو أن يعدل عن شرائها.

ب. يلتزم الآمر بالشراء بوعده، ويقوم بالشراء ، وليس له الخيار.

٥. مشروعية بيع المرابحة للآمر بالشراء:

المرابحة شرعا تعني " **البيع بمثل راس مال المبيع مع زيادة ربح معلوم**". واتفق الفقهاء على شرعية المرابحة، مستندين إلى الأمور التالية:

النصوص والقواعد الشرعية التي أجازت بيع الرابحة.

العرف التجاري.

حاجة الناس إلى مثل هذا النوع من التعامل.

الإجماع.

فقد بين الله في كتابه العزيز مشروعية البيع . حيث قال:" **وأحل الله البيع وحرم الربا...**"

وقال صلى الله عليه وسلم: "أفضل الكسب: عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور".

وقال الشيرازي: من اشترى سلعة ، جاز له بيعها بإحدى طرق ثلاث:

-برأسمالها ، وهذا ما يسمى ببيع التولية.

-أو بأقل من رأسمالها: وهذا ما يسمى ببيع الوضيعة أو الحطيطة.

-أو بأكثر من رأسمالها ، وهذا إما أن يكون بيع مساومة أو بيع مرابحة.

واستند الشيرازي إلى قوله صلى الله عليه وسلم " إذا اختلف الجنسان، فبيعوا كيف شئتم".

وعليه، يرى جمهور العلماء أن عقود المرابحة ، والتولية والوضيعة عقود مشروعة لتوفر شروطها.

Digitized by Birzeit University Library

وتذكر كتب السيرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم ، عندما أراد الهجرة من مكة إلى المدينة ، قال لأبي بكر رضي الله عنه ، وكان قد اشترى بعيرين ، ولني أحدهما، أي بعني أحدهما بالسعر الذي اشتريته به.

أما بالنسبة لبيع الوضيعة ، فرأس المال في المواضعه حق لصاحبه، فله أن يتنازل عن جزء منه.

وبالنسبة لبيع الأمانة (المرابحة) ، فجوازه يعود إلى أن هناك حاجة للناس في ذلك. فمعظم الناس لا يعرفون قيمة الأشياء، وبالتالي فهم بحاجة للاستعانة بمن يعرف. وبالتالي، فقد يرتاح قلب المرء إلى إنسان يعرف قيمة الأشياء، فيطلب منه أن يشتري له سلعة، على أن يعطيه ربحا عليها. حيث يطيب قلبه إلى السعر الذي اشترى به الآخر السلعة وزيادة عليها، ولهذا، فإن بيع المرابحة مبني على الأمانة.

٦. الشروط والضوابط الشرعية لعقد المرابحة للآمر بالشراء:

ويلاحظ مما سبق أن الفقه الإسلامي عرف بيع المرابحة في صدر الإسلام، وقد أجاز الفقهاء شرعية صيغة بيع المرابحة للآمر بالشراء وفقا للشروط والضوابط الشرعية وهي:

١. **عدم الإلزام بالوعد:** حيث يعطى الآمر بالشراء الخيار في تنفيذ الوعد بالشراء أو عدم تنفيذه ، كما ورد عن الإمام جعفر الصادق، حيث سأله عبد الرحمن بن الحجاج فقال: يجيء الرجل ، فيطلب المتاع، فأشتريه ، ثم أبيعه له، فقال الإمام جعفر: أليس إن شاء ترك، وأن شاء أخذ، قال بلى، قال: لا باس به.

٢. **الإلزام بالوعد :** أجاز فريق من الفقهاء المعاصرين بيع المرابحة للآمر بالشراء مع الإلزام بالوعد. فقد جاء في توصيات وقرارات المؤتمر الأول للمصرف الإسلامي المنعقد في دبي سنة ١٩٧٩ م الموافق ١٣٩٩ هـ، ما يلي:

" يرى المؤتمر أن هذا التعامل يتضمن وعدا من عميل المصرف بالشراء في حدود الشروط المنوه عنها، ووعدا آخر من المصرف بإتمام هذا البيع بعد الشراء، طبقا لذلك الشرط، إن مثل هذا الوعد ملزم للطرفين رضاء طبقا للمذهب المالكي، وملزم للطرفين ديانة طبقا لأحكام المذاهب الأخرى، وما يلزم ديانة يمكن الإلزام به قضاء، إذا اقتضت المصلحة ذلك، وأمكن للقضاء التدخل فيه.

Digitized by Birzeit University Library

تحتاج صيغ العقود في هذا التعامل إلى دقة شرعية فنية، وقد يحتاج الإلزام القانوني بها في بعض الدول إلى إصدار قانون بذلك.

كما أصدر المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي المنعقد بالكويت ١٤٠٣ هـ ، آذار ١٩٨٣ التوصية التالية:

"يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المرابحة للآمر بالشراء، بعد تملك السلعة المشتراة وحيازتها، ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الموعد المسبق هو أمر جائز شرعا، طالما كانت تقع على المصرف الإسلامي مسئولية هلاك السلعة قبل التسليم، وتبعة الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفي.

وأما بالنسبة للوعد، وكونه ملزما للآمر، أو المصرف، أو كليهما، فإن الأخذ بالإلزام هو لحفظ مصلحة التعامل، واستقرار المعاملات، وفيه مراعاة لمصلحة المصرف، والعميل، وأن الأخذ بالإلزام أمر مقبول شرعا، وكل مصرف مخير بما يراه في مسألة القول بالإلزام حسب ما تراه هيئة الرقابة الشرعية لديه."

هذا ، وقد أكدت ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي المنعقدة في المدينة المنورة في حزيران ١٩٨٣، على ما جاء في توصية المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي المنعقد في الكويت، مع ما تضمنت من تحفظات بالنسبة للإلزام.

كما أصدر كل من الشيخ بدر المتولي عبد الباسط رئيس هيئة الرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، والشيخ عبد الحميد السائح المستشار الشرعي للبنك الإسلامي الأردني فتاوى بهذا المعنى.

وأكدت توصيات المؤتمر الإسلامي الثاني للمصارف الإسلامية المنعقد في الكويت ١٩٨٣ مشروعية المرابحة، حيث قرر المؤتمر:

"أن المواعدة على بيع المرابحة للآمر بالشراء، بعد تملك السلعة المشتراة للآمر ، وحيازتها ، ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الموعد السابق، هو أمر جائز شرعا، طالما تقع على المصرف الإسلامي مسئولية الهلاك قبل التسليم، وتبعة الرد، فيما يستوجب الرد بعيب خفي".

Digitized by Birzeit University Library

وأمـا بالنسبة للوعد، وكونه ملزما لآمر أو المصرف، أو كليهما، فإن الأخذ بالإلزام هو الأحفظ من أجل مصلحة التعامل، واستقرار المعاملات، وفيه مراعاة لمصلحة المصرف، ومصلحة العميل، وإن الأخذ بالإلزام مقبول شرعا، وكل مصرف مخير بالأخذ فيما تراه هيئة الرقابة الشرعية مناسبا.

وبعد دراسة مستفيضة، أصدر مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره الخامس المنعقد بالكويت في الفترة من ١-٦ جمادى الأولى ١٤١٩هـ ، الموافق ١٠-١٥ كانون الأول ١٩٩٨، القرار رقم ٣٠٢ والذي نص على ما يلي:

أولا: إن بيع المرابحة للآمر بالشراء إذا وقع على سلعة بعد دخولها في ملك المأمور، وحصول القبض شرعا، هو بيع جائز، طالما كانت تقع على المأمور مسئولية التلف قبل التسليم، وتبعة الرد بالعيب الخفي، ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع وانتفت موانعه.

ثانيا: يكون الوعد ملزما للواعد ديانة إلا بعذر، وهو ملزم قضاء إذا كان معلقا على سبب، ودخل الموعود في كلفة نتيجة الوعد، ويتحدد أثر الإلزام في هذه الحالة إما بتنفيذ الوعد، أو بالتعويض عن الضرر الواقع فعلا بسبب عدم الوفاء بالوعد بلا عذر.

ثالثا: تجوز المواعدة التي تصدر من الطرفين في بيع المرابحة بشرط الخيار للمتواعدين كليهما أو أحدهما، فإذا لم يكن هناك خيار فلا تجوز، لأن المواعدة في بيع المرابحة تشبه البيع نفسه حيث يشترط حينئذ أن يكون البائع مالكا للسلعة حتى لا تكون هناك مخالفة نهى عنها الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الإنسان ما ليس عنده.

نستخلص مما سبق جواز بيع المرابحة للآمر بالشراء بتوافر أركان شروط البيع بصفة عامة من كون المبيع مملوكا للبائع أو مأذونا له في بيعه، ومعلوما ومقدورا على تسليمه، وأهلية المتعاقدين ورضاهما، مع جواز الانتفاع بالمبيع شرعا، فإن للمرابحة شروطا خاصة بها، وتتلخص بما يلي:

١. أن تقع مسئولية التلف قبل التسليم على المأمور (البائع).

٢. إعطاء الحق للآمر بالشراء برد السلعة إذا ظهر أن هناك عيبا خفيا، ونحوه من موجبات الرد.

٣. الإلزام بالوعد، وذلك بتنفيذ الوعد، أو التعويض عن الضرر الواقع بسبب عدم الوفاء بالوعد بدون عذر.

٤. أن يكون المبيع عرضا من عروض التجارة، فلا يصح بيع النقود أو ما في حكمها مرابحة.

Digitized by Birzeit University Library

٥. اشـتراط ملكـية البائع للمبيع، أي الحيازة قبل البيع، والحيازة إما أن تكون حكمية، بمعنى تسلم المستندات التي تثبت ملكية السلعة. مثل: بوالص الشحن، أو فعلية.

٦. تجـوز المواعـدة في بيع المرابحة بشرط الخيار للمتواعدين كليهما أو أحدهما. فإن لم يكن هـناك خـيار، فلا تجوز. حيث نرى أن المصرفيين يريدوا أن يحملوا صيغ التمويل الإسلامي، عـيوب الدراسـة أو عدمهـا، وعيوب الإدارة في اختيار العميل المناسب، وعجزها عن شراء السلعة بأحسن الأسعار حتى يسهل تسويقها في حالات العدول، وعجز الإدارة في تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة بالاستثمار. ففي حالة قدرة المصرف الإسلامي على توظيف كوادر بشرية مدربـة، والشراء بأفضل الأسعار، والدراسة الجيدة للعميل يطمئن إدارات هذه المصارف إلى أن حـق الخـيار يضـفي الشـرعية على بيع المرابحة للآمر بالشراء، بحيث يسهل على هذه المصارف تسويق السلع المشتراة في حالة العدول عن الشراء من قبل الآمر بالشراء.

٧. بيع المرابحة للآمر بالشراء مع الإلزام بالوعد:

إذا كان هناك شرط بالإلزام بالوعد، فيجب أن يقوم الآمر الفعلية، شريطة أن يزيل الضرر الذي سـببه للآمـر بالشراء بدفع مبلغ معين عند التصديق على العملية من قبل البنك، وقبل أن يشرع البـنك فـي شـراء السلعة، ويسمى هذا المبلغ بالعربون أو هامش الجدية، كما ينص العقد على تعويـض أي من الطرفين عن الضرر الناشيء عن عدم قيام أي منهما بتنفيذ ما التزم به. وفي هذه الحالة، فإن عقد المواعدة يشبه عقد البيع.

والهدف من العربون أو هامش الجدية هو التزام الأمر بما يطلبه، فقد جاء في الضوابط الشرعية لتنفيذ بيع المرابحة للآمر بالشـراء الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي السوداني ما يلي:

يعتبر هامش الجدية عند توقيع عقد البيع، جزءا من ثمن السلعة.

إذا لـم يلـتزم الآمـر بتنفـيذ وعده لأي سبب ليس للمأمور (المصرف) سبب في ذلك، فيحق للمصرف أن يخصم الخسارة التي ترتبت عليه نتيجة عدم قيام الأمر بتنفيذ ما التزم به من هامش الجديـة، وإذا لم يكف هامش الجدية لتغطية الخسارة، فللمصرف أن يعود على العميل بما تبقى من الخسارة إن أراد.

Digitized by Birzeit University Library

أمـا إذا فشل المصرف في تنفيذ العملية، ولا يد للآمر في ذلك، فللمصرف أن يخصم من هامش الجدية مصروفات العملية

٩. تحقـق إيـرادات بـيع المـرابحة: لا يسهل تحديد الربح ، إلا بعد التصفية الحقيقية للمرابحة، أي بعد قيام المدين بسداد كافة الأقساط. وتعمل البنوك الإسلامية في السودان بناء على هذا الأساس.

ولكـن يمكن استخدام مبدأ التقدير ، حيث يتم تقييم وتقدير عروض التجارة لغاية إخراج الزكاة، وعليه، نرى أنه يمكن استخدام مبدأ الاستحقاق بالنسبة للمرابحات لآجال متوسطة وطويلة، والتي لا يسهل تصفيتها في نهاية العام لحساب أرباحها.

والجديـر بالذكر أن المصارف الإسلامية ركزت معظم نشاطاتها التمويلية في مجال المرابحات، بسـبب قلة المخاطرة، ووجود تدفقات نقدية مستمرة مما يجعل تعرض هذه المصارف لمشاكل السيولة قليلة.

١٠. الفرق بين بيع المرابحة وبيع المساومة:

يبين الجدول التالي أهم الفروق بين بيع المرابحة ، وبيع المساومة.

بيع المرابحـة	بيع المساومة
١. يشـترط فـي بـيع المرابحة أن يكون ثمن السلعة. وتكلفتها بما فيها المصاريف التي تم تكبدها في سبيل شراء السلعة والاحتفاظ بها لدى البنك معروفة تماما للمشتري. ٢. كمـا يشـترط أن يكون الربح أيضا معلوما ومتفق عليه. ٣. فـي عمليات المرابحة: يحصل البنك على توقيع العمـيل علـى طلـبي الشراء، والوعد بالشراء، وعلى الضـمانات المناسبة للسداد، وخصم الدفعة المقدمة قبل شراء السلعة.	١. لا يعلـم المشـتري في عمليات المسـاومة ثمـن شـراء السلعة أو المصاريف أو الربح المضاف عليها. ٢. إنمـا يعلـم فقط سعر البيع الذي سيشتري به السلعة. ٣.فـي المسـاومة، لا يحصل البنك علـى أية ضمانات أو دفعات مقدمة، أو أيـة مستندات أخرى كالكمبيالات أو الشـيكات المؤجلـة إلا بعد إبرام العقد مع العميل، وحيازته للسلعة.

Digitized by Birzeit University Library

أما الجدول التالي فيبين الفرق بين بيع المرابحة والربا:

أوجه الاختلاف	بيع المرابحة	الربا
الحكم الشرعي	وأحل الله البيع	وحرم الربا
الجنس	اختلاف الجنس: فتبيع سلعة بنقد	هناك تشابه في الجنس، فتبيع النقود بالنقود
الملكية	تنتقل ملكية السلعة ومنفعتها بصورة دائمة للمشتري مباشرة، فله حرية التصرف الكاملة فيها دون تحديد لفترة زمنية معينة.	تنتقل ملكية النقد ومنفعته وحرية التصرف فيه للمدين لفترة محددة
العلاقة	تنتهي علاقة المشتري بالبائع بانتهاء تبادل الثمن والسلعة.	تستمر علاقة الدائن بالمدين حتى سداد أصل الدين وفوائده.
العائد	يتحدد العائد ويؤخذ (الربح) مرة واحدة دون اعتبار للزمن	يتحدد العائد (الفائدة) على القرض حسب المدة الزمنية.
المخاطرة	يتحمل البائع مخاطر تلف السلعة في يده، وبالتالي عدم تحقيق أرباح	تنعدم المخاطرة في حالة القرض، حيث يتحمل المدين قيمة القرض كاملة والفائدة المترتبة عليه.
المحاسبة	يعتبر الربح إيرادا أو عائدا للبائع، كما يعتبر من ضمن ثمن المشتريات بالنسبة للمشتري	تعتبر الفائدة إيرادا للمقرض، وتكلفة بالنسبة للمقترض تخصم ن الإيرادات.

(7)

١١. أنواع بيع المرابحة حسب المشتري

كما يمكن تقسيم بيع المرابحة حسب المشتري إلى الأنواع الثلاثة التالية:

١. عمليات المرابحة المحلية الشخصية للأفراد
٢. عمليات المرابحة المحلية للشركات والمؤسسات.
٣. عمليات المرابحة عن طريق الاستيراد

وفيما يلي شرح مختصر عن كل منها:

Digitized by Birzeit University Library

١ . عمليات المرابحة المحلية الشخصية للأفراد: يتم تنفيذها عن طريق قسم المرابحات الشخصية: ويقتصر تعاملها مع الأفراد ، ولأغراض شخصية وليست تجارية. ويقوم هذا القسم أو الموظف المختص بدراسة طلبات العملاء من الأفراد من السلع والخدمات اللازمة لهم ، والتوصية بإجراء المرابحة أم لا ، وفي حالة موافقة المسئولين على إجراء المرابحة ، يتم تنفيذها. وهذا النوع من المرابحات يلبي احتياجات الأفراد من سيارات وأثاث، وعقار ، وكافة أنواع السلع المعمرة، كالثلاجات والغسالات وغيرها من السلع اللازمة للاستخدام الشخصي.

ويتم تنفيذ المرابحات الشخصية باتباع الخطوات التالية:

-المقابلة الأولية للعميل: يتم مقابلة العميل للتعرف على احتياجاته من السلع وأنواعها ومواصفاتها، والضمانات التي يمكنه تقديمها، وطريقة السداد، ومدى توافق طريقة السداد مع التدفقات النقدية الداخلة عليه، كمصادر الدخل وتوقيتها.

-عروض الأسعار: يقوم العميل في البنوك الإسلامية بتقديم عروض لأسعار السلعة التي يرغب في شرائها من الموردين باسم البنك ، مبينا بها صورة عن سند ملكية المورد للسلعة، فإذا كانت السلعة عقارا يرغب العميل في شرائه، فيرفق صورة عن شهادة الملكية ، ويتأكد البنك من عدم وجود رهونات أو حجوزات على السلعة، وكذلك الحال بالنسبة لسيارة ، فلا بد من إبراز صورة عن شهادة ملكية السيارة.

-طلب شراء يقدمه العميل (الآمر بالشراء) ، وموقعا منه إلى البنك ، ويتضمن: نوع البضاعة، مواصفاتها، قيمتها، شروط ومكان التسليم.

-تحرير وعد بالشراء: وهو عقد بين البنك والعميل، يتعهد فيه العميل بشراء البضاعة المبينة في طلب الشراء من البنك ، ووعد من البنك ببيعه هذه البضاعة مرابحة. ويتضمن هذا العقد مواصفات البضاعة، وقيمتها، ونسبة الربح المتفق عليها من التكلفة الكلية للبضاعة ، وقيمة أو نسبة الدفعة المقدمة ، وذلك لضمان جدية التعامل، فإذا نكث العميل عن وعده، وتراجع عن شراء السلعة ، وأصاب البنك ضررا، يخصم قيمة الضرر من الدفعة المقدمة.

مذكرة تنفيذ عملية المرابحة: يقوم الموظف المختص بإعداد مذكرة للمسئولين عن العملية بما فيها العميل، ونوع السلعة، والضمانات المقدمة ، وخلاصة دراسته حول الموضوع ، وتوصيته بالموافقة أو عدمها، فإذا تمت الموافقة من قبل المسئولين، يقوم البنك بالخطوة التالية:

-تقديم طلب شراء من قبل البنك للمورد، ويوقع من المسئولين ويتضمن نوع السلعة المرغوب في شرائها، وموصفاتها، وتعهد من البنك بسداد قيمتها للمورد، وحجزها لدى المورد لحين

Digitized by Birzeit University Library

استلامها من قبل مفوض البنك، هذا وقد يضع البنك شرطا للورد ، وهو حق العدول عن الشراء خلال مدة معينة، في حال امتناع الآمر بالشراء لهذه السلعة لأي سبب كان.

-معاينة السلعة من قبل مندوب البنك، فإذا كانت السلعة عقارا يتم معاينته، وتقييمه بواسطة القسم الهندسي التابع للبنك، وإذا كانت أثاثا أو سيارة ، فيتم معاينتها من قبل فني .

-عقد البيع الابتدائي، أو الفاتورة النهائية: إذا كان المبيع عقارا، يتم تحرير عقد بيع ابتدائي بين البنك، مالك العقار يتضمن كافة البيانات عن العقار بما فيه سعر الشراء. أما إذا كان المبيع سلعة كأثاث مثلا، فيتم إصدار فاتورة نهائية من البائع باسم البنك، وموقعة من قبل المورد.

-عقد البيع مرابحة: بعد أن يكون البنك قد تملك البضاعة بموجب عقد بيع ابتدائي أو فاتورة نهائية، يتم تحرير عقد البيع مرابحة بين البنك والآمر بالشراء ، وكذلك عقود الرهن اللازمة، وأخذ توقيع العميل على هذه العقود، والحصول منه على شيك كضمان لمديونية العميل للبنك.

ويتضمن عقد البيع مرابحة الأمور التالية:

تكلفة البضاعة: وتشمل ثمن شرائها، ومصاريف الشراء، والنقل والتخزين وغيرها،

الأرباح المتفق عليها.

قيمة الدفعة المقدمة إن وجدت.

قيمة كل قسط، وتاريخ دفعه، أي جدول يبين فيه عدد الأقساط، وقيمة كل قسط، وتاريخ استحقاقه.

أية شروط أخرى ، والتي قد تتضمن توقيع العميل على كمبيالات بالأقساط المتبقية، أو شيكات بتواريخ الأقساط.

وتنتهي العملية بتحرير إذن تسليم ، وتسلم البضاعة: يصدر البنك للعميل إذنا لتسلم البضاعة من المورد، وبعد قيام المورد بمعينة البضاعة، والتأكد من مطابقتها للمواصفات، وقبوله لها، يوقع على إذن استلام للمورد، ويتسلم البضاعة، ويقوم المورد بإبلاغ البنك بأن العميل استلم البضاعة بموجب إذن استلام الموقع من قبل العميل، فيقوم البنك بدفع قيمة البضاعة للمورد إما بشيك أو بإضافة قيمة البضاعة إلى حساب المورد لديه، وإشعاره بذلك.

٢. المرابحات المحلية للشركات والمؤسسات: تتولى دائرة البيوع تنفيذ كافة معاملات المرابحات التي لا تقوم بها وحدة المرابحات الشخصية ، والتي تخص الشركات والمؤسسات، وتعمل هذه الدائرة بالتعاون مع دائرة الاستثمار بدراسة كافة طلبات المرابحة من قبل الشركات والمؤسسات لكافة أنواع السلع المسموح بها شرعا، حيث تقوم دائرة الاستثمار بالتحليلات الائتمانية اللازمة،

Digitized by Birzeit University Library

والتأكد من سلامة العملية من الناحية الائتمانية، ثم تقوم دائرة البيوع بالتنفيذ، باستخدام نفس الخطوات السابقة التي تستخدم في حالة المرابحات الشخصية.

٣. عمليات المرابحة الخاصة بالاستيراد: وهي التي تتم باستيراد البضاعة من الخارج بواسطة فتح الاعتمادات المستندية، وسيتم الحديث عنها عند الحديث عن الاعتمادات المستندية.

١٢. مزايا التمويل بالمرابحة:

يتميز معظم نشاط البنوك الإسلامية التمويل في عمليات المرابحة للمزايا التالية:

١. قلة مخاطرها، حيث أن هناك ضمانات كافية من قبل العميل للسداد، وبصورة رئيسية، لا يتنازل البنك في أغلب الأحيان عن ملكية السلعة للعميل إلا بعد سداد كافة الأقساط، أي تكون مرهونة للبنك حتى يتم سداد آخر قسط.

٢. توفر للبنك تدفقات نقدية مستمرة، حيث أن البنك يحصل من عمليات المرابحة على أقساط شهرية توفر له سيولة ملائمة.

٣. مسئولية البنك عن السلعة محدودة بفترة قصيرة جدا ، وهي الفترة ما بين شراء السلعة وإعادة بيعها، بخلاف الأمر في حالة المضاربة، أو المشاركات التي تبقى مسئوليته ما دامت عملية المضاربة أو المشاركة قائمة ولم تصفى.

٤. تجعل عمليات المرابحة من السهل على البنك تخطيط موارده، وتسهل عليه الحصول على الضمانات التي يراها مناسبة.

٥. تزيد من الدعاية والإعلان للبنك لتعامله مع العديد من التجار ، وفي سلع مختلفة، مما يجعل من السهل على البنك تسويق خدماته المصرفية الأخرى.

جواز البيع بالتقسيط:

أقر مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة المنعقدة في جدة في الفترة ما بين ١٧-٢٣ شعبان ١٤١٠ هـ، الموافق ١٤-٢٠ آذار، ١٩٩٠ ما يلي بخصوص البيع بالتقسيط:

١. تجوز الزيادة في الثمن الحال، كما يجوز ذكر ثمن المبيع نقدا، وثمنه بالأقساط، لمدد معلومة، ولا يصح البيع إلا إذا جزم العاقدان بالنقد أو بالتأجيل، فإن وقع البيع بين التردد بالنقد أو بالتأجيل – بأن لم يحصل الاتفاق الجازم على ثمن واحد محدد_ فهو غير جائز شرعا.

٢. إذا تأخر المشتري المدين عن دفع الأقساط عن الموعد المحدد، فلا يجوز إلزامه بأي زيادة على الدين بشرط سابق، أو بدون شرط، امتثالا لقوله تعالى " **فإن كان ذو عسرة ، فنظرة إلى ميسرة**"

Digitized by Birzeit University Library

٣. لا يجوز شرعا أن يشترط البائع بالأجل، حلو الأقساط قبل موعدها عند تأخر المدين في أداء بعضها ما دام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد. أي لا يجوز أن يشترط البائع على المدين أن تعتبر كافة الأقساط مستحقة إذا تأخر عن سداد قسط واحد.

٣. يحرم على المدين المليء أن يماطل في أداء ما حل من أقساط، ومع ذلك لا يجوز شرعا اشتراط التعويض في التأخر عن السداد.

هذا، وقد أجاز جمهور الفقراء البيع بالأجل بثمن يزيد عن ثمن السلعة نقدا، ولكنهم اشترطوا عدم المغالاة في الفارق في الثمن، ولم يبح جمهور الفقهاء البيع بالأجل بسعر يزيد عن الثمن بالنقد في الضروريات من السلع التي قد يؤدي غيابها أو عدم القدرة على شرائها بالثمن الحالي إلى هلاك الناس مثل السلع الغذائية والعلاجية، حيث أن البيع بالتقسيط لهذه السلع مع زيادة على الثمن الحالي فيه شبهة استغلال حاجة الناس إليها، وعدم قدرتهم على دفع ثمنها نقدا. ولكن قد يكون من الملائم توظيف بعض الأموال في بعض الضروريات مثل بناء المساكن وتمليكها بأقساط على أن يعمل البنك على ضغط تكلفتها، وأن تكون الأقساط في متناول أكبر عدد ممكن من الناس، مع طرحها للبيع نقدا لمن أراد، وأن لا يكون الفرق بين الثمن نقا، والثمن بأقساط مغالى فيه.

١٣. قياس وتحديد تكلفة عقد المرابحة:

يترتب على تحديد التكلفة الأساسية لعملية المرابحة حساب ربح البنك، وتحديد قيمة الدفعة المقدمة من العميل، وعدد الأقساط، وتواريخها (جدول السداد) ، وغيرها من الأمور الهامة.
ويمكن تحديد تكلفة المرابحة بالعنصر التالية:
ثمن الشراء الأصلي للسلعة محل المرابحة.
المصاريف الخاصة بالسلعة كمصاريف التصنيع والتسويق والمصاريف الإدارية. أي كافة المصاريف التي يتم إنفاقها على السلعة حتى وصولها مخازن البنك، أو أي مكان متفق عليه، مثل مصاريف النقل، والشحن، وعمولات فتح الاعتماد المستندي اللازم لاستيراد البضاعة، ورسوم التخليص، والرسوم الجمركية.

المصروفات غير المباشرة المتعلقة بالسلعة محل المرابحة، ويتحملها البنك من أجل القيام بعملية المرابحة، مثل الأعباء الإدارية العامة، وهنا يثار التساؤل التالي: ما هو أساس التخصيص لهذه

Digitized by Birzeit University Library

الأعـباء. ونرى في هذا المجال، أن يكون لعمليات المرابحة إدارة خاصة، تقوم بكافة الأعمال الخاصة بالمرابحة . ويفتح لها حساب خاص، بحيث يحمل هذا الحساب ، بتكاليف الخدمات التي تقدمهـا له الإدارات الأخرى، ثم توزع هذه التكاليف على المرابحات، بحسب درجة استفادة كل مـرابحة مـن هـذه الخدمـات. يمكن استخدام المعادلة التالية لتحميل كل مرابحة بالمصاريف المباشرة وغير المباشرة:

تكلفـة المـرابحة = (التكاليف المباشرة لمركز المرابحة + حصة مركز المرابحات من تكاليف الخدمات التي تقدمها لها المراكز الإدارية الأخرى) ÷ قيمة عمليات المرابحات خلال الفترة.

وهـناك بعـض الفتاوى الشرعية، التي ترى أن لا تتضمن تكلفة المرابحة أية تكاليف إدارية عامة خاصة بالبنك، وإنما تؤخذ في الاعتبار عند تحديد نسبة الربح لكل مرابحة.

١٤. مشاكل التعامل بالمرابحة:

تواجـه البـنوك الإسلامية في توظيف أموالها بالمرابحات، العديد من المشاكل والتحديات التي نجمل أهمها فيما يلي:

١. المشـاكل العامـة: والتي لا يستطيع البنك التحكم بها: مثل عدم قدرة القوانين السائدة على الـتأقلم مـع الأسـاليب المصرفية الحديثة: فمثلا خلو قوانين البنوك من المواد الخاص بالعمل المصرفي الإسلامي، وكذلك الظروف الاقتصادية السائدة. فمثلا تضع قوانين البنوك حدودا على مسـاهمة البـنوك فـي الشركات المساهمة ، وإن كان هذا الأمر مقبولا بالنسبة للبنوك التجارية التقلـيدية، إلا أنـه يعتبر غير ملائم للبنوك الإسلامية التي تقوم بتوظيف جزء من مواردها في المشـاركات، الأمـر الذي ينعكس على زيادة توظيفات البنوك الإسلامية في المرابحات، على حساب المشاركات.

٢. اشـتراط القوانيـن السارية دفع رسوم على عقود نقل الملكية العقارية ، وملكية السيارات ، الأمـر الذي يزيد من تكلفة السلعة موضوع المرابحة، حيث سيدفع البنك رسوما عند شرائها من أجل تملكها، ثم يدفع الآمر بالشراء رسوما أخرى لتملكها من البائع (البنك). وهذا الإجراء يضع العقبات في سبيل التوسع في نظام المرابحة.

٣. عقـبات تـتعلق بالمتعامليـن مـع البـنك الإسلامي مثل:التصرفات الخاطئة من قبل بعض المتعامليـن، وتعمدهـم عـدم دفع الأقساط في مواعيدها ، رغم قدرتهم على ذلك. وذلك بسبب ضعف الوازع الديني، والأخلاقي.

Digitized by Birzeit University Library

٤. ضعف الجهد التسويقي من قبل البنوك الإسلامية ، الذي يولد فهما خاطئا لصيغة المرابحة من قبل بعض المتعاملين، وتفسيرهم لها بأنها فائدة مستترة.

١٥. المعالجة المحاسبية للمرابحات:

عقد مجلس معايير المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية اجتماعه رقم ١١ بتاريخ ١٤-١٦ رمضان ١٤١٦ هـ، الموافق ٣-٥ شباط ١٩٩٦، واعتمد معايير المحاسبة المالية رقم ٢ الخاصة بالمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء، وفيما يلي خلاصتها:

تحتاج عمليات المرابحة إلى معالجات محاسبية، خاصة فيما يتعلق بالأمور التالية:

١. موجودات البنك المتاحة للبيع مرابحة، أو بالمرابحة للآمر بالشراء، ولم تكتمل العملية في نهاية المدة.

٢. إيرادات ومصروفات هذه الموجودات، وأرباح وخسائر هذه الموجودات.

٣. الذمم الخاصة بهذه المرابحات، سواء قام البنك بشراء موجودات المرابحات من أمواله الخاصة، أو من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلق (المشترك)، أو من أموال حسابات الاستثمار المقيد (المخصص).

وفيما يلي نبذة عن كيفية المعالجة المحاسبية لكل من هذه البنود:

١. <u>موجودات البنك المتاحة للبيع مرابحة، أو بالمرابحة للآمر بالشراء</u>، ولم تكتمل العملية في نهاية المدة: تعتبر التكلفة التاريخية أساسا لقياس ، واثبات الموجودات في تاريخ اقتنائها، أي تقاس موجودات البنك المتاحة للبيع مرابحة أو مرابحة للآمر بالشراء على أساس تكلفتها التاريخية عند اقتنائها.

وكذلك الحال بعد اقتناء البنك لها ، وفي حالة المرابحة للآمر بالشراء ، مع الإلزام بالوعد، على أن يؤخذ في الاعتبار كل نقص في قيمة هذه الموجودات سواء كان نتيجة لتلف أو تقادم أو أي سبب آخر.

أما في حالة عدم الإلزام بالوعد، وتبين للبنك عدم إمكانية استرداد تكلفة الموجودات المعدة للبيع مرابحة أو مرابحة للآمر بالشراء، فهنا لا بد من عمل مخصص هبوط في قيمة الموجودات يخصم من تكلفة الموجودات التاريخية، على أن يعكس هذا المخصص الفرق بين تكلفة الموجودات التاريخية، والقيمة النقدية المتوقع بيع الموجودات بها.

Digitized by Birzeit University Library

قد يحصل البنك على خصم مسموح به على ثمن السلعة بعد توقيع عقد البيع مرابحة مع العميل، فهناك رأيان:

أ. لا يعتبر هذا الخصم إيرادا للبنك ، وبالتالي يجب تخفيض تكلفة السلعة بقيمة الخصم.

ب. يعتبر إيرادا للبنك ، إذا رأت هيئة الرقابة الشرعية للبنك ذلك.

٢. **إيرادات ومصروفات هذه الموجودات:** يتم إثبات إيرادات وتكلفة البضاعة المباعة عند إبرام عقد البيع. أما بالنسبة للأرباح فيتم إثباتها على النحو التالي:

أ. البيع النقدي أو بالأجل خلال الفترة المالية الحالية: يتم إثبات أرباح المرابحات سواء كان البيع نقدا أو بالأجل بحيث لا يزيد الأجل عن الفترة المالية الحالية عند التعاقد. أي يتم إثبات أرباح المرابحات التي تتم بالنقد في عام ٢٠٠٠، أو لأجل لا يتجاوز مدة الأجل نهاية عام ٢٠٠٠ ، عند إبرام العقد.

ب. البيع بالدين ، على أن يتم دفع الثمن دفعة واحدة في فترة بعد انتهاء الفترة المالية الحالية، أو الدفع عل أقساط تدفع في فترات مالية لاحقة: وهنا يتم إثبات الأرباح بإحدى طريقتين:

الأولى: وهي الأفضل: يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم تسلم هذه الأرباح نقدا أ أم لا.

أما الثانية: لإثبات الأرباح عند تسلم الأقساط، وذلك في حالة ما إذا رأت هيئة الرقابة الشرعية ذلك، أو إذا كانت السلطات النقدية تلزم بذلك.

٣. **الذمم الخاصة بهذه المرابحات،** سواء قام البنك بشراء موجودات المرابحات من أمواله الخاصة، أو من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلق (المشترك)، أو من أموال حسابات الاستثمار المقيد (المخصص): يتم إثبات ذمم المرابحات عند حدوثها بقيمتها الاسمية. أما في نهاية الفترة المحاسبية ، فلا بد من عمل مخصص للديون المشكوك في تحصيلها، ويخصم هذا المخصص من قيمة الدينون المطلوبة من العملاء.

وكذلك تخصم الأرباح المؤجلة من ذمم المرابحة في قائمة المركز المالي.

أما في حالة السداد المبكر للذمم المدينة: فيجوز للبنك خصم جزء من الربح للعميل إذا سدد قسطا أو أكثر قبل الموعد المحدد، يتم الاتفاق على تحديد قيمة الخصم بين البنك والعميل وذلك عند السداد. كما يجوز للبنك خصم جزء من الربح بعد قيام العميل بسداد المبلغ كاملا، ويعتبر هذا الإجراء خصما لجزء من ثمن البضاعة.

Digitized by Birzeit University Library

مطـل العميل أو إعساره: في حال مماطلة العميل في السداد ، فقد يتم تحصيل مبلغ من العميل علـى سبيل العقوبة: إما بالاتفاق أو بالحكم عليه بذلك، وفي هذه الحالة يتم معالجة مبلغ العقوبة، حسـبما تـراه هيـئة الرقابة الشرعية للمصرف وذلك: إما اعتبار المبلغ المأخوذ عقوبة إيرادا للمصرف أ، أن يخصص لحساب الخيرات.

أمـا إذا ثبـت عجز العميل عن السداد بسبب الإعسار، فلا تجوز معاقبته بأي مبلغ إضافي، بل إمهاله حتى ميسرة.

١٦. عـدم الوفاء بالوعد من قبل الآمر بالشراء ، مع وجود العربون (هامش الجدية):

يعتبر هامش الجدية التزاما على البنك باعتباره من المطلوبات، ما لم ترى هيئة الرقابة الشرعية تكييفه على وجه آخر. ويعاد هامش الجدية بالكامل في حالة بيع المرابحة مع عدم الإلزام، حتى لـم تـم بيع السلعة لعميل آخر بأقل من الثمن الذي وافق عليه العميل الآمر بالشراء. ويؤخذ من هامش الجدية، مقدار الضرر الفعلي الذي حصل للبنك في حالة بيع المرابحة مع الإلزام بالوعد. وفـي حالـة عـدم وجود هامش جدية ، أو عدم كفاية هامش الجدية لسد الضرر ، أو الخسارة الحاصـلة للبنك، يسجل الفرق الناتج عن الضرر دينا على العميل في حالة عدم وفائه بالوعد ، وعدم قيامه بشراء السلعة التي أمر بشرائها.

كمـا يجـب علـى البنك أن يفصح في الإيضاحات، حول القوائم المالية عما إذا كان يطبق في المرابحة للآمر بالشراء ، مبدأ الإلزام بالوعد أو عدم الإلزام.

١٧. الخطوات العملية لبيع المرابحة :

ينبغـي علـى الطرفيـن ، مراعاة الخطوات العملية التالية منذ تقديم طلب بيع المرابحة للآمر بالشـراء، وحـتى إتمام عملية البيع وتنفيذ شروطه، وقد تختلف إجراءات تنفيذ عد المرابحة من مصـرف لأخـر، وذلك حسب الأهمية النسبية الاستثمارات في هذا النشاط، مقارنة باستثمارات البنك في النشاطات الأخرى، كما تختلف من مرابحة لأخرى، حسب طبيعة وظروف كل عملية مرابحة من حيث القيمة، ونوع البضاعة ، والعميل.

Digitized by Birzeit University Library

خطوات إجراء تنفيذ المرابحة : تتلخص هذه الخطوات بشكل عام فيما يلي:

١. المقابلـــة الأولية للعميل: من قبل الموظف المسئول لتعريف العميل بطرق التمويل بالمرابحة ومـــزاياها، ويقوم الموظف بشرح الأسلوب المناسب للتمويل، وشرح الخطوات التي يجب على العمـــيل إتـــباعها لتقديم طلبه، وإجراءات دراسة الطلب. وهناك ضرورة لتعريف العميل بمزايا المـــرابحة، وتوضيح الفرق بينها وبين المعاملات الربوية، لإزالة الشبهات التي قد تخطر بذهن العمـــيل، كما أنه من الضروري عدم إعطاء العميل في هذه المرحلة أية موافقة، ولو شفوية قبل الحصول على الموافقة الرسمية على الطلب من قبل المسئولين في البنك.

٢. تقديم الطلب: إذا اقتنع العميل بالشروط الواجب توافرها في عملية التمويل بالمرابحة، وقبل بهـــا، يطلـــب منه تقديم طلب تمويل للمصرف، والذي يكون عادة بتعبئة نموذج يعد لهذه الغاية (الـــنموذج رقـــم ١) ، فإذا قام بتعبئة الطلب، يتم استيفاء واستكمال الوثائق التي يطلبها الموظف المختص.

٣. الإجراءات والمستندات المطلوبة:

أ. إذا كان المتعامل فردا:، فيطلب منه:

- صورة عن الهوية الشخصي.
- الاسم كاملا، والعنوان، ورقم التليفون والفاكس، وال E- -mail
- كتاب من جهة العمل إذا كان موظفا يتضمن الراتب الشهري الذي يتقاضاه.
- تقديم طلب شراء السلعة المطلوبة مبينا مواصفاتها بالتفصيل على النموذج المعد لهذه الغاية.
- تقديم عروض أسعار باسم البنك.
- بيان كيفية التسديد المقترحة.
- التأكد من صحة توقيع العميل إذا كان لديه حسابا لدى البنك.

ب.بالنسبة للشركات: يطلب منها:

صورة عن عقد الشراكة، أو النظام الداخلي وعقد التأسيس إن كانت شركة مساهمة عامة.

صورة عن شهادة التسجيل لدى مراقب الشركات، والغرفة التجارية.

بيان بأسماء المفوضين بالتوقيع ونماذج توقيعهم ، والتأكد من صحة التفويض.

صورة عن الحسابات الختامية للشركة لعدة سنوات إن أمكن.

بيان عن كيفية التسديد المقترحة.

٤. بعد استكمال المعلومات والمستندات المطلوبة، وعروض الأسعار المقدم باسم البنك يتم فتح ملـــف للعمـــيل، ويعطى رقم مرابحة مسلسل، وتوضع كافة المستندات في الملف، ويوضع رقم

Digitized by Birzeit University Library

المرابحة على الملف، ورقم حساب المتعامل مع البنك إن كان له حساب سابق، ويفتح له حساب إن لم يكن له حساب سابق. ثم تعرض المعاملة على رئيس القسم المعني، لأخذ الموافقة المبدئية لاستكمال الملف، وتسجل المعاملة في سجل المرابحات الخاصة بها، فإن كانت مرابحة سيارات، تسجل في سجل مرابحة السيارات.

٥. يقوم المصرف بدراسة الطلب: وهناك ضرورة لأن يختار البنك عملاء المرابحة وفق المعايير المتبعة في دراسة عملاء التسهيلات. بحيث يضمن سلامة التوظيف، والسيولة، والربحية، وضمان حصوله على أمواله في المواعيد المحددة للسداد. وعليه، لا بد من دراسة العميل والتدفقات النقدية التي يمكنه الحصول عليها، وتوقيتها، ولدراسة العميل نأخذ في الاعتبار دراسة:

مركزه الائتماني: وهذا يتطلب دراسة العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند منح التمويل، والمعروفة بـ Cs of Credit ٥، وهي:

١. مدى احترام العميل للوفاء بالتزاماته Character: وهنا يتم دراسة العميل من حيث سمعته في السوق، وذلك بالاستعلام عن تعامله مع البنوك الأخرى في السابق ، ومع التجار والأفراد. للتأكد من قيامه باحترام تعهداته مع الغير ، والوفاء بالتزاماته بمواعيدها. ويتطلب الاستعلام الجيد عن العميل الحصول على معلومات عنه من قسم الأخطار المصرفية التابع للبنك المركزي (أو سلطة النقد)، ومن الموردين، ومن غرفة التجارة، ومن المجتمع الذي يعيش فيه.

ب. خبرة العميل في إدارة المشروع المنوي تمويله، وهل يقع ضمن نشاطاته، ومدى استطاعته في القيام به بنجاح، وهذا يتطلب القيام بزيارات لمحله، أو الشركة إن كان المتعامل شركة، معرفة مركزه في السوق. Capacity

ج. قدرته المالية على الوفاء بالتزاماته في هذه العملية، وغيرها ، وهذا يتطلب دراسة دقيقة لمركزه المالي، ودراسة قوائمه المالية .Capital

د. الضمانات التي يستطيع تقديمها. Collateral

هـ. الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة في حقل عمله عند تقديم الطلب. Condition

هذا ويمكن إضافة عاملين آخرين ، وهما النقد Cash ، والرقابة Control ، ويقصد بهما ، المركز النقدي للعميل من حيث درجة السيولة ، والتدفقات النقدية، والموازنة التقديرية

Digitized by Birzeit University Library

النقدية للعميل، Cash وكذلك نظام الرقابة الداخلي المستخدم في منشاة العميل، ومدى قدرته على ضبط أعمال المشروع.Control

وهناك اعتبارات أخرى لا تخرج عما سبق، ولكن يجب التنبيه إليها، ومنها:

- أن لا يكون سبق له التوقف عن دفع ديونه، أو أجري ضده بروتستو عدم الدفع.
- أن لا يكون قد سبق له أن اشهر إفلاسه.
- أن لا يكون في نشاطه التعامل في سلع يحرمها الإسلام.
- التأكد من اقتصاديات نشاطه مقارنا مع الأنشطة المماثلة.
- بيان موقفه الضريبي بشهادة من دوائر الضريبة.
- الاستعلام عن المراكز الائتمانية لكل شريك على حدة.
- ضرورة الحصول على بيان بممتلكات الأشخاص الطبيعيين ، أو الشركاء في شركات الأشخاص، والاطلاع على عقود الملكية للتأكد من خلوها من الرهونات أو الحجز.

وكذلك معلومات تتضمن الأمور التالية:

- طبيعة السلعة موضوع المرابحة من حيث قابليتها للبيع، أي سرعة دورانها، وعدم قابليتها للتلف السريع، وشروط تخزينها لحمايتها، ومواصفاتها الفنية، وأنسب مصادر الشراء من حيث التوريد، الالتزام بالمواعيد، الأسعار، والسداد.
- مدى مطابقة السلعة أو المشروع المطلوب تمويله مع السياسة التمويلية للمصرف.
- سعر السلعة المتوقع ، ومدى قدرة العميل على تسويقها ، وقدرة المصرف على تسويقها في حالة عدول الآمر بالشراء، عن عقد الصفقة مع المصرف.
- مدى أهمية السلعة أو المشروع للمجتمع المحلي.
- سقف الائتمان الممنوح للعميل Line of Credit ، وفيما إذا كان التمويل يقع ضمن هذا السقف أم لا؟.
- السقف المتاح للنشاط أو القطاع المنوي تمويله ، وذلك ليتلاءم التمويل مع سياسة البنك المركزي الخاص بتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- مدى توفر السيولة لدى المصرف للقيام بعملية التمويل.

فإذا كانت الدراسة إيجابية ، وتمت التوصية من الدائرة المعنية بقبول الطلب، يتم توقيع عقد المرابحة بين المصرف والعميل

Digitized by Birzeit University Library

٦. بعد توقيع الاتفاق ، يقوم المصرف بالعمل على الحصول على السلعة سواء من الجهة المذكورة من قبل العميل، أو من أي مصدر آخر، وفي حالة الاستيراد يطلب من العميل ما يلي:

- فاتورة أولية Pro-forma Invoice .
- أن يقوم العميل بإخطار المورد بأن تصدر كافة المستندات باسم البنك.
- وعند ورود المستندات ، يتم تظهيرها باسم العميل، وتسلم له مقابل توقيعه على شيكات أو كمبيالات خاصة باستحقاقات البنك، وتقييد الضمانات اللازمة.
- بعد إتمام عملية المرابحة، يجب الحصول على الضمانات الكافية من العميل ومنها:

التأمين على مخازن العميل والبضاعة موضوع المرابحة، ضد كافة الأخطار لصالح البنك، مع التزام العميل بتقديم بوالص التأمين، وتجديدها دوريا حتى يتم سداد كافة الأقساط المستحقة للبنك. ومن هذه الضمانات: الرهن العقاري، والكفلاء الماليين، والشيكات المؤجلة بالأقساط.

أما إذا كانت السلعة المطلوبة ، يمكن الحصول عليها محليا، فعلى المصرف أن يتحرى الحصول على السلعة المطلوبة بالجودة والمواصفات المطلوبة ، والأخذ بعين الاعتبار مناسبة السعر. وهنا لا بد من التنويه أن العديد من المصارف الإسلامية، لا تولي هذين الأمرين (الجودة والسعر) أهمية، باعتبار أن هذا من شأن الآمر بالشراء، إلا أننا نرى أن هذا من الأمور المهمة للأسباب التالية:

أ. تمكن الجودة والسعر المناسب المصرف من بيع السلعة أو تشغيلها لمصلحته، أو إضافتها إلى موجوداته إذا عدل الآمر بالشراء عن شرائها لي سبب كان.

ب. إن الجودة والسعر المناسب تساعد الآمر بالشراء على سهولة تسويق السلعة، وبالتالي سهولة وفائه بالتزاماته تجاه المصرف.

ج. قد يوحي السعر المرتفع والمعروض من قبل الآمر بالشراء، بأنه يحتال بصيغة المرابحة لأكل الربا، الأمر الذي يتطلب من المصرف أن يحتاط لذلك، وأن يتوقف عن التمويل إذا شك في ذلك.

٧. بعد أن يجد المصرف السلعة بالجودة والمواصفات المطلوبة، وبالسعر المناسب ، فعليه أن يقوم بشرائها، بموجب عقد بينه وبين مالك السلعة الأصلي، ودفع ثمنها سواء نقدا أو شرائها بالدين، واستلامها. وفي كلتا الحالتين سواء اشتراه بالدين أو نقدا ، عليه إعلام الآمر بالشراء بذلك حتى يكون على بينة مما يجري، لأن الشراء بالأجل أعلى سعرا من الشراء النقدي.

Digitized by Birzeit University Library

ويعنـــي استلام السلعة ، نقلها إلى مكان حفظها في مخازن البنك، أو استلام مستندات الشحن في حالة استيرادها بواسطة فتح الاعتمادات المستندية.

٨. يـتم عرض السلعة على الآمر بالشراء استنادا إلى طلبه إياها، وبالشروط المتفق عليها، وله في هذه الحالة حق الخيار :

إمـــا أن يعدل عن شراء السلعة، وفي هذه الحالة تبقى السلعة ملكا للمصرف الذي له حق بيعها والتصرف بها بكافة أوجه التصرف من بيع أو إجارة أو مشاركة أو غيرها.

أو أن يقبل شراءها تنفيذا لوعده، وفي هذه الحالة يبرم عقدا بينه وبين المصرف بناء على شروط المواعدة الأولى.

ويشتمل نموذج عقد البيع على ما يلي:

تـــاريخ العقد ، طرفي العقد، وموافقة المصرف على البيع ، وموافقة الآمر على الشراء، وإقرار الآمر بمعاينة السلعة، وأنها خالية من العيوب، والتزام الآمر بالشراء بدفع الثمن طبقا لجدول يبين في العقد، وقيام الآمر بتقديم الضمان المطلوب ، والتأمين على السلعة لدى شركة تأمين إسلامية، وكيفية فض النزاعات في حالة نشوب خلاف، والتوقيع على العقد من قبل الطرفين.

١٨. أهم شروط عقد البيع وكيفية تنفيذها:

١. اشـــتراط دفـــع قسط أول عند التوقيع على العقد: تشترط العديد من المصارف الإسلامية ، وبعض السياسات التمويلية من بعض البنوك المركزية أن يقوم الآمر بالشراء بدفع قسط أول عند التوقيع على عقد البيع. وهنا يثار الجدل: هل يعتبر القسط مساهمة من المشتري في ثمن السلعة ، وبالتالـــي يجب أن يخصم القسط من الثمن الإجمالي ، وتحدد أرباح البائع على المبلغ المتبقي، أم يحســـب الـــربح على إجمالي المبلغ؟ لقد ذهب معظم المفكرين إلى عدم جواز قيام المصرف بـــأخذ القسط الأول عند التصديق على عقد المرابحة ،وقبل تملك المصرف للسلعة. ولذلك ، فإن أخـــذ القسط بعد التوقيع على عقد البيع، وفي حالة كون السلعة ملكا للبنك يعتبر القسط جزءا من قيمة المبيع والذي يشمل ربح المصرف.

٢. كيفـــية حســـاب نسبة المرابحة أو هامش المرابحة: هناك عدة عوامل تؤخذ في الاعتبار عند تحديد هامش المرابحة منها:

طـــريقة السداد: فالسداد على أقساط يجعل هامش المرابحة أقل منه في حالة سداد المبلغ دفعة واحدة في نهاية المدة. يقل هامش المرابحة كلما زاد القسط الأول.

Digitized by Birzeit University Library

يرتفع هامش المرابحة في حالة وجود فترة سماح ، ويزداد بازدياد فترة السماح.

٣. تقديم الضمان للسداد: يجوز طلب أي نوع من الضمانات بما فيها حجز السلعة لسداد الثمن المعجل.

٤. لا علاقة لمصير السلعة المباعة بالسداد، فإذا خسر المشتري من بيعها، فعليه سداد المبلغ المتفق عليه بالكامل، وفي الأوقات المحددة، كما أنه إذا قام المشتري ببيع السلعة وقبض ثمنها في الحال، فلا يجوز للمصرف مطالبته بالسداد، إذا كان الاتفاق على السداد على أقساط أو في نهاية مدة معينة، أي لا علاقة لأجل الدين ببيع السلعة من قبل المشتري نقدا أو بالدين، وفي نفس الوقت إذا تعذر على المشتري بيع السلعة بسب الكساد أو لأي سبب آخر، فهذا لا يعفيه من تسديد ثمنها للمصرف في الأوقات المحددة ، وإذا تخلف عن ذلك، للمصرف الحق في الرجوع على الضمانات.

وهنا لا بد من التنويه بأن الشروط الجزائية والغرامات على عدم سداد الدين في مواعيده لا يجوز، ويعتبر نوعا من الربا. كما جاء في منشور الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالسودان رقم ٣/ ١٤١٣.

أما المماطلة من قبل المدين مع قدرته على السداد، ومعاقبته جنائيا، أو طلب التعويض عن الضرر، فقد رفضها الإسلام بقوله صلى الله عليه وسلم : " **مطل الغني ظلم**"، " **لا ضرر ولا ضرار**"

واعتبر بعض الفقهاء أن مطل الغني شبيه بالغصب، وبالتالي فعلى الغاصب أن يعوض المغصوب عن ما فاته من ربح ، وبالتالي أجاز البعض التعويض عن الضرر الناجم عن عدم السداد في الموعد المتفق عليه، ويرى العلامة مصطفى الزرقا أن مجرد المطل، حتى ولو لم يقع على الدائن ضرر، يعتبر سببا كافيا للتعويض. وأما التعويض فيشترط فيه توافر شرطين: أن يكون الضرر ماديا وفعليا، وأن يثبت المصرف وقوع الضرر وحجمه. ويقاس الضرر بما حققه المصرف من أرباح في نهاية العام. ولكن مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره السادس المنعقد في جدة في شعبان ١٤١٠ هـ الموافق آذار ١٩٩٠ أقر بأنه :

"**يحرم على المدين أن يماطل في أداء ما حل من أقساط، ومع ذلك، لا يجوز شرعا اشتراط التعويض في حالة التأخر عن الأداء**".

Digitized by Birzeit University Library

وهـنا يلاحـظ أن هناك من يؤيد التعويض، وهناك من يمنع التعويض، نتيجة المماطلة في أداء الدين. إلا أنه يجوز معاقبته جنائيا بالحبس والتشهير، ولكن ظروف كل بلد هي التي تحدد الأخذ بأيهما.

يشترط في بيع المرابحة ملكية المأمور (المصرف، للسلعة وتسلمه إياها قبل أن يتعاقد مع الآمر علـى بـيعها له. ولا يجـوز توكيل الآمر بالشراء بشرائها ، ثم بيعها لنفسه، إنما يجوز توكيل شخص ثالث ليقوم بشرائها لصالح المصرف، ثم يقوم المصرف ببيعها للآمر بالشراء.

١٩. الـنماذج المسـتخدمة في بيع المرابحة للآمر بالشراء: تبين الملاحق في هذا الكتاب، النماذج المستخدمة في بيع المرابحة للآمر بالشراء ، كما تجريها البنوك الإسلامية.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل

١. ما هي أنواع البيوع في الإسلام؟

٢. أذكر أوجه الاختلاف بين المرابحة البسيطة والمرابحة المركبة.

٣. ما هي دلائل مشروعية بيع المرابحة للآمر بالشراء؟

٤. اشرح باختصار الخطوات العملية لبيع المرابحة.

٥. بين الفرق بين بيع لمرابحة وبيع المساومة والربا.

٦. ما هي أهم المزايا لتمويل بالمرابحة؟

٧. كيف يمكن قياس وتحديد تكلفة عقد المرابحة.؟

٨. هل هناك مشاكل للتعامل بالمرابحة، أذكرها، مبينا مقترحاتك للتغلب عليها.

٩. اشرح كيف يمكن معالجة المرابحات محاسبيا.

١٠. ما الهدف من أخذ العربون، وكيف يمكن التعامل معه في بيع المرابحة؟

Digitized by Birzeit University Library

المضاربـــــة
Mudaraba

Digitized by Birzeit University Library

الفصـــل السادس

المضاربـــــة Mudaraba

١. المقدمـــــة:

المضـــاربة عقـد مـــن عقود الجاهلية، شاع تعامل الناس فيها قبل الإسلام. كانت تلبي حاجات ومطالب الناس آنذاك. فكان يتم التعامل فيها في مجتمع بدائي قليل التنوع، ويتم التعامل فيها على أســاس من الأمانة والثقة. فكان الناس يوفون بعهودهم. ولم يكن هناك حاجة لكفلاء. ولما جاء الإسلام، شاع استخدام المضاربة، أو ما سمي بالإقراض. فتعامل به الصحابة على الصورة التي كانـت في الجاهلية . واقرها الرسول صلى الله عليه وسلم. حيث كان القراض هو السبيل الشائع لاستثمار المال. وقد ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه خرج بمال خديجة رضي الله عنها مضـــاربا إلـــى الشام. ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم أي فعل أو قول يشير إلى تحريم الـــتعامل بهذا النوع من أنواع التجارة، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "**ثلاث فيهـــن الـــبركة: البـــيع إلى أجل، والمقارضة، وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع**". هذا، وفي عصـــرنا الحاضـــر، وضـــع العلمـــاء لهـــا شروطا ، تتناسب مع متطلبات العصر، بناء على اجتهاداتهم. ودليل شرعية المضاربة أن القراض كان شائعا في عهد النبي فأقره، ولذا فهو جائز.

الحاجـــة إلـــى المضـــاربة: هـــناك إجماع بأن للناس حاجة إلى المضاربة، لأن النقود لا تنمو إلا بالتقليـــب والـــتجارة، ولـــيس كل من يحسن التجارة لديه المال اللازم. كما أن ليس كل من لديه المال، يحسن التجارة، وبالتالي هناك ضرورة للقيام بالمشاركة بين صاحب المال الذي لا يحسن التجارة ، ومن يحسن التجارة وليس لديه المال.

كمـــا أن هـــذا النوع من التمويل يؤدي إلى مقابلة الاحتياجات المالية للمشروعات، وزيادة حجم العملـــيات المصرفية، وتدفق عوائد هذه المشروعات على مدار العام، وتوزيع المخاطر باستثمار الأموال في مشروعات مختلفة.

Digitized by Birzeit University Library

٢. تعريف المضاربة:

تعنـي المضاربة في العرف الاقتصادي الحديث: Speculation : انتهاز الفرص لتحقيق عوائد مـن توظيف الأموال في هذه الفرص . مثل استثمار الأموال في شراء اسهم ،وسندات ، وأوراق مالية أخرى، عندما تنخفض أسعارها، ومن ثم انتهاز فرصة ارتفاع أسعارها، من أجل بيعها، وتحقـيق مكاسب/ إن مثل هذا الاستثمار لا يفيد البلاد، حيث لم يضف المستثمرون أي شيء إلى الـناتج القومي المحلي. فشراء الأوراق المالية، وإعادة بيعها بأسعار أعلى من ثمن شرائها، لم يضف آي مشروع جديد، كما لم يؤدي إلى توسيع المشاريع القائمة.

أمـا المضاربة في الفقه الإسلامي، فتعني القراض عند أهل المدينة ، كما تسمى المضاربة عند أهل العراق. وهي مأخوذة من الضرب في الأرض ، أي السفر فيها للتجارة، وسميت بذلك، لأن العمل فيها غالبا، ما يتطلب السفر بالمال للاتجار به، وتنميته. لقوله تعالى:
في سورة المزمل ، الآية ٢٠. "**وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله**"
وتعني المضاربة ، قيام الرجل بدفع مال لرجل آخر، ليقوم بالاتجار به. يضرب في الأرض إن شاء، أو يقوم بأعمال تجارية . فما كان من ربح ، فهو لهما يقتسمانه المسبق مناصفة أو بالثلث أو الربع، حسب اتفاقهما.

ولا فرق بين القراض والمضاربة، فكلاهما تعنيان نفس الشيء، حيث يمكن تعريف القراض من كلمة القرض، والتي تعني قطع رب المال جزءا من ماله، ودفعه للعامل للاتجار به، أو لأن احب المال، يقطع نفسه عن التصرف في المال المخصص لوضعه بيد العامل.
ويقصد باللفظين معنى واحد: قيام الإنسان بالمتاجرة بمال غيره.

وهـناك فـرق بين القراض أو المضاربة ، والقرض والإبضاع. فالقرض يكون الربح فيه كله للمقترض، حيث يتبرع صاحب المال للمقترض بمنافع ماله، الذي يضعه بين يدي المقترض. أما الابضاع فيعني: أن الربح كله لصاحب المال، حيث يتبرع العامل فيه بجهده لصاحب المال.
وتـتحدد طبـيعة المضـاربة علـى وجود طرفين. أحدهما يقدم المال، والآخر يختص بالعمل، ويـتعامل البنك بالمضاربة في علاقته بالمودعين (أصحاب المال)، كما يتعامل بالمضاربة في علاقته بطالبي التمويل منه.

Digitized by Birzeit University Library

وعليه يمكن تعريف المضاربة (القراض أو المقارضة) بأنها:

"**شركة في الربح بين المال والعمل**". وتنعقد بين أصحاب الودائع الاستثمارية (أصحاب المال) والبنك (المضارب)، الذي يعلن القبول التام لتلك الأموال للقيام باستثمارها، واقتسام الربح حسب الاتفاق، وتحميل الخسارة لرب المال إلا في حالات التعدي والتقصير، أو مخالفة الشروط من قبل البنك (المضارب). فإن المضارب يتحمل ما نشأ بسببها. كما تنعقد المضاربة أيضا، بين البنك بصفته صاحب رأس المال بالأصالة عن نفسه، وبالنيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار، وبين الحرفيين، وغيرهم من أصحاب الأعمال من زراعيين وصناعيين، وتجار، بصفتهم محتاجين للتمويل، ويقومون بالعمل. وتختلف هذه المضاربة عن المضاربات التقليدية SPECULATION التي يراد به المخاطرة، والمغامرة، والمجازفة في عمليات البيع والشراء.

وكانت المضاربة شائعة كعادة قبل الإسلام، فلم يعترض الرسول صلى الله عليه وسلم عليها، والمضاربة تفيد كبار السن من النساء، والأطفال الذين لم يبلغوا سن الرشد، ولديهم المال أن يدخلوا في ميدان الأعمال، من خلال التجار على حصة من الربح. ويتحمل أصحاب المال الخسارة، وقد أقرها الرسول صلى الله عليه وسلم. وتعتبر المضاربة الركيزة الأساسية للعمل المصرفي الإسلامي، سواء في علاقة البنك بأصحاب الودائع الاستثمارية، أو بعلاقة البنك مع طالبي التمويل منه مضاربة. علما بأن الدراسات أثبتت قلة تعامل المصارف الإسلامية بالمضاربة، وذلك لصعوبة قيام البنك بمراقبة أعمال المضارب ، للتأكد من سلامة استخدام الأموال المسلمة إليه.

وتصلح المضاربة كأساس لنظام الاستثمار الجماعي، حيث يشترك مجموعة من الأفراد برأسمال، ويلتزم المضارب أن يعمل فيها على شروطهم، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. ولما كانت المشروعات لا تؤسس إلا برءوس الأموال، وأن التجارة لا تقوم إلا بالمال، كانت المضاربة أسلوبا لتجميع الأموال المبعثرة في أيدي الناس لاستثمارها. وما أشكال الودائع لدى البنوك الإسلامية إلا شكل من أشكال المضاربة، حيث يقدم المودعون أموالهم، وتقوم البنوك الإسلامية بدور العامل المضارب على حصة شائعة من الربح تحدد مسبقا. وقد تشمل أعمال المضاربة التجارة، والصناعة، وإنشاء المشروعات، والزراعة وغيرها، وقد ذكر القرآن الكريم ، والسنة النبوية المشرفة، كافة هذه الأعمال ، فقال تعالى: في سورة الفرقان ، الآية ٢٠ " **وما أرسلنا قبلك من المرسلين، إلا إنهم ليأكلون الطعام، ويمشون في الأسواق**". صدق الله العظيم.

Digitized by Birzeit University Library

وفي الصناعة، فقد قال تعالى في سورة الحديد، الآية٢٥ " **وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس**". صدق اللـــــــه العظيم.

وقال تعالى في سورة هود الآية ٣٧ : " **واصنع الفلك بأعيننا**".صدق اللـــــه العظيم.

كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" **خير الكسب كسب يد العامل إذا نصح**" .

وأوصى سيدنا علي كرم الله وجهه عامله على مصر بأصحاب الصناعات خيرا.

وبيـــن الرســـول أهمية الزراعة فقال: " **ما من مسلم يزرع زرعا ، أو يغرس غرسا، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة**".

وعلـيه، تصـــلح المضاربة للعمل في كافة القطاعات الاقتصادية ، التي تعود بالنفع على شكل أربـــاح علـــى أصحاب الأموال والعاملين، والمجتمع. وذلك نتيجة الخدمات والسلع التي تنتجها عمليات المضاربة.

و يمكـــن الطلب على النقود، لغايات المضاربة في سوق الأوراق المالية في المجتمع الإسلامي. شريطة التعامل بالأوراق المالية الإسلامية المقبولة شرعا. كالتعامل بأسهم الشركات التي تتعامل على أساس الشريعة الإسلامية. ولا يجوز التعامل بالسندات التي تحمل فوائد عليها. وعليه، فإن نطاق المضاربة في سوق المال الإسلامي محدود . في حين أن نطاق المضاربة في سوق المال الـربوي، أوســع مـــنه في سوق المال الإسلامي. ذلك لأن الكثير من الأوراق المالية لا يسمح بـتداولها فـــي سوق المال الإسلامي. في حين يسمح بتداول كافة الأوراق المالية الإسلامية في سوق المال الربوي.

هـذا، وقـد أصـبح مـن الممكـن تطويـر واستحداث مضاربات خاصة لتجميع المال اللازم للمشـروعات، مـثال ذلـك ما قام به بيت التمويل الكويتي بتأسيس مضاربة للاستثمار في ناقلة بـترول، وقـيام مجموعة دلة البركة بتأسيس مضاربات عقارية ، وأخرى تجارية، كما قام بنك فيصل الإسلامي بتأسيس مضاربة لتأجير طائرات لحكومتي ماليزيا، وأندونيسيا.

Digitized by Birzeit University Library

٣. أركان عقد المضاربة:

ذكر الإمام النووي أن للمضاربة أركان خمسة ، وهي:

أ. المال: ينعقد عقد المضاربة عند قيام صاحب المال (المودع في حالة البنوك الإسلامية) مالا إلى العامل بالمضاربة للقيام بنشاط المضاربة، وحتى يستطيع توظيفه في افضل مجالات الاستثمار.

ب. العمل: وهو العنصر الثاني من عناصر الإنتاج، وبتعاون عنصري العمل ورأس المال، ينتج عن ذلك الربح لكل منهما، الأمر الذي يحقق منافع للمجتمع أيضا.

ج. الصيغة المكتوبة: يتم عقد المضاربة بصيغة عقد مكتوب بين الطرفين يوضح فيه شروط العقد، ومن هذه الشروط:

- رضاء الطرفين
- أهلية كل منهما ، أو بتولية ولي الأمر عن رب العمل.
- أن لا يكون النشاط مخالفا لأي من القواعد الشرعية، أي أن لا يكون محرما.

د. الربح: بيان كيفية اقتسام الربح الناتج عن عملية المضاربة.

هـ. العاقدان: وهما صاحب المال، والعامل المضارب، ومكن أن يكون صاحب المال شخصية طبيعية، أو شخصية اعتبارية، كشركة أو جمعية أو مؤسسة. كما يمكن أن يكون العامل أيضا شخصية طبيعية أو معنوية كالبنك أيضا.

٤. شروط صحة عقد المضاربة:

حتى تصح المضاربة ، لا بد أن تتم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وهناك شروط عامة، وأخرى متعلقة برأس المال، وأخرى متعلقة بالعمل، وأخرى متعلقة بالربح، وأخرى متعلقة بتحمل الخسارة. وندرج فيما يلي الشروط المتعلقة بكل من هذه الأمور.

١. الشروط العامة: وهي : الإيجاب والقبول، وتتمثل في العقد المكتوب، والبلوغ العقل بالنسبة للعامل.

٢. الشروط المتعلقة برأس المال: فما يلي أهم الشروط المتعلقة برأس المال، حتى تصح عملية المضاربة:

Digitized by Birzeit University Library

- أن يكون رأس المال من النقود ،كالدراهم والدنانير. فلا يصح عقد المضاربة من العروض، ولكن يجوز أن يتضمن العقد توكيلا للعامل ببيع العروض، ومن ثم العمل بثمن هذه العروض، على مذهب الحنفية والحنابلة.
- أن يكون رأس المال معلوم المقدار.
- أن لا يكون دينا على المضارب.
- أن يتم تسليم المال للعامل المضارب بالمناولة أو بالتمكين من المال.
- لا يجوز اعتبار التأمينات ، أو الرهونات التي تؤخذ ضمانا لالتزامات، كرأسمال للمضاربة، إلا إذا تم الوفاء بتلك الالتزامات. فعندئذ يصح اعتبار ما كان من تأمينات أو رهونات، رأسمال للمضاربة، لأنها لم تعد تأمينات ولا رهونات.

٣. الشروط الخاصة بالربح:

أما الشروط الخاصة بالربح، فتتعلق بضرورة تحديد مقدار نصيب كل من صاحب المال والعامل من الربح المحقق، وذلك عند إبرام العقد. أي أن يتم الاتفاق بينهما على جزء معلوم يأخذه العامل كالثلث أو الربع أو النصف. وقد تعرض مؤتمر المصرف الإسلامي المنعقد بدبي لهذه المسألة ، فقرر ضرورة النص على بيان نصيب كل من المودع ومساهمي البنك ، والبنك المضارب ، وأن يكون نصيب كل منهم نسبة شائعة من الربح حتى تصح المضاربة. كما يجب تحديد نصيب كل طرف في بداية كل سنة مالية. ويمكن بناء على ذلك تلخيص الشروط المتعلقة بالربح بما يلي:

- أن يكون أسلوب تقسيم الربح معلوما مسبقا. أي أن يعرف كل منهما مسبقا نصيبه من الربح.
- أن يكون الربح جزءا مشاعا ، كأن يكون النصف أو الثلث، أو الربع .... إلخ.
- أن يتم احتساب نسبة الربح للمضارب من مجموع الأرباح ، وليس من رأس المال. ويعتبر عقد المضاربة فاسدا، في حالة احتساب حصة المضارب من الربح جزءا من رأس المال. أي لا يجوز أن تكون نسبة الربح من رأس المال.
- كما يشترط إعادة رأس المال كاملا لصاحبه، قبل توزيع الربح، بمعنى أن يقبض صاحب المال، رأس المال كاملا.
- ظهور الربح: يستحق الربح بالظهور، ومن شروط توزيع الربح: التنضيض، بمعنى الإظهار أي ظهور الربح. وتحويل السلع وعروض التجارة إلى أثمان (نقود)، ولا يلزم إلا بالقسمة.
- لا يجوز توزيع الربح قبل القبض. فلا يجوز الشريكان أن يقتسما الدين، فقد يحصل أحدهما، ولا يحصل الآخر. ولكن يقتسمان الربح بعد القبض. ويشترط لتقسيم الربح ثلاثة أمور: الظهور،

Digitized by Birzeit University Library

القسمة، وسلامة رأس المال، والمقصود بالظهور أن تكون نتيجة المضاربة من ربح أو خسارة قد ظهرت، أي أن يتم إعداد حساب الدخل، أما القسمة فهي لا تكون إلا بعد النضوض، أي ظهور الربح وتحويله إلى نقد، وهي موقوفة على المرحلة الثالثة، وهي سلامة رأس المال، أي إعادته وتسليمه إلى صاحبه.فإن كانت النتيجة خسارة تحملها رأس المال وحده. كما يجوز أن يقتسما الربح، وتستمر المضاربة. وتقوم البنوك الإسلامية بإعداد قائمة الدخل سنويا، ومن ثم توزيع الدخل، ويتم توزيع الأرباح بعد سلامة رأس المال، وتتبع الخطوات التالية:

- يرى البعض جواز خصم المصاريف التي تكبدها البنك، ويرى آخرون عدم جواز ذلك، لأن نفع هذه المصاريف عائد على البنك، ولأغراض أخرى غير المضاربة.
- ضرورة اقتطاع الاحتياطي من أرباح المساهمين ،وليس من أرباح الودائع الاستثمارية.
- ضرورة تحديد نصيب كل من صاحب المال والعامل من الربح عند انعقاد المضاربة.
- يتم توزيع الأرباح بفصل حصة المضاربة بالعمل أولا، والتي تحدد مسبقا ، كأن تكون ١٠% من الأرباح أو ٢٠ % أو غير ذلك. والتي تخص البنك الإسلامي كشخصية معنوية، ثم يوزع الباقي من الربح بعد ذلك بين المودعين وأصحاب البنك من المساهمين بنسبة الأموال المقدمة من كل منهم، وحسب ما تم الاتفاق عليه عند التعاقد.

٤. الشروط الخاصة بالعمل:

أ. اختصاص العامل بالعمل ، أي لا يجوز أن يقوم صاحب المال بالعمل.

ب. أن لا يضيق صاحب المال على العامل.

يشترط أن يكون العمل ضمن شروط عقد المضاربة، . بمعنى أن لا يخالف العامل القيود التي يضعها صاحب المال عليه ، والتي ليس من شأنها ، سد وجوه العمل أمامه.وذلك في حدود ما يقتضيه عقد المضاربة.

ج. عدم توقيت فترة معينة للمضاربة ، إلا أنه يجوز توقيت العمل بوقت معين ، لأنه توكيل يسمح بالتقييد بالتخصيص بوقت ، إلا أن الشافعية والمالكية لا يرون جواز التوقيت بوقت معين.

د. يجوز للعامل إعطاء المال لغيره مضاربة.

هـ. لا يجوز أن يشترط صاحب المال، أن يقوم بالعمل في المضاربة. لأن المضاربة تقتضي إطلاق يد المضارب العامل بالعمل لتنمية المال. علما بأنه إذا كان صاحب المال بنكا له شخصية اعتبارية ، فيجوز للبنك القيام ببعض الأعمال الإدارية والمحاسبية الخاصة بالمضاربة. لأن من يقوم بهذه الأعمال ليسوا أصحاب المال ، إنما هم موظفون في البنك . ذلك لأن الغرض من عدم

Digitized by Birzeit University Library

تدخل صاحب المال في العمل، هو أن لا يؤثر عمل صاحب المال على ما يحتاج القيام به المضارب العمل من أجل تنمية وتطوير المال. كما يجوز أن يقوم الولي كالأب، والوصي بالعمل في المضاربة، إذا لم يكن هو صاحب المال، آي إذا كان يضارب بمال ابنه أو الموصى عليه (أبو غده ، ١٩٨٣، ص.١٥).

و. عدم تحميل العامل بجزء من الخسارة.

ز. لا يجوز في عقد المضاربة طلب الضمان أو الكفالة من العامل . فهو شرط باطل. لأن المال في يد المضارب أمانة. ولكن أجاز الفقهاء طلب الضمان أو الكفالة من المضارب، لضمان ما يتلف من المال، نتيجة التعدي أو التقصير.

٥. الشروط الخاصة بتحمل الخسارة: بين الشرع طرق تحمل الخسارة في عقد المضاربة، وذلك كما يلي:

■ الأصل في عمليات المضاربة، أن يتحمل صاحب المال الخسارة بأكملها ، إن لم يكن هناك تعد أو تقصير أو إهمال من قبل العامل.

• في حالة قيام العامل بالتعدي، أي القيام بعمل لم يتم الاتفاق عليه، أي يخالف شروط عقد المضاربة، فيعتبر العامل المضارب ضامنا للمال. ويتحمل ما وقع من خسارة ، نتيجة هذا التعدي، وإن ربح نتيجة هذا التعدي، فالربح بينه وبين صاحب المال على ما اتفقا عليه.

• عند التصفية النهائية للمضاربة ، تخصم الخسارة من رأس المال، ويرد الباقي لصاحب المال.

• يتم خصم الخسارة الدورية التي تظهر في حالة المضاربة المستمرة ، من الأرباح السابقة وغير الموزعة في حالة وجودها. وإذا لم يكن هناك ربح سابق، ترحل الخسارة، إلى حين ظهور أرباح ، فتخصم منها. فإن لم يظهر أرباح حتى نهاية عقد المضاربة ، أو إن ظهرت أرباح ولم تكفي لتغطية الخسارة، يتم خصمها من رأس المال، ورد الباقي لصاحب رأس المال.

• إذا حصلت خسارة، وكان قد تم توزيع أرباح سابقة في حالة المضاربة المستمرة ، تجبر الخسارة من الأرباح التي تم توزيعها، أي يتحمل كل طرف جزءا من الخسارة بقدر ما حصل من أرباح.

• إذا هلك مال المضاربة، سواء قبل بدء النشاط أو بعده، يعتبر الهلاك والخسارة كلها على صاحب المال.

٦: شروط خاصة: قد يتضمن عقد المضاربة شروطا خاصة، لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية مثل:

Digitized by Birzeit University Library

- أن تتم المتاجرة بسلعة معينة.
- أن تتم العملية في بلد معين.
- أن لا يبيع إلا نقدا.
- أن لا يسافر بالمال.

٥. أحكام المضاربة:

للمضـــاربة أحكـــام متعددة، تتعلق بالمرحلة التي وصل فيها التعامل بالمضاربة، وتتلخص أحكام المضاربة بما يلي:

١. إذا دفع صاحب المال مالا إلى المضارب، فهو أمانة في يده حكمه حكم الوديعة، بمعنى يجب رده كـــاملا. وعليه رده إلى صاحبه إن لم يكن قد بدأ العمل به، وفي حالة الضياع أو التلف من غير تعد أو تقصير يخسر صاحب المال ما قدم من مال.

٢. إذا بـــدأ المضارب بالعمل، واشترى بضاعة للمتاجرة بها، فهو وكالة، حيث يصبح المضارب وكيلا عن صاحب المال ، لأنه تصرف بمال الغير بإذن منه.

٣. إذا تحقـــق ربـــح من العمل، أصبحت العلاقة علاقة شراكه، يشترك الطرفان بالربح حسب الاتفاق المسبق بينهما

٤. . إذا تبيـــن أن عملية المضاربة كانت فاسدة، تتحول العلاقة إلى علاقة إجارة، أي أن الربح كله لصاحب العمل، وحصل العامل على أجر المثل إن تحقق ربح، ولا يحصل على آي شيء إن تحققت خسارة.

٥. إذا خـــالف المضـــارب بعض الشروط أو القيود التي وضعها صاحب المال، اعتبر العامل غاصبا، وعليه ضمان هلاك المال، وليس له أجر.

٦. إن كـــان شـــرط المضـــاربة أن الربح كله للمضارب، أصبحت العلاقة علاقة قرض، أي أن صاحب المال دائنا، والمضارب مدينا.

٧. إن كان شرط المضاربة أن الربح كله لصاحب المال، أصبحت العلاقة علاقة إبضاع أي عمل متبرع به من العامل لصاحب المال.

كما أن هناك أحكاما أخرى للمضاربة تتعلق بالشروط التي توضع في العقد ، ومنها:

١. توقيت المضاربة بمدة معينة: أجاز بعض الفقهاء ذلك، ولم يجزه بعضهم استنادا إلى أن عقد المضاربة غير لازم ، ويجوز لكل طرف فسخه متى شاء.

Digitized by Birzeit University Library

٢. تعلـيق العقـد أو إضافته: بحيث لا يبدأ تنفيذ العقد إلا بحدوث الأمر المعلق عليه، أو حلول الزمن المستقبل.

٣. الضـمان في المضاربة: لا يجوز تحميل المضارب مسئولية رد رأس المال إلى صاحبه في كل الأحوال. لأن المضارب أمين على المال. والأمين لا يضمن المال، إلا إذا تعدى أو قصر. ولكن يجوز طلب ضمانات من المضارب ضد مخاطر التعدي والتقصير أو خيانة الأمانة، ويجوز أن يكون الضامن طرفا ثالثا.

٤. أحكام العمل بالمضاربة:

أ. نـوع النشـاط: الأصـل في أعمال المضاربة أن تكون في التجارة، ولكن يجوز أن تشمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها.

ب. حدود تصرف المضارب: وهي:

- الأعمال الخاصة بطبيعة النشاط.
- أعمال لا تتصل بالنشاط ، ولكن تساعد في عملية الاستثمار، كخلط مال المضاربة بماله.
- أعمال تحتاج إلى إذن من صاحب المال، والتي يترتب عليها التزامات جديدة مثل الاستدانة .
- أعمـال يقوم بها صاحب المال: كقرارات البيع والشراء، فيجيزها البعض لأنه يتصرف بماله، ولا يجيزها البعض الآخر على اعتبار أن المضارب يختص بالعمل.
- يجوز استئجار بعض الخدمات من رب المال كمخزن، واستئجار ناقلة بأجر.
- يحق لصاحب المال ممارسة أعمال الرقابة على أعمال المضاربة.

٦. صور المضاربة:

تتخذ المضاربة صورا عدة نذكر منها:

أ. أن تكون العلاقة ثنائية بين طرفين هما: العامل وصاحب المال فقط.

ب. أن تكون العلاقة متعددة. وهي على صور مختلفة منها:

١. أن يـتعدد أصحاب المال، ويكون المضارب بالعمل واحدا، ومثال ذلك علاقة المودعين بالبـنك. فيـتعدد المودعـون الذيـن يقدمون المال، ويكون البنك مضاربا بعمله. أي يقوم البنك باستثمار أموال المودعين من قبله مباشرة.

٢. أن يكـون رب المال واحد ، والمضاربين متعددين: وتتمثل هذه الصورة في كون البنك رب المال، وذلك بإعطاء الأموال المودعة لديه إلى مضاربين بالعمل متعددين.

٣. تعدد أطراف المضاربة: أي يكون الأطراف ثلاثة، وهم :

Digitized by Birzeit University Library

المستثمرون : أصحاب رءوس الأموال، البنك الذي يقوم بدور الوسيط بين أصحاب الأموال والمضاربين، والجهة الثالثة وهم المضاربون: الذين يحصلون على الأموال من البنك لاستثمارها. وتأخذ علاقة البنك في استثمار المال صورا منها:

أ. الحالة الأولى: إذا كان مصدر المال من أموال الملاك (أصحاب البنك)، والودائع الجارية، فالبنك هنا يمثل اصحب المال، ويكون الشريك في العمل هو المضارب.

ب. الحالة الثانية: إذا كان البنك يعتمد على الودائع الاستثمارية في الاستثمار، فيأخذ البنك إحدى صورتين:

- يكون مضاربا بحصة معلومة من الربح بينه وبين أصحاب الودائع الاستثمارية.
- أما إذا دفع مال أصحاب الودائع الاستثمارية إلى طرف ثالث، يكون شريك في العمل على حصة من الربح مع أصحاب الودائع الاستثمارية، وشريكا براس المال على حصة شائعة من الربح مع المضاربين بالعمل. ويطلق على هذه العملية **إعادة المضاربة**. وتشبه هذه العملية عملية الاقتراض (من المودعين)، وإعادة الإقراض للمقترضين في البنوك التقليدية. حيث يحصل البنك التقليدي على فرق الفائدتين (الفائدة التي يتقاضاها نتيجة الاقراض، والفائدة التي يدفعها على الودائع. أما البنك الإسلامي، فيحصل على نصيبه من الأرباح، من الفرق بين حصته التي يحصل عليها نتيجة القيام بالعمل كمضارب مع المودعين، بموجب عقد المضاربة معهم، والحصة التي يدفعها للمضارب نتيجة قيامه بالعمل.بموجب اتفاق إعادة المضاربة.

٨. أنواع المضاربة:

هناك أنواع متعددة للمضاربات نذكر منها:

أ. **المضاربة المشتركة**: وأطرافها ثلاثة وهم: جماعة المستثمرين الذين يقدمون المال للعمل كمضاربة، كالمودعين في البنك. وجماعة المضاربين الذين يأخذون المال للعمل به حسب الاتفاق (وهم طبقة المستثمرين الذين يحتاجون للمال، ولديهم القدرة على العمل. أما الطرف الثالث، فهو الوسيط، أي الجهة التي تقوم بالوساطة بين أصحاب المال، وأصحاب العمل، لتحقيق التوافق بينهما، من أجل تنظيم الحصول على المال من أصحابه المودعين في البنك. وإعطائه للمضاربين (أصحاب العمل)، وهذا الطرف الثالث هو البنك الإسلامي.

وللمضاربة المشتركة مزايا متعددة نذكر منها:

Digitized by Birzeit University Library

- تحقق لصاحب المال الفرصة في استثمار أموالهم ، دون الحاجة للبحث عن فرص استثمارية ملائمة، ومجدية، كما توفر عليهم عناء البحث عن مضارب به صفات الأمانة والنزاهة، حيث يقوم الوسيط بكل ذلك.
- تحقق للمضارب إيجاد مصدر للتمويل ، وذلك بالذهاب إلى البنك ، وهو الوسيط الذي يكون قد تعرف على أصحاب الأموال الذين يرغبون باستثمار أموالهم.
- تحقق للبنك الوسيط مزايا توزيع المخاطر ، حيث ان الخسارة الناتجة من إحدى الأصناف المضارب بها، يتم تغطيتها من أرباح المضاربات الأخرى. كما تحقق له حسن وسهولة اختيار المضارب العامل من بين المتقدمين للمشاركة على أساس المضاربة بعملهم ، من أجل اختيار التعامل مع الأفضل، والذي يحقق أرباحا أفضل من عمليات المضاربة.

ب. **المضاربة الخاصة:** وهي التي تمثل العلاقة بين صاحب المال، والعامل ، أي أن لها طرفان: صاحب المال، والعامل فقط.

ت. **المضاربة المقيدة:** وهي التي يقيد فيها صاحب المال العامل بنوع التجارة ومكان العامل، وغير ذلك من الشروط . مثال: أن يعين صاحب المال للمضارب، أنواع السلع التي يجب أن يتعامل بها، والمنطقة الجغرافية، ومع من يتعامل، وأن لا يبيع إلا نقاد على سبيل المثال.

ث. **المضاربة المطلقة:** وهي بعكس المضاربة المقيدة: حيث يعطي صاحب المال الحرية للمضارب بأن يعمل في أي نوع من السلع، وفي أي مكان، دون تدخل من صاحب المال، شريطة أن تكون الأعمال مقبولة شرعا.

صيغ المضاربة: هناك صيغ مختلفة للمضاربات بكافة أنواعها. فهي إما أن تكون:

- **مضاربات مؤقتة:** وتأخذ شكل صفقات يقوم العامل بشرائها بتمويل من صاحب المال، وتنتهي بانتهاء الصفقة، أي يتم تصفيتها خلال فترة زمنية محددة، وتتم المحاسبة بين طرفي المضاربة على أساس الربح الفعلي بعد تنضيد راس المال، أي بيع البضاعة بكاملها، وقبض الثمن.
- **المضاربات المستمرة:** وتأخذ شكل الشراكة المستمرة لتنفيذ عدد من الصفقات والعمليات، وتمتد لفترة مالية أو أكثر. وتتم المحاسبة عناه في نهاية كل فترة مالية، ولا يتم الانتظار حتى تنضيد رأس المال، بل يتم تقويم البضاعة المتبقية ، وتنقل إلى الفترة المالية التالية كما يتم في الشركات المساهمة والعادية حاليا. ويتم توزيع الربح حسب نتيجة النشاط بين طرفي المضاربة،

Digitized by Birzeit University Library

وذلك حسب ما تم الاتفاق بينهما مسبقا. مع تجنيب جزء من الربح كاحتياطي لمواجهة ما قد يحدث من مخاطر في الفترات التالية.

٨. مدة المضاربة والأحكام الخاصة بانتهاء المضاربة:

هناك من يرى أنه يمكن تحديد المدة، وهناك من يرى أن تحديد المدة ، فيه ضرر للعامل. حيث قد يكون الربح في تأخير عملية البيع إلى ما بعد انتهاء المدة.

- بالاتفاق بين الطرفين.
- لأسباب خارجة عن إرادة الطرفين، كهلاك المال، أو وفاة أحد الطرفين.

وعليه من الأحكام في هذه الحالات ما يلي:

١. وجوب رد المال إلى صاحبه، وإلا أصبح دينا في ذمة المضارب.

٢. إذا انتهت المضاربة، وما زال هناك بضاعة لم يتم بيعها، تعالج بإحدى الطرق التالية:

a. يتم بيعها حالا أو قسمتها، أو أخذ أحدهما لها، وإعطاء الآخر نصيبه نقدا.

b. في حالة اختلافهما على البيع حالا، أو الانتظار بعد مدة، ينظر إن كان بها ربح مقدر يغلب رأي المضارب، وإن لم يكن فيها ربح مقدر يغلب رأي رب المال على خلاف بين الفقهاء.

٩. فساد المضاربة

تعتبر عملية المضاربة فاسدة في أي من الحالات التالية:

١. جعل الربح مبلغا معينا لأحدهما ، فقد لا يتحقق من الربح إلا ذلك المبلغ، وبالتالي يظلم أحدهما.

٢. اشتراط تحمل المضارب جزءا من الخسارة، دون تعد منه، أو تقصير ، أو مخالفة لشروط العقد.

٣. عدم تحديد الجزء المخصص من الربح للمضارب، والاكتفاء بعبارة أن صاحب المال سيرضي المضارب بالعمل.

٤. اشتراط اشتراك رب المال في العمل.

وبشكل عام، فالمضاربة الفاسدة هي التي يخل فيها أحد الشروط: كمعلومية رأس المال، أو كونه ثمنا، أو كون الربح محددا. أي انحراف المضاربة عن مسارها الشرعي .

Digitized by Birzeit University Library

الأحكام الخاصة بفساد المضاربة:

إذا فسدت المضاربة بفقدان أحد شروطها، فإن المال يبقى في ذمة المضارب كأمانة، وينقلب المضارب إلى أجير، وتكون تصرفاته في المال صحيحة، والربح المتحقق يكون كله لصاحب المال، وللمضارب أجرا ، ومن الفقهاء من يرى أن للمضارب، الجزء المسمى له في العقد.

الأحكام الخاصة بمخالفة المضارب:

إذا خالف المضارب شروط العقد، أو ما قيده به صاحب المال، أصبح متعديا، ويصبح المال دينا في ذمته، وفي حالة تصرفه في المال ، وتحقيق ربح ، فيرى بعض الفقهاء بأن المال والربح من حق صاحب المال، ويرى البعض أن رأس المال لصاحبه، والربح للمضارب، ويرى البعض أن يبقى الربح مشتركا بينهما.

١٠. مجالات العمل بالمضاربة:

يرى العديد من الفقهاء أن مجال المضاربة هو التجارة بالشراء والبيع، دون الصناعة أو الزراعة أو غيرها من الحرف. ويرى الحنابلة أنه يمكن استخدام أسلوب المضاربة في الزراعة، والحرف الأخرى.

١١. المعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة:

تتم المعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة على النحو التالي:

١. إثبات رأس مال المضاربة عند التعاقد: يتم إثبات عمليات تمويل المضاربة عند تسليم رأس المال عينا كان أو نقدا إلى المضارب. أما إذا تم الاتفاق على تسليم رأس مال المضاربة على دفعات، فيتم إثبات كل مبلغ عند دفعه. ويكون القيد المحاسبي كما يلي:

من حساب المضاربة

إلى حساب رأس مال المضاربة

والقاعدة المحاسبية: لا يتم إثبات رأس مال المضاربة، إلا عند تسليمه للمضارب.

قياس رأس مال المضاربة:

١. يقاس رأس مال المضاربة بالمبلغ المدفوع نقدا، أو الموضوع تحت تصرف المضارب.

٢. أما إذا كان رأس المال عينا، فيقاس بقيمة العين المتفق عليها بين البنك والعميل المضارب. وفي حالة وجود فرق بين القيمة المتفق عليها، والقيمة الدفترية لها يحتسب الفرق ربحا أو خسارة للبنك.

Digitized by Birzeit University Library

٣. لا تعتبر المصروفات الخاصة بالتعاقد، التي يتكبدها أحد الطرفين، أو كلاهما- كمصروفات دراسة الجدوى- من ضمن رأس مال المضارب. إلا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك.

٤. يخصم من رأس مال المضاربة، ما يسترده البنك من رأس مال المضاربة.

٥. يخفض رأس مال المضاربة بقيمة الجزء الهالك من رأس المال، إذا وقع قبل البدء بالعمل، في حالة عدم وجود تعد أو تقصير. ويعتبر النقص خسارة على البنك. أما إذا وقعت الخسارة بعد البدء بالعمل، فلا يخفض به رأس المال.

٦. في حالة هلاك رأس المال بالكامل ، بعد القيام بالعمل، يعتبر الهلاك خسارة كاملة على البنك، إن لم يكن هناك تعد أو تقصير.وتنتهي عملية المضاربة.

٧. في حالة انتهاء عملية المضاربة، وعدم تسليم رأس المال إلى البنك، يسجل رأس المال، ونصيب البنك من الأرباح ، ذمة على العميل المضارب.

إثبات نصيب البنك في أرباح وخسائر المضاربة: يتم إثبات نصيب البنك من أرباح وخسائر المضاربة كما يلي:

١. في حالة عمليات التمويل بالمضاربة التي تستمر لأكثر من فترة مالية: يتم إثبات نصيب البنك من الأرباح عن الفترة المالية التي حدثت، سواء تحققت الأرباح أو تمت المحاسبة عنها، كما يتم إثبات نصيب البنك من الخسائر لتلك الفترة، وذلك في حدود الخسائر التي يخفض بها رأس المال.

٢. في حالة عدم قبض البنك لنصيبه من الأرباح، يتم إثبات ذلك كذمة على المضارب.

٣. كما يتم إثبات نصيب المضارب من الخسارة في حالة التعدي والتقصير، كذمة على المضارب.

٤. في حالة التصفية ، ووجود خسائر يخفض بها رأس المال.

٥. كما يجب الإفصاح في القوائم المالية، إذا قام البنك بتكوين مخصص هبوط قيمة موجودات المضاربة.

مصاريف ونفقات المضاربة: يتم معالجة مصاريف ونفقات المضاربة وفقا لما يلي:

- تخصم كافة مصاريف المضاربة من الإيرادات، ثم يتم اقتسام الربح حسب ما تم الاتفاق عليه بين صاحب المال، وعامل المضاربة.
- لا يجوز للعامل أن يصنع من عمل المضاربة معروفا، أو أن يكافئ أحدا ، بإعطائه هدية أو غيرها.

Digitized by Birzeit University Library

١٢. متى يكون البنك مضاربا بالمال، ومتى يكون مضاربا بالعمل؟

علاقة البنك بالمودعين علاقة مضاربة مطلقة، حيث أن المودعين هم أصحاب المال، والبنك هو العـامل. وعليه، يعتبر البنك بالنسبة للمودعين هو المضارب، كما يعتبر المودعون هم أصحاب المـال. أما علاقة البنك بأصحاب المشروعات الاستثمارية الذين أمدهم بالمال، فالبنك هنا يعتبر صاحب المال، كما يعتبر أصحاب المشروعات هم المضاربون.

كمـا يعتـبر البنك شريكا في رأس المال من خلال أموال المساهمين، وهنا يصبح البنك صاحب رأس المال بالنيابة عن المودعين والمساهمين، ومن يتعامل معهم من أصحاب المشاريع يعتبرون مضاربين بعملهم. ويقوم البنك بأعمال الإدارة في هذه الشركات مندوبا عن المساهمين والمودعين معـا. وهنا يشارك البنك في الربح على اعتباره شريكا مع المودعين بالمال، ويستحق أجرا بدل العمل الإداري.

فالبنك هو المضارب بالنسبة للمودعين، وصاحب المال بالنسبة للمشروعات التي يقوم بتمويلها.

ومن هنا نقول أن العلاقة بين البنك وأصحاب الودائع الاستثمارية، علاقة تتمثل في أنه:

- أمين على حفظ أموالهم
- ثم وكيل في استثمارها.
- ثم شريك في أرباحها النهائية.

أما علاقة البنك بأطرافه المختلفة فهي:

- تقديم أصحاب البنك (حملة الأسهم) لرأس المال، من أجل قيام البنك بالنشاط المصرفي.
- تقديم أصحاب الودائع أموالهم للمضاربة.
- قيام البنك بالعمل في هذه الأموال.

ولكل طرف من هذه الأطراف عائد نتيجة عمليات الاستثمار، كما يلي:

أ. أصحاب راس المال: عائد على استثمار رأسمالهم (نصيبهم من الربح الفعلي) + عائد عن العمل كمضارب لودائع الاستثمار، ويمثل النصيب المتفق عليه من الربح الفعلي.

ب. أصحاب ودائع الاستثمار: عائد عن المضاربة بأموالهم، وهو نصيبهم من الربح الفعلي حسب الاتفاق.

ت. الإدارة: عائد عن العمل كوكالة بأجر، أو مكافأة تتحملها حصص أصحاب رأس المال من أرباحهم الخاصة.

Digitized by Birzeit University Library

١٢. الخطوات العملية لتنفيذ عملية المضاربة:

تتم عملية المضاربة مع البنك الإسلامي باتباع الخطوات التالية:

١. يتقدم العميل بطلب إلى البنك لتمويل عملية المضاربة على النموذج الذي يقرره البنك، ويشمل جميع المعلومات الخاصة بالعميل، وطبيعة العملية ، ومقدار التمويل المطلوب، والضمان الذي يمكن أن يقدمه الطالب، ومدة العمل المتوقعة وغيرها من المعلومات التي يراها البنك مناسبة.

٢. يوم البنك بدراسة الطلب، ومناقشة طبيعة العملية مع العميل، ودراسة العميل من حيث الكفاءة العملية ، والنزاهة والأمانة ، وقدرته على ممارسة العمل، كما يدرس الطلب من حيث توافق العملية مع الشريعة الإسلامية، وسياسة التمويل في البنك.

٣. يضع مسئول التمويل مذكرة بالدراسة ليرفعها إلى المسئولين لاتخاذ قرار التمويل من عدمه.

٤. يتم إعلام العميل بقرار البنك بخصوص التمويل من عدمه.

٥. في حالة الموافقة على الطلب، واتخاذ قرار بالموافقة على التمويل، يقوم البنك بتجهيز عقد المضاربة ويتم التوقيع عليه من قبل الطرفين: البنك، والعميل، وكذلك الكفلاء في حالة كون الضمان تقديم كفلاء.

٦. يقوم البنك بمتابعة عملية المضاربة ، بعد تقديم التمويل المطلوب لصاحب العمل، للتأكد من حسن سير عملية المضاربة، والتقيد بعقد المضاربة. والمتابعة نوعان: **متابعة مكتبية** عن طريق التقارير التي يطلبها البنك عن سير عملية المضاربة، **ومتابعة ميدانية**: والتي تتم عن طريق قيام مندوبي البنك بزيارات ميدانية لمكان العمل ، والإطلاع عن كثب على سير العمل، وعلى المستندات المؤيدة للعمل.

٧. يتم قياس نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة ، وذلك بعد انتهاء عملية المضاربة. ففي حالة تحقق ربح، يتم توزيعه حسب النسب المتفق عليها في العقد.

أما في حالة تحقق خسارة خارجة عن إرادة المضارب العامل، أي بدون تعد أو تقصير منه، فيتحملها البنك صاحب المال.

وتتضمن ملاحق الكتاب نموذجا عن عقد المضاربة، كما تجريها البنوك الإسلامية.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. ما معنى المضاربة، وبين الحاجة إلى اتباع هذا الأسلوب من التمويل.
٢. أذكر أركان عقد المضاربة؟
٣. ما هي شروط صحة عقد المضاربة؟
٤. للمضاربة أحكام متعددة، بين هذه الأحكام؟
٥. هناك أحكام خاصة بشروط عقد المضاربة ، ما هي هذه الأحكام؟
٦. تتخذ المضاربة صورا متعددة، أذكر هذه الصور.
٧. ما هي أنواع عقود المضاربة؟
٨. ما هي مزايا المضاربة المشتركة؟
٩. كيف يتم معالجة مصاريف المضاربة؟
١٠. ما هي أسباب فساد عملية المضاربة؟
١١. اشرح المعالجة المحاسبية لعملية المضاربة.
١٢. كيف يقاس راس مال المضاربة؟
١٣. كيف يتم إثبات نصيب البنك في أرباح وخسائر المضاربة؟
١٤. ما هي الأحكام الخاصة بانتهاء عقد المضاربة؟
١٥. متى يكون البنك مضاربا بالمال، ومتى يكون مضاربا بالعمل.

تمرين: يطلب من طالبين : أحدهما يمثل دور طالب التمويل، والثاني يمثل البنك، وطلب منهما القيام بعملية المضاربة منذ تقديم الطلب، وحتى انتهاء عملية المضاربة.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

المشاركـــة
Participation

Digitized by Birzeit University Library

الفصـــل السابع

المشاركـــة

Participation

المشـــاركة هـــي عملـــية خلط الأموال من أجل استثمارها، وتحقيق ربح من عملية الاستثمار، واقتسام الربح بين الشركاء أصحاب الأموال.

١. أنواع الشركات في الإسلام

والشركات في الإسلام نوعان:

أ. شركات الملك: والتي تنشأ عن الشراكة بدون اتفاق، وتنتج عن عملية الميراث، أو الوصايا أو التملك على الشيوع، حيث يشترك الورثة في الميراث، والموصى لهم في العين الموصى بها من قبل الموصي، كما يشترك عدد من الأشخاص في قطعة أرض غير مفروزة على الشيوع، بمعنى لا يعرف أحدهم حدود حصته، والكل شركاء في هذه القطعة.

ب. شركات العقود: وتنشأ بعقد اتفاق بين شخصين أو أكثر لإنشاء مشروع معين يساهم كل منهم بجزء محدد من رأسمال هذه الشركة، من أجل اقتسام ما ينتج عنها من ربح أو خسارة.

هـــذا، وقد عرف الإسلام الشركات منذ بداية عهده. إلا أن الإسلام نظم الشركات بأنواع مختلفة نذكر منها:

١. شـــركة المضاربة: وهي عبارة عن شركة بين اثنين أو أكثر يقدم أحدهما المال ، بينما يقدم الآخر عمله، ويتفقا على اقتسام الربح بينما بنسبة يتفق عليها فيما بين الشركاء، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال ، لقول سيدنا علي كرم الله وجهه :

الخسارة على المال ، والربح على ما اتفقا عليه.

وشـــركة المضـــاربة تشـــجع مـــن ليس لديه المال ، ولديه أفكارا ، وهو مستعد للعمل ، فيمكنه الحصـــول على المال ممن لديه مال ، ولا يستطيع استثماره. والفصل السابع من هذا الكتاب يبين تفصيلا لعمليات المضاربة.

٢. شركة المزارعة: وهي شركة زراعية ، تتم بين شريكين أو أكثر ، يقدم أحدهما الأرض (صاحبها) ويصبح شريكا بالأرض ، بينما يكون الشريك الثاني المزارع الذي يقدم عمله وجهده

Digitized by Birzeit University Library

وخبرته، وقد يتفق الطرفان على أن يقدم أي منهما ما تبقى من عناصر الإنتاج كالبذور أو الأشتال أو غيرها ، ويتم توزيع الناتج حسب الاتفاق.

٣. شركة المساقاة: عقد شركة على خدمة البساتين أو الأشجار المثمرة كالفاكهة والنخيل مقابل نصيب من الثمار يحدد حسب الاتفاق ، وهذه الشركة فيها طرفان : صاحب البستان ، والشريك القائم على البستان بالسقي، والخدمة حتى تتضح الثمار.

٤. شركة أموال: وهي اتفاق بين اثنين أو أكثر على أن يقدم كل منهم مبلغا من المال، ليتم استثمار الأموال على أن يكون لكل شريك من الشركاء نصيب معين من الربح.

٥. شركة الأبدان: وتسمى شركة الأعمال ، أو الصنائع أو شركة التقبل، وتتم بأن يتفق اثنان أو أكثر من أصحاب العمل على أن يشتركوا في تقبل العمل من الناس،ويكون الربح مشتركا بينهم حسب الاتفاق، ولا يشترط أن يكون العمل في محل واحد أو من جنس واحد. ويجوز لأي منهم تقبل العمل ، ومن يتقبل العمل منهم يلزم شركاءه بذلك ، ومثال ذلك مجموعة من عمال البناء أو النجارة أو الحداد يتفقوا على تكوين شركة للحصول على أعمال البناء أو النجارة أو الحدادة ، ويقومون بتنفيذ هذه الأعمال ، ويقتسموا الربح بينهم حسب الاتفاق.(عبدالله، بدون تاريخ، ص ٢١٧).

٦. شركات الوجوه: وهي شركة تقوم بين اثنين أو أكثر ممن لهم سمعة وجاه، يحسنون تصريف البضاعة، وتقوم على الدين من غير تقديم مال أو صنعة ، كأن يشترك مجموعة من التجار على شراء سلع بالدين (بالأجل)، معتمدين على سمعتهم ، ويقوموا ببيعها بالنقد، ثم يقتسموا الربح بينهم ،حسب نسبة الضمان من كل شريك، ويكون الشركاء ضامنين لثمن البضاعة المشتراة، وتكون حصة كل منهم في الربح أو الخسارة على قدر حصته في المال المشترى (أي بقدر ما اشترى بالدين وكان ضامنا له).، فهي لا تتطلب راس مال، حيث تقوم على الائتمان (الدين) ، ولذا، يطلق عليها شركة الذمم.

٧. شركات العنان: عقد بين اثنين أو أكثر على أن يشارك كل منهما بحصة من المال، وأن يساهم بعمله، وأن يتم اقتسام الربح والخسارة ، ولا يشترط التساوي في المال أو التصرف أو الربح، ويرى الحنفية والحنابلة أنه يجوز اقتسام الربح حسب ما قدم كل منهم من مال، كما يجوز أن يتم اقتسام الربح بالتساوي مع اختلاف ما يقدم كل منهم من مال، كما يجوز أن يأخذ أحدهم حصة من الربح أكثر من غيره مع أن هم متساوين في رأس المال، كما يجوز أن يأخذ شخص نصيبا من الربح أكثر من غيره بالرغم من قيام الاثنين بالعمل، ذلك لأن أحدهما قد يكون عمله أفضل من الآخر. (السيد سابق، فقه السنة، الجزء الثالث، صفحة ٢٩٦).

Digitized by Birzeit University Library

٨. شـركة المفاوضة: وهي شركة بين اثنين أو أكثر في مشروع معين ، على أن يشارك كـل مـنهم بحصة من المال، وأن يساهم كل منهم بالعمل، أو بالوجاهة، وتتساوى حصص كل منهم، ويتساوون في التصرف في كل شيْ ، على أن يكون كل واحد منهم كفيلا عن الآخرين فيما يجـب علـيه مـن شـراء أو بيع ، كأن يكون وكيلا عنهم ، ولا يصح أن يكون تصرف أحد الشـركاء أكـثر مـن تصـرف الآخريـن، ويوزع الربح أو الخسارة بينهم بالتساوي أو حسب الاتفـاق.على أن يقتسموا ما يسوقه الله من ربح أو خسارة بالتساوي، ويشترط التساوي في المال والتصـرف والـتكافل بالدين، وقد أجازها الحنفية والمالكية بشروط كثيرة (ابن قدامه، المغني، المجلد السادس، ص ٢٠.)

٢. شروط المشاركة:

للمشاركة في الإسلام أركان ثلاثة لكل منها شروطا، وهي:

١. الصيغة (الإيجاب والقبول): وليس هناك صيغة محددة لعقد الشراكة، إنما يفضل وجود عقد شراكة مكتوب.

٢. العـاقدان: يشترط أن يكون كل من الشركاء الذين يتم بينهم عقد الشراكة عاقلين ، وقادرين على توكيل غيرهم، أو أن يكون الواحد منهم صالحا لأن يكون وكيلا عن غيره.

٣. محل العقد: والمقصود بمحل العقد: المال اللازم للشراكة، والعمل اللازم لها. وهناك شروط خاصة برأس المال اللازم للشركة، وشروطا خاصة بالعمل.

أ. الشروط الخاصة برأس المال:

- أ، يكون رأس المال نقدا أو عينا كالبضاعة، والعقار، والآلات وغيرها من الأشياء التي لها قـيمة مادية كحقوق الامتياز وبراءات الاختراع، شريطة أن يتم تقويم هذه الأشياء العينية بالنقد باتفاق الشركاء.
- شرط خلط الأموال المقدمة من الشركاء، إلا أن الحنفية والحنابلة لا يشترطون ذلك.

ب. الشروط الخاصة بالعمل:

يشترط أن يشترك الشركاء بالعمل، وليس شرطا أن يتساووا في العمل ، فيجوز لأحد الشركاء أن يقـوم بعمـل زيادة على غيره، مقابل حصوله على زيادة في حصته من الأرباح، أو مقابل أجر معين.

Digitized by Birzeit University Library

٣. الشروط الشرعية للمشاركة في الإسلام:

هناك العديد من الشروط حتى تصبح عملية المشاركة صحيحة من الناحية الشرعية، نذكر منها:

- أن يكون الشريك بالغا عاقلا، حرا راشدان ومالكا للمال الذي يشارك به، أو لديه تفويض بالتصرف به.
- أن يقدم الشريك حصته في الشركة من المال نقدا أو عينا حسب ما يتم الاتفاق عليه بين الشركاء. فإذا تم الدفع عينا، يقيم إن كان من عروض التجارة ، تقيم الأعيان حسب قيمتها يوم قبضها.
- أن يتم خلط مال الشريك مع مال الشريك الآخر (مع البنك إذا كان البنك هو الشريك).بحيث لا يتم الفصل بينهما.
- يصبح كل شريك وكيلا في التصرف في مال شريكه، وأمينا عليه.
- يقدم كل من الشريكين المال والعمل.
- يحدد العقد نسبة مشاركة كل منهما، كما يحدد مسئولية كل شريك في الإدارة، والإشراف والعميل، والتمويل، وطريقة توزيع الربح والخسارة بينهما.
- أن يتفق الشريكان على تقسيم الربح بنسبة مساهمتها في المال، أي باي نسبة أخرى . أما الخسارة فتقسم حسب المساهمة في راس المال.
- يجوز مطالبة الشريك الذي يقوم بعمل الإدارة بتقديم ضمان أو رهن تحسبا لوقوع أي خسارة قد تقع نتيجة التعدي أو التقصير . ولكن هذا الضمان لا يضمن الخسارة.
- يجوز أن يبيع أي من الشركاء حصته للشريك الآخر.

٤. أحكام المشاركة:

هناك عدة أمور تحكم عملية المشاركة نذكر منها:

١. توكيل كل شريك صاحبه في التصرف بالمال، ويعتبر مفوضا في القيام بنشاط الشركة بدون تعد أو تقصير أو إهمال، وهنا لا يجوز للشريك أن يقوم بتشغيل المال لصلحه، أو الإنفاق منه على أغراضه الشخصية، خاصة في شركات الأموال (العنان)،

٢. تقوم الشراكة على مبدأ الغنم بالغرم، فليس هناك ضمان لراس المال من قبل اي من الشركاء، ولكن يمكن أن يطلب شريكا ممن فوضه أن يقدم بعض الضمانات ضد الاهمال أو التقصير أو

Digitized by Birzeit University Library

التعدي، وذلك في حالة أن يكون البنك شريكا مع غيره، ويفوض البنك الشريك الآخر بالقيام بالعمل، فيحتاج البنك هنا إلى ضمانات يقدمها شريكه ضد الإهمال والتقصير والتعدي.

٣. لا يجوز لأي من الشركاء أن يشترط بيع حصته للشريك الآخر بالقيمة التاريخية، بمعنى أنه لا يجوز للبنك الشريك أن يشترط بيع حصته للشريك الآخر في أي وقت، خلال فترة الشراكة بالقيمة التاريخية، أو أن يشترط الشريك بيع حصته للبنك بالقيمة التاريخية، بمعنى لا يصح لأي من الشركاء أن يشترط ضمان عدم تحمله للخسارة.

٤. يقوم كل شريك بالعمل في الشركة عن نفسه، وبصفته وكيلا عن غيره من الشركاء.

٥. تحديد نطاق عمل الشريك في الشركة، مثل الأعمال الإدارية كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. ومن الأمثلة على ذلك، قيام الشركاء في الشركات المساهمة العامة بتفويض بعض الشركاء(أعضاء مجلس الإدارة الذين ينتخبهم الشركاء الباقون) بالقيام بإدارة أعمال الشركة. هذا ويجوز للشركاء المفوضين أو يفوضوا أو يستأجروا غيرهم للقيتا بأعمال أخرى مقابل أجر، كتعيين مدير عام للشركة.

٦. تعيين الموظفين مقابل أجر على نفقة الشركة.

٧. عدم جواز قيام أحد الشركاء بالاقتراض للشركة، أو الإقراض للغير من مال الشركة، أو إعطاء التبرعات أو الهبات إلا بموافقة الشركاء الآخرين.

٨. بيان طريقة توزيع الربح سلفا، كأن يتم توزيع الربح حسب حصة كل منهم في راس المال كما هو الحال في الشركات المساهمة العامة التي يتم توزيع الربح فيها حسب مساهمة كل مساهم في راس مال الشركة. كما يمكن أن يتم الاتفاق على توزيع الربح كما يلي:

- جزء يوزع حسب جهد الشركاء في القيام بالعمل.
- جزء يخصص ليوزع نسبة حصة كل منهم في راس المال.
- تخصيص نسبة من الربح لغير الشركاء، وذلك بموافقة الشركاء، كأن يخصص نسبة معينة من الربح لأغراض الزكاة توزع للفقراء والمساكين وأبناء السبيل، والعاملين عليها والغارمين وفي الرقاب، وغيرها من وجوه الزكاة المختلفة.
- تجنيب جزء من الأرباح كاحتياطي لتدعيم المركز المالي للشركة.
- توزع الخسارة بنسبة حصة كل منهم في راس المال، ويطلق على هذه العملية الوضيعة.
- كما يجوز تدوير الخسارة لفترات زمنية مستقبلية لتخصم من الأرباح المستقبلية.

٩. تنتهي الشركة في أي من الحالات التالية:

أ. قيام أحد الشركاء بفسخ العقد.

Digitized by Birzeit University Library

ب. موت أحد الشركاء، أو زوال أهليته القانونية بالجنون، أو فقدان الذاكرة أو غير ذلك من مسببات فقدان الأهلية. إلا إذا وافق الورثة والشركاء على الاستمرار في الشركة. وهي في هذه الحالة شبيهة بشركات التضامن.

٥. المشاركة في البنوك الإسلامية:

المشاركة هي عبارة عن عملية يقوم فيها البنك والشريك العميل بتقديم المال بنسبة متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو توسيع مشروع قائم. بحيث يصبح كل منهما مالكا لحصة من راس المال إما بصورة دائمة أو متناقصة ، مستحقا لنصيب من الأرباح والخسارة بنسبة مساهمة كل منهما. والمشاركة نوعان:

أ. المشاركة الثابتة (الدائمة): وهي التي تبقى فيها حصة كل شريك في رأس مال الشركة ما دامت الشركة قائمة.

ب. المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: وهي الشراكة التي يوافق فيها البنك على تخفيض حصته في الشركة سنويا، مقابل قيام الشريك الآخر بدفع قيمة التخفيض من حصته في الأرباح أو من أي مصدر آخر، بحيث تزيد حصة الشريك الآخر بمقدار تخفيض حصة البنك، إلى أن تصبح الشركة(أو العين المشترك فيه أي المشروع) ملكا بالكامل للشريك الآخر.

ج. المساهمات: وهي الشركة التي يشتري البنك أسهما في رأسمالها.

د. شركة المضاربة: وهي الشركة التي يقدم فيها أحد الشركة المال، بينما يقدم الآخر عمله، ويتم اقتسام الربح بينهما حسب النسب المتفق عليها مسبقا. ومثال ذلك: الشركة بين أصحاب الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية الذين يقدمون المال، وبين البنك الذي يقوم بالعمل في استثمار هذا المال، ويتحمل أصحاب المال كامل الخسارة، إلا إذا ثبت أن هناك تعد أو تقصير أو إهمال من قبل المضارب (البنك). كما تتم عملية المضاربة بين البنك بصفته صاحب راس المال أو نائبا عن أصحاب المال (المودعون)، وبين أصحاب الأعمال من حرفيين ، أو صناعيين أو زراعيين، أو تجار. وفي هذه الحالة يتحمل البنك الخسارة، ويقتسم الربح مع شركائه العاملين.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. عرف المشاركة.
٢. ما هي شروط المشاركة.؟
٣. أذكر الشروط الشرعية للمشاركة في الإسلام.
٤. ما هي أحكام المشاركة.؟
٥. أذكر أنواع المشاركات في البنوك الإسلامية.

Digitized by Birzeit University Library

المزارعة والاستصناع

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثامن

المزارعة والاستصناع

١. المزارعة :

المزارعة عبارة عن اتفاق بين اثنين على زراعة الأرض، والاستفادة من إنتاجها، على أن يقدم كل منهما شيئا معينا. وقد اختلف الفقهاء في حقيقة المزارعة، هل هي إجارة أو شركة، أم أنها تجمع بين الاثنين؟

إلا أن جمهور العلماء اعتبروا أن المزارعة من جنس المشاركات. وقد ذكر ابن قدامة، في الجزء الثاني من كتابه " المقنع" أن المزارعة دائرة بين الشركة والإجارة. ويمكن إصدار سندات مزارعة تنطبق عليها ما ينطبق على سندات المشاركة.

وللمزارعة شروط ، هي:(ابن قدامة، المقنع الجزء الثاني، ص: ١٩١-١٩٤):

١. جواز المزارعة بجزء معلوم يجعل للعامل من الزرع.
٢. إن كان في الأرض شجر، فزارعه الأرض وساقاه على الشجر صح.
٣. لا يشترط كون البذر من صاحب الأرض.
٤. فساد المزارعة إذا اشترط صاحب الأرض أن يأخذ ما يساوي البذار، ويقتسما الباقي. أو أن يشترط أن يكون لأحدهما محصولا معينا أو دراهم معدودة. لأن الأرض قد لا تخرج ذلك. وفي حالة فساد المزارعة: يعود الزرع لمن قدم البذار،وعليه أجرة صاحبه، أي إذا قدم العامل البذار، وفسدت المزارعة، فالزرع للعامل، وعليه أن يدفع لصاحب الأرض أجرة الأرض. وإن كان صاحب الأرض قد قدم البذار، فالزرع لصاحب الأرض، وعليه أن يدفع أجرة العامل.
٥. الحصاد على العامل.
٦. يجوز الاتفاق بين العامل وصاحب الأرض على أن يقدم المزارع البذار والعمل، وأن يتم السقي من ماء صاحب الأرض، على أن يكون الناتج بينهما.

ويمكن أن تقوم البنوك الإسلامية بدور فعال في عمليات المزارعة، كأن تقدم المال للشركاء (المزارع، وصاحب الأرض) من أجل شراء البذار، والحرث، واستصلاح الأرض على حصة

Digitized by Birzeit University Library

من الربح متفق عليها. وبهذا تلعب البنوك الإسلامية دورا رئيسيا في تنمية وتطوير قطاع لزراعة الذي يحتاج إلى تمويل من أجل نموه، وازدهاره.

٢. الاستصناع:

الاستصناع من استصنع الشيء. أي دعا إلى صنعه. والصنعة عمل الصانع أي حرفته.

ومعنى الاستصناع: عقد مقاولة مع أهل الصنعة على عمل شيء ما. وشرطه أن يكون العمل والمواد من الصانع. فإذا كانت المواد من المستصنع فهو عقد إجارة.

مثال: إذا قال شخص خياطا على صنع بدلة له، بسعر معلوم، على أن يقدم الخياط العمل والقماش فهذا عقد استصناع. أما إذا طلب الشخص من الخياط أن يصنع له بدلة من القماش الذي أحضره الشخص فهذا عقد إجارة.

مشروعية الاستصناع:

شرع الاستصناع لسد حاجات الناس ، حيث قد لا يجد الشخص في السوق ما يحتاجه من سلعة بمواصفات يريدها، فيلجأ إلى الصانع الذي يستطيع تلبية حاجاته بالمواصفات التي يرتضيها.

١. الاستصناع عملية بيع عين بها عمل، ويرى بعض الحنفية أنه إجارة محصنة أو إجارة إبتداء، بيع انتهاء.

٢. أنه يتفق مع السلم بصورة رئيسة، من حيث أجل تسليم المبيع، وهنا أجل تسليم المصنوع.

٣. استصنع الرسول صلى الله عليه خاتما في رواية البخاري. وتعامل الناس به، وقال عليه الصلاة والسلام " لا تجتمع هذه الأمة على ضلال أبدا".

٤. يشترط العلماء في عقد الاستصناع ما يشترطونه في عقد السلم من ضرورة تسليم جميع الثمن في مجلس العقد، ولا مانع لدى الملكية من تأجيله يوما أو يومين. كما يجوز تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة ولآجال محددة.

٥. كما يشترط تحديد أجل التسليم كالسلم، وإلا فسد العقد.

٦. يشترط في عقد الاستصناع بيان كافة المواصفات المطلوبة بدقة مثل:جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه.

٧. يجوز أن يتضمن العقد شرطا جزائيا، في حالة الإخلال بالعقد ، ما لم يكن ذلك ناتجا عن ظروف خارجة عن إرادة الطرف المخل بالعقد.

٨. يشترط توافر بقية شروط السلم.

Digitized by Birzeit University Library

دور الاستصناع في تنشيط الحركة الاقتصادية:

يلعب الاستصناع دورا حيويا في سد الاحتياجات الكثيرة بني البشر، ومن أهم المنافع التي يحققها الاستصناع ما يلي:

١. يساعد على التخفيف من حدة البطالة في المجتمعات، وذلك بإيجاد السبيل لتحويل المواد الخام إلى سلع تامة الصنع بأيد من لديه الخبرات، وذلك عن طريقها تسويق هذه المنتجات مسبقا.

٢. يعمل على تحقيق نوع من التوازن بين العرض والطلب. حيث يتم إنتاج السلعة بناء على طلبها، مما يعني أنه ما يعرض منها هو نفسه المطلوب، وبالتالي يساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

٣. يساعد على تلبية حاجات المستهلكين، إذ يتم صناعة السلعة حسب المواصفات التي يطلبها المستهلك. وبالتالي يتجنب الصانع كساد السلعة.

٤. يعمل على تنشيط الحركة التجارية. فيستطيع الصانع شراء المواد الأولية اللازمة له بثمن مؤجل. حتى ينتهي من تصنيع السلعة ، وبيعها وقبض ثمنها، ومن ثم ، يقوم بالتسديد.

٥. لا يتأثر الصانع بتقلبات الأسعار في السوق، حيث يضمن بيع السلعة التي يقوم بتصنيعها، بسعر معلوم، مهما تقلبات أسعار هذه السلعة. الأمر الذي يساعده في التخطيط السليم لمشروعه.

وهنا، يمكن للبنوك الإسلامية أن تلعب دورا فاعلا في تنشيط الحركة الصناعية، خاصة في تمويل صغار الحرفيين، الذين لا يملكون المال اللازم من أجل تصنيع سلع يحتاجها المجتمع. حيث يكون الصانع أو صاحب الحرفة قد اتفق مع شخص على تصنيعها وبيعها له. ولما لم يكن بإمكان الطالبين لتصنيع السلعة دفع ثمنها مقدما، مما يجعل صاحب الحرفة أو الصانع بحاجة إلى نقود، لشراء المواد الخام اللازمة للتصنيع، فيمكن للبنك الإسلامي أن يقدم له المال شراكة على نسبة من الربح. ويتم تسديد المال المقدم مع أرباحه عند قبض الثمن من المشتري للسلعة، الذي يكون قد طلب تصنيعها.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. عرف المزارعة.
٢. ما هي شروط المزارعة؟
٣. كيف يمكن للبنك الإسلامية أن تلعب دورا فاعلا في تنشيط، وتنمية الزراعة؟
٤. عرف الاستصناع.
٥. بين مشروعية الاستصناع
٦. ما هو دور الاستصناع في تنشيط الحركة الاقتصادية؟
٧. كيف يمكن للبنوك الإسلامية أن تلعب دورا فاعلا في تنشيط الحركة الصناعية؟

Digitized by Birzeit University Library

الإيجار المنتهي بالتمليك

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

Digitized by Birzeit University Library

الفصل التاسع

الإيجار المنتهي بالتمليك

١. المقدمـــــة:

ليس كل إنسان قادر على تملك ما يحتاج إليه. وقد يكون قادرا على التملك، ولكنه غير راغب في تملـك ما يحتاج إليه، خاصة إذا احتاج إليه لفترة قصيرة، وبالتالي كانت هناك الحاجة إلى عملية الإيجـار. فوجـد المؤجر والمستأجر، حيث أن لكل منهما مصلحة في ذلك. فمصلحة المؤجر أن يحصل على عائد من وراء السلعة التي يملكها مع بقائها على ملكه. ومصلحة المستأجر الحصول علـى منفعة السلعة، دون الحاجة إلى تكبد مال كبير في سبيل امتلاكها. وهذا ما يميز عقد البيع عـن عقـد الإيجار، حيث أنه في عقد البيع تنتقل ملكية الشيء للمشتري، ويحصل البائع مقابل تخلـيه عـن الملكية على الثمن. في حين أن عقد الإيجار يبقى الملك لصاحبه مع انتفاع الغير به مقابل أجر معلوم.

عرفـت صـيغة البـيع الايجـاري منذ ١٨٤٦ م (الشاذلي، ١٩٨٧) ، ويعني الإيجار المنتهي بالتمليك " تمليك المنفعة، ثم تمليك العين نفسها في آخر المدة". وصور الإيجار المنتهي بالتمليك تعتمد على اتفاق المتعاقدان ، وما حدداه من أجرة في الإجارة، وثمن للبيع، ووقت انتقال الملكية، وفيما إذا كان العقد:

- إجارة أو بيع
- إجارة وبيع
- إجارة ووعد بالبيع

٢. أنواع عقود الإيجار: تنقسم عقود الإيجار إلى نوعين:

أ. الإيجـار التشغيلي : Operational Leasing : وهي عقود الإيجار القصير الأجل، كـأن يستأجر شخص سيارة ليوم أو يومين، أو يستأجر غرفة في فندق ليوم أو عدة أيام. وهذا الـنوع من الإجارة لا يؤدي إلى التمليك بأي حال من الأحوال، لأن حاجة المستأجر لهذه العين حاجة مؤقتة.

ب. الإيجـار الرأسمالي : Capital Leasing: وهذا النوع من الإجارة طويل الأجل، بحيـث لا يرغب المستأجر في استثمار مبلغ كبير في شراء السلعة أو الشيء المراد استخدامه،

Digitized by Birzeit University Library

إما لعدم الرغبة في تجميد مبلغ كبير من المال لمدة طويلة، أو لعدم توافر ثمن السلعة معه. لذا، يلجأ إلى استئجارها لمدة طويلة، وهذا النوع من الإجارة الذي يمكن أن يسري عليه نظام عقد الإيجار المنتهي بالتمليك. و الإيجار المنتهي بالتمليك قد يكون بإحدى الحالات التالية:

- أن تنتهي الإجارة بالتمليك عن طريق الهبة: وهو أن يعد المؤجر المستأجر، بأن يهبه السلعة في نهاية مدة الإجارة بعد سداد جميع الأقساط المتفق عليها خلال مدة الإيجار. ويكون الوعد هنا ملزما برأي المالكية، حيث تنتقل ملكية المأجور إلى المستأجر تلقائيا بمجرد سداد كافة الأقساط.
- أن تنتهي الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع بثمن رمزي، أو غير رمزي في العقد: يحتوي هذا الاتفاق على :

أ. عقد إجارة: تحدد فيه مدة الإجارة، والأقساط، وينتهي هذا العقد بانتهاء مدة الإجارة.
ب. وعد بإبرام عقد بيع في نهاية مدة الإجارة في حالة رغبة المستأجر بذلك، ودفعه لمبلغ رمزي متفق عليه.

- أن تنتهي عن طريق البيع قبل انتهاء مدة العقد، بمبلغ يعادل باقي أقساط الإيجار. وهو عقد إجارة مع وعد من المالك بأن يقوم ببيع المأجور للمستأجر في أي وقت يرغب المستأجر بذلك خلال مدة الإجارة، بحيث يكون ثمن المأجور بقية الأقساط، عند الرغبة في الشراء من قبل المستأجر.
- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي: كأن يمتلك المؤجر عمارة سكنية بها عدد من الشقق يقوم بتأجير العمارة للمستأجر، مع وعد بأن يبيعه أجزاء منها (بعض الشقق) بالتدريج، إلى أن يتم تمليكه العمارة بأكملها، وهنا لا بد من تحديد ثمن إجمالي للعين(العمارة في هذا المثال) وتقسيمه على مدة الإيجار، بحيث يحق للمستأجر أن يتملك في كل فترة جزءا من هذه العين، مقابل نسبة من ثمن العين الكلي، بحيث يستكمل ملكية العين (العمارة) مع انتهاء مدة الإجارة. وهنا لا بد من عمل عقد بيع لكل جزء (شقة). وتتناقص قيمة الأجرة مع تزايد نسبة ما يملكه المستأجر من العين المؤجرة. وفي حالة فسخ عقد الإجارة قبل انتهاء مدة الإيجار لأي سبب كان، وقبل استكمال تملك العين من قبل المستأجر، تكون ملكية العين شائعة بين المالك الأصلي والمستأجر الذي آلت إليه ملكية جزء من العين المؤجرة.

Digitized by Birzeit University Library

٣. صور عقد الإجارة المنتهية بالتمليك:

هناك صور عدة للايجار المنتهي بالتمليك، نذكر منها ما يلي:

١. عقد تأجير ينتهي بتملك المستأجر للشيء المؤجر، مقابل دفع عدد من الأقساط، يصبح المستأجر مشتريا للشيء ويتملكه بمجرد دفعه للقسط الأخير، دون الحاجة إلى عقد بيع جديد. ومثال ذلك: أن يقوم شخص بتأجير شقة لشخص آخر مقابل ٢٠٠٠ دينار سنويا مثلا، ولمدة ٢٠ سنة، ويقول المؤجر للمستأجر: إذا قمت بدفع الأقساط السنوية كاملة، وفي مواعيدها، تصبح الشقة ملكا لك. ويقول المستأجر، وأنا قبلت. وهنا يرى الشاذلي، ١٩٨٧، ص ٥٣١-٥٣٦) أن يكون العقد عقد بيع للشيء مع اشتراط منع المشتري من التصرف في العين المبيعة بأي أنواع التصرف - معاوضة أو تبرعا- حتى يؤدي المشتري الثمن كاملا، وإلا انفسخ العقد.

٢. عقد إيجار بين المؤجر والمستأجر، يتمكن بموجبه المستأجر من الانتفاع بالمأجور مقابل أجرة محددة ولمدة محددة، يحق بموجب هذا العقد للمستأجر أن يتملك المأجور في نهاية المدة المحددة، إذا قام بدفع مبلغ معين للمؤجر في نهاية مدة الإجارة. مثال:

أن يقوم المؤجر بإبرام عقد مع المستأجر لتأجيره شقة معينة، وبأجرة سنوية ٢٠٠٠ دينار مثلا، ولمدة ١٠ سنوات. ويقول له إذا قمت بسداد الأقساط السنوية كاملة، وفي مواعيدها، فإني أبيعك الشقة إذا رغبت مقابل دفع ٥٠٠٠ دينار مثلا، علاوة على الأقساط. والهدف من ذلك إظهار أن العقد عقد إيجار في البداية، ثم عقد بيع في النهاية. فهو عقد إيجار ليضمن حقوق المؤجر الذي قام بشراء السلعة من أجل تأجيرها. ومصلحة المستأجر الذي يحتاج للسلعة بعد انتهاء مدة الإجارة، فيستطيع تملكها بسعر رمزي. ويرى البعض أن بيعها بسعر رمزي قد اثر على عقد الإيجار إذ جعله مرتفعا مقارنا بمثيلاته من السلع المؤجرة.

٣. أن يتم صياغة العقد بأنه عقد إيجار، يحق للمستأجر في نهاية مدة الإيجار، أن يختار من بين أحد البدائل التالية:

- تملك المأجور مقابل دفع ثمن محدد، مع أخذ الأقساط الإيجارية في الحسبان، على أن يكون الثمن محددا عند عقد الإيجار .
- تجديد مدة الإجارة لفترة أخرى.
- إعادة الشيء المستأجر إلى مالكه الأصلي (المؤجر).

Digitized by Birzeit University Library

٤. شروط عقد الإيجار المنتهي بالتمليك :

هناك عدد من الشروط يجب مراعاتها ومنها:

١. لا يجـوز للبنك أن يعقد عقد إيجار لسلعة لا يمتلكها. أي لا يجوز أن يتفق مع مستأجر علـى أن يقـوم البنك بشراء المأجور، وبالتالي يكون البنك قد عقد إيجار، وعقد بيع لسلعة غير مملوكـة له. فقد روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان، ورخـص في السلم (بيع آجل معروف وموصوف في الذمة بعاجل). كما روي عن حكيم ابن حزام قال: **قلت يا رسول الله : يأتيني الرجل، فيسألني عن البيع ما ليس عندي ما أبيعه منه، ثم ابتاعه من السوق، فقال صلى الله عليه وسلم: " لا تبع ما ليس عندك".**

وبـناء على حديث حكيم ابن حزام: لا يجوز للبنك أن يؤجر عينا لا يملكها. لأن الإجارة تقتضي تملـيك العيـن المأجورة، لينتفع منها المستأجر، مقابل أجرة معينة. فإذا كان البنك مالكا لهذه العين صح تأجيرها، وإن لم يملكها، فلا يصح له تأجيرها، فحكمها حكم البيع.

٢. وجود صيغة دالة على رضاء الطرفين.

٣. أهلية المتعاقدين

٤. تحديـد واضـح ووصف للعين المؤجرة والمبيعة في نهاية الأمر من حيث القيمة الإيجارية، وثمن بيعها عند نهاية الأجرة. وتحديد واضح للأجل، وغيرها من الأمور التي تنفي كل جهالة أو غرر.

وللإجارة شروط منها: تسليم الشيء المؤجر أو المبيع للمستأجر، وتسليم الأجرة أو الثمن للمؤجر.

٥. شروط بطلان عقد الإجارة:

هناك شروط تبطل عقد الإجارة منها:

- كل شرط مستحيل تنفيذه.
- كل شرط يؤدي إلى جهالة أو غرر.
- كل شرط يخالف نصا شرعيا في الكتاب أو السنة .
- وكل شرط محرم شرعا.

هذا، وقد تلخصت توصيات أعمال الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي المنعقدة في الكويت في أيار ١٩٨٧ بما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

- إذا وقع التعاقد بين المالك والمستأجر، على أن ينتفع المستأجر بمحل العقد، بأجرة محددة، بأقساط موزعة على مدد معلومة، على أن ينتهي هذا العقد بملك المستأجر للمحل، فإن هذا العقد، يصح إذا روعي فيه ما يلي:

أ. ضبط مدة الإجارة، وتطبيق أحكامها طيلة تلك المدة.

ب. تحديد مبلغ كل قسط من أقساط الأجرة.

ج. نقل الملكية إلى المستأجر في نهاية المدة بواسطة هبتها إليه، تنفيذا لوعد سابق بذلك بين المالك والمستأجر.

- يجب تطبيق جميع أحكام الإجارة على عملية التأجير المنتهية بالتمليك، خاصة فيما يتعلق بتحمل المالك الصيانة الأساسية، وأقساط التأمين.
- يجوز تقسيم الأجرة إلى جزء لاسترداد قيمة الأصل المؤجر، وجزء يمثل العائد كإجراء داخلي حسابي.
- لا بد من إبرام عقد أو هبة في الموعد الذي يحدد لتحويل موجودات الإجارة إلى المستأجر. إذا كان بموجب وعد، وينبغي أن يكون هذا العقد منفصلا عن عقد شراء الموجودات، وتأجيرها، بحيث لا تنتقل الملكية تلقائيا بانتهاء مدة الإجارة، إلا إذا تم إبرام عقد هبة معلق على ذلك، وتمت الإجارة وتم دفع كامل الأقساط.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. أذكر أنواع عقود الإيجار.
٢. ما هي الصور المختلفة لعقود الإيجار المنتهي بالتمليك؟.
٣. ما هي الشروط المختلفة لعقود الإيجار المنتهي بالتمليك؟.
٤. أذكر شروط بطلان عقد الإيجار.
٥. مـــا هي توصيات أعمال الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي فيما يتعلق بالإيجار المنتهي بالتمليك.؟

Digitized by Birzeit University Library

بطاقات الائتمان الإسلامية
Islamic Credit Cards

Digitized by Birzeit University Library

الفصل العاشر

بطاقات الائتمان الإسلامية

Islamic Credit Cards

١. **المقدمة** : تعتبر البطاقات البنكية أهم إبداع في العصر الحديث. وقد أصبحت بديلا عن النقود. حيث غزت هذه البطاقات، بمختلف أنواعها العالم أجمع ابتداءً من أوروبا، ثم أمريكا، وامتداداً بعد ذلك إلى دول العالم الأخرى الإسلامية وغير الإسلامية

حيث ساهمت هذه البطاقات في تسهيل عمليات الدفع، والحصول على النقد . والتقليل من المخاطر الناجمة عن حمل النقود ، بالإضافة إلى أنها مكنت حامليها من شراء معظم المنتجات، والحصول على معظم الخدمات . وذلك بالخصم مباشرة من أرصدة حساباتهم في البنوك ، كما هو الحال في بطاقات القيد على الحساب (**Debit cards**) ، أو الشراء بموجب بطاقات الائتمان(**Credit cards**) ، والتي تسمح لهم بالدفع بعد مدة معينة من تاريخ الشراء دون دفع أية فوائد، وأما إذا تم الدفع بعد المدة المحددة، سواء دفع المبلغ بالكامل أو على أقساط فيبدأ البنك باحتساب فوائد بنسبة متفق عليها مسبقا، تكون في العادة ١,٥ % .

٢. مؤسسات البطاقات الائتمانية في العالم:

المصدرون للبطاقات عالميا:

وهناك شركات متعددة في العالم تصدر مثل هذه البطاقات، والتي يتم تسويق معظمها عن طريق البنوك. وبصورة عامة، يتولى إصدار البطاقات العالمية على اختلاف أنواعها الجهات التالية : و تطلق البنوك عليها اسم راعي البطاقة،

أولا: **بطاقة "الأمريكان اكسبرس"** American Express : وهي عبارة عن مؤسسة مالية كبيرة، تزاول الأنشطة المصرفية ، وتقوم بالأعمال التالية:

- أنها المصدرة لبطاقات (أمريكان اكسبرس **AMEX**) تشرف هذه المؤسسة المالية مباشرة على عملية إصدار البطاقات. دون أن تمنح تراخيص إصدار البطاقات لأي بنك أو مؤسسة مصرفية أخرى .
- تقوم بترتيب استيفاء حقوق التجار والمؤسسات التي تقبل البطاقة، حيث تقوم بدفع

Digitized by Birzeit University Library

حقوقهم مباشرة نيابة عن حملة البطاقات.

- لا تلـزم حملـة بطاقـتها فتح حسابات مصرفية لديها ، أو لدى فروعها، ويكفيها أن تـتعرف علـى مقدار الملاءة المالية للعميل، لكي تقوم وفق معايير ائتمانية (إقراضية) تناسب سياستها بإصدار البطاقة لمن تقبلهم من المتقدمين للحصول عليها .
- لا تقـبل (الأمريكان اكسبرس) وضع اسم لآي بنك أخر على بطاقاتها، إلا في نوع واحد من بطاقاتها هو (الأمريكان الاكسبرس الذهبي) وعلى شرط أن يكون لدى البنك المصدر لهذه البطاقة حسابا للعميل المطلوب إصدار بطاقة له ، وان يكون هذا البنك ضامناً للعميل .
- تصـدر الأمريكان اكسبرس ثلاثة أنواع من البطاقات ، تناسب كل منها نوع العميل ، وحجم التسهيلات المقدمة له ، وهذه الأنواع هي :

بطاقة الأمريكان اكسبرس الخضراء .

بطاقـة الأمـريكان اكسبرس الذهبية : وتمنح للعملاء الذين يتمتعون بكفاءة مالية عالية ، وتتميز بكون تسهيلاتها الممنوحة للعميل غير محدودة بسقف انتمائي (قرضي) معين .

بطاقة الأمريكان اكسبرس الماسية .

ثانـيا: مؤسسـة الفـيزا العالمية: التي تصدر **Visa Cards** ومقرها ***Los Angeles*** بولاية كاليفورنـيا بأمريكا. وأعضاؤها هم من المؤسسات المالية والبنوك المنتشرة في اليابان، وآسيا، وكندا، وغرب ووسط وشرق أوروبا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية.

وهـي عـبارة عـن ناد يساعد البنوك على إدارة خدماتهم. يديره ممثلي البنوك . وهي صاحبة الترخيص (الامتياز) للبطاقات المصرفية التي تحمل اسم (**Visa**) . وهي لا تقوم بإصدار هذه الـبطاقات ، فهي ليست مؤسسة مصرفية ، بل هي مثل ناد يساعد البنوك الأعضاء على إدارة خدماتهم، وتتكون إدارتها من ممثلي البنوك الأعضاء . وتقوم بالأعمال التالية:

- تـرخص للبنوك الراغبة في إصدار البطاقة (فيزا) حسب الاتفاق المبرم بينها، وبين هـذه البـنوك. وتتميز بمرونة كافيه بحيث تخضع البطاقات الصادرة من أعضاء منظمة (فيزا) للأنظمة التي يضعها البنك المصدر لها، ووفقا لما يتناسب مع متطلبات عملائه وأنظمته الداخلية دون تدخل منظمة الفيزا.
- تمنح منظمة الفيزا العالمية تراخيص إصدار ثلاثة أنواع من بطاقاتها وهي:

<u>بطاقة الفيزا الفضية</u>: وتسمح لحاملها بالسحب النقدي، وشراء بضائع وخدمات، في حدود مبالغ

Digitized by Birzeit University Library

منخفضة، وتمنح لأغلب العملاء.

- بطاقة الفيزا الذهبية وهي ذات حدود ائتمانية عالية وتمنح للعملاء ذوي الكفاءة المالية العالية.وتسمح لحاملها بالسحب النقدي، وشراء بضائع وخدمات، وكذلك تزود حاملها بخدمات التأمين الصحي، والتأمين على الحياة، وخدمات الفنادق. وذلك في حدود مبالغ عالية.

- بطاقة فيزا الكترون: تستخدم في أجهزة الصرف الآلي الدولية. أو في الأجهزة القارئة للشريط المغناطيسي.

٣. **مؤسسة ماستر كارد العالمية: Master cards** ومقره في **Saint Lois بنيويورك**: ويتكون أعضاء من البنوك العالمية. وتشمل مناطقها أمريكا، أسيا، كندا، أوروبا، أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وأفريقيا.

٤. **مؤسسة Dinners Club** : ومركزها الولايات المتحدة، وأعضاؤها المؤسسات المالية كغيرها من مؤسسات البطاقات الائتمانية.

٥. **مؤسسة JCB اليابانية**: وأعضاؤها المؤسسات المالية في اليابان.

٦. كما أن هناك العديد من المحلات التجارية التي تصدر البطاقات المختلفة من أجل تسويق بضائعها، وتسمى البطاقات التي تصدرها المحلات التجارية **Charge cards** ، وتشبه في طبيعتها بطاقات الائتمان التي تسوقها البنوك، والسابقة الذكر.

غالباً ما تركز المعلومات المنشورة عن البطاقات البنكية على المنافع التي تحققها هذه البطاقات لحاملها، وتهمل الجانب الآخر، والذي يحقق المنفعة لشركات هذه البطاقات، والبنوك من فوائد وعمولات ورسوم والفروقات في صرف العملات الأجنبية، مما قد يزيد العبء على حامل البطاقة ويغرقه في ديون وفوائد مركبة عديدة إضافة إلى موقف الإسلام من مسألة الفائدة المحرمة ، وما يتبعه من استعمال هذه البطاقات .

جرت عادة الاقتصاديين والمصرفيين تقديم هذا النوع من البطاقات بعنوان (البطاقات الائتمانية) سواء في البحوث العلمية ، والإعلانات المصرفية ، وهي في نظر هؤلاء ترجمة لعبارة : (Credit Cards) الإنجليزية.

وقد عرف (Fitch , 1993, P.158) كلمة (Credit) من الكلمة اللاتينية ***Credito***، والتي تعني : اتفاقية لإعطاء شيء ذي قيمة (سلعة أو خدمة أو نقود)، مقابل وعد بالدفع في تاريخ

Digitized by Birzeit University Library

لاحق.

أمـا بطاقـة الائتمان فتعني بطاقة دفع يصدرها البنك ، أو غيره لحاملها ، وعليها بعض البيانات الخاصة بحاملها ، فإذا كانت من قبيل (Credit) فإنها تصدر بقصد الحصول على نقد أو دين. أي أنها بطاقة للاقتراض.

٣. تعريف بطاقة الائتمان

عرف (Fitch , 1993, P.160.) بطاقة الائتمان (Credit Cards):

" بأنهـا بطاقة دفع خاصة يصدرها المصرف لشخص يعتبره البنك ذا تقييم ائتماني مرضي ، من أجـل أن يقوم هذا الشخص بشراء السلع والخدمات عن محلات وأماكن معينه، ولغاية مبلغ معين يحـدده البنك مسبقا للشخص، وذلك عند تقديمه لهذه البطاقة، أو أن يسحب نقودا من المصرف . وفـي حالة قيامه بشراء سلع وخدمات، يقوم البائع لهذه السلع و الخدمات، بتقديم الفاتورة الموقعة مـن العميل إلى المصرف مصدر البطاقة، فيسدد قيمتها له، ويقدم المصرف للعميل كشفا شهريا بإجمالي قيمة مشترياته من مختلف المحلات في ذلك الشهر ليقوم بتسديدها، خلال مدة معينة من تاريخ الكشف الشهري. أو لتفويض البنك بخصمها من حسابه الجاري لدى البنك. فإذا قام العميل بتسديد قيمة مشترياته خلال المدة المسموح له بها من قبل البنك ، لا يدفع أية فوائد، أما إذا تأخر عـن الدفع بعد المدة المحددة، يبدأ البنك بحساب فوائد عن التأخير بنسبة متفق عليها كما ذكرنا. وعلـيه، نـرى أن تسمى هذه البطاقة حسب طبيعتها. وهي بطاقة الاقتراض بفائدة والتسديد على أقساط .

ويمكن تعريف بطاقة الائتمان أيضا، كما ورد في نشرة بطاقات الدفع الصادرة عن البنك الأهلي المصري فقرة أولا، كما يلي:

أنهـا أداة مصرفية للوفاء بالتزامات مقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل هذه البطاقة، مقابل توقيعه على البـيان بقيمة التزامه الناشيء عن شرائه لسلعة أو الحصول على الخدمة. على أن يقوم التاجر بتحصـيل القـيمة من البنك المصدر للبطاقة، عن طريق البنك عن طريق البنك الذي صرح له بقـبول الـبطاقة كوسيلة دفع . ويطلق على عملية التسوية بين البنوك الأطراف فيها اسم " نظام الدفع الإلكتروني" والذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية المدرة للبطاقات.

ويمكـن تقسـيم الـبطاقات البنكـية المتداولـه بين الناس في الوقت الحاضر، بحسب طبيعتها

Digitized by Birzeit University Library

وخصائصها إلى نوعين:

النوع الأول ويقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

- بطاقة الإقراض بزيادة ربوية (بفائدة)، والتسديد على أقساط (**credit Cards**).
- بطاقة الإقراض المؤقت الخالي من الزيادة الربوية ابتداء ((Charge Cards) ، وتسمى بطاقة الخصم الشهري: وتعطي البنوك المصدرة لهذا النوع من البطاقات حامل هذه البطاقة قرضا في حدود معينة حسب نوع البطاقة : فضية أو ذهبية، ولوقت معين ليسدد على أقساط شهرية دون زيادة إلا في حالة التأخير في السداد عن المواعيد المحددة.
- بطاقات شراء التجزئة (الداخلية) (Retail Cards or In house Cards).

النوع الثاني: بطاقة الخصم من الرصيد ، أو القيد على الحساب (Debit Cards): وتمنح البنوك المصدرة لبطاقة الإقراض بفائدة والتسديد على أقساط للراغبين من العملاء في هذا النوع من البطاقات صلاحية الشراء والسحب نقدا في حدود مبلغ معين لا يتجاوزه.

ويقدم مصدر البطاقة لحاملها تسهيلات في دفع قرضه مؤجلا على أقساط حسب المبلغ الإجمالي المطلوب منه. في صفة قرض ممتد متجدد على فترات، بعمولة وفائدة محدده تمثل التالية الربوية، وإما أن تكون (بطاقة إقراض عاديه/ فضيه) أو (بطاقة إقراض ممتازة/ ذهبيه).

ومن أمثلة هذه البطاقات:

بطاقة الفيزا **Visa card**

ماستر كارد **Master card**

أميركان اكسبرس **American Express card**

داينرز كلب **Diners Club**

Digitized by Birzeit University Library

الهيكل التنظيمي لإصدار البطاقة البنكية:

الراعي لإصدار البطاقة

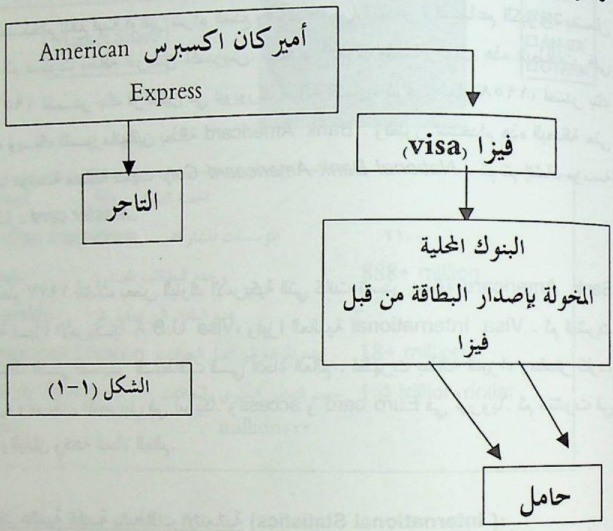

الشكل (١-١)

٤. نشأة وتطور بطاقات الائتمان في العصر الحديث:

بدأ العمل ببطاقات الائتمان في العصر الحديث في العام ١٩١٤، حين أصدرت شركة Western Union الأمريكية بطاقة معدنية لبعض عملائها المميزين، من أجل تسديد مدفوعا تهم بها ، وليحصلوا على بعض المزايا الخاصة من الشركة، منها تسهيلات ائتمانية لدفع ما يترتب عليهم من التزامات.

ثم قامت بعض الفنادق الكبرى والمحلات التجارية وشركات البترول والسكك الحديدية والتلغراف في سنة ١٩١٧ بإصدار بطاقات للدفع.

وفي العام ١٩٢٤ قامت شركةGeneral Petroleum Corp Mobil Oils بإصدار أول بطاقة

Digitized by Birzeit University Library

ائتمان حقيقية لاستعمالها في دفع قيمة البنزين من قبل الزبائن ، وتسدد المبالغ في تواريخ لاحقة.

وفي الخمسينيات من القرن الماضين دخلت بعض المؤسسات غير البنكية في أمريكا ميدان البطاقات . فقد تم إنشاء نادي الداينرز (Diners Club)، الذي اصدر بطاقة Diners Card ، والتي تستخدم لدفع قيمة فواتير شراء السلع والخدمات من المتاجر والمطاعم الكبرى، بضمان النادي. ثم صدرت بطاقة أمريكان اكسبريس. ثم بدأت البنوك بإصدار مثل هذه البطاقات. ففي العام ١٩٥١ اصدر بنك فرانكلين في نيويورك بطاقة ائتمان، ثم في العام ١٩٥٨، اصدر بنك أمريكا، وبنك تشيزمانهاتين بطاقة Bank Americard . وتطور استخدام هذه البطاقة حتى أنشيء لها مؤسسة مستقلة سميت *National Bank Americaard Corp* . ثم تم إنشاء مؤسسة ماسترد كارد *Master card*.

وفي العام ١٩٧٧ أنشأت بعض البنوك الأمريكية التي كانت تصدر بطاقة Bank Americard مؤسسة فيزا الأمريكية Visa U.S.A، وفيزا العالمية Visa International . ثم انتشرت المؤسسات التي تصدر البطاقات في أنحاء العالم . فظهرت بطاقة الفيزا، وماستر كارد، والداينرز، وأمريكان اكسبريس في أمريكا. وaccess و Euro card في أوروبا. ثم انتشرت في أوروبا، واليابان وكافة أنحاء العالم.

إحصائيات عالمية خاصة بالبطاقات الائتمانية (International Statistics):

تشكل بطاقة الفيزا ما نسبته ٦٠% من الحصة السوقية الإجمالية للبطاقات البنكية. و ١٥ % لسوق بطاقات ماسترد كارد ، ومن ثم بطاقات الأمريكان اكسبرس . كما يتضح من الشكل أدناه.

Digitized by Birzeit University Library

International Statistics

Market Share

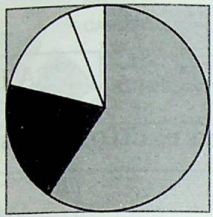

Market	الحصة السوقية ٦٠%	
Member Institutions	المؤسسات المشاركة	٢١،٠٠٠
Cards	عدد البطاقات المصدرة	888+ million
Countries	عدد البلدان التي تعامل بها	٣٠٠
Acceptance Location	عدد المواقع التي تقبل البطاقات	18+ million
Annual Volume	حجم التعامل السنوي بالبطاقات	1.4 trillion dollar
Smart	million+٢٣	

ويبلغ عدد البطاقات الفيزا الفترة في العالم ٨٨٠ مليون بطاقة، منها ما يزيد عن ٦٠٠ مليون في الولايات المتحدة ، صدر منها ٢٥٧ مليون عن مؤسسة الفيزا. وعدد المؤسسات المالية الأعضاء في الفيزا ٢١,٠٠٠ عضو. وتقبل بطاقات الفيزا من قبل ١٨ مليون موقع موزعة على ٣٠٠ قطر. ويبلغ حجم التعامل ببطاقات الفيزا ١,٤ ترليون دولار سنويا.

بلغ نسبة حجم المدفوعات بواسطة البطاقات البنكية في عام ١٩٩٤ ثمنا للبضائع والخدمات ١٠% من النسبة الإجمالية للمدفوعات وبلغت حصة الفيزا كارد من هذه النسبة ٤,١% وبقية أنواع البطاقات البنكية الأخرى ٥,٩%.

أما في عام ١٩٩٨ فقد تزايدت نسبة حجم المدفوعات ثمنا للبضائع والخدمات فوصلت إلى ١٥,٨ % من النسبة الإجمالية للمدفوعات.

Digitized by Birzeit University Library

وتزايدت كذلك حصة الفيزا كارد فوصلت إلى ٧,٦%

والشكل التالي يوضح ذلك

STATISTICS

VISA'S SHARE OF GLLOBAL PERSONAL CONSUMPTION EXPENDITURE.

١٩٩٨

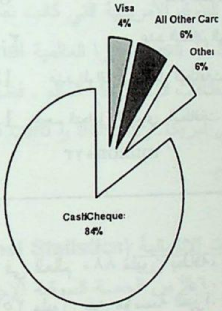

Digitized by Birzeit University Library

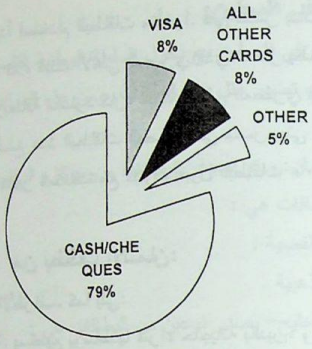

وتقسم منطقة الفيزا إلى ستة أقاليم كما هو مبين في الشكل أدناه.

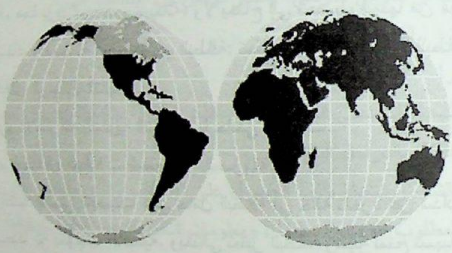

ويتم تقسيم العالم إلى ستة أقاليم حسب منطقة الفيزا كما هو مبين في الشكل (١-٥) التالي:

- Asia pacific
- Europe Union
- Canada
- Latin America and Caribbean
- Central and Eastern Europe
- Middle East and Africa
- United States

Digitized by Birzeit University Library

أما في العالم العربي، فقد بدأ استخدام البطاقات متأخرا. ففي مصر بدأت بنك مصر بإصدار هذه بطاقة الفيزا عام ١٩٩٠، تلاه البنك الأهلي المصري الذي اصدر بطاقة ضمان الشيك، وبطاقة فيزا الأهلي المصري ، وبطاقة ماسترد كارد البنك الأهلي المصري في أواخر عام ١٩٩٦، ثم تلته بنوك أخرى. وبلغ عدد البطاقات المصدرة في مصر حتى نهاية العام ١٩٩٦ حوالي ١١٠٠٠٠ بطاقة، وعدد المتاجر المتعاقدة مع البنوك لقبول البطاقات ٤٠٠٠٠ متجر.

٥. الجهات المستفيدة من بطاقات الائتمان:

تفيد بطاقات الائتمان كافة الأطراف. كما يلي:

I. حامل البطاقة: يستطيع بوساطتها شراء حاجياته بالدين، ودون الحاجة لحمل النقود، ودون أن يتكبد فوائد ، إذا التزم بالدفع في المواعيد التي يحددها له مصدر البطاقة عند إرسال فواتير الشراء له.

II. التاجر: يبيع لحامل البطاقة بالدين، ويقبض من البنك مصدر البطاقة ثمن مبيعاته لحاملي البطاقات نقدا. مما يزيد من حجم مبيعاته، ولا يحتاج إلى تحصيل قيمتها من الزبائن.

III. البنك والجهة مصدر ي البطاقة: تحقق الجهات المصدرة للبطاقات، خاصة البنوك أرباحا من خلال الوسائل التالية:

- رسوم الاشتراك السنوية التي يدفعها حاملي البطاقات.
- رسوم استبدال البطاقات المفقودة أو المسروقة.
- الفوائد التي تحسب على حامل البطاقة في حالة تأخره عن سداد قيمة مشترياته عن الموعد المحدد له بموجب الاتفاقية. وبالتالي تعتبر البطاقة وسيلة لمنح تسهيلات ائتمانية للعملاء بفوائد في أغلب الأحيان.
- عمولات من التجار بائعي البضائع أو الخدمات لحاملي البطاقات الائتمانية. وتتراوح هذه العمولات من ١% إلى ٥ % من قيمة مشتريات حامل البطاقة.
- فرض فوائد تأخير على التأخير في السداد.
- فرض نسبه معينة على تحويل العملات الأجنبية.

Digitized by Birzeit University Library

٦. بطاقات الائتمان في فلسطين:

دخلت بطاقات الائتمان في فلسطين مع دخول السلطة الوطنية الفلسطينية ، وترخيص العديد من البنوك ، التي بدأت تصدر مثل هذه البطاقات، ومن هذه البنوك التي أصدرت هذه البطاقات البنوك التالية:

- بنك القاهرة عمان: ويتم إصدار البطاقات من مركزه الرئيسي في الأردن، حيث يصدر نوعين من البطاقات هي :

  بطاقة فيزا الفضية .

  بطاقة فيزا الذهبية .

- بنك الأردن والخليج- يصدر نوعين من البطاقات هي :

  بطاقة ماستر كارد الفضية .

  بطاقة ماستر كارد الذهبية .

  ويتم إصدار البطاقات من الأردن .

- بنك الاستثمار العربي الأردني- يصدر نوعين من البطاقات هي :

  بطاقة فيزا الفضية .

  بطاقة فيزا الذهبية .

ويتم إصدار البطاقات في البنوك السابقة الذكر بطريقة متشابهة تقريباً . حيث تمر عملية الإصدار لهذه البطاقات بالمراحل التالية :-

- يقوم الشخص بتعبئة طلب الحصول على البطاقة ، والذي يشتمل على معلومات عن نوع البطاقة المطلوب الحصول عليها ، ومعلومات شخصية عن طالب البطاقة ، وعن عمله، ومعلومات عن وضعه المالي ،ومعلومات أخرى خاصة فيما يتعلق بحاجته إلى إصدار بطاقات أخرى لأفراد عائلته. حيث يمكن أن يحصل الشخص على بطاقة له ، وأخرى لكل من أفراد عائلته، ولكنه يكون هو المسئول عن سداد المدفوعات التي تترتب على استخدام البطاقة من أي من أفراد العائلة الحاملين للبطاقات.) ومن ثم توقيع مقدم الطلب وإرفاق صورة عن جواز السفر
- وبعد ذلك التوقيع على الشروط والأحكام الخاصة بحملة البطاقات، والتي يحددها البنك بناء على سياسته الداخلية .
- تدقيق استمارة الطلب من قبل الموظف المسؤول في قسم البطاقات ، ومراجعة البيانات المالية للعميل (ملاءة العميل المالية) وتعاملاته مع البنك.

Digitized by Birzeit University Library

- الاتفاق مع العميل (طالب البطاقة) على نسبة التغطية (التأمين) المطلوبة :

بالنسبة للبطاقات الفضية والتي يكون سقفها الأعلى ما بين ٥٠٠٠ وحتى ١٠٠٠٠ دينار أحياناً . أو البطاقات الذهبية والتي يتراوح سقفها الأعلى ما بين ١٠٠٠٠ وحتى ٢٠٠٠٠ دينار أحياناً أخرى ، يتم تحديد نسبة التغطية للبطاقة . وذلك بقيام الشخص بإيداع مبلغ معين لدى البنك مصدر البطاقة. فقد يمثل ١٠٠% أو ٩٠% أو ٨٠% أو أي نسبة أخرى من السقف الأعلى للبطاقة المحدد من قبل البنك . وذلك حسب ما يراه البنك ملائماً.

وللعميل حرية اختيار الحساب الذي سيودع به مبلغ التغطية (التأمين) . إما في حساب جاري أو حساب ودائع لأجل أو حساب توفير .

- دفع رسوم إصدار البطاقة . وهي ٥٠ دينار للبطاقة الفضية و١٠٠ دينار للبطاقة الذهبية.
- إرسال طلب الحصول على بطاقة الائتمان إلى مركز البنك الرئيسي في الأردن، من أجل إصدار البطاقة بعد الموافقة عليها من قبل البنك مرسل البطاقة.
- استلام البطاقة من قبل البنك، وذلك بعد إصدارها من الأردن، وإرسالها إلى العميل بالبريد، أو تسليمه إياها باليد .
- وتعتبر البطاقة مقبولة من قبل العميل عند أول استعمال لها .

ويدفع العميل مبلغ ٥٠ دينار رسوم إصدار بطاقة جديدة في حالة فقدان البطاقة أو سرقتها.

- يجب على العميل إبلاغ البنك، أو أقرب مكتب لبطاقات الائتمان، وذلك بإشعار خطي بفقدان أو سرقة البطاقة. وتبقى المسؤوليات المترتبة على البطاقة في ذمة حاملها ، حتى مرور مدة ٤٨ ساعة من تاريخ الإبلاغ عن فقدانها أو سرقتها .

آلية العمل واحتساب الفوائد على بطاقات الائتمان في مناطق السلطة الفلسطينية:

في حالة استخدام البطاقة لتسديد ثمن مشتريات أو خدمات ، يقوم البنك بتسديد ثمن المشتريات للتاجر فورا. وفي التاريخ المتفق بين حامل البطاقة والبنك، يقوم البنك بإرسال فاتورة للعميل حامل البطاقة، يبين فيها مشترياته من مختلف المحلات التجارية، طالبا منه تسديدها خلال فترة ١٥ يوم أو ٢٥ يوم على الأكثر من تاريخ إرسال الفاتورة .

وفي حالة قيام العميل حامل البطاقة بالتسديد خلال المدة المقررة ، لا يتم احتساب أية فوائد عليه. ولكن في حالة تأخره عن السداد ضمن المدة المحددة، يقوم البنك باحتساب فائدة سنوية بنسبة ٩% وتحتسب بشكل يومي على قيمة المبلغ غير المسدد .

Digitized by Birzeit University Library

وغالباً ما تصل الفاتورة التي تبين المبالغ الواجب على حامل البطاقة تسديدها في يوم أو يومين من التاريخ المتفق عليه ويعتبر حامل البطاقة مقراً بصحة الفاتورة ما لم يستلم البنك اعتراضاً خطياً على أي من مفرداتها المذكورة خلال مدة ٣٠ يوم من تاريخ إرسال الفاتورة.
كما يحق لحامل البطاقة تقسيط قيمة الفاتورة على أقساط شهرية تمتد من ٣ أقساط ولغاية ١٨ قسط . وفي هذه الحالة تزداد نسبة الفائدة المفروضة على حامل البطاقة حسب المدة.

أما في حالة أن تكون المشتريات بعملة غير الدينار الأردني، فيقوم البنك بتحويل قيمة الفاتورة إلى الدينار الأردني وذلك حسب سعر صرف العملات في البنك . وهذا يمثل مصدر آخر للربح لدى البنك.

وفي حالة قيام حامل البطاقة بسحب مبلغ نقدي بواسطة البطاقة، فان البنك يفرض على حامل البطاقة عمولة بنسبة ٤% من قيمة المبلغ المسحوب .

ويعتمد البنك في عمله على إبقاء حساب حامل البطاقة مكشوفا دائماً، وذلك لتحميله فوائد عالية. ويضاف أيضاً مصاريف شركات البطاقات الائتمانية العالمية المستحقة بالعملة الأجنبية. وذلك على أساس سعر البيع الآني للدينار مقابل العملة الأجنبية في تاريخ استلام (البنك) للكشف الخاص بهذه المبالغ من شركة البطاقات العالمية.

ويحصل البنك على عمولة متفق عليها من قيمة مبيعات التاجر المدفوعة بواسطة بطاقات الائتمان الصادرة عن البنك. فمثلاً قد تكون مبيعات التاجر في تاريخ معين ١٠٠٠ دينار، تم تسديدها بوساطة بطاقات الائتمان المصدرة من البنك . فان البنك يخصم عمولته المتفق عليها مع التاجر. فإذا كانت العمولة ٢% فيسدد البنك للتاجر مبلغ ٩٨٠ دينار وما يبقى للبنك من المبلغ (٢٠ دينار) يكون عمولة للبنك .

تدخل قيمة المدفوعات بالبطاقات في حساب التاجر بعد أن يقوم التاجر بإرسال الإيصالات الخاصة، والتي تحمل جميع البيانات الخاصة بالبطاقة، وتوقيع حامل البطاقة، والرقم الخاص للتاجر . ويكون لبطاقات فيزا وداينرز نفس الوصول وعليها شعار الشركتين. أما الأمريكان اكسبرس والماستر كارد فلهم نفس الوصول، وعليها شعار الشركتين المذكورتين.

Digitized by Birzeit University Library

٧. بطاقات الائتمان في الإسلام:

كان المسلمون أول من عرف البطاقات الائتمانية Credit Cards، وقد يكون من ابتدع فكرة البطاقات الائتمانية حديثا، قد اطلع على ما جاء في "كتاب المبسوط" لمؤلفه محمد بن أحمد أبي سهيل ، وهو الإمام الفقيه شمس الدين السرخسي المتوفى عام ٤٨٣ هـ. أي قبل ما يزيد عن ٩٦٠ عاما. الذي ألفه وهو في السجن. ويقع في ثلاثين جزءا من المقطع الكبير، تزيد صفحاته على ٦٥٠٠ صفحة. حيث أورد فكرة البطاقة الائتمانية في الجزء العشرين من كتابه "المبسوط" الصفحات ٥٠-٥٢ في باب من أبواب الكفالة. وضع لها شروطا ثمانية. وهي نفس الشروط المستخدمة حاليا في بطاقة الائتمان . وهي:

١. سماه " ضمان ما يبايع به الرجل" بقوله: إذا قال الرجل مصدر البطاقة لتاجر بايع فلانا،حامل البطاقة، ، فما بايعته فهو علي جائز ، لأنه أضاف الكفالة إلى سبب وجود المال على الأصيل.

٢. تمنح البطاقة حاملها فرصة للشراء من عدد كبير من التجار، يكون مصدر البطاقة قد تعاقد معهم بضمانه لأثمان هذه المشتريات. وهذا ما بينه السرخسي فقد أوضح مرحلة توقيع الاتفاقية مع التجار بقوله: ولو قال لقوم خاصة التعاقد مع التجار بعينهم- ما بايعتموه أنتم فهو علي ، ولا يلزمه ما بايع غيرهم لأن الغير لم يتعاقد مع الضامن (مصدر البطاقة).

٣. تسمح البطاقة الحالية للمشتري بتكرار عملية الشراء، فقد بين السرخسي ذلك أيضا بقوله: كلما بايعته بيعا فأنا ضامن ثمنه.

٤. بين السرخسي أن لهذه الكفالة مدة معينة. بقوله: ويستوي إن وقت لذلك وقتا أو لم يوقت، إلا أنه يراعى وجود المبايعة في ذلك الوقت، وقد بين ذلك بوضوح بقوله: ما بايعته به اليوم فباعه غدا، لا يجب على الكفيل شيء من ذلك، ولكن تكرار البيع في نفس الوقت (اليوم) فذلك كله على الكفيل. والبطاقة الحالية لها مدة صلاحية. في العادة سنة قابلة للتجديد.

٥. تحديد الحد الأقصى للشراء بالبطاقة خلال مدتها: حيث حددها السرخسي بقوله: وما بعته من شيء، فهو علي إلى ألف درهم، فباعه متاعا بخمسمائة، ثم باعه حنطة بخمسمائة درهم لزم الكفيل الحالات جميعا، وما باعه فوق ذلك، لا يلزم الكفيل.

٦. تقييد العمل بالبطاقة، فمنها ما يسمح بالشراء، ومنها ما يسمح أيضا بالسحب النقدي، حيث بين السرخسي ذلك بقوله: " وكذلك لو قال ما أقرضته فهو علي "" توحي بجواز السحب النقدي من التاجر أو من ماكنة كما هو الحال حاليا. ثم يتابع السرخسي بقوله: "" أو قال ما بايعته فهو علي،

Digitized by Birzeit University Library

فأفرضه شيئا ، لا يلزم الكفيل من ذلك شيء" لأنه قيد التعامل بالبيع، وليس بالسحب النقدي، أي قيد الضمان بسبب، فلا تتناول شيئا آخر".

٧. لا يلتزم مصدر البطاقة (البنك) بالسداد إلا بموجب فواتير البيع التي يصدرها البائع لحامل البطاقة. وقد بين السرخسي ذلك بقوله: لا يؤخذ الكفيل (مصدر البطاقة وهو البنك) بشيء ، حتى تقوم البينة على أنه بايعه بعد الكفالة. أي إيجاد الدليل على أن عمليات البيع تمت بعد الكفالة، أي بعد إصدار البطاقة، وهذا يثبت بقسائم البيع (الفواتير).

٨. إيقاف التعامل بالبطاقة: بين السرخسي أن للكفيل أن يرجع عن الضمان، أي يوقف التعامل بالبطاقة ، ولا يصبح مصدرها ضامنا، فقد بين السرخسي ذلك بقوله" فلو رجع الكفيل عن هذا الضمان قبل أن يبايعه، ونهاه عن مبايعته، ثم بايعه بعد ذلك، لم يلزم الكفيل بشيء". وهذا دلالة على أن البطاقة يمكن أن تلغى من قبل مصدرها، ولا يضمن مصدرها ثمن المبيعات التي تمت بعد الإلغاء. وهذا ما أوضحه السرخسي بشكل واضح.

هذه الشروط الثمانية للتعامل ببطاقة الائتمان، هي المعمول بها حاليا في كافة بطاقات الائتمان المصدرة حاليا ، في دول العالم المختلفة، إلا أن البطاقات المستخدمة حاليا ، تلزم من يتأخر في تسديد أثمان المشتريات عن المدة المتفق عليها، بأن يدفع فوائد عن كل يوم تأخير..

العقود التي يتضمنها عقد البطاقة : يتضمن عقد البطاقة ن العقود الثلاث التالية ، والتي تنظم العلاقة بين البنك وحامل البطاقة، والعلاقة بين البنك والتاجر، والعلاقة بين التاجر وحامل البطاقة. وهذه العقود هي :

- عقد بين مصدر البطاقة وحاملها .
- عقد بين مصدر البطاقة والتاجر .
- عقد بين التاجر وحامل البطاقة .

وللبنك مصدر البطاقة علاقة فقهية مستقلة بحامل البطاقة ، كونه مقرضاً من جهة إذا اعتبر العقد عقد إقراض، وضامنا من جهة ثانيه ، حيث أنه يضمن حق التاجر الذي قام بالبيع لعميل البنك المقترض. كما يعتبر وكيلا من جهة ثالثه عن عميله في دفع قيمة المشتريات للتاجر. فهذه العلاقات ليست متضاربة، فلكل عقد شرعي مسؤولياته وآثاره.

هذا التعدد في التكييف الفقهي للطرف الواحد في العقد الواحد من حيث اختلاف الجهة وانفكاكها

Digitized by Birzeit University Library

أمر مسلم به في الفقه الإسلامي.

تنتمي بطاقة الائتمان إلى عقد الإقراض. حيث يتم العقد في كل منهما بين مصدر البطاقة وحاملها على أساس تقديم الأول للثاني قرضاً مالياً من النقود . حسب اتفاقية وشروط يوافق عليها الطرفان . وتكون العلاقة بين الطرفين علاقة مقرض هو مصدر البطاقة ، ومقترض هو حامل البطاقة .

٨. مقاصد الإقراض وأحكامه في الشريعة الإسلامية :

حثت الشريعة الإسلامية ذوي اليسار على تخصيص جزء من أموالهم لدفعة إلى المعوزين والمحتاجين من أفراد المجتمع. لفك ضائقتهم . وقد وردت أحاديث عديدة توضح الثواب العظيم ، والدرجة الكبيرة لمن يدفع ماله اقراضاً . وقد ورد في الحديث النبوي الشريف . عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ،(ما من مسلم يقرض مرتين إلا كان كصدقة مرة) .

وقد جاءت الأحكام والتشريعات الإسلامية في هذا الباب متحرية هذه المعاني والمفاهيم الشرعية ، تدور في فلكها وتنتهي إليها ، تحمي الجانب الضعيف ، وتمنع استغلال حاجته من قبل الأغنياء والموسرين . كما تعمل في نفس الوقت على المحافظة على أموال هؤلاء من الضياع . فخولت أصحابها أن يشترطوا من الشروط ما يضمن حفظ أموالهم كاشتراط رهن ، وكفيل وإقرار لدى الحاكم وإشهاد على ذلك ، لان " صون القرض غرض شرعي مقصود " وهي " توثيقات لا منافع زائدة للمقرض " .

يتضح مما سبق أن الشريعة لا تسمح باستخدام هذا العقد أداة استثمار ناجحة ، تدر على من لديهم الأموال أرباحا طائلة ، استغلالاً لحاجات المحتاجين من أبناء المجتمع على كافة المستويات.

٩. شروط صحة عقد الإقراض في الإسلام:

هناك شروط لا بد من توافرها لصحة عملية الإقراض باستخدام البطاقة من الناحية الشرعية ، ندرجها فيما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

١. اشتراط الالتزام بالمسؤوليات والوفاء في التسديد.

٢. اشتراط مصدر البطاقة على نفسه الالتزام بمسؤولياته المالية من جهة ، واشتراطه على حامل البطاقة الالتزام بالوفاء بتسديد القرض حسب المتفق عليه .

٣. إصدار بطاقة للمقترض تخوله الحصول على السلع والخدمات.

٤. استمرار الإقراض في القدر المحدد بالاتفاقية .

٥. أحقية مصدر البطاقة في ملك البطاقة .

٦.مسؤولية مصدر البطاقة عن أعمال وكيلة .

٧. اشتراط فتح حساب البنك المصدر للبطاقة .

٨. تشترط بعض البنوك فتح حساب تأمين بإيداع رصيد معين لدى البنك ، لمن يرغب في الحصول على البطاقة من أي نوع ، وليكون بمثابة توثيق لحقوق البنك وأمان له من ضياع مدفوعاته لمشتريات حامل البطاقة ، وهو اشتراط مشروع من قبيل (الرهن) في الفقه الإسلامي .

٩. اشتراط دفع رسوم الاكتتاب في نظام البطاقة : تفرض البنوك المصدرة للبطاقة على كافة أنواعها ومسؤولياتها قدراً من المال على الانضمام إليها ، والحصول على البطاقة . وتعد هذه الرسوم من حامل البطاقة والتاجر شرطاً أساسياً في الحصول على البطاقة والانضمام إلى منظومتها ، لما تحتاجه من أعمال إدارية وأدوات مكتبية وغالباً ما يكون الرسم لبطاقة الذهبية أعلى من البطاقة الفضية .

هذا النوع من الرسوم لا صلة له بالقرض لا كماً ولا كيفاً ، وإنما هي أجور الخدمات . وتتنوع هذه الرسوم فتشمل :

رسم العضوية .

رسم التجديد .

رسم الاستبدال .

رسم التجديد المبكر .

ويتم تقدير الرسوم كمبالغ محدودة على حسب مستوى خدمات كل نوع من أنواع البطاقات . وهي في عمومها في مقابل " الخدمة المصرفية المربوطة بالبطاقة لقاء فتح ملف للعميل ، وتعريف الجهات التي سيحتاج التعامل معها وبيان حدود الاستخدام .

وقد كان هذا التفهم لطبيعة هذه الرسوم واضحاً في إصدار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة

Digitized by Birzeit University Library

القرار رقم (١) في دورة مؤتمره الثالث بعمان الذي انتهى إلى القرار التالي :

"بخصـــوص أجـــور خدمـــات القروض في البنك الإسلامي للتنمية قرر المجلس اعتماد المبادئ التالية :

-جواز أخذ أجور عن خدمات القروض .

-أن يكون ذلك في حدود النفقات الفعلية .

- كل زيادة على الخدمات الفعلية محرمة ، لأنها من الربا المحرم شرعاً .

١٠. اشتراط البنك المصدر للبطاقة خصم عمولة على التاجر كنسبة من قيمة مبيعاته:

تعـد هـذه العمولة التي يأخذها البنك المصدر للبطاقة ، والتي تتراوح ما بين ١% إلى ٥% من قيمة الفاتورة حسب الاتفاق بينه وبين التاجر من أهم مصادر الربح للبنوك في نظام البطاقات.

ويتبين من النظرة التحليلية الموضوعية لهذه النسبة أن المبلغ الذي يتقاضاه البنك من التاجر هو خصـم، وعمولة تسويق لمنتجاته، حيث أن البطاقة تساعد التاجر على زيادة مبيعاته. وهي ليست زيادة. فليس فيه ما يلحقه بالربا .

وتكون هذه العمولة أجرة على الخدمات التي يقوم بها البنك وكالة عن التاجر ومن هذه الخدمات:

- الدعاية والترويج .

- تأمين الزبائن وتحصيل قيمة البضائع بحاجة إلى اتفاق كبير .

- الإعلان في الإذاعة والصحافة والتلفزيون .

- تخصـيص موظفين مقيمين ومتجولين لتحصيل قيمة المبيعات من قبل حاملي البطاقات ، وهو جهد وخدمة يحتاجان إلى المال والقوى البشرية .

- تأمين والجوائز لحاملي البطاقات الذهبية .

ومـا دامـت الجوائز التشجيعية والهدايا والمميزات مشروعة في أصلها ، فليس في هذا ما يمس صحة العقد .

١١. اشتراط إنهاء العقد وفق إرادة مصدر البطاقة :

أن يكـون سـبب فسـخ العقد هو إخفاق حامل البطاقة الالتزام بشروط العقد. فهذا لا يتنافى مع موجـبات العقـد ومقتضـياته . ولا يعد شرطاً خارجاً عن العقد ،إذا اشترط مصدر البطاقة هذا الشرط صراحة أثناء العقد .

Digitized by Birzeit University Library

١٠. الشروط الباطلة في عقد بطاقة الإقراض

تحث البنوك المصدرة للبطاقات، والبنوك الأخرى المرخص لها بإصدارها،جمهور الناس على استخدام بطاقات الائتمان، بزيادة ربوية والتسديد على أقساط. وتغريهم بشتى الوسائل التي تملكها بان يقتنعوا بحوزتها واستخدامها. ومن أهم هذه المغريات هو عدم مطالبة حاملي البطاقات بالتسديد الفوري العاجل. وإنما تسديد القرض والديون على فترات طويلة وبأقساط مريحة، لا ترهق ميزانية حامل البطاقة ودخله مهما بلغ القرض. وهو المقصود من العبارة التي ترددها في الإعلان عنها بالتسهيلات النبيلة في هذا المجال . إذ كلما طالت الفترة وقل مبلغ القسط، ارتفعت نسبة الزيادة، وتضاعفت أرباح الديون. وذلك اعتمادا على " ان لكل تسهيل ائتماني (قرض) ثمنا، فليست البنوك جمعيات خيريه".

تشترط البنوك المصدرة لبطاقات الائتمان، والبنوك المرخص لها من قبلها، الزيادات الربوية التالية:

زيادة ربوية على كل معامله مالية تسدد عن طريق البطاقة تحسب على العميل تتراوح ما بين ١ % إلى ٢,٥% على قيمة البضاعة.

فرض نسبه معينه عقوبة على تأخير السداد.

دفع نسبه معينه على الشراء بالبطاقة بأكثر من المبلغ المسموح به بموجب الاتفاقية.

فرض نسبه معينة على تحويل العملات الأجنبية.

فرض نسبه معينه على تسديد الدفع للعمليات النقدية تحسب من يوم الشراء.

كما توجد شروط أخرى من هذا القبيل تضاف إلى قروض حامل البطاقة تحسب تلقائيا، ومن دون الرجوع إليه وأحيانا من دون علم بها. على أساس أنها محسومة لا تقبل المناقشة. ولا حاجه لحامل البطاقة من الاطلاع عليها.

أما حكم هذه الزيادات المشروطة على القرض من قبل مصدر البطاقة، فإنها محرمه من الناحية الشرعية لسببين :

أولا: ان هذه الزيادات المفروضة على مقدار القرض بخاصة مقابل التأجيل تمثل حقيقة (ربا النسيئة) التي أجمعت الأمة الإسلامية على تحريمه دون خلاف. وهو ما يسمى (ربا الجاهلية).

Digitized by Birzeit University Library

حيث تضاف فائدة تأخير إلى مقدار القرض من اجل تأجيل الدفع. قال تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربوا أضعافا مضاعفه ، واتقوا الله لعلكم تفلحون واتقوا النار الـــتي أعدت للكافرين" (آل عمران: ١٣٠-١٣١) .

ويقـول الإمـام أبو الحسن الماروردي " قد اجمع المسلمون على تحريم الربا، وان اختلفوا في فـروعه وكيفية تحريمه حتى قيل : ان الله تعالى ما احل الربا والزنا في شريعة قط. وهو معنى قوله: (وأخذهم الربوا وقد نهوا عنه)] النساء: ١٦١ [. يعني في الكتب السالفة.

السـبب الثاني: ما نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلمن فقد روى الإمام علي كرم الله وجهه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل قرض فيه نفعا فهو ربا"

تواتـرت الأحاديـث والآثار على هذا المعنى ، فاصبح تحريم اشتراط المنفعة من المسلمات في الفقه الإسلامي"

إن اشتراط أي نفع لصالح المقرض يخرج عقد القرض أن يكون (عقد إرفاق وقربه).

هذا، ولا تصدر البنوك الإسلامية في مناطق السلطة الفلسطينية بطاقات الائتمان حتى كتابة هذه المادة.

ويصدر بنك الأقصى الإسلامي بطاقات الصراف الآلي فقط . ولا يصدر أي نوع من البطاقات البنكية.

١١. الحكم الشرعي للتعامل ببطاقات الائتمان:

تفيد الدراسات أن الحكم الشرعي للتعامل بهذه البطاقات يبحث في مصادر الإيرادات التي تترتب على التعامل بها، وفيما يلي نبذه عن شرعية كل من هذه الإيرادات:

١. رســوم الاشتراك في البطاقة تفرض البنوك المصدرة للبطاقات رسوما متعددة سنوية على حامل البطاقة. وتعتبرها البنوك رسوما إدارية للتعامل بالبطاقة. أي أنها أجور خدمات، وليس لها صلة بمقدار ما يترتب على حاملها من قرض نتيجة مشترياته بها. وهذه الرسوم تتنوع ، ومنها ما يلي:

I. رسم العضوية: ويؤخذ لمرة واحدة عند الموافقة على الطلب.

II. الرسم السنوي أو رسم التجديد، وتؤخذ سنويا، تقدر في بلادنا بمقدار ٥٠ دينار للبطاقة الفضية سنويا، و ١٠٠ دينار للبطاقة الذهبية.

III. رسم إصدار بطاقة جديدة في حالة ضياع البطاقة أو سرقتها.

Digitized by Birzeit University Library

١٧. رسم تجديد البطاقة قبل موعد انتهائها، لحاجة حاملها إلى السفر قبل انتهاء صلاحيتها.

ويرى العديد من الفقهاء أنها هذه الرسوم مشروعة، لأنها مقابل خدمات، ودليل ذلك ما يلي:

- أن عقد إصدار البطاقة ينص بصورة صريحة على تقاضي البنك لهذه الرسوم، من أجل تغطية مصاريف الإصدار والطباعة.

- يحصل حامل البطاقة على خدمات مقابل هذه الرسوم، منها: تعريف حامل البطاقة بالتجار، وقيام البنك بسداد قيمة مشترياته للتجار نيابة عنه، ومن ثم تحصيلها منه.

٢. التأمين النقدي: تشترط بعض البنوك على من يطلب البطاقة أن يقدم تأمينا نقديا يودعه لدى البنك، لضمان قيامه بسداد ما يترتب عليه من ديون نتيجة قيامه باستخدام البطاقة للشراء من محلات مختلفة. ويعتبر التأمين شرطا مشروعا، لأنه من قبيل الرهن في الفقه الإسلامي.

٣. العمولة التي يحصل عليها البنك مصدر البطاقة من التاجر: يتفق البنك مصدر البطاقات عادة مع العديد من التجار لقبول بيع بضائعهم لمن يحمل البطاقات بالدين، مقابل قيام البنك بالدفع النقدي لهم ، وذلك لقاء عمولة معينة تقدر بنسبة معينة من ثمن المبيعات لحاملي البطاقات، يتفق على هذه النسبة مسبقا. تعتبر هذه العمولة مقابل خدمات يقدمها البنك للتاجر، وبالتالي فهي ليست من قبيل الربا.حيث يحصل التاجر على خدمات مقابل هذه العمولات نلخصها فيما يلي:

- يساعد البنك التاجر على تسويق خدماته، وذلك بالإعلان عنه لحملة البطاقات، وتشجيعهم على الشراء منه. فهو يأخذ أجرة عن إيجاد زبائن للتاجر.أي أن العمولة هي بمثابة السمسرة.

- تجهيز التجار بالأجهزة اللازمة لاستخدام البطاقة، وربط التاجر بشبكة الحاسب الآلي ، وإجراء المكالمات الهاتفية من أجل تسهيل العمل بالبطاقة، وفي هذا تكلفة على مصدر البطاقة.

- دفع قيمة المشتريات للتاجر نقدا، وقيامه بدور المحصل من حامل البطاقة بالنيابة عن التاجر. هي خدمة إضافية يقدمها مصدر البطاقة للتاجر.

٤. المسحوبات النقدية من آلة الصرف الأوتوماتيكية: تخول البطاقات حامليها الحق في السحب النقدي لغاية مبلغ معين. وتعتبر المبالغ المسحوبة قروضا قدمها مصدر البطاقة لحامليها. وتقوم بعض البنوك باحتساب عمولات على عملية السحب، كمبلغ مقطوع لا يرتبط بالمدة . ويرى البعض أن هذه الرسوم جائزة شرعا لأنها تعتبر مقابل خدمة نقل النقود من بلد لآخر أو من مكان لأخر.

ويرى البعض أنها غير جائزة شرعا لأنها ارتبطت بالدين. ولكن الرأي الغالب على اعتبار هذه

Digitized by Birzeit University Library

الرسوم إن تم أخذها جائزة شرعا شريطة بيان ذلك بصراحة في اتفاقية إصدار البطاقة، وعدم احتساب فوائد على العميل الذي يسحب نقودا ، وأن لا ترتبط العمولة بالمبلغ المسحوب. وتقوم معظم البنوك في الوقت الحاضر بعدم احتساب رسوم على السحب كوسيلة لترويج خدماتها للجمهور.

٥. فرق العملة: يمكن لحامل البطاقة أن يقوم بالشراء من بلدان متعددة ، وبعملات متعددة.ويقوم البنك بتسديد قيمة المشتريات بالعملات الأجنبية للتجار. ويحصل البنك قيمة المشتريات من حاملي البطاقات بالعملة المحلية. وهنا لابد من تحويل قيمة المشتريات إلى العملة المحلية. بسعر صرف معين يختلف من مصدر للبطاقات إلى مصدر آخر. فبعضهم ينص في الاتفاقية على أن يكون سعر تحويل العملة هو هو سعر الصرف يوم قيد قيمة المشتريات. أو السحب النقدي. والبعض الآخر يعتبر سعر الصرف السعر المعلن يوم الخصم من حساب العميل الجاري لدى البنك أو يوم الدفع من قبل العميل إذا أراد الدفع نقدا.

ولما كانت البنوك حرة في تحديد سعر الصرف ، فتستطيع البنك الإسلامية المشتركة في نظام البطاقات العالمية أن تحدد في الاتفاقية سعر الصرف الذي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. أي سعر يوم قبض قيمة الدين من العميل.

٦. فوائد التأخير: إذا لم يقوم العميل حامل البطاقة بتسديد ما عليه من أثمان مشتريات خلال المدة المقررة من تاريخ إشعاره بذلك من قبل البنك مصدر البطاقة . وهي في الغالب ٢٥ يوما من تاريخ إشعاره، يقوم البنك باحتساب فوائد تأخير عليه. وهذه الفوائد محرمة شرعا. هذا وقد ألغت البنك الإسلامية هذا الشرط في اتفاقية البطاقة. أي لا تقوم باحتساب فوائد تأخير على من يتخلف بالدفع. وبالتالي تعتبر العملية جائزة شرعا ما دامت تخلو من الفوائد. والجدير بالذكر أن بعض المسلمين طلبوا من البنك الأجنبية الذين يتعاملون معهم بالبطاقة إلغاء شرط دفع فوائد تأخير ، وتمت الموافقة على طلباتهم. وبالتالي يبح العمل بالبطاقة الائتمانية التي تصدرها البنوك الأجنبية ، والتي لا تحتسب فوائد على تأخير السداد جائزة شرعا.

٧. الفوائد على السداد بأقساط شهرية: قد تنص الاتفاقية على أن لحامل البطاقة الحق في التسديد على أقساط شهرية، إذا لم يقم بالسداد ضمن المدة المقررة من تاريخ إشعاره بالسداد، وهي كما ذكرنا في الغالب ٢٥ يوما. وتحسب البنوك فوائد على هذه الأقساط الشهرية. ومما لا شك فيه أن هذه الفوائد محرمة شرعا. ولا يجوز تقاضيها.

٨. التأمين والجوائز لحاملي البطاقات الذهبية: تعطي البطاقة الذهبية حامليها بعض المزايا الإضافية مثل تأمين مجاني خاصة أثناء السفر. وتروج الأمريكان اكسبريس لهذا النوع من

Digitized by Birzeit University Library

البطاقات في إعلاناتها بالعبارة التالية:

" عند شرائك لتذاكر السفر، باستخدام البطاقة الذهبية، تحصل تلقائيا على تأمين مجاني ضد حوادث السفر، تصل قيمته إلى ٣٥٠٠٠٠ دولار، لحاملي البطاقة الذهبية فقط . كما تحصل على نقطة واحدة عن كل دولار تنفقه باستخدام البطاقة الذهبية، وتتزايد النقاط، حتى تتحول إلى برامج المسافرين تحصل بموجبها على تذاكر سفر مجانية أو كوبونات للإقامة المجانية في الفنادق ، وخصما على فواتير المطاعم، وكوبونات للتسوق."

والتأمين هو من المزايا المتبرع بها من قبل مصدر البطاقة، إذ لا يدفع حاملها شيئا، وكذلك النقاط التي تؤدي به إلى الحصول على جائزة كتذكرة سفر أو كوبونات شراء مجانية. وبالتالي فهي تعتبر جائزة شرعا. إلا أن البنوك الإسلامية يجب أن تجري هذا النوع من التأمين مع شركات تأمين إسلامية.حتى تخلو من الشبهة.

٩. التعامل بالبطاقة مع غير المسلمين: حيث أن البطاقات المعمول بها حاليا تصدر عن مؤسسات مالية عالمية كما ذكرنا في السابق، وهي غير إسلامية . ويمكن لأي شخص أن يحمل بطاقة أصدرها بنك إسلامي أو غير إسلامي . كما أنه يقوم بالشراء بموجبها من مسلمين وغير مسلمين. وبالتالي فالتعامل بها مشروع ما دامت ضمن ضوابط شرعية.حيث أن العمل بالبطاقة هو نوع من أنواع الكفالة كما ذكر السرخسي، بحيث يكفل البنك مصدر البطاقة حاملها لدى التاجر فيبيعه بموجبها. والكفالة نوع من المعاملات المشروعة في الإسلام يتساوى فيها أهل الذمة من غير المسلمين مع المسلمين.

١٢. البطاقات المزيفة

من المشاكل التي يواجهها التجار، أو المرافق التي تقبل الدفع بواسطة البطاقات البنكية (مثل بطاقة الائتمان) بفائدة والتسديد على أقساط هي البطاقات المزيفة. فقد لا تلفت البطاقة المزيفة نظر التاجر ،وتتم عملية شراء بضائع، أو عملية سحب مبلغ نقدي بواسطة بطاقات مزيفة. وبعد إرسال إيصالات الدفع إلى البنك يفاجئ التاجر، بخطاب من شركة البطاقة Amex or Visa يفيده بأن البطاقة التي تحمل رقم معين، والتي تم استخدامها في تاريخ معين كانت مزيفه. وفي حاله كهذه يقوم طاقم من الأمن الخاص لشركة بطاقات الائتمان (Amex or Visa) أو غيرهما، بزيارة التاجر والاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بالموضوع، ودراسة طريق استخدام البطاقة المزيفة ، وهل قام التاجر بتدقيق الاسم الموجود على البطاقة مع اسم حامل

Digitized by Birzeit University Library

البطاقة ، وهويته الشخصية أو جواز السفر، وهل اتبع كافة الإجراءات اللازمة. وتتبع هذه الإجراءات (إرسال طاقم من شركة بطاقات الائتمان) في حالة كون المبلغ المسحوب كبيرا، أو في حالة تكرار العملية. وهذا ينطبق على حالة استخدام النظام الإلكتروني في السحب بواسطة أجهزة الكمبيوتر المتعلقة مباشرة بشركات بطاقات الائتمان.

حالات التزييف، وطرق مواجهتها:

يتم تزييف البطاقة بعدة طرق ، نذكر منها:

١. حالة كون الشريط الممغنط مزيف:

في هذه الحالة يكون الوجه الأمامي للبطاقة سليما ، والاسم مطابق لصاحب البطاقة، ولكن قد تم استبدال الشريط الممغنط الموجود خلف البطاقة، بشريط آخر لبطاقة ائتمان مسروقة أو مفقودة . وذلك خلال مدة ٢٤ ساعة من سرقة البطاقة أو فقدانها . حيث قد يكون صاحب البطاقة المسروقة أو المفقودة لم يكتشف سرقة البطاقة ، أو فقدانها ولم تقم شركة بطاقات الائتمان بوضع رقم البطاقة ضمن البطاقات الموقوفة.

٢. الحالة الثانية: قد تم إصدار بطاقة ائتمان مزوره بالكامل. ولكن تحمل شريط ممغنط لإحدى البطاقات المسروقة أو المفقودة، وذلك بفترة ٢٤ ساعة من سرقة أو فقدان البطاقة . وفي هذه الحالة يكون الاسم وتاريخ الانتهاء ورقم البطاقة على وجه البطاقة وجميع البيانات الأحكام مزوره. ولكن لا يمكن ان تتم عملية التزييف بشكل كامل حيث توجد بعض العلامات المميزة صعبة التزييف . وسنعرض هذه العلامات لاحقا.

باستخدام البطاقات المسروقة والمفقودة في فترة ٢٤ ساعة يتم تغيير الاسم على وجه البطاقة وذلك باستخدام آلة كي خاصة . وفي هذه الحالة تبقى جميع البيانات والأحكام على حالتها.

تنطبق الحالات السابقة فقط على من يستعمل النظام الإلكتروني، بحيث لا يوجد حاجه للاتصال تلفونيا بشركة بطاقة الائتمان. لان الاتصال يتم من خلال أجهزة الكمبيوتر ، وبواسطة خط هاتف خاص ، يسمى :"**Least Line** " بحيث يبقى الاتصال على مدار الساعة.

الخطوات الواجب اتباعها من قبل التاجر لفحص بطاقات الائتمان :

يجب على التاجر القيام بالخطوات التالية للتأكد من صحة البطاقة:

Digitized by Birzeit University Library

ا. قبل قبول البطاقة وإصدار الوصل:

التأكد من وجود إشارة شركة visa)على الجزء الأيمن الأعلى لبطاقات شركة visa).
حيث أن كل بطاقات شركة visa) يجب ان تبدأ برقم ٤ من اليسار.
كما أن كل بطاقات شركة Diners Club شركة American express يجب أن تبدأ بالرقم ٣ كل بطاقات شركة Master card يجب أن تبدأ بالرقم ٥.
يجب ان تتشابه الأربع أرقام التي تبدأ بها أي بطاقة ائتمان مع الأرقام الأربعة الصغيرة الموجودة فوق أو تحت هذه الأرقام.

٢. التأكد من وجود حرف ٧ على يمين تاريخ الانتهاء ، بحيث يكون الحرف بشكل مائل نحو اليمين .وذلك في بطاقة visa) .

٣. التأكد من وجود حرف μ على يمين تاريخ الانتهاء بحيث يكون الحرف بشكل مائل وذلك في بطاقات Master Card .

٤. التأكد عند تحريك بطاقة visa)) نحو اليمين أو اليسار بان صوره النسر على وجه البطاقة تظهر بثلاثة أبعاد .

٥. التأكد بان صورة الكرة الأرضية على وجه بطاقة آل (Master Card). تظهر بثلاثة أبعاد أيضا عند تحريك البطاقة نحو اليمين واليسار.

٦. تدقيق أرقام البطاقة، وتاريخ الانتهاء ، واسم حامل البطاقة. بحيث تكون بارزه وفي نفس المستوى (أي لا يوجد رقم أعلى من مستوى رقم آخر.

٦. فحص تاريخ انتهاء البطاقة ، مع مراعاة أن يكون التاريخ على شكل ٠٠/٠٠ أي رقمين يمثلان السنة، ورقمين يمثلان الشهر. أو قد يكتب في بعض البطاقات الدولية على شكل ٠٠/٠٠/ ٠٠ وقد يتم كتابة الشهر بالأحرف.

ب. الإجراءات بعد قبول البطاقة وإصدار الوصل:

- يجب أن يتواجد توقيع حامل البطاقة في المكان المخصص لذلك، وهو خلف البطاقة.
- مقارنة التوقيع على الوصل مع التوقيع على خلف البطاقة.
- مقارنة أرقام البطاقة على الوصل مع الأرقام الموجودة على بطاقة الائتمان .
- ضرورة الاتصال مع شركة بطاقات الائتمان لأخذ (*Authorization*.) وإذا وجد حاجة لذلك، تقوم شركة البطاقات بالاتصال مع البنك، وذلك عندما يكون المبلغ أعلى من السقف المتبقي من قبل التاجر.
- قد تتواجد صوره للشخص حامل البطاقة على وجه البطاقة أو خلفها.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. اذكر المؤسسات العالمية التي تصدر بطاقات الائتمان.

٢. عرف الائتمان، و بطاقة الائتمان.

٣. اشرح باختصار عن نشأة وتطور بطاقات الائتمان في العصر الحديث.

٤. ما هي فوائد بطاقة الائتمان لكل من:

I. التاجر.

II. حامل البطاقة

III. البنك مصدر البطاقة

٥. شرح باختصار عن بطاقات الائتمان في الإسلام. مبينا الدور الذي قدمه السرخسي للتعامل بهذه البطاقة.

٦. بين مقاصد الإقراض وأحكامه في الشريعة الإسلامية.

٧. ما هي شروط بطلان عقد الإقراض.

٨. كيف يمكنك اكتشاف بطاقة ائتمان مزورة.

٩. بين الحكم الشرعي للتعامل ببطاقات الائتمان.

١٠. ما هي الإجراءات التي على التاجر القيام بها من أجل عدم الوقوع في التعامل مع بطاقة مزورة.

Digitized by Birzeit University Library

الكفالات أو خطابات الضمان
Letters of Guarantees

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الحادي عشر

الكفالات أو خطابات الضمان
Letters of Guarantees

١. تعريف الكفالة:

الكفالة هي تعهد صادر عن البنك، بناء على طلب العميل بدفع مبلغ معين لشخص أو هيئة معينة، يسمى المستفيد، خلال مدة محددة من أجل تنفيذ غرض محدد. وتعتبر الكفالات من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، وتمثل التزامات عرضية على البنك. وينقاضى البنك عمولة على إصدارها، إلا أن عدم تنفيذ الغرض الذي من أجله صدرت الكفالة، قد يلحق بالبنك خسارة فادحة. إذ يترتب على البنك في حالة إخلال المكفول بتنفيذ العقد مع المستفيد من الكفالة، قيام البنك بدفع قيمتها للجهة المستفيدة من الكفالة، عند طلب ذلك من قبل المستفيد، ودون قيد أو شرط.

وتظهر الكفالات في الميزانية العمومية للبنك خارج الميزانية . شأنها شأن الاعتمادات المستندية، تحت بند الحسابات النظامية، أو الحسابات التي لها مقابل. وتنقلب الكفالات إلى التزامات حقيقية، إذا قام البنك بدفع قيمة الكفالة بالنيابة عن المكفول. وفي حالة دفع قيمتها من قبل البنك، تدخل ضمن الميزانية العمومية للبنك، بأن ينقص حساب الصندوق بالقيمة المدفوعة، ويزداد حساب المدينون (المكفول) بنفس القيمة. أي يسجل المبلغ دينا على المكفول، وبالتالي تنخفض قيمة الالتزامات العرضية في جانبي الموجودات والمطلوبات (خارج الميزانية) بنفس القيمة.

وتساهم الكفالات في التنمية الاقتصادية بشكل كبير، إذ أن إصدارها يساعد في تنفيذ المقاولات دون أن يجمد المقاول جزءا من رأسماله كضمان لتنفيذ المقاولة. وتستخدم الكفالات كبديل لتقديم تأمينات نقدية من قبل المقاولين في حالة الاشتراك في المناقصات، والمزايدات، وعروض الأسعار، وقد تصدر بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.

Digitized by Birzeit University Library

وقد بحث مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره الثاني المنعقد بجدة في ديسمبر ١٩٨٥ الكفالة أو خطاب الضمان. وخلص إلى أن خطاب الضمان سواء كان ابتدائيا أو نهائيا، إما أن يكون بغطاء أو بدون غطاء.

فإذا كان بدون غطاء فهو : ضم ذمة الضامن إلى ذمة غيره، فيما يلزم حالا أو مآلا.
أما إذا كان بغطاء، فالعلاقة بين طالب خطاب الضمان ومصدره (البنك) هي علاقة وكالة. وتصبح الوكالة بأجر أو بدون أجر، مع بقاء علاقة الكفالة لصالح المستفيد (المكفول له).

كما رأى المؤتمر أن الكفالة هي عقد تبرع يقصد للإرفاق والإحسان. ولا يجوز أخذ العوض عن الكفالة، لأنه في حالة قيام الكفيل بسداد مبلغ نيابة عن المكفول، يصبح دائنا له. ولا يجوز أخذ أي عوض عن الدين، فهو من باب الربا المحرم. ولذلك قرر المؤتمر ما يلي:

١. لا يجوز أخذ أجر عن خطاب الضمان لقاء عملية الضمان (التي يراعى فيها مبلغ الضمان والمدة) سواء كان بغطاء أو بدون غطاء.

٢. يجوز أخذ مصاريف إدارية عن إصدار خطاب الضمان مع مراعاة عدم الزيادة على أجر المثل.

٣. كما يجوز أخذ أجر في حالة خطابات الضمان المغطاة كليا. لأن الأجر هنا عن العمل، وليس عن الضمان. ويمكن أن يكون الغطاء الكامل وديعة استثمارية، تستثمر لصالح طالب الضمان.

ويستنتج من هذا القرار أن مصاريف خطابات الضمان جائزة شرعا، شريطة عدم ارتباطها بمبلغ الضمان أو مدته.

وقد فرق المشرع الإسلامي بين الكفالة والضمان. فالكفالة هي التزام بإحضار المكفول به، أما الضمان فهو ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق. فيثبت في ذمتهما جميعا، ولصاحب الحق مطالبة من شاء منهما. والأصل في جوازه الكتاب والسنة والإجماع (الكفراوي، ١٩٩٨.ص. ١٢٤). أما الكتاب، فقد تبين ذلك في قوله تعالى:"**ولمن جاء به حمل بعير، وأنا به زعيم**". والزعيم هو الكفيل.
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "**الزعيم غارم**". أي الكفيل ملتزم مثل المكفول. وأجمع المسلمون على الضمان.

Digitized by Birzeit University Library

٣. عناصر الكفالة:

تتضمن الكفالة أو خطاب الضمان العناصر التالية:

- البنك الضامن(الكفيل) : وهو البنك الذي أصدر الكفالة.
- المضمون (المكفول): وهو العميل الذي طلب إصدار الكفالة.
- المستفيد: وهو الشخص أو الجهة الذي صدرت الكفالة لصالحه.
- المبلغ: وهو قيمة الكفالة التي يجب أن يدفعها البنك للمستفيد عند الطلب في حالة إخلال المضمون بتنفيذ تعهداته.
- الغرض من الكفالة: وعادة ما يكون تنفيذ مقاولة ما أو غرض ما.
- تاريخ انتهاء الكفالة : وعادة ما يكون هو نفس تاريخ انتهاء تنفيذ المشروع الذي صدرت الكفالة لتنفيذه.

٤. أنواع الكفالات:

تصدر البنوك أنواعا مختلفة من خطابات الضمان، تختلف باختلاف الغرض منها. ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

١. كفالات العطاءات: وهي التي تقدم للاشتراك في المناقصات، والتعهدات والمزايدات.

ويمكن أن نقسم كفالات العطاءات إلى الأنواع التالية:

- خطاب الضمان الابتدائي: وهو الكفالة التي يصدرها البنك، بناءا على طلب العملاء لتقديمها إلى الهيئات الرسمية، أو الوزارات عند اشتراكهم في المزايدات أو العطاءات. ويعتبر خطاب الضمان الابتدائي بديلا عن التأمين النقدي الذي يمكن أن تطلبه هذه الوزارات أو الدوائر. والهدف من هذا النوع من الكفالات هو لضمان جدية المتقدمين لهذه العطاءات. وتتراوح قيمة هذه الكفالات ما بين ١- ٢ % من قيمة العطاء. وينتهي مفعول هذه الكفالة، عند رسو العطاء على متعهد معين. حيث تعاد الكفالات الابتدائية لمن لم يرسو عليهم العطاء ممن كانوا قد تقدموا لهذا العطاء. و ينتهي مفعول خطاب الضمان الابتدائي بالنسبة لمن يرسو عليه العطاء ، عند قيامه بالتوقيع على العقد، وتقديمه خطاب ضمان نهائي.
- خطاب الضمان النهائي: وتصدر بناء على طلب العميل الذي رسا عليه العطاء، لتقديمها إلى الجهة صاحبة العمل، لضمان حقوقها، وضمان قيام المتعهد الذي رست عليه المقاولة بتنفيذ شروط العقد من حيث المواصفات والنوعية وتاريخ التنفيذ، وانتهاء العمل.

Digitized by Birzeit University Library

ويحدد البنك المركزي حدا أعلى لقيمة الكفالات التي يحق للبنك إصدارها، وذلك كنسبة مئوية من رأسمال البنك واحتياطياته.

- خطاب الضمان المتناقص : أو ما يسمى بخطاب ضمان الدفعات المقدمة: تصدره البنوك لعملائها من المقاولين، حتى يحصلوا على دفعة مقدمة من صاحب العمل لتنفيذ تعهداتهم. وتتناقص قيمة هذه الكفالة، مع التقدم في مراحل العمل من قبل المقاول. وذلك بناء على مستندات موقعة من صاحب العمل، الذي صدرت الكفالة لصالحه.

٢. كفالات الدفع : وهي التي تصدر لضمان تأدية رسوم أو غرامات في حالة الإخلال بشروط معينة (لمصلحة الجمارك أو أي جهة أخرى).

٣. وهناك أنواع أخرى من خطابات الضمان التي تطلبها جهات معينة من الأفراد، لأغرض معينة مثل:

أ. كفالات ممارسة مهنة معينة : وتطلب مثل هذه الكفالات، في حالة تعيين موظف في البنك، أو في منشأة ما، كأمين الصندوق في بنك معين، ووكيل شركة تأمين، الذي تطلب منه شركة التأمين الذي يمثلها كفالة للقيام بأعمال الوكالة عنها. وكفالات المكاتب السياحية وغيرها.

ب. كفالات تطلبها دائرة الجمارك لأغراض معينة. مثل: السماح المؤقت بمرور بضائع عبر أراضي الدولة، ومن ثم إخراجها. فتطلب كفالة من صاحب البضاعة، حتى لا يقوم ببيعها في أراضي الدولة، دون أن يدفع عليها جمارك. وكفالة التخليص على البضائع، في حالة وصول البضاعة، قبل ورود المستندات.

٤. كما يمكن تقسيم خطابات الضمان من حيث الغطاء الذي يقدمه العميل المكفول إلى:

أ. خطاب الضمان المغطى تغطية كاملة: إذ يقوم العميل بتغطية قيمة الضمان بالكامل، عن طريق دفع تأمين نقدي بقيمة الكفالة للبنك.

ب. خطاب الضمان المغطى تغطية جزئية. حيث يقدم العميل غطاء للضمان، يتمثل في دفع تأمين نقدي بنسبة معينة من قيمة الضمان، تقل عن قيمته.

غطاء الكفالات الصادرة:

تصدر البنوك الكفالات بالنيابة عن عملائها، ولصالح جهات مختلفة، وذلك بعد قيام العميل بطلب الكفالة، وتقديم التغطية اللازمة، أي الضمانات الكافية . وذلك من باب الحرص بسب الأخطار المترتبة على إصدار الكفالة، ومن هذه الضمانات ما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

- تأمين نقدي: تحدد نسبته حسب المركز المالي لطالب الكفالة، ومدة الكفالة، والجهة المقدمة إليها الكفالة، والغرض من الكفالة. وقد تصل هذه النسبة إلى ١٠٠ % من قيمة الكفالة. وفي هذه الحالة، تحجز قيمة الكفالة من حساب العميل الشخصي لدى البنك.
- تأمينات عينية: كالأوراق المالية التي يملكها العميل من أسهم وسندات. بحيث تكون قيمتها أعلى من قيمة الكفالة، وتودع هذه الأوراق لدى البنك كأمانة. هذا، وقد يقدم العميل ضمانات عينية أخرى كرهن العقارات و/ أو البضائع.
- كفالات شخصية: كأن يتعهد شخص ثالث، يثق فيه البنك، بدفع قيمة الكفالة، في حالة مطالبة جهة العمل بقيمتها، ويؤخذ توقيعه على ذلك.

٥. الإجراءات العملية لإصدار خطابات الضمان:

يمكن للبنك أن تصدر خطابات الضمان لضمان عملائها، مقابل تغطية جزئية أو تامة. كما يمكن للبنوك الإسلامية أن تفسح المجال أمام خطابات الضمان متى قبلت جعل الغطاء وديعة استثمارية، وهنا يقوم البنك بالأعمال اللازمة لإصدار خطاب الضمان، وذلك منذ لحظة طلب إصدار الخطاب . وتتخذ الإجراءات التالية لإصدار خطاب الضمان:

١. في حالة طلب خطاب الضمان المغطى بالكامل، يرسل الطلب إلى قسم الحسابات الجارية، للتأكد من وجود حساب جار للعميل يكفي لقيد القيمة والمصاريف على هذا الحساب. ويتم حجز قيمة خطاب الضمان والمصاريف.

٢. أما إذا لم يكن له حساب جار، يعد نموذج ليقوم العميل بتوريد قيمة الخطاب والمصاريف، إلى الخزينة، ويحصل العميل على نسخة من إشعار توريد النقد، وترسل نسخة أخرى لقسم خطابات الضمان.

٣. بعد إيداع المبلغ، يصبح الأمر معدا لإصدار خطاب الضمان. حيث يصدر خطاب الضمان من عدة نسخ.

٤. ترسل النسخة الأولى منه إلى الجهة المستفيدة، أو تسلم لطالب خطاب الضمان، مع ضرورة توقيعه على طلب إصدار خطاب الضمان، بما يفيد استلامه لخطاب الضمان.

٥. ترسل صورة إلى الإدارة العامة للفروع. حتى تتابع ما يصدر من خطابات ضمان عن فروعها.

٦. يفتح ملف لخطاب الضمان تودع فيه المستندات التالية:
طلب إصدار الخطاب

Digitized by Birzeit University Library

صورة عن خطاب الضمان الصادر

صورة عن جميع إشعارات القيد على حساب العميل (طالب خطاب الضمان)

صورة عن كل المراسلات التي تمت، وستتم في المستقبل.

ويحفظ الملف مرتبا بالتسلسل.

٦. تعديل محتويات خطاب الضمان:

هذا، وقد يحتاج الأمر إلى إجراء بعض التعديلات على خطاب الضمان ، نذكر منها:

تمديد صلاحية خطاب الضمان: وذلك إذا انتهت صلاحية خطاب الضمان، ولم ينته العمل الذي من أجله صدر خطاب الضمان، وهنا يجب أن يرد طلب التمديد إلى البنك قبل انتهاء مفعول خطاب الضمان.

ويمكن للبنك تعديل الكفالة بتمديد أجلها، أو تعديل شروطها، بناء على طلب العميل المكفول، وموافقة المستفيد على ذلك. كتعديل المبلغ بالزيادة. وهنا يصدر خطاب ضمان جديد، ويشار فيه أنه تكملة لخطاب الضمان الأول. أما إذا كان التعديل هو تخفيض للمبلغ، أو تخفيض للمدة، أو تعديل للغرض الذي من أجله صدر الخطاب، فيجب الحصول على موافقة المستفيد الخطية على التعديل، ومن ثم يصدر خطاب الضمان بالتعديل الجديد، وينص فيه على أنه يحل محل الخطاب الأصلي، ويطلب من العميل إعادة الخطاب الأصلي.

٧. انتهاء أجل الكفالة:

ينتهي أجل الكفالة بإعادتها إلى البنك، بسبب انتهاء الالتزام المتعلق بها. أو بسبب انتهاء مدتها، دون ورود مطالبة عليها. ويتوجب استعادة الكفالة رغم انتهاء أجلها.

وينتهي خطاب الضمان في الحالات التالية:

١. انتهاء مدة الضمان دون أن يرد للبنك أي مطالبة بالسداد.

٢. إذا قام المستفيد بإعادة خطاب الضمان للبنك قبل انتهاء مدته.

٣. إذا قام البنك بدفع قيمة خطاب الضمان للمستفيد قبل انتهاء المدة.

٤. إذا تم إصدار خطاب ضمان بدلا من الأصلي، وأعيد خطاب الضمان الأصلي للبنك.

بعد الإلغاء لخطاب الضمان، يقوم البنك بإعادة قيمة التأمين المدفوع من قبل العميل عن خطاب الضمان، بعد خصم ما يستحق عليه من مصروفات.

Digitized by Birzeit University Library

٨. دفع قيمة خطاب الضمان للمستفيد:

قد يستخدم المستفيد حقه في طلب قيمة خطاب الضمان في أي وقت خلال مدة خطاب الضمان. وهنا، يصبح على البنك دفع قيمة الضمان للمستفيد عند أول مطالبة بالسداد ترد من المستفيد. ويتم إخطار العميل بذلك، وإعطاءه مهلة لحل الإشكال مع المستفيد، وإلا يقوم البنك بدفع القيمة للمستفيد، ويقيد القيمة مع المصاريف على حساب العميل.

و تمر عملية دفع قيمة الكفالة بالخطوات التالية:

١. يقوم البنك بدفع قيمة الكفالة للمستفيد عند أول طلب .
٢. ثم يقوم بتسجيل قيمتها على حساب العميل المكفول.
٣. ثم يقوم البنك بمطالبة العميل المكفول بقيمة الكفالة، في حالة عدم وجود تأمين نقدي كاف.
٤. يخصم قيمة الكفالة من قيمة التأمين النقدي لديه، ويشعر العميل المكفول بذلك.
٥. أو يقوم بالتنفيذ على الضمانات المقدمة، إن لم يكن هناك تأمينا نقديا، أو في حالة عدم كفاية التأمين. وشعر العميل بإجراءاته التي اتخذها في كل الأحوال.

٩. القيود النظامية للكفالات:

لما كانت الكفالات تمثل التزامات عرضية، فتسجل كقيود نظامية. تظهر خارج الميزانية العمومية في جانبي الموجودات والمطلوبات بنفس القيمة عند إصدارها. ويجرى القيد التالي:

من ح/ تعهدات العملاء مقابل الكفالات .

إلى ح/ تعهدات البنك مقابل الكفالات.

ويسجل القيد التالي عندما يستوفى التأمين النقدي، والعمولة والمصاريف الأخرى بما فيها الطوابع.

من ح/ الصندوق أو من ح/ العميل

إلى مذكورين:

تأمينات نقدية مقابل الكفالات

العمولة

الطوابع

المصاريف الأخرى.

Digitized by Birzeit University Library

وفي حالة دفع قيمة الكفالة، يجرى القيد التالي:

من ح/ الجهة المستفيدة

إلى ح/ الصندوق

ثم يسجل المبلغ على العميل بالقيد التالي:

من ح/ العميل

إلى ح/ الجهة المستفيدة.

ويتم تحويل التأمين النقدي إلى حساب العميل الجاري بالقيد التالي:

من ح/ تأمينات نقدية مقابل الكفالات

إلى ح/ العميل.

ويتم ملاحقة العميل أو كفيله أو التنفيذ على الضمانات لاسترداد بقية المبلغ .

وفي حالة إعادة الكفالة، وذلك بتنفيذ العميل لالتزاماته، أو انتهاء مفعولها، يتم إجراء القيد النظامي التالي:

من ح/ تعهدات البنك مقابل الكفالات

إلى ح/ تعهدات العملاء مقابل الكفالات.

وفي هذه الحالة ، يعاد التأمين النقدي للعميل، بالقيد التالي:

من ح/ تأمينات نقدية مقابل الكفالات

إلى ح/ العميل.

١٠. كيف تقدر مصاريف وأجور خطابات الضمان:

تتقاضى البنوك العادية مقابل إصدار خطاب الضمان ما يلي:

أ. عمولة على إصدار خطاب الضمان كنسبة مئوية من قيمة خطاب الضمان، أخذا بعين الاعتبار المدة أيضا، أو مبلغ مقطوع.

ب. فائدة على المبلغ الذي قد يتحمله البنك، في حالة الطلب منه دفع قيمة الكفالة لصالح الجهة التي صدر خطاب الضمان لصالحها. إذا لم يقم العميل بتغطية قيمة خطاب الضمان.

أما البنوك الإسلامية ، فيجوز لها أخذ أجر يراعى فيه حجم التكاليف التي يتحملها البنك في سبيل أدائه لأعماله الخاصة بإصدار خطاب الضمان. وما يقوم به عادة حسب العرف المصرفي.

Digitized by Birzeit University Library

ويترك تقدير الأجر للبنك على أن يراعى فيه التيسير على الناس معاملاتهم وفقا للعرف التجاري السائد. ولا يجوز للبنك الإسلامي أخذ فوائد على المبلغ المدفوع من قبله، في حالة قيامه بدفع قيمة الكفالة بالنيابة عن المكفول.

وتقوم البنوك الإسلامية بإصدار خطابات الضمان بنفس الأسلوب المتبع في البنوك الأخرى. فقد ورد في نشرة بنك دبي الإسلامي عام ١٩٨٢. ص: ٤-٥ ما نصه:

" أنه بناء على طلب العميل، يصدر البنك، بعد الاستقصاء والاستيثاق، خطاب الضمان والكفالات المطلوبة من جهات رسمية أو غير رسمية، يضمن لها أو يكفل العميل مقابل عمولة وتأمين يحدد وفقا لمركز العميل المالي ونوع العملية.

ويتطلب البنك من العميل تغطية قيمة خطاب الضمان بالكامل، وقد يقبل البنك نسبة اقل. وتتوقف نسبة الغطاء على مدى ثقة البنك في المركز المالي للعميل. ويمكن أن يكون الغطاء نقدا أو بضائع أو أوراقا مالية.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. عرف الكفالة، وما الفرق بينها وبين الضمان.
٢. بين مدى شرعية الكفالة.
٣. ما هي عناصر الكفالة؟
٤. أذكر الأنواع المختلفة للكفالات.
٥. ما هي الإجراءات العملية لإصدار خطاب الضمان؟
٦. أشرح كيفية تعديل محتويات خطاب الضمان.
٧. في أي الأحوال تنتهي أجل الكفالة؟
٨. ما الذي يحدث عند قيام البنك بدفع قيمة الضمان للمستفيد؟
٩. اشرح القيود النظامية لخطاب الضمان في دفاتر البنك.
١٠. كيف يتم تقدير مصاريف وأجور خطاب الضمان.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل
Documentary Credit or Letters of Credit & Bills Collection

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثانـــي عشـــر

الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل

Documentary Credit or Letters of Credit & Bills Collection

أولا: الاعتمادات المستندية: Letters of Credit

١. مقدمة:

تعتـبر الاعـتمادات المستندية من أهم الأدوات التجارية، وهي تسهيلات ائتمانية غير مباشرة، كالكفـالات تـتحول إلى تسهيلات مباشرة، أو التزامات حقيقية في حالة عجز العميل عن تسديد التزاماته، وقيام البنك بدفعها نيابة عنه.

وكانـت الـتجارة بيـن الدول تتم عن طريق المقايضة، فكانت تشحن البضائع على سفن تمتلكها الشـركات الكبيرة، ويتم تسليم البضائع إلى ممثلي هذه الشركات في البلدان الأخرى، الذين كانوا يقومون ببيعها، وشراء بضائع أخرى بثمنها من بلد الوصول، وإعادة شحنها إلى البلد التي جاءت السـفن منها. واستمر الوضع كذلك لعدة قرون. وفي منتصف القرن الماضي، بدأت التجارة بين الـدول تـأخذ شـكلا جديدا، حيث انفتحت أسواق العالم أمام رجال الأعمال، فازدادت المبادلات الـتجارية بيـن الدول، فظهرت مشاكل عديدة منها: قيام المستورد بدفع قيمة البضاعة مقدما، ثم نقلهـا، بدون أية ضمانات لاستلام البضاعة حسبما تم الاتفاق عليه . وصعوبة التحقق من مطابقة البضاعة بعد وصولها للمواصفات المتفق عليها. فبدأ المصدرون لتسهيل تسويق منتجاتهم البحث عـن وسـائل أخـرى لتسـهيل عملـية التبادل، والتغلب على الصعوبات والمشاكل التي تواجه المسـتوردين. فـتم استخدام الاعتمادات المستندية كوسيلة لمساعدة المستوردين للتحقق من قيام المصـدر بشحن البضاعة طبقا للمواصفات، وعدم دفع قيمتها إلا إذا تم الشحن طبقا للمواصفات. كمـا سـهلت علـى المصدر ضمان الحصول على قيمة بضائعه المصدرة. بمعنى أن الاعتماد المسـتندي هـو أداة تجارية تضمن تنفيذ عقد الشراء من قبل المصدر ومن قبل المستورد. الأمر الذي يساعد في تسهيل التبادل التجاري بين أقطار العالم.

وبالتالـي، فقـد اصبح الاعتماد المستندي، أحد العمليات الهامة في التجارة الدولية. والطريقة الفعالـة لتوفـير الـثقة والأمان لأطراف العملية التجارية، ووسيلة جيدة لتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير، فنتج عنها استقرار عمليات التبادل التجاري بين الدول. حيث وفر الطمأنينة للمستورد

Digitized by Birzeit University Library

وللمصدر، فساعد المستورد على إبرام عقد الشراء دون الحاجة لدفع قيمة البضاعة مسبقا، أي دون الحاجة لتجميد المال لفترة طويلة، وطمأن المصدر إلى أن قيمة بضاعته محفوظة، وستدفع له حال قيامه بشحن البضاعة، بغض النظر عن أي تقلبات قد تحدث في أسعار الصرف، أو غيرها من الاضطرابات، ووفر للبنوك الوسيطة بين المستورد والمصدر عمولات تحقق لهم أرباحا وفيرة، نتيجة لتقديم خدمة الاعتمادات المستندية.

إلا أن الاعتماد المستندي لا يعطي حماية مطلقة ضد الغش والخداع والتزوير. لذلك تقع على المشتري مسئولية التحري، وجمع معلومات كافية عن المصدر، قبل فتح الاعتماد لصالحه.

وظل الاعتماد المستندي يعتمد في تنفيذه على أعراف وقوانين تختلف من دولة لأخرى. الأمر الذي كان يثير العديد من الاشكالات. إلى أن قامت غرفة تجارة باريس، بتوحيد للأعراف والقواعد والعادات التي تحكم عمل الاعتمادات المستندية. فتم صياغة القواعد الموحدة للاعتماد المستندي في مؤتمر فينا ١٩٣٣. واتبعتها أغلبية الدول. ونتيجة للتطبيق العملي لهذه القواعد، فقد تم تعديلها عدة مرات كما يلي:

- تم تعديلها في مؤتمر غرفة التجارة الدولية الذي عقد في لشبونة ١٩٥١.
- ثم تم تعديلها في مؤتمر نابولي لغرفة التجارة الدولية ١٩٥٧ .
- ثم عدلت عام ١٩٦٢ (اللائحة رقم ٢٢٢)
- ثم عدلت سنة ١٩٧٤ (اللائحة ٢٩٠). بناء على ملاحظات عدد من الدول والبنوك وشركات التأمين، وشركات النقل . وذلك على ضوء الخبرة في التعامل بالاعتمادات المستندية، ومن أجل التغلب على الصعوبات التي واجهتها هذه الأطراف. حيث أعيد النظر في هذه اللائحة، نتيجة للمشاكل التي أثارتها البنوك وشركات التأمين والشحن، لمواكبة التكنولوجيا الحديثة، واستخدام الأجهزة الإلكترونية، وذلك عام ١٩٨٣. حيث صدرت اللائحة رقم ٤٠٠ التي تم العمل بها اعتبارا من ١٩٨٤/١٠/١، وظلت سارية المفعول حتى عام ١٩٩٣.
- في ١٠ آذار ١٩٩٣، صدرت اللائحة رقم ٥٠٠، وتم العمل بها اعتبارا من ١٩٩٤/١/١. وتنطبق على جميع الاعتمادات المستندية بما فيها اعتماد الضمان Stand by Letter of Credit، وما زالت هذه اللائحة هي المطبقة حاليا.

Digitized by Birzeit University Library

٢. تعريف الاعتمادات المستندية:

تلعب الاعتمادات المستندية دورا رئيسا في تسهيل وتمويل عمليات التجارة الخارجية. فالاعتمادات المستندية هي نوع من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة التي تقدمها البنوك لعملائها، والتي تكتسب أهمية خاصة في مجال التجارة الخارجية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير، وذلك بقيام البنوك بدور الوسيط بين المصدر والمستورد. حيث تتولى البنوك عملية إتمام الصفقات التجارية التي تتم بين الطرفين (المصدر، والمستورد). وضمان تسديد قيمة هذه الصفقات (البضاعة المستوردة) إلى المصدرين. وذلك بقبض قيمة هذه البضاعة من المستوردين. ويمثل الاعتماد المستندي التزاما عرضيا على البنك الذي يقوم بفتحه. ويظهر ضمن الحسابات النظامية خارج الميزانية العمومية للبنك.

هذا، وقد عرفت المادة الثانية من الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة عن غرفة التجارة الدولية في المنشور رقم ٥٠٠ عام ١٩٩٣ الاعتماد بأنه:

" أية ترتيب مهما كان تسميته أو وصفه، يجوز بموجبه للبنك مصدر الاعتماد، The issuing Bank، الذي يتصرف، إما بناء على طلب وتعليمات عميله" طالب فتح الاعتماد"

The Applicant أو بالأصالة عن نفسه بأن: يدفع إلى أو لأمر طرف ثالث " المستفيد"

The Beneficiary أو يقبل ويدفع سحوبات Bills Of Exchange/ Drafts مسحوبة من قبل المستفيد .

أو يفوض بنكا آخر بالدفع، أو بقبول ودفع مثل هذا السحب / السحوبات.

أو يفوض بنكا آخر بالتداول لسحوبات، وذلك مقابل تقديم مستندات معينة، شريطة أن تكون هذه المستندات مطابقة تماما لشروط الاعتماد.

ولأغراض هذه المادة تعتبر فروع البنك المتواجدة في بلدان أخرى، بنكا مستقلا.

وعليه، يمكن تعريف الاعتماد المستندي بأنه: عبارة عن كتاب تعهد يصدره البنك فاتح الاعتماد، بناء على طلب عميله المستورد، ووفقا لتعليماته، ولصالح المستفيد (المصدر)، يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ من المال، أو قبول سحوبات شريطة تقديم المستندات المطابقة تماما لمتطلبات الاعتماد، وتنفيذ كافة الشروط الواردة فيه.

Digitized by Birzeit University Library

٣. أطراف الاعتماد المستندي:

أطراف الاعتماد أربعة، وهي:

١. طالـــب فتح الاعتماد: وهو المستورد الذي يطلب من البنك فتح الاعتماد، وتقع عليه مسئولية التأكد من مطابقة شروط الاعتماد لاتفاقية الشراء، المعقودة بينه وبين المصدر(المستفيد).

٢. المستفيد : وهو المصدر المقيم في بلد آخر، والذي يتم فتح الاعتماد لصالحه.

٣. البـــنك فاتح الاعتماد: وهو البنك الموجود في بلد المستورد، الذي يفتح الاعتماد طبقا لشروط معينة.

٤. البـــنك مبلغ الاعتماد: وهو البنك المراسل للبنك فاتح الاعتماد، ويقع في بلد المصدر . ويقوم بالأعمال التالية:

- تبليغ الاعتماد إلى المصدر.
- تسلم المستندات المؤيدة للاعتماد من المصدر.
- دفـــع قيمة الاعتماد (قيمة البضاعة المصدرة، والمبينة في كتاب الاعتماد) للمصدر بالنيابة عن البنك فاتح الاعتماد.
- إرســـال المســـتندات المؤيـــدة لشـــروط الاعتماد، والتي تسلمها من المصدر إلى البنك فاتح الاعتماد، وتسجيل قيمة البضاعة بعد دفعها للمستفيد (المصدر) على حساب البنك فاتح الاعتماد.

٤. الخصائص الرئيسة للاعتمادات:

هناك عدة خصائص خاصة بالاعتمادات نذكر منها:

١. أن الاعتمادات بطبيعتها هي عمليات منفصلة عن عقود البيع. ولا تكون المصارف بأي حال من الأحوال ملتزمة بمثل هذه العقود.

٢. تتعامل جميع الأطراف المعنية بعمليات الاعتماد بمستندات، ولا تتعامل ببضائع و/أو خدمات، و /أو غير ذلك من أوجه التنفيذ التي تتعلق بها تلك المستندات.

٣. يجب أن تكون تعليمات إصدار الاعتماد، والاعتماد نفسه، وتعليمات تعديل الاعتماد، والتعديل نفسه، مكتملة ودقيقة، وخالية من أي غموض.

٤. ينبغي على المصارف أن لا تشجع أي محاولة لتضمين الاعتماد، أو أي تعديل عليه تفاصيل مبالغ فيها.

٥. أن تنص جميع تعليمات إصدار الاعتماد، والاعتماد نفسه، والتعديلات الخاصة به بدقة على المستندات المطلوبة مقابل الدفع، أو قبول السحوبات.

Digitized by Birzeit University Library

٥. أنواع الاعتمادات المستندية:

تقسم الاعتمادات المستندية حسب تعامل البنك معها إلى:

١. الاعتمادات الواردة ، وهي الخاصة باعتماد تصدير بضاعة، حيث يتسلم بنك المصدر، كتاب اعتماد ورد إليه من بنك المستورد، ليقوم بتبليغه إلى المستورد.

٢. الاعتمادات الصادرة : وهي اعتمادات استيراد. حيث يقوم المستورد بالطلب من البنك الذي يتعامل معه، أن يرسل كتاب اعتماد مستندي إلى المصدر بوساطة بنك المصدر، وفق الأصول التجارية الدولية المتعارف عليها. وضمن أحكام قوانين الاستيراد المحلية والأنظمة الجمركية، وتعليمات البنك المركزي الخاصة بتحويل العملة.

وأيا كان الاعتماد واردا أو صادرا ، فهو إما أن يكون :

١. اعتماد مستندي غير قابل للنقض (للإلغاء) *Irrevocable Letter of credit*: حيث يشكل هذا النوع من الاعتمادات، التزاما قاطعا على البنك الذي أصدره. بشرط تقديم المستندات المنصوص عليها، ومطابقتها للشروط، على النحو التالي:

- يلتزم البنك بدفع قيمة الاعتماد في التاريخ المحدد، إذا كان الاعتماد مؤجل الدفع.
- يلتزم البنك بقبول الكمبيالات التي يسحبها المستفيد (المصدر). إذا نص الاعتماد على أن تسحب الكمبيالات على البنك فاتح الاعتماد. وإذا نص الاعتماد على أن تسحب الكمبيالات على طالب الاعتماد (المستورد) ، أو على أي مسحوب آخر، يلتزم البنك بقبولها، ودفع قيمتها عند الاستحقاق.
- إذا نص الاعتماد على الدفع بالتداول، يلتزم البنك أن يدفع دون الرجوع إلى الساحب، أو الحاملين للكمبيالات، التي يسحبها المستفيد، على طالب الاعتماد (المستورد) في موطنه، أو عند الاستحقاق

٢. الاعتماد القابل للنقض *Revocable Letter Of Credit* وفي هذا النوع ، يمكن أن يعدل الاعتماد، أو يلغى بوساطة البنك فاتح الاعتماد في أي وقت، ودون الحاجة إلى موافقة المستفيد المسبقة. ومع ذلك يلتزم البنك، بأن يدفع قيمة الاعتماد لبنك المصدر، إذا كان هذا الأخير، قد قام بدفع القيمة للمصدر، قبل أن يتسلم الإخطار بإلغاء الاعتماد أو تعديله. وكان ذلك قد تم مقابل تقديم المستندات المطابقة لشروط الاعتماد .

Digitized by Birzeit University Library

ويجب أن يبين بوضوح، ما إذا كان الاعتماد قابلا للنقض أو غير قابل للنقض. وفي حالة عدم بيان ذلك ، يعتبر الاعتماد غير قابل للنقض.

والاعتماد أي كان نوعه: قابلا للنقض أو غير قابل للنقض، فيجب أن يتم تبليغه للمستفيد من خلال مصرف آخر، يسمى البنك المبلغ Advising Bank .

وسواء كان الاعتماد قابلا للنقض أو غير قابل للنقض، فإنه يتضمن شروطا أخرى مثل:

أن يكون اعتمادا مستنديا قابلا للتحويل Transferable وهو الذي يعطي المستفيد (المصدر) الحق في تحويله إلى مستفيد آخر. وعادة ما يطلب المصدر أن يكون الاعتماد قابلا للتحويل، إذا كان المصدر سيقوم بتصنيع البضاعة، ويحتاج لاستيراد مواد خام من بلد آخر. فيقوم بتحويل الاعتماد إلى مورد المواد الخام، دون الحاجة إلى فتح اعتماد جديد، لاستيراد المادة الخام اللازمة لتصنيع البضاعة المتفق على تصديرها.

أو غير قابل للتحويل Non Transferable: وهو الذي لا يجوز تحويله إلى مستفيد آخر.

هذا، وقد يكون الاعتماد المستندي:

إما اعتمادا معززا Confirmed و هو الاعتماد الذي يتعهد فيه بنك المستورد، وبنك المصدر بدفع قيمة البضاعة المشحونة بمجرد استلام بنك المصدر وثائق الشحن المطابقة لشروط الاعتماد. ويتقاضى بنك المصدر على هذا النوع من الاعتماد عمولة إضافية، تسمى عمولة تعزيز، وذلك بسبب ضمانه لدفع قيمة الاعتماد.

أو اعتمادا غير معزز Not Confirmed من قبل البنك المراسل، الذي يقتصر دوره على تبليغ الاعتماد للمصدر، كما ورده من بنك المستورد فقط. دون أن يضيف تعزيزه (أي ضمانه) ، ويستوفي في هذه الحالة عمولة تبليغ ، تقيد على حساب بنك المستورد.

وقد يكون الاعتماد المستندي قابلا للتجزئة Partial Shipment: وهذا النوع من الاعتمادات يعطي الحق للمصدر بأن يشحن البضاعة على دفعات، بدلا من إرسالها شحنة واحدة.

أو غير القابل للتجزئة One Shipment بمعنى أن يتم شحن البضاعة دفعة واحدة.

وهناك نوع آخر من الاعتمادات، وهو الاعتماد مقابل اعتماد Back To Back : وهو نوع من الاعتمادات، تفتح لصالح مستفيد معين، الذي يقوم بدوره، حال تبليغه بالاعتماد، بفتح اعتماد لمستفيد آخر، وبنفس الشروط المبينة في الاعتماد المبلغ إليه، ما عدا القيمة وتاريخ الشحن،

Digitized by Birzeit University Library

وتـاريخ تقديـم المسـتندات التي عادة ما تكون أقرب، وأقل من القيمة والتاريخ المحددين في الاعـتماد الأصلي. وتستخدم هذه الاعتمادات، عندما يكون المصدر بحاجة إلى استيراد مواد خام مـن أجل تصنيعها، فعند استلامه اعتمادا من المستورد لبضاعته، يقوم بفتح اعتماد مقابل لصالح من سيقوم باستيراد المواد الخام منه.

كما يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية، أيا كان نوعها، حسب طريقة الدفع إلى:

أ. اعـتمادات تدفع عند تقديم المستندات: Payment Against Documents وفيها يقوم البنك المراسل (بنك المصدر) بدفع قيمة الاعتماد إلى المصدر، وقيدها على حساب البنك فاتح الاعتماد (بنك المستورد) مقابل استلامه المستندات المطلوبة من المصدر، وفق شروط الاعتماد. ثم يقوم بإرسـال هـذه المستندات إلى بنك المستورد. وتسجيل قيمتها عليه. وعند استلام بنك المستورد هذه المستندات، يقوم بتبليغ المستورد لدفع القيمة، بعد خصم قيمة التأمين النقدي المأخوذ عند فتح الاعتماد، وإضافة العمولات والفوائد والمصاريف.

ب. اعـتمادات مـتأخرة الدفـع: Deferred Payment : قد يكون هناك اتفاق بين المستورد والمصدر على تأخير دفع جزء من قيمة البضاعة المستوردة. وفي هذه الحالة، يمكن فتح الاعتماد بجزء من قيمة البضاعة، يدفع عند تقديم المستندات، ويدفع الجزء الباقي، في تاريخ لاحق يتفق عليه، ويدرج ذلك في نصوص الاعتماد. حيث يقدم المصدر مع المستندات سحبا Time Draft بالرصـيد يسـتحق فـي نهايـة المدة المتفق عليها. ويقوم المستورد بقبول السحب قبل تسلمه المسـتندات. وفي هذه الحالة، يكون دفع القيمة من قبل المستورد، بدون مسئولية أو كفالة البنك. ولـدى اسـتحقاق السـحب، ودفـع القيمة من قبل المستورد، يقوم البنك بتحويل القيمة للمستفيد (المصـدر)، وبوساطة بنك المصدر. والجدير بالذكر، أن مدة السحوبات المتأخرة الدفع لا يجوز أن تزيد عن ١٨٠ يوما في الأردن ، وإذا تجاوزت ذلك، يجب أخذ موافقة البنك المركزي مسبقا، والحصـول علـى بـإذن عملـة يغطي قيمة الرصيد المتأخر الدفع. كما يجوز تجزئة الرصيد المتأخر، ودفعه على أقساط على أن يبين ذلك في كتاب الاعتماد.

ج. اعـتمادات مقابل سحوبات مقبولة Bank acceptances وتختلف عن سابقتها، في أن البنك فاتح الاعتماد، يكفل دفع السحوبات المتأخرة الدفع، حسب الأقساط والتواريخ المحددة. ويبين في كتاب الاعتماد، كيفية تحويل المبلغ للبنك المراسل .

Digitized by Birzeit University Library

د. اعتماد به دفعة مقدمة Down Payment يتم فها دفع جزء من قيمة الاعتماد عند تبليغه للمستفيد (المصدر) . ليتمكن من شراء المواد الخام اللازمة لتجهيز البضاعة المطلوبة. ويكون ذلك :

أ. إما مقابل إيصال يوقعه المستفيد باستلام المبلغ.

ب. أو مقابل إيصال مع تعهد من المستفيد بتنفيذ شروط الاعتماد، ضمن المدة المقررة، والمبينة في كتاب الاعتماد.

ج. أو مقابل تقديم كفالة بنكية بمبلغ معين، لضمان قيام المستفيد بتنفيذ شروط الاعتماد.

المسئولية في الاعتمادات المستندية

أ. مسئولية البنك فاتح الاعتماد: يقوم البنك فاتح الاعتماد بالأعمال التالية:

- نقل تعليمات المستورد (فاتح الاعتماد) إلى المستفيد (المصدر)، فهو يعمل كوسيط.
- قبول المستندات المطابقة لشروط الاعتماد من المستفيد. وتنحصر مسئوليته في تدقيق المستندات، وفي كونها مطابقة لشروط الاعتماد، والتعديلات التي طرأت عليها.
- لا يتحمل أي مسئولية فيما يتعلق بالبضاعة المشحونة، حيث لا يتحمل مسئولية قبوله لمستندات لا تمثل واقع البضاعة الخاصة بها، من حيث الكمية والنوع، وغير ذلك . ولكن على البنك أن يقوم بتدقيق المستندات والتأكد من سلامتها.
- للبنك الحق في استيفاء عمولته بالنسبة المتفق عليها، وكافة العمولات والمصاريف، وأجور البريد، التي يدفعها للبنك المراسل في الخارج، حتى في حالة إلغاء الاعتماد.

ب. مسئولية العميل فاتح الاعتماد:

- يلتزم بدفع قيمة الاعتماد إذا كانت المستندات المسلمة إلى البنك مطابقة للشروط المدرجة في كتاب الاعتماد المستندي الذي وقعه.
- له الحق في رفض قبول المستندات، في حالة وجود اختلاف، أو تباين بين المستندات المقدمة وشروط الاعتماد. مثلا : إذا قدمت بوالص شحن بالباخرة، في حين ينص الاعتماد على أن يكون الشحن جوا بالطائرة. أو إذا قدمت المستندات بعد تاريخ انتهاء صلاحية الاعتماد. فالعميل هنا مخير بين أن يقبل المستندات أو يرفضها. وفي حالة الرفض، يقوم البنك فاتح الاعتماد، بتبليغ المستفيد بذلك، بوساطة البنك المراسل. ويتحمل المستفيد مسئولية مخالفته لشروط الاعتماد.

ج. مسئولية البنك المراسل (بنك المصدر): تنحصر مسئولياته فيما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

- إمـا أن يقوم بدفع قيمة المستندات المخالفة إلى المستفيد، لقاء تعهد أو كفالة، يقدمها المستفيد، يتعهد فيها بإعادة المبلغ المدفوع إليه، في حالة عدم موافقة المستورد على الخلاف.

- وإمـا أن يرسـل المستندات المخالفة برسم التحصيل، ولا يدفع قيمة الاعتماد، إلا بعد موافقة المسـتورد على حل الخلاف. كما لا تعاد الكفالة إن كانت عملية الدفع قد تمت، إلا بعد تسوية الخلاف، وموافقة المستورد على ذلك، وقبوله للمستندات المخالفة.

٧. المستندات المطلوبة والواردة في طلب الاعتماد:

لا يقوم البنك بفتح اعتماد لمستورد ما لم يقدم للبنك المستندات التالية:

- رخصة استيراد من الدائرة المختصة، والمبين فيها نوع البضاعة، ومنشأها، وقيمتها.

إذن تحويل عملة يصدر عن البنك المركزي.

- طلب فتح الاعتماد.

- صـورة عن الفاتورة الأولية ، Pro-Forma Invoice وهي عبارة عن العرض الذي تسلمه المسـتورد مـن المصـدر، والذي يبين نوع البضاعة، وأسعارها، وفيما إذا كان السعر متضمنا الشـحن والتأمين. أو أي منهما أم لا، والطريقة المقترحة للشحن، وطريقة الدفع، ونوع الاعتماد المطلـوب فـتحه، وغير ذلك من المعلومات الخاصة ببيع البضاعة. أي أن هذه الفاتورة لا تمثل فاتورة يمكن الدفع بموجبها.

أمـا المستندات التي تطلب في طلب فتح الاعتماد (أي التي يطلبها المستورد ليتم الدفع بموجبها، فهـي عـبارة عن مجموعة المستندات والوثائق التي يجب أن يسلمها المصدر إلى مصرفه، عند شـحن البضـاعة إلى المستورد. والتي يجب أن تكون مطابقة لما نصت عليه شروط الاعتماد، حيث يقوم بنك المصدر بإرسالها إلى بنك المستورد. **وتتكون من ما يلي:**

١. الفاتورة الأصلية : وهي مجموعة الفواتير التجارية الصادرة عن المصدر، ويشترط أن تكون الفواتـير أصـلية، ومصدقة من غرفة التجارة في بلد المصدر، ومن سفارة بلد المستورد، ومبينا فيها:

- اسم المصدر، وعنوانه.
- اسم المستورد، وعنوانه.
- تفاصيل البضاعة: نوعها، كمياتها، سعر الوحدة، الثمن الإجمالي البضاعة.
- تاريخ التصدير.

Digitized by Birzeit University Library

- المصـــاريف الأخـــرى المطلـــوب دفعهـــا ، والمبينة في كتاب الاعتماد المستندي. كمصاريف الشحن والتأمين

- توقيع المصدر.

وتـنظم الفاتورة من عدة نسخ أصلية. وتنص الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية رقم ٥٠٠ الصادرة عن غرفة التجارة الدولية، المادة ٣٧ على ما يلي:

- ما لم ينص الاعتماد على خلاف ذلك، فإن الفواتير التجارية : يجب أن تبدو في ظاهرها على أنها صادرة عن المستفيد المسمى في الاعتماد، ومحررة باسم طالب فتح الاعتماد. ولا تحتاج لأن تكون موقعة.

- مـــا لـــم ينص الاعتماد على خلاف ذلك، يجوز للبنك أن يرفض الفواتير التجارية التي تصدر بمبالغ تزيد عن المبلغ المبين في الاعتماد.

-يجـــب أن يطابق وصف البضاعة في الفاتورة، لوصفها في الاعتماد. ويجوز وصف البضاعة بشكل عام في المستندات الأخرى، شريطة أن لا يتناقض ذلك مع وصفها في الاعتماد.

٢. بوليصـــة الشحن Bill of Lading : وهي شهادة من الناقلة بالبضاعة التي تم تحميلها عليها من قبل المصدر، ويصدرها كابتن الناقلة، يبين فيها وصفا للبضاعة، وعدد الصناديق، ووزن كل منها. وتعتبر سندا لملكية البضاعة، لمن حررت باسمه، وتحقق الأهداف التالية:

- إيصال رسمي من الشركة الناقلة بتسلم البضاعة.

- بيان بشروط عقد نقل البضاعة.

- مستند يثبت حقوق من صدرت البوالص باسمه في البضاعة.

ويجب أن تكون بوليصة الشحن:

- صادرة عن الشركة الناقلة، أو وكيلها المعتمد.
- مظهـــرة لأمـــر بـــنك المســـتورد (البنك فاتح الاعتماد)، أي تسلم لبنك المصدر، الذي يقوم بتظهيرها، لأمر بنك المستورد، الذي يظهرها بدوره للمستورد، حتى يتمكن من استلام البضاعة.
- أن تكون البضاعة المذكورة في بوليصة الشحن، مطابقة للبضاعة المذكورة في الفاتورة، وفي الاعتماد.
- أن تكـــون بوليصة الشحن نظيفة خالية من أي تحفظات Clean Bill of Lading بمعنى أن تكون خالية من أي تحفظات ، كتلف أو نقص في البضاعة.

Digitized by Birzeit University Library

• أن يبين في بوليصة الشحن وصف مختصر للبضاعة . كعدد الطرود، والوزن القائم والوزن الصافي، وأجور الشحن، واسم الناقلة، ومكان وتاريخ الوصول.
• تصدر بوالص الشحن بعدة نسخ، ويجب أن تكون كل النسخ أصلية.

٣. بوالص التأمين: Insurance Policies: والتي تشتمل على :
اسم المؤمن (شركة التأمين)، واسم المؤمن له
تاريخ سريان مفعول التأمين، وتاريخ انتهاء التأمين
مبلغ التأمين: والذي يساوي عادة قيمة البضاعة، أو بزيادة حوالي ١٠ % حسب رغبة المستورد.
اسم وعنوان وكيل التأمين الملزم بالكشف عن البضاعة، في حالة تلف أو خراب البضاعة . والمكان، ونوع العملة التي سيتم دفع التعويض بها.
بيان صنف البضاعة
بيان ميناء الشحن وميناء الوصول، واسم الناقلة.
بيان الأخطار المؤمن ضدها ، كخطر البحر، الحريق وغيرها، وأنواع الأخطار المغطاة قد تشمل:
- خطر البحر، والجو، والحرب، والحريق، والاضطرابات، والسرقة، والتلف، وعدم التسليم، والأخطار الناجمة عن مياه البحر، ومياه المطر والزيوت، والكسر والضياع، وذلك خلال نقل البضاعة من مخزن المصدر إلى مخازن المستورد. ويسمى هذا الشرط في التأمين بالأخطار المعينة With particular average ، ويرمز له بالأحرف (WPA).
- التأمين ضد كافة الأخطار، وهو أعلى تكلفة ويسمى All Risk Policy.
- خال من أخطار معينة Free From Particular Average، ويضمن هذا الشرط خطر البحر والحرب، ويؤمن بموجبه فقط الحديد والخشب. فهو لا يضمن جميع الأخطار، وتكلفته منخفضة.

وهناك أنواعا أخرى من التأمين، خاصة بالتأمين على البضائع التي تنقل بالسيارات، وتشمل الحريق والحوادث وعدم التسليم فقط.
وقد يطلب المستورد شهادات أخرى مثل:
٤. قائمة بالبضائع المعبأة في الصناديق المشحونة على الناقلة.

Digitized by Birzeit University Library

٥. شهادة منشأ Certificate of origin تبين أن منشأ البضاعة هو نفسه المبين في كتاب الاعتماد. وتصدر من الغرفة التجارية في بلد المصدر .

٦. شهادة وزن Certificate of weight، والتي تبين وزن البضاعة المشحونة، ويجب أن يكون الوزن مطابقا للوزن المذكور في الفواتير والمستندات. وتصدر عن جهة يحددها المستورد.

٧. شهادة تحليل: وتصدر عن جهة يحددها المستورد.

٨. شهادة معاينة : أي شهادة فحص البضاعة المحملة على الناقلة، وتصدر عن جهة يحددها المستورد.

٩. شهادة تبخير: تطلب عادة للألبسة والأحذية المستعملة.

١٠. شهادة صحة: وتصدر عن وزارة الصحة في بلد المستفيد لدى استيراد بذور زراعية، حبوب، أو معلبات خضار، أو بندورة.

١١. شهادة بيطرة : تصدر عن دائرة البيطرة للمعلبات والأسماك.

١٢. شهادة صنع : Manufacturing Certificate تبين اسم البلد الذي تم صنع البضاعة فيه، وتاريخ الصنع.

هذا ، وقد تصل البضاعة قبل وصول المستندات، وفي هذه الحالة يحتاج المستورد إلى استلامها، بدلا من بقائها في الميناء ودفع رسوم تخزين عليها، فيلجأ إلى البنك للحصول على كفالة بنكية، يقدمها إلى الشركة الناقلة، يتعهد فيها البنك، بتسليم الشركة الناقلة بوالص الشحن عند ورودها. وبذلك يستطيع المستورد تخليص البضاعة، واستلامها. وفي حالة قيام البنك بإصدار مثل هذه الكفالة، يحصل من المستورد على تعهد خطي بقبول المستندات، حتى لو كان بها خلافات، وتعهد بدفع القيمة عند استلام المستندات.

٨. الأسعار في الاعتماد المستندي:

عند فتح الاعتماد المستندي، لا بد من بيان الأمور التي يتضمنها سعر البضاعة، وفيما يلي الأسعار المختلفة للبضاعة، كما يجب بيانها في كتاب الاعتماد المستندي. وذلك حسب الاتفاق مع المصدر، وهناك العديد من الطرق المستخدمة في التسعير، نذكر أكثرها شيوعا:

١. التسعير CIF : وهي اختصار ل Cost, Insurance & Freight، والتي تعني أن سعر البضاعة يتضمن: ثمن البضاعة، والتأمين ، وتكاليف الشحن حتى مركز وصول البضاعة في بلد

Digitized by Birzeit University Library

المستورد. وفي هذه الحالة، يجب على المصدر، أن يقدم إلى البنك المراسل (بنك المصدر) بالإضافة، إلى الفاتورة التجارية ما يلي:

بوليصة تأمين على البضاعة بقيمة ثمن البضاعة + نسبة معينة من قيمتها لتغطية الأخطار التي نص عليها الاعتماد.

بوليصة شحن تبين أن أجور الشحن مدفوعة مقدما، وتكون البوليصة باسم الشاحن ومظهرة لأمر البنك.

هذا، وقد منعت الأردن فتح اعتمادات يحدد فيها السعر على أساس CIF، حيث أوجب القانون الأردني أن يقوم المستورد بالتأمين على بضائعه المستوردة عن طريق شركات تأمين محلية (تعمل في الأردن).

٢. التسعير C&F والتي تعني Cost & Freight أي أن السعر يشمل ثمن البضاعة مضافا إليه تكاليف النقل، بمعنى أن على المستورد أن يقوم بشراء بوليصة تأمين من إحدى الشركات المحلية، وتسليمها إلى البنك لحفظها في ملف الاعتماد، ضمانا لحقه في التعويض في حالة تلف البضاعة.

٣. التسعير F.O.B : وتعني Free On Board أي أن السعر يشمل ثمن البضاعة محملة على ظهر الناقلة. أما أجور الشحن فيتحملها المستورد، فيكون كتاب الاعتماد متضمنا طريقة دفع أجور النقل، التي يدفعها المستورد، عند وصول البضاعة إلى ميناء الوصول، وفي هذه الحالة تكون بوليصة الشحن مشروطة بدفع أجور الشحن في ميناء الوصول.

٤. وهناك طرق أخرى ، إلا أنها قليلة الاستعمال، مثل : Ex Work) أي شراء البضاعة من المصنع، وأية تكاليف أخرى خاصة بالتحميل أو النقل أو التأمين يتحملها المستورد، ولا تكون ضمن الفاتورة.

٩. تعديل الاعتماد، وتمديده:

قد يتفق المستورد مع المصدر بعد فتح الاعتماد، على إجراء بعض التعديلات عليه. كزيادة المبلغ أو تخفيضه، أو مد أجله، أو تغيير طريق الشحن، أو غير ذلك من التعديلات التي يتفق عليها المستورد، والمصدر. فيطلب المستورد من البنك إجراء مثل هذه التعديلات، ويقوم البنك بتبليغ المستفيد عن طريق بنك المصدر بتلك التعديلات، ويتقاضى البنك عمولة عن كل تعديل.

Digitized by Birzeit University Library

١٠. سجلات الاعتماد المستندي:

يحتفظ البنك بعدد من السجلات الخاصة بالاعتمادات المستندية من أجل متابعتها، وحسن إدارتها، ومن هذه السجلات ما يلي:

سجل الاعتمادات المستندية: ويرقم بالتسلسل، ويسجل فيه كافة المعلومات الخاصة بكل اعتماد. حيث يبين الرقم المتسلسل لكل اعتماد، واسم المستفيد، واسم البنك المراسل، وتاريخ انتهاء مدة الاعتماد، وقيمته، والتأمين النقدي المدفوع من قبل العميل، ورقم رخصة الاستيراد، وإذن العملة الصادر عن البنك المركزي.

سجل مخاطر العملاء : ويسمى في بنوكنا المحلية "سجل رسك العملاء" يفرد فيه صفحة لكل عميل، يبين فيها الاعتمادات التي تم فتحها لذلك العميل، وقيمة كل اعتماد، وما سدد منه، ورصيد كل اعتماد.

سجل مخاطر البنوك : ويسمى في بنوكنا المحلية "سجل رسك البنوك" يبين فيه مركز البنك فاتح الاعتماد تجاه البنوك الأخرى المفوضة بالدفع، ويبين مقادير الاعتمادات المفتوحة لدى كل من البنوك المراسلة.

سجل البوالص المستندية: يبين فيه أرقام البوالص الواردة، وقيمتها بالعملة الأجنبية، والعملة المحلية، واسم العميل والساحب، والبوالص المسددة.

سجل الاعتمادات المستندية المكفولة والمتأخرة الدفع: يبين فيه الرقم المتسلسل للاعتماد، واسم العميل المستورد، وقيمة الاعتماد، والتأمين، والدفعات المتأخرة، وتواريخها.

سجل مخاطر الاستحقاق : ويسمى سجل رسك الاستحقاق: ويبين فيه رقم الاعتماد، واسم العميل، وقيمة الدفعة المستحقة، سواء كانت مكفولة أو برسم التحصيل، وتاريخ الاستحقاق، لتقيد القيمة بنفس التاريخ على حساب العميل، أو تتم مطالبته بالتسديد.

سجل الاعتمادات المستندية للفروع: ويشبه سجل الاعتمادات المستندية رقم ١ أعلاه، حيث يسجل فيه الاعتمادات التي قام بفتحها كل فرع، وتسجل فيه كافة البيانات ما عدا التأمين، الذي يحتفظ به الفرع الذي قام بفتح الاعتماد.

١١. القيود النظامية للاعتمادات المستندية:

الاعتمادات المستندية هي التزامات عرضية، وتسمى بالحسابات النظامية، أو الحسابات التي لها مقابل، وتسجل كقيود نظامية. بمعنى أنها تظهر في جانب الموجودات كتعهدات العملاء مقابل

Digitized by Birzeit University Library

الاعتمادات المستندية، وتظهر في جانب المطلوبات بنفس القيمة كتعهدات البنك مقابل الاعتمادات المستندية. فعند فتح الاعتماد بقيمة ١٠٠٠٠ دينار مثلا ، يقوم البنك بتسجيل القيد النظامي التالي:

١٠٠٠٠ من ح/ تعهدات العملاء مقابل الاعتمادات المستندية

١٠٠٠٠ إلى ح/ تعهدات البنك مقابل الاعتمادات المستندية

وعادة ما يقوم البنك بأخذ تأمين نقدي بنسبة معينة من قيمة الاعتماد من العميل. وخصم عمولاته، ومصاريفه أو تحصيلها نقدا، يجري البنك القيد التالي:

من الحساب الجاري للعميل أو من حساب الصندوق

إلى مذكورين:

ح/ تأمينات نقدية

ح/ عمولات محصلة

ح/ فرق تحويل عملة

ح/ عمولة مراسلين

ح/ مصاريف أخرى على الاعتمادات المستندية.

وعند استلام بنك المستورد إشعارا من بنك المصدر باستلامه مستندات الشحن، ودفع القيمة للمصدر، يتم عكس القيد الأولي، كالتالي:

١٠٠٠٠ من ح/ تعهدات البنك مقابل الاعتمادات المستندية.

١٠٠٠٠ إلى ح/ تعهدات العملاء مقابل الاعتمادات المستندية.

وعند وصول المستندات بما فيها مستندات الشحن، تسلم إلى العميل مقابل توقيعه على سحوبات لصالح المصدر، وبكفالة البنك، يسجل القيد النظامي التالي:

من ح/ تعهدات العملاء مقابل كمبيالات مقبولة مكفولة.

إلى ح/ / تعهدات البنك مقابل كمبيالات مقبولة مكفولة.

في حالة إلغاء الاعتماد، يعاد التأمين المستوفى من المستورد، بعد خصم العمولة والمصاريف، ويجرى القيد التالي:

من ح / تأمينات نقدية

إلى مذكورين:

Digitized by Birzeit University Library

ح/ المستورد
ح/ العمولة
ح/ المصاريف (التليفون والفاكس وغيرها)

١٢. حالات فتح الاعتمادات المستندية في البنوك الإسلامية:

يتم فتح الاعتمادات المستندية في البنوك الإسلامية وفقا للحالات التالية:

الحالة الأولى: حالة التغطية الكاملة: أن يكون للعميل رصيد لدى البنك يكفي لسداد قيمة الاعتماد بالكامل. أي أن يودع العميل لدى البنك نسبة تأمين نقدي تعادل ١٠٠ % من قيمة الاعتماد أو أكثر. ويكون دور البنك هنا أن يعمل وسيطا بين العميل المستورد، والمصدر. ويستحق أجرا على قيامه بدور الوكيل عن العميل المستورد. ويرى مؤتمر المصرف الإسلامي المنعقد بدبي في الفترة من ٢٠-٢٢ أيار ١٩٧٩، الموافق للفترة ٢٣-٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٩ هـ: أن لا غبار على التعامل بهذه الحالة من الناحية الشرعية. ويراعى أن يكون أجر فتح الاعتماد مراعى فيه التخفيف عن الناس، ومراعى فيه أيضا ما هو متبع حسب العرف التجاري.

الحالة الثانية:حالة التغطية الجزئية: أي أن يكون للعميل المستورد رصيد لدى البنك لا يغطي القيمة كلها. والمصرف في هذه الحالة يكون شريكا في الصفقة. ويتم بيع البضاعة موضع الشراكة لحساب الشريكين " المصرف وعميله". ويحصل كل منهما على نصيبه فيما يرزق الله من ربح بنسبة رأس مال كل منهما.

الحالة الثالثة: حالة عدم التغطية: أي في حالة أن لا يكون للعميل رصيد. فيشتري البنك البضاعة لنفسه، مع تعهد العميل أن يشتريها من المصرف متى وصلت إلى ميناء الوصول، أو متى ما وصل ما يدل على استلام البنك المراسل في الخارج " وكيل البنك الإسلامي" لمستندات ملكية البضاعة. ويكون العميل في هذه الحالة منفذا لوعده بشراء البضاعة بعد استلامها سواء في ميناء الشحن، أو في ميناء الوصول " حسب الاتفاق مع المستورد" على أساس بيع المرابحة بشروطه المقررة شرعا.

Digitized by Birzeit University Library

ثانيا : بوالص التحصيل:

قد يتفق المصدر مع المستورد على عدم فتح اعتماد مستندي، لتوفير عمولات الاعتماد على المستورد، وإنما يتم الاتفاق على دفع قيمة البضاعة باستخدام بوالص التحصيل. لأن شروط الدفع فيها اسهل من شروط الدفع في الاعتمادات المستندية. ويرفق مع بوالص التحصيل عادة نفس المستندات المطلوبة في الاعتمادات المستندية.

أطراف بوالص التحصيل: لبوالص التحصيل أطراف أربعة هم:

١. المصدر: والذي يكون الساحب في هذه الحالة، حيث يقوم بتكليف البنك الذي يتعامل معه، بتحصيل قيمة البضاعة بموجب المستندات التي يقدمها له.

٢. بنك المصدر: وهو الذي ينوب عن المصدر في تحصيل قيمة البضاعة، حيث يقوم بعد استلامه للمستندات بإرسالها إلى مراسله في بلد المستورد (بنك المستورد)، مبينا بشكل واضح طريقة تحصيل القيمة.

٣. بنك المستورد: وهو البنك الذي يقوم بتحصيل القيمة من المستورد في بلد المستورد، ويقوم بتنفيذ تعليمات بنك المصدر، الذي أرسل إليه المستندات. وعند تحصيل القيمة من المستورد، يقوم بتظهير بوليصة الشحن لصالح المستورد، ليتمكن بموجبها من تخليص البضاعة، واستلامها.

٤. المستورد (المسحوب عليه): مشتري البضاعة، والذي يقوم بدفع قيمتها إلى البنك المحصل.

فوائد بوالص التحصيل: تفيد بوالص التحصيل كافة الأطراف:

فمسئولية البنوك محدودة، فهي وسيط في التحصيل فقط. وتتقاضى عمولات تحصيل، بالإضافة إلى إمكانية كسب عملاء جدد.

كما يستفيد المصدر في حالة وجود منافسة شديدة من زيادة مبيعاته، حيث يتشجع المستوردون على زيادة مشترياتهم.

كما يستفيد المستورد من تخفيض قيمة العمولات، ومن توفير سيولة نقدية، حيث لن يضطر إلى دفع تأمينات نقدية.

هذا، ويتم استخدام بوالص التحصيل في عمليات الاستيراد والتصدير. وذلك عندما يصبح المستورد عميلا دائما للمصدر، يستورد منه البضاعة باستمرار، وتصبح هناك ثقة كبيرة بينهما، بحيث يقبل المصدر أن تدفع قيمة البضاعة بواسطة استخدام بوالص التحصيل. والتي توفر الكثير

Digitized by Birzeit University Library

على المستورد من العمولات، مثل عمولة فتح الاعتماد، وعمولة التعزيز، وعمولات التعديل، وغيرها، والتي تزيد من تكلفة البضاعة. وهناك الكثير من المستوردين في بلادنا الذين يستوردون بضائعهم بواسطة استخدام بوالص التحصيل، بدلا من فتح الاعتمادات المستندية.

العمليات الأجنبية:

لما كانت الاعتمادات المستندية تحتاج إلى التعامل مع الخارج، كان لا بد لنا إلى التطرق إلى العمليات الخارجية للبنك الإسلامي، والتعرف على ما تقوم به دائرة العمليات الأجنبية في البنك الإسلامي.

تتولى هذه الدائرة القيام بتنفيذ ومتابعة عمليات المصرف الخارجية الخاصة بالاعتمادات المستندية، وبوالص التحصيل، والحوالات، وغيرها من الأعمال التي تقتضي التعامل مع المؤسسات المصرفية الأجنبية. وتقوم هذه الدائرة باختيار المصارف الأجنبية، التي ترغب في التعامل معها، في البلدان المختلفة، والتي يطلق عليها البنوك المراسلة Correspondent banks

اختيار البنوك المراسلة: تقوم دائرة العمليات الأجنبية باختيار المصارف المراسلة وفقا للمعايير التالية:

١. اختيار المصرف على أساس مركزه المالي المتين. تجنبا للمشاكل التي قد تحدث نتيجة تعثر المصرف.
٢. أن يكون للبنك المراسل شبكة كبيرة من الفروع، داخل بلد البنك المراسل، حتى يستطيع البنك المراسل تسهيل الخدمة له وبوقت سريع، وحتى نتجنب اختيار أكثر من بنك مراسل في نفس البلد.
٣. أن يكون من البنوك الرائدة في المجال المصرفي، واستخدام التكنولوجيا، والمهارة الإدارية والتسويقية، حتى نستطيع الاستفادة من التقدم الذي وصل إليه، ونقل بعض المعرفة والخبرة التي لديه في مجالات متعددة.
٤. أن يكون البنك المراسل مستعدا للموافقة على التعامل مع البنك الاسلامي على أساس الشريعة الإسلامية. أي عدم التعامل على أساس الفائدة لا أخذا ولا عطاءا.
٥. إعطاء الأولوية في التعامل مع بنك إسلامي، وفي حالة عدم وجود بنك إسلامي في البلد الأجنبي، يتم التعامل مع بنك غير إسلامي، شريطة موافقته على التعامل على أساس الشريعة الإسلامية.

Digitized by Birzeit University Library

يـتم اختـيار البنك المراسل عن طريق الزيارات من قبل المسئولين، والمراسلات . ومن ثم يتم وقيع اتفاقية تسمى "اتفاقية بنوك مراسلة". وتتضمن هذه الاتفاقية ما يلي:

١. أسس التعامل بين المصرفين. وشروط هذا التعامل، وتوضح الشروط عن طريق نشرة يتم تبادله بين البنوك.
٢. قرار إدارة البنك الإسلامي بتعيين البنك المراسل، وقبول البنك المراسل بهذا التعيين.
٣. تبادل نماذج التواقيع، وتبادل الأرقام السرية التي سيتم العمل بها بين المصرفين.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. عرف الاعتماد المستندي مبينا أهميته في التجارة الخارجية.

٢. ما هي أطراف الاعتماد المستندي؟

٣. بين أهم خصائص الاعتماد المستندي.

٤. أذكر أنواع الاعتمادات المستندية.

٥. أذكر أنواع الاعتمادات المستندية حسب طريقة الدفع.

٦. ما هي مسئولية كل من : البنك فاتح الاعتماد، البنك المراسل، العميل ؟

٧. أذكر أهم المستندات الخاصة بالاعتماد المستندي؟

٨. هناك طرق مختلفة لتسعير الاعتماد، أذكر أهمها.

٩. ما هي السجلات التي يتم فتحها لمتابعة الاعتمادات المستندية في البنوك؟

١٠. أذكر القيود النظامية الخاصة بعملية الاعتماد المستندي.

١١. ١١. متى يمكن استخدام بوالص التحصيل؟

١٢. بماذا تختلف بوالص التحصيل عن الاعتمادات المستندية؟

١٣. ما هي فوائد بوالص التحصيل؟

١٤. كيف يقوم البنك الإسلامي باختيار البنك المراسل ، مبينا معايير اختيار البنك المراسل، وما تتضمنه اتفاقية البنوك المراسلة؟ .

Digitized by Birzeit University Library

الخدمات المصرفية الأخرى

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الثالث عشر

الخدمات المصرفية الأخرى

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم خدمات مصرفية أخرى متنوعة، نذكر منها:

صندوق الزكاة:

تنشيء البنوك الإسلامية ثلاثة أنواع من الصناديق هي:

- صندوق الادخار (الودائع الادخارية)
- صندوق الاستثمار (الودائع الاستثمارية)
- صندوق الزكاة والخدمات الاجتماعية.

والزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة. وقد فرضها الله على كل مسلم يملك النصاب، ونصت عليها العديد من الآيات القرآنية، وبين الله تعالى في كتابه العزيز أوجه إنفاقها في الآية رقم ٦٠ من سورة التوبة فقال:

"إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، فريضة من الله، والله عليم حكيم". صدق الله العظيم.

والزكاة فريضة عين واجب في مال المسلم ، حتى ولو لم يكن عاقلا، أو كان صبيا. وقد بين مؤتمر الزكاة الأول المنعقد في الكويت عام ١٩٨٤، إلى أن الزكاة واجبة في أموال الشركات ذات الشخصية المعنوية. على اعتبار أن مال الشركة مال واحد. وتخرج الشركة الزكاة عن أموالها نيابة عن أصحاب حقوق الملكية. وهذا يتطلب توافر أحد الأمور التالية:

- أن يصدر قانون يلزم الشركة (البنك) بإخراج الزكاة.
- اشتمال النظام الأساسي للبنك على إخراج الزكاة.
- صدور قرار من الجمعية العمومية للمساهمين يلزم البنك بإخراج الزكاة.
- حصول إدارة البنك على توكيل من أصحابه (المساهمين)، أو بعضهم بإخراج الزكاة نيابة عنهم.

كما تقوم إدارة المصرف بإخراج الزكاة نيابة عن **أصحاب الودائع، أو بعضهم، أو المتعاملين مع البنك، أو غير المتعاملين مع البنك**، والذين يوكلون البنك بإخراج الزكاة من أموالهم.

Digitized by Birzeit University Library

ولإنشاء صندوق للزكاة أهمية خاصة بالنسبة للبنك، للأسباب التالية: (سليمان،١٩٨٩ ص ٣٠):

١. يعد بمثابة تأمين شامل ضد المخاطر، يضمنه المجتمع كله، ويشيع بين العملاء (مودعين ومستثمرين) نوعا من الاستقرار والاطمئنان. فيقبلون على الإيداع والاستثمار.

٢. يؤدي استعمال الصندوق كضمان وتأمين لمن يخسر، دون تعد أو تقصير، إلى ترشيد الاستثمار. وبالتالي يستطيع البنك مساعدة العميل الذي يحقق خسارة، دون سبب منه، أو تقصير من أموال الزكاة.

٣. يعمل على إحياء الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

٤. يعتبر ضمانا للإيداع، والاستثمار في آن واحد.

٥. يخفف عن المدينين بكافة أنواعهم وفئاتهم. حيث أن حصة الغارمين (المدينون الذين لا يستطيعون سداد ديونهم) هي السهم السادس من مصارف الزكاة. **وهم على أنواع:**

- المدينون الذين يستدينون في إسراف، وينفقون ما اقترضوه في أوجه غير شرعية. ويرى العديد من الفقهاء أن هذا النوع، لا يعتبر في حكم الغارمين، إلا إذا تاب، وأصبح من أهل التقوى والصلاح.

- التاجر الذي يستدين لتجارته، وبالتالي ساءت أحواله التجارية، فيدفع عنه ما تبقى عليه من دين. وبعد أن يقوم بسداد الدين من ماله في التجارة، ثم يعطى جزءا من أموال الزكاة باعتباره أصبح فقيرا.

- من تحمل الدين في سبيل الإصلاح بين الناس ، فيسدد عنه الدين، حتى لو كان غنيا.

الحوالات :

الحوالة بمعناها البسيط: نقل عملة من بلد إلى آخر دون حملها، وقد تعني مبادلة العملة المحلية في البلد، بعملة أجنبية في بلد آخ، بسعر الصرف السائد وقت إجراء العملية.

وقد عرف المسلمون الحوالات منذ بداية صدر الإسلام. فقد كان الزبير بن العوام رضي الله عنه، يتعامل بالحوالات، فكان مركزه المدينة المنورة، وكان له أولاد ثلاثة، أحدهم في الإسكندرية، والثاني في مدينة الكوفة، والثالث في البصرة. فكان الرجل يأتيه، يريد إرسال مبلغ من المال إلى شخص آخر في إحدى هذه المدن. فيدفع بالمال إلى الزبير بن العوام، رضي الله عنه، فكان الزبير يكتب لأحد أبنائه ليقوم بتسليم مبلغ مساوي لذلك المبلغ للشخص المرسل إليه المال.

Digitized by Birzeit University Library

ويقوم قسم الحوالات في البنك بالأعمال التالية، وذلك حسب تعليمات دائرة العلاقات الأجنبية في الإدارة العامة في البنك، والتي تتقيد بتعليمات البنك المركزي:

مبادلة عملة بعملة أخرى، وإرسال المبالغ من بلد إلى بلد، واستقبال أي مبالغ، يرسلها شخص في الخارج إلى شخص في الداخل. كما يقوم هذا القسم بالعمل على تسديد المدفوعات من السلع والخدمات التي يستوردها المستوردون في البلد. وتحصيل أثمان صادراتهم من السلع والخدمات. فهو يعمل على تسهيل انتقال الأموال والأشخاص بين بلدان العالم. ومن أهم الأعمال التي يقوم بها هذا القسم ما يلي:

- تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج، والخاصة بنفقات العلاج والدراسة والسياحة.
- إصدار الشيكات المصرفية والسياحية.
- استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، وبالعكس.
- دفع قيمة المستوردات ، وتحصيل أثمان الصادرات.

ويعتبر هذا القسم من الأقسام التي تدر عائدا جيدا للبنك، عن طريق العمولات التي يأخذها على الحوالات، وفرق العملة الناتج عن بيع وشراء العملات الأجنبية، كما يقدم خدمة جليلة للبنك، حيث يكسب البنك عملاء جدد، عن طريق إقناع من ترد إليهم حوالات بفتح حسابات لدى البنك.

وظائف قسم الحوالات والعملات الأجنبية: يقوم هذا القسم بالوظائف التالية:

- إصدار الحوالات الصادرة (الخارجية) : أي تحويل العملة إلى الخارج ، بناء على طلب المحول إلى المحول إليه في بلد آخر.
- استقبال الحوالات الواردة للمواطنين، وتسليمها إليهم نقدا، أو قيدها في حساباتهم الجارية لدى البنك.
- إصدار الشيكات المصرفية ، والتعامل بها.
- إصدار الشيكات السياحية لصرفها في الخارج من قبل المستفيدين، وشراء الوارد منها من السياح والقادمين إلى البلاد.
- شراء وبيع العملات الأجنبية.
- التعامل برسائل الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة.

Digitized by Birzeit University Library

طرق التحويل:

تقوم البنوك بإرسال الحوالات إلى الخارج باستخدام طرق عدة نذكر منها:

١. البريد الجوي: **Air Mail** : وكانت هذه الطريقة تستخدم حتى عهد قريب، إلا أنها أصبحت نادرة الاستعمال في لوقت الحاضر، بسبب طول المدة التي تحتاجها لتوصيل الرسالة إلى البنك المراسل لتوصيل الحوالة إلى المستفيد منها.

٢. البريد المستعجل :**Express Mail** : حيث تخصصت شركات في القيام بأعمال توصيل البريد بسرعة. بحيث تنقل الرسالة البريدية خلال يومين أو ثلاثة بين الدول. وتعمل في فلسطين عدة شركات تتخصص في نقل المراسلات، والوثائق والتحويلات الخارجية بين الدول في مدة قصيرة. تستغرق ما بين يومين وثلاثة أيام ، نذكر منها : شركة **ARAMEX** و شركة **DHL** وغيرها.

٣. الفاكس :**FAX** وهو من أسرع وسائل الاتصال. وتستخدمه البنوك بين فروعها بشكل كبير، أما فيما بينها وبين بنوك أخرى ، فتحتاج الرسالة المرسلة بالفاكس إلى تعزيز.

٤. نظام الاتصال بين الفروع **Inter Branch System**: يتم ربط فروع البنك بشبكة كمبيوتر واحدة، بحيث يستطيع الفرع تحويل النقد إلى فرع آخر لنفس البنك في مدينة أخرى عبر نظام الاتصال بين الفروع بسهولة ويسر. ويستخدم البنك العربي في فلسطين هذا النظام. حيث يستطيع العميل أن يحول من حسابه في فرع البنك في رام الله ، إلى حسابه في فرع البنك العربي في نابلس. أو أن يسحب نقدا من حسابه في رام الله من فرع البنك في نابلس. حيث يقوم الموظف المختص بالدخول إلى الحسابات في رام الله، والقيد على حساب العميل في رام الله من الفرع في نابلس، وتسليمه نقدا مقابل ذلك. وكذلك العكس.

٥. التلكس: **TELEX** تم استخدام التلكس بشكل كبير في السبعينات من القرن الماضي، حيث كان التلكس هو أسرع نظام للاتصالات. فلم يكن الفاكس مستخدما، ولا وسائل الاتصال السريعة الحالية، ولكن ما زال استخدامه حتى وقتنا الحاضر، حيث يستخدم في تحويل الأموال بشكل كبير، لما فيه من الأمان، لأنه يعمل برموز سرية، يتم الاتفاق عليها بين البنوك. وعندما تصل الرسالة عبر التلكس إلى البنك المراسل، ترسل إلى قسم البرقيات في البنك لفك رموزها، والعمل بموجبها.

٦. نظام السويفت **SWIFT**: وكلمة **SWIFT** هي الأحرف الأولى ل جمعية الاتصالات المالية الدولية بين البنوك

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

Digitized by Birzeit University Library

Society of Worldwide Inter banks Financial Telecommunication وهي تعمل وفق ترتيبات عبر أجهزة الكمبيوتر من أجل سرعة تحويل النقود خلال دقائق بين حوالي ٨٠٠ بنك أوروبي وأمريكي. هذا ، وقد بدأ البنك العربي في فلسطين باستخدام نظام أل SWIFT في التحويلات المالية، والاعتمادات المستندية. كما تم استخدام نظام Money Gram في بنك فلسطين المحدود، وبعض البنوك الأخرى. وكذلك يستخدم بنك القاهرة عمان، وبعض البنوك الأخرى نظام Western Union.

كما يقوم هذا القسم بالتعامل مع الأنواع المختلفة للشيكات.

التعامل بالأوراق المالية :

تقوم الشركات المساهمة العامة بإصدار الأسهم التي تمثل لحاملها حقوق ملكية في رأس مال الشركة المصدرة. كما يمكن للشركة المساهمة العامة أن تقوم بالاقتراض عن طريق إصدار سندات، وبيعها للجمهور. حيث يعتبر مشتري هذه السندات دائنا للشركة المصدرة، وله الحق في الحصول على الفوائد الدورية التي يحملها السند، كما أن له الحق في الحصول على قيمة السند عند استحقاق مدته. ويلجأ الأفراد والمؤسسات إلى الاستثمار في الأوراق المالية طمعا في الفوائد على السندات، والأرباح التي توزع على حملة الأسهم، والاستفادة من فرق الأسعار لهذه الأوراق المالية عند بيعها ، فيما إذا كان سعر بيعها أعلى من سعر شرائها.

وتشارك البنوك الإسلامية غيرها من المنشآت والأفراد في عملية تداول الأوراق المالية، التي لا تحمل الفوائد (فهي لا تتعامل بالسندات التي تحمل فوائد)، طمعا في تحقيق عوائد من جراء ذلك.

ويتولى قسم الأوراق المالية القيام بذلك ، كما يقدم خدمات مصرفية في هذا المجال لعملائه منها:

- تسهيل عمليات الاكتتاب في الأسهم: تلجأ الشركات المصدرة للأسهم للبنوك لتقوم نيابة عنها بتسويق وبيع الأسهم المصدرة للجمهور مقابل عمولة متفق عليها.
- شراء وبيع الأوراق المالية التي لا تحمل فوائد لحساب العملاء: فيقوم البنك ببيع الأوراق المالية خاصة الأسهم لمن يرغب من عملائه، وشراء أوراق مالية لحساب عملائه بناء على طلبهم. كما يقوم ببيع وشراء أوراق مالية لحسابه الخاص. ويقوم البنك بهذا النشاط عن طريق سماسرة الأوراق المالية. ويتقاضى البنك عمولة على شرائه أو بيعه أوراقا مالية لحساب عملائه.

Digitized by Birzeit University Library

- حفظ الأوراق المالية لحساب العملاء: يقوم البنك الإسلامي بحفظ الأوراق المالية الخاصة بعملائه لمن يرغب في ذلك في خزائن أمينة لديه، ويخصص ملفا خاصا لكل عميل يحفظ به الأوراق الخاصة بالعميل مرتبة بشكل يسهل معه حركة إيداعها، وسحبها. وتحفظ البنوك هذه الأوراق في خزائن حديدية، وتقدم هذه الخدمة مقابل عمولة معينة. ويجب أن تكون العمولة محددة المقدار، وليست نسبة من قيمة الأوراق المالية تجنبا لشبهة الربا.

- تحصيل واستلام أرباح الأسهم بالنيابة عن العملاء، وإيداعها في حساباتهم بناء على تفويض منهم مقابل أجر متفق عليه.

المتاجرة بالعملات الأجنبية والذهب:

اتخذت بعض البنوك الإسلامية من صرف العملات الأجنبية والاتجار بالذهب وسيلة لتوظيف أموالها، وتحقيق أرباح عالية. وتحقق من هذه العملية مزايا للبنك الإسلامي وهي: أن هذه العملات تعتبر من ضمن الموجودات السائلة، وبالتالي تحسب من ضمن نسبة السيولة القانونية التي يطلبها البنك المركزي، دون تعطيل الأموال. كما يمكن استخدام هذه العملات لسد احتياجات البنك الإسلامي وعملاءه من عملات أجنبية اللازمة لسداد أثمان المستوردات. وقد ترتفع قيمة هذه العملات، وقيمة الذهب، مما يوفر للبنك أرباحا، مع عدم التضحية بالسيولة. ومع أن هذه العملية جائزة شرعا، إلا أن عليها بعض الانتقادات، منها: أن البنوك الإسلامية تحتفظ بهذه العملات لدى بنوك في الخارج، دون أن تستفيد منها الدول الإسلامية.كما أن الاستثمار في العملات لا يحقق خدمة حقيقية للمجتمع.

تأجير الخزائن الحديدية :

تقوم البنوك الإسلامية بتأجير الخزائن الحديدية لمن يرغب من العملاء، نظير أجر سنوي زهيد. وتكون الخزائن الحديدية على شكل أدراج يحمل كل منها رقما معينا. وهي على عدة أحجام تلائم الاحتياجات المختلفة للعملاء، وهي مجهزة بشكل يمنع خطر السرقة والسطو. ويستأجرها الزبائن لحفظ ما يريدون من أشياء ثمينة ومستندات مهمة وفق نظام خاص يعد لهذه الغاية. ويتقاضى البنك أجرا على ذلك، يتم تحديده طبقا لحجم الخزانة، والفترة الزمنية.

Digitized by Birzeit University Library

بيع وشراء العملات الأجنبية:

تقـوم البـنوك الإسـلامية بتقديم هذه الخدمة إما لحسابها أو لحساب عملائها على أساس السعر الحاضر، وليس الآجل.

إدارة الممتلكات والوصايا، وصناديق الأمانات:

حيـث يسـتحق البـنك الإسلامي على ذلك جميع ما يتحمله من مصاريف في سبيل قيامه بهذا النشاط بالإضافة إلى أجر قيامه بهذا النشاط.

قبول الكمبيالات:

تقـوم البـنوك بضمان عملائها لتسهيل معاملاتهم، وذلك بالتوقيع على الكمبيالات التي يحررها العميل لدائنه. ويعتبر توقيع البنك على الكمبيالة بمثابة قبوله لها، وضمانا للمدين بتسديد قيمتها في موعد استحقاقها. مما يكسبها قوة ائتمانية تسهل تداولها، وتجعلها وسيلة لتسوية المدفوعات وسداد الالتزامات.

التحصيل نيابة عن الغير:

يقوم البنك الإسلامي بتحصيل مستحقات عملائه من الغير مقابل عمولة. كأن يقوم بتحصيل أثمان الكهـرباء والمـاء والتلـيفون لصالح شركات الكهرباء والمياه والتليفونات. وتحصيل الإيجارات بالنـيابة عـن عملائه، وغير ذلك. وتوفر هذه الخدمة للبنك مزايا كثيرة منها: سيولة نقدية نتيجة لـتدفق التحصيلات، واجتذاب عملاء جدد بسبب تردد عملاء الجمهور على البنك لدفع ما عليهم من مستحقات.

تحصيل الكمبيالات بالنيابة عن العملاء:

تقـوم البنوك بتحصيل قيمة الكمبيالات من المدينين لصالح عملائها، وذلك عن طريق حفظ هذه الكمبـيالات لدى البنك برسم التحصيل. وحين الاستحقاق، يقوم البنك بمطالبة المدين بالسداد بناء على تفويض من عميله. ويحصل مقابل التحصيل على عمولة تحصيل.

Digitized by Birzeit University Library

١١. القيام بدراسات الجدوى، والتحليل المالي للمشاريع الاستثمارية، وتقديم المشورة الفنية والإدارية، للعملاء مقابل أجر متفق عليه. كما تقوم بعمل الدراسات اللازمة لتطوير مؤسسات مالية تتفق أنشطتها وأحكام الشريعة الإسلامية. مثل : إمكانية إنشاء وتطوير نظام تعاوني للتأمين يتفق والفقه الإسلامي، وتنظيم المؤتمرات العلمية لتطوير اقتصاديات المجتمع، وتأسيس مراكز البحوث العلمية.

الخدمات الاجتماعية:

يلعب البنك الإسلامي دورا هاما في التنمية الاجتماعية في البيئة المحلية، وعلى المستوى الوطني والإسلامي ككل من خلال أنشطة متعددة مثل:

- إدارة صندوق الزكاة كما سبق توضيحه.
- إعطاء التبرعات والهبات من إيرادات البنك للجمعيات الخيرية والتعليمية والصحية، والتي تعتبر من الصدقات.
- تقديم القروض الحسنة (بلا فوائد) للأفراد المحتاجين من الطلبة لغايات الدراسة، وللمرضى لغايات العلاج.
- تقديم القروض الحسنة (بلا فوائد) للأفراد المحتاجين لمساعدتهم على القيام بأعمال إنتاجية بهدف استثمارها من أجل إخراجهم من طبقة الفقراء المحتاجين إلى طبقة تعتمد على نفسها في كسب قوتها.
- إدارة صناديق خاصة بالمشروعات الخيرية والاجتماعية، التي تفضل وضع مواردها تحت تصرف مؤسسة بنكية تتسم بالخبرة المالية والإدارية.

والجدير بالذكر أن معظم قوانين البنوك الإسلامية في العالم تنص على دورها الاجتماعي، وبصورة خاصة دورها في جمع وتنظيم صندوق الزكاة، وإعطاء القروض الحسنة.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. بين كيف يمكن للبنك الإسلامي إدارة صندوق الزكاة.

٢. ما هي أهمية إنشاء صندوق للزكاة للبنك الإسلامي؟.

٣. ما هي أعمال قسم الحوالات في البنك ؟

٤. أذكر الوظائف الرئيسة لقسم الحوالات والعملات الأجنبية.

٥. بين طرق التحويل المتبعة إلى الخارج.

٦. ما هي الخدمات المصرفية الأخرى التي تقدمها البنوك الإسلامية؟

Digitized by Birzeit University Library

القوائم الماليـــة للبنوك الإسلاميـــة
ونسب التحليل المالي الخاصة بها

Digitized by Birzeit University Library

القوائم الماليـــة للبنوك الإسلاميـــة
ونسب التحليل المالي الخاصة بها

تعكـس القوائم المالية لأي بنك الوظائف التي يقوم بها، وما يترتب على القيام بهذه الوظائف من نـتائج، تتمثل في ربح البنك أو خسائره. كما تبين حقوق أصحاب البنك وحقوق الغير، وما لدى البنك من موجودات. وتستفيد من القوائم المالية أطراف مختلفة، هي:

- إدارة البنك
- أصحاب البنك (أصحاب حقوق الملكية).
- الدائنون أصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار.
- أصحاب حسابات الاستثمار.
- العاملون بالبنك.
- عملاء البنك من غير المساهمين أو أصحاب الحسابات.
- مؤسسات الزكاة في حال عدم الإلزام القانوني بإخراجها.
- الجهات الرقابية كالحكومة، والبنك المركزي.

أما أهم المعلومات التي تلبي الاحتياجات المشتركة لهذه الفئات، فيمكن تلخيصها بما يلي:

١. معلومات تساعد على التأكد من التزام البنك بمباديء الشريعة الإسلامية.

٢. معلومـات تساعد على التعرف على قدرة البنك على استخدام الموارد المتاحة لديه، وتنميتها والمحافظة عليها. وبيان قيامه بالمسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتقه.

٣. معلومـات تبيـن قـدرة البنك على تلبية احتياجات المتعاملين باستمرار، وقدرته على توفير السيولة المناسبة.

٤. معلومـات تساعد العاملين على تقييم علاقتهم بالبنك، ومستقبلهم معه، والحفاظ على حقوقهم، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم الإدارية والفنية.

الـتقارير الماليـة التـي يعدهـا البـنك الإسلامي: من أجل توفير هذه المعلومات، لا بد للبنك الإسلامي من إعداد العديد من التقارير المالية نذكر منها:

- تقارير مالية تحليلية عن مصادر أموال الزكاة وأوجه إنفاقها.

Digitized by Birzeit University Library

- تقارير عن الكسب والصرف المخالفين للشريعة : تبين أسباب حدوث هذا الكسب المخالف للشريعة، مقداره، وكيفية التصرف به، وكذلك الصرف غير المشروع، ومقداره ، وبيان التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها لمنع حدوثها مرة أخرى.
- تقارير عن أداء البنك لمسئوليته الاجتماعية، وذلك ببيان المنافع التي قدمها البنك للمجتمع، وقدرته على تجنب الإضرار بالناس، لقوله صلى الله عليه وسلم : أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس".
- تقارير عن الاهتمام بتطوير الموارد البشرية للبنك: أي بيان النفقات التي تم صرفها على تدريب وتنمية مهارة العاملين بالبنك، سواء من الناحية الإدارية أو الفنية أو الشرعية.

أنواع القوائم المالية للبنك الإسلامي:

أ. قوائم تعبر عن وظيفة البنك بصفته مستثمرا، فتعبر عن نتيجة أعمال هذا الاستثمار من ربح أو خسارة، وقوائم تبين ما له من حقوق وما عليه من التزامات، وقوائم تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من البنك، وغيرها من القوائم. ومن هذه القوائم ما يلي:

قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية Balance Sheet

قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر Income Statement

قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement

قائمة الأرباح المتبقية أو قائمة التغيرات في حقوق الملكية Statement of Retained Earnings

ب. قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة. وهي قائمة تعبر عن وظيفة البنك بصفته مديرا للاستثمارات المقيدة، وما يترتب عليها من حقوق، مهما كانت علاقة البنك بأصحاب الحسابات المقيدة، سواء كانت علاقة مضاربة، أو على أساس الوكالة.

ج. قائمتان لصندوق الزكاة، وأخرى للقرض الحسن.

وفيما يلي فكرة عن هذه القوائم المالية التي يجب أن تعدها البنوك الإسلامية:

١. **قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية Balance Sheet**: وهي قائمة مالية تعبر عن نشاطات البنك، وماله من حقوق، تتمثل في الموجودات، وما عليه من التزامات تتمثل في حقوق أصحاب البنك، وحقوق المودعين بصفة رئيسة. أي أن هذه القائمة تشتمل على موجودات ومطلوبات البنك، وحقوق أصحاب الاستثمارات المختلفة، وحقوق أصحاب البنك. والجدول التالي يبين نموذجا لميزانية بنك إسلامي.

Digitized by Birzeit University Library

الميزانية العمومية للبنك كما هي في نهاية ٢٠٠٠/١٢/٣١

المبلغ	الموجودات	المبلغ	المطلوبات
	نقد وأرصدة لدى البنوك:		**ودائع العملاء**
	-لدى البنوك المحلية		-حسابات الائتمان(جارية وتحت الطلب)
	- لدى البنوك الأجنبية		-حسابات الاستثمار المشترك(توفير ، لإشعار، لأجل)
	محفظة الأوراق المالية		- حسابات الاستثمار المخصص
	- اسهم في شركات		**ودائع البنوك:** (محلية وأجنبية)
	قروض حسنة		**تأمينات نقدية**
	التمويل والاستثمار(المضاربة		ذمم السلم
	المشاركة		ذمم الاستصناع
	المرابحة		أرباح مقرر توزيعها على المساهمين
	ذمم السلم		الزكاة على البنك
	الاستثمار في الاستصناع		**مخصصات مختلفة:**
	استثمارات في أوراق مالية		- مخاطر الاستثمار
	المشاركات		- تعويض ترك الخدمة
	المساهمات في رءوس أموال شركات		- ضريبة الدخل
	البضاعة		**مطلوبات أخرى**
	استثمارات في العقارات		**حسابات رأس المال:**
	موجودات بغرض التأجير		■ راس المال المدفوع
	مشاريع وتمويل الاستثمار المخصص		■ احتياطي قانوني
	موجودات ثابتة بعد الاستهلاك		■ احتياطي اختياري
	موجودات أخرى		■ احتياطيات أخرى
			■ أرباح مدورة
	مجموع الموجودات		**مجموع المطلوبات**

Digitized by Birzeit University Library

الحسابات النظامية

تعهدات العملاء مقابل الاعتمادات المستندية	تعهدات البنك مقابل الاعتمادات المستندية
تعهدات العملاء مقابل الكفالات	تعهدات العملاء مقابل الكفالات
تعهدات العملاء مقابل التزامات أخرى	تعهدات العملاء مقابل التزامات أخرى

وتختلف الميزانية العمومية للبنك الإسلامي عنها في البنك التقليدي بالنقاط التالية:

- تصنيف حسابات الاستثمار في بنود مستقلة حسب طبيعة الحساب، وطبيعة المشاركة.
- عمل احتياطي خاص بمخاطر الاستثمار.
- اختيار المفردات المناسبة لتسمية حسابات الودائع، وحسابات الاستثمار والتي تتفق والفقه الإسلامي، فنجد الودائع الاستثمارية، وحسابات المضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والمزارعة، والاستصناع، وغيرها من حسابات الاستثمار الإسلامية.

٢. **قائمة الدخل، أو قائمة الأرباح والخسائر Income Statement**

وهي قائمة تعبر عن نشاطات البنك، ونتائج أعماله المختلفة مهما كان هدف البنك من الاستثمار، ومهما كانت طبيعة الاستثمار، ومهما كانت الوسائل المستخدمة في الاستثمار. فهي تبين الإيرادات والمصروفات، وصافي الربح أو صافي الخسارة للبنك عن الفترة المالية المحددة.

والجدول التالي يبين نموذجا لحساب الأرباح والخسائر.

المبلغ	النفقات	المبلغ	الإيرادات
	مصاريف إدارية وعمومية		حصة البنك من إيرادات الاستثمار
	إستهلاكات ومصاريف أخرى		العمولات عن الخدمات المصرفية
	صافي أرباح السنة		إيرادات أخرى
	المجموع		**مجموع الإيرادات**

ويمكن أن يتم إعداد حساب الدخل على شكل قائمة، وأكثر تفصيلا، كما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

قائمة الدخل لبنك إسلامي عن الفترة المنتهية في -----

أولا: إيـــرادات خدمـــات بنكية : وتتكون بصفة رئيسة: من عمولات وأجور الخدمات المصرفية كـــالحوالات والكفالات والاعتمادات المستندية، وتأجير الصناديق الحديدية، وغيرها من الخدمات. ويطرح منها: المصروفات التشغيلية والإدارية والعمومية، ومصروفات الخدمات المصرفية

= صافي ربح الخدمات المصرفية

ثانيا: يضاف إليها : إيرادات النشاط الاستثماري

ثم يخصم من الناتج : مصروفات النشاط الاستثماري

= صافي ربح النشاط الاستثماري

- صافي الربح = صافي ربح الخدمات المصرفية + صافي ربح النشاط الاستثماري.
- يطرح منه الضرائب المستحقة لنصل إلى صافي الربح بعد الضريبة.

هـــذا ،وتســـتدعي الحاجة، ولأغراض داخلية، إعداد قوائم دخل فرعية مختلفة، وليس بالضرورة نشرها، إنما تعد، من أجل تسهيل تحديد توزيع الأرباح، ولأغراض الرقابة، وقياس أداء الوحدات الفرعـــية، والمشروعات الاستثمارية، كما تستخدم لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات، ومن هذه القوائم ما يلي:

١.قائمة الدخل الخاصة بالمشاريع الاستثمارية المملوكة للبنك بالكامل، للفترة المالية.

٢.قائمة الدخل الخاصة بفروع البنك للفترة المالية.

٣. قائمة الدخل الخاصة المملوكة جزئيا للبنك للفترة المالية.

٤. قائمة الدخل الخاصة بأنشطة الخدمات البنكية للفترة المالية.

وبصفة عامة، هناك اعتبارات خاصة بحساب الدخل للبنك الإسلامي وهي:

أ. ضرورة الفصل بين إيرادات النشاط البنكي، والنشاط الاستثماري ، والمصروفات المقابلة لكل من النشاطين، وذلك لأغراض توزيع الربح بين المودعين والمساهمين.

ب. ضـــرورة ضم أرباح النشاطين الخاصين بالبنك معا، لغايات تحديد قيمة الضريبة المستحقة على البنك.

ج. يمكـــن إعداد حسابات الدخل الفرعية لكل فرع، ولكل نشاط استثماري، ولإدارة البنك حرية الإعـــلان عـــن هـــذه الحســـابات ،أو الاكتفاء في استخدامها لأغراض داخلية من أجل التخطيط والرقابة، وتقييم الأداء.

Digitized by Birzeit University Library

٣. قائمة التدفق النقدي :

وتبين التدفقات النقدية التدفقات النقدية الداخلة إلى البنك، والتدفقات النقدية الخارجة منه. والناتجة عن عمليات البنك، أو الاستثمار أو التمويل. وتشمل هذه القائمة العناصر التالية:

- النقد لدى البنك من عملات محلية أو أجنبية، وأرصدة البنك لدى البنك المركزي، وأرصدته لدى البنوك الأخرى.
- التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات البنك، وتشمل النقد الداخل إلى البنك، أو الخارج منه خلال فترة زمنية معينة، نتيجة لقيامه بأعماله. والتي لها تأثير على قائمة الدخل للبنك .مثل الإيرادات والمصروفات .
- التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات الاستثمار، وتتمثل في النقد الناتج عن عمليات الاستثمار من أجل اقتناء موجودات ثابتة أو الاستغناء عنها ببيعها.
- التدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التمويل، وتشمل النقد الداخل للبنك من أموال من أصحاب البنك أو ودائع جديدة، وكذلك النقد الخارج على شكل توزيعات للأرباح أو سحب للودائع من قبل أصحاب هذه الودائع.

٤. قائمة التغير في حقوق أصحاب البنك أو قائمة الأرباح المتبقية:

وتبين ما يتبقى من موجودات البنك بعد خصم المطلوبات، وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة وما في حكمها.

٥. **قائمة التغير في الاستثمارات المقيدة:** ويقصد بالاستثمارات المقيدة جميع الحسابات التي يقوم البنك باستثمارها لحساب أصحاب هذه الحسابات. وحسب شروط الاتفاق المعقود بين أصحاب هذه الحسابات والبنك، والتي يرغب أصحابها في استثمارها. إما في صورة محفظة استثمارية أو صندوق استثماري، أو غير ذلك. ويقتصر دور البنك هنا على إدارتها، على أساس عقد المضاربة المقيدة، أو على أساس عقد الوكالة. ولا تعتبر هذه الاستثمارات المقيدة موجودات للبنك، ولا يجب أن تظهر في قوائمه المالية. وبالتالي يعد لها قائمة مالية خاصة. لأن البنك يتقيد في الاستثمار بتعليمات العميل، ولا يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات. وتبين هذه القائمة: التغيرات في الاستثمارات المقيدة، وإيداعات وسحوبات أصحاب الودائع الاستثمارية المقيدة، ونتيجة الأعمال من أرباح وخسائر هذه الاستثمارات المقيدة. وذلك قبل اقتطاع نصيب البنك من أرباح الاستثمار بصفته مضاربا، أو أجور البنك بصفته وكيلا. كما وتشمل نصيب البنك

Digitized by Birzeit University Library

من الأرباح بصفته مضاربا، أو أجره بصفته وكيلا عن أصحاب الودائع الاستثمارية المقيدة خلال الفترة المعدة عنها القوائم المالية.

٦. قائمة صندوق الزكاة:

وتشـمل أموال الزكاة المقتطعة من أرباح البنك، ومن أموال المودعين الذين يفوضونه باقتطاع الـزكاة من أموالهم، وغير ذلك من مصادر أموال صندوق الزكاة. حيث تظهر هذه المصادر في جانـب المطلوبات، ويظهر استخدامات هذه الأموال في جانب الموجودات، والمتكونة من ثمانية أوجه استخدام، بينتها الآية الكريمة رقم ٦٠ في سورة التوبة: وهي:

"إنمـا الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، فريضة من الله، والله عليم حكيم". صدق الله العظيم.

بالإضافة إلى رصيد الأموال المتبقية بالصندوق في تاريخ معين.

ويمكن تصوير قائمة الزكاة كما يلي:

استخدامات أموال الزكاة	**مصادر أموال الزكاة**
تصـرف في الأوجه التالية حسب الآية رصيد أموال الزكاة في أول المدة	
٦٠ من سورة التوبة	
١. حصة الفقراء	+ الـزكاة المستحقة على أرباح البنك بموجب القانون
٢. حصة المساكين	الأساسـي للبنك، أو نظامه الداخلي، أو قرار الجمعية
٣. حصة العاملين عليها	العمومـية، أو توكـيل مـن أصـحاب البنك كلهم أو
٤. حصة للمؤلفة قلوبهم	بعضهم.
٥. حصة إعتاق الرقاب	+ زكـاة أصـحاب الحسابات في البنك الذين يوكلون
٦. حصة الغارمين (المدينين)	البنك بإخراج الزكاة.
٧. حصة في سبيل الله	+ زكاة من يوكل البنك من المتعاملين معه، أو من غير
٨. حصة ابن السبيل.	المتعاملين
رصـيد نهايـة المدة، ويمثل الفرق بين	
المصادر والاستخدامات)	

Digitized by Birzeit University Library

٧. قائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض الحسن:

تقوم البنوك الإسلامية بمنح قروض حسنة بدون فوائد، مساهمة منها في الأنشطة الاجتماعية التي تقرها إدارة البنك. وتخصص عادة هذه القروض لغايات التعليم والمعالجة، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للفقراء. وتمثل القائمة التالية نموذجا لقائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض الحسن، وتتكون من:

استخدامات الأموال: ويقصد بها النقص في الأموال المتاحة للإقراض خلال فترة زمنية معينة: وتشمل:

١. القروض الجديدة التي تم منحها من قبل إدارة البنك.

٢. الأموال المسحوبة من قبل المودعين، والتي تم تخصيصها للإقراض بصورة مؤقتة.

٣. الفرق بين المصادر والاستخدامات والتي تمثل: رصيد الأموال الباقية في صندوق الإقراض، والتي لم يتم إقراضها أو استخدامها لأغراض أخرى.

مصادر الأموال: ويقصد بها الزيادة في الأموال المتاحة للإقراض خلال فترة زمنية معينة وتشمل ما يلي:

١. الأموال المتاحة للإقراض لفترة مؤقتة من الحسابات الجارية للبنك.

٢. أموال يخصصها أصحاب حقوق الملكية (البنك).

٣. أموال يخصصها متبرعون لهذه الغاية.

٤. الأموال الناتجة من تحصيل القروض خلال فترة زمنية معينة

٥. ودائع يودعها العملاء في صندوق القرض الحسن، سواء سيستردونها أو المتبرع بها.

Digitized by Birzeit University Library

٨. حساب توزيع الأرباح:

وضـــح حساب توزيع الأرباح ، أرباح المساهمين بصورة منفصلة عن أرباح المودعين، والشكل التالي يبين ذلك.

حساب توزيع الأرباح عن الفترة المنتهية في ٢٠٠٠/١٢/٣١

صافي الربح بعد الضريبة	****
١. حصة البنك من نشاط الخدمات المصرفية (حوالات،	***
اعتمادات، كفالات، وغيرها	
٢. حصة البنك من نشاط الاستثمارات (بصفته مضارب	***
بالعمل)	
٣. حصة البنك من نشاط الاستثمارات مقابل ما يستثمر	***
من رأس المال، بما فيها المرابحات والمشاركات	
إجمالـــي نصـــيب البـــنك من الأرباح (١+٢+٣ أعلاه):	***
ويوزع كما يلي:	
١. احتياطي قانوني	
٢. مخصص ضريبة دخل	
٣. احتياطي اختياري	
٤. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	
٥. مخصصات أخرى	
٦. أرباح مقترح توزيعها على المساهمين.	
حصة أصحاب الودائع	***
وتوزع كالتالي:	
حصة الودائع طويلة الأجل	**
حصة الودائع متوسطة الأجل	**
حصة ودائع التوفير	**

Digitized by Birzeit University Library

٩. حساب العائد المتبقي:

وعادة ما يتم دمج حساب العائد المتبقي، وحساب توزيع الأرباح، في حساب واحد. إلا أن طبيعة أعمال البنك الإسلامي، وطبيعة الودائع لديه، التي تقتضي المشاركة في الأرباح، تقتضي فصلهما عن بعضهما في حسابين مستقلين. ويظهر في حساب العائد المتبقي صافي الربح المرحل من حساب توزيع الأرباح، وهو نصيب البنك من الربح عن الفترة. وتتطلب بعض قوانين الشركات اقتطاع ما نسبته ١٠% من صافي الربح لحساب الاحتياطي الإجباري، كما في قانون الشركات الأردني، وكذلك مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، وبعض الاحتياطيات الاختيارية إذا نص النظام الداخلي للبنك على ذلك. ويمكن تصوير حساب العائد المتبقي في البنك الإسلامي كما يلي:

قائمة العائد المتبقي للبنك الإسلامي عن الفترة المنتهية في ٣١ /١٢/ ٢٠٠٠

البند	الرصيد المدين	الرصيد الدائن
نصيب البنك من الأرباح		١٠٠٠٠
- الاحتياطي الإجباري ١٠%	١٠٠٠	
- الاحتياطي الاختياري ٥%	٥٠٠	
- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ٥ %	٥٠٠	
الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين	٨٠٠٠	

٩. قائمة القيمة المضافة:

وتبين هذه القائمة مقدار العائد على المجتمع بصفة عامة من منفعة نتيجة عمل البنك، وعلى الأطراف الأخرى المستفيدة (ذوي العلاقة Stakeholders ، ممثلين بالعاملين من خلال تقاضيهم أجورا ورواتب ومزايا عينية ونقدية، وأصحاب البنك، من خلال حصولهم على الأرباح، والحكومة من خلال حصولها على ضرائب). ويمكن تصوير هذه القائمة بالشكل التالي:

Digitized by Birzeit University Library

قائمة القيمة المضافة

الإيـــــرادات	****
مطـروحا مـنها: الـنفقات باستثناء الرواتب والأجور	***
= القيمة المضافة	***
استخدامات القيمة المضافة	
رواتب ومزايا عينية ونقدية	**
أموال محولة إلى صندوق الزكاة	**
أرباح موزعة للمودعين	**
ضرائب مدفوعة	**
أرباح موزعة على المساهمين	**
احتياطيات وعائد متبقي	**
مجموع الاستخدامات	**يجب أن يساوي القيمة المضافة**

التحليل المالي لأنشطة البنك الإسلامي:

يهدف التحليل المالي لأي منشأة إلى ما يلي:

١. معـرفة الوضـع المالي للمنشأة، وبيان مواطن القوة من أجل البناء عليها، ومواطن الضعف من أجل العمل على التغلب عليها.

٢. الحكـم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والاستثمارية للمنشأة.

٣. اتخاذ القرارات من أجل إحكام الرقابة الداخلية في المنشأة.

٤. الـتعرف على العلاقات المختلفة بين عناصر الموجودات وعناصر المطلوبـات فـي المنشـأة. وكذلـك عناصـر الإيرادات وعناصر المصروفات.

٥. التخطيط للمستقبل على ضوء نتائج التحليل، أخذا بالاعتبار الموارد المتاحة للمنشأة.

Digitized by Birzeit University Library

وأكثر الطرق شيوعا في التحليل المالي هي استخدام النسب المالية، والتي تبين العلاقة بين البنود المالية في قائمة مالية واحدة، أو بين بندين ماليين في قائمتين مختلفتين. والجدول التالي يبين بعض النسب المالية التي يمكن استخدامها في التحليل المالي للقوائم المالية للبنك الإسلامي:

النسبة	كيفية حسابها	الهدف من استخدامها
١. الربح إلى رأس المال	صافي الربح للمساهمين بعد الضريبة ÷ راس المال	قياس ربحية راس المال
٢. العائد على حقوق الملكية	صافي الربح للمساهمين بعد الضريبة ÷ رأس المال البنك. والاحتياطيات والعائد المتبقي	قياس العائد على حقوق أصحاب
٣. العائد على الاستثمار	صافي ربح المساهمين÷ مجموع الموجودات	قياس قدرة موجودات البنك على تحقيق عائد
٤. عائد السهم	الربح المخصص للسهم الواحد÷ القيمة الاسمية للسهم.	قياس العائد على القيمة الاسمية للسهم من الأرباح
٥. معدل ربحية السهم	صافي أرباح المساهمين÷ عدد الأسهم	قياس نصيب السهم من الأرباح
٦. نسبة الربح الموزع للسهم	الأرباح الموزعة ÷ عدد الأسهم	قياس نصيب السهم من الأرباح الموزعة
٧. القيمة الدفترية للسهم	حقوق الملكية ÷ عدد الأسهم	قياس قيمة السهم حسب دفاتر البنك.
٨. ربحية الدينار المودع	حصة المودعين من الأرباح÷ إجمالي الإيداعات المشاركة في الأرباح	قياس العائد على الاستثمار للمودعين.
٩.ربحية الدينار المودع / حساب توفير	حصة حسابات التوفير من الأرباح÷ رصيد حسابات التوفير	قياس العائد على حسابات التوفير
١٠. ربحية الدينار المودع / حساب لأجل	حصة حسابات الودائع الآجلة من الأرباح÷ رصيد حسابات الودائع الآجلة	قياس العائد على حسابات الودائع الآجلة

Digitized by Birzeit University Library

١١. نسبة الاحتياطي النقدي	أرصدة لدى البنك المركزي ÷ الودائع	قياس مدى تقيد البنك بمتطلبات الاحتياطي النقدي.
١٢. نسبة السيولة	النقد والأرصدة لدى البنك المركزي، ولدى البنوك والأوراق المالية القصيرة الأجل ÷ الودائع	قياس مدى تقيد البنك بمتطلبات السيولة
١٣. نسبة اليسار	حقوق الملكية ÷ الودائع	قياس قدرة البنك على رد الودائع
١٤. نسبة مخاطر الاستثمار	إجمالي الاستثمارات ÷ حقوق الملكية والودائع الاستثمارية	قياس مخاطر التوظيف.
١٥. هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار	حقوق الملكية ÷ الاستثمارات	قياس قدرة حقوق الملكية على تحمل مخاطر الاستثمارات.
١٦. معدل استثمار الودائع	الاستثمارات ÷ الودائع	قياس القدرة على توظيف الودائع.
١٧. معدل توظيف الموارد	الاستثمارات ÷ حقوق الملكية والودائع	قياس القدرة على توظيف مصادر أموال البنك
١٨. نسبة العائد على المجتمع	الأموال المحولة لصندوق الزكاة ÷ صافي الربح بعد الضرائب	المساهمة الاجتماعية للبنك
١٩. نسبة الاستثمار في المرابحات	المرابحات ÷ مجموع الاستثمارات	قياس نسبة الاستثمار في المرابحات بالنسبة إلى مجموع استثمارات البنك

كما يمكن احتساب العديد من النسب الأخرى، كنسبة الاستثمار في المضاربة إلى مجموع الاستثمارات، ونسبة الاستثمار في المشاركات إلى مجموع الاستثمارات. وغيرها من النسب. ويمكن أيضا حساب نسب أخرى لمعرفة مدى تأثير البنك في النشاط المصرفي، فمثلا يمكن احتساب النسب التالية:

١. الودائع لدى البنك إلى إجمالي الودائع لدى البنوك
٢. موجودات البنك إلى إجمالي موجودات البنوك كافة.
٣. استثمارات البنك في المرابحات والمضاربة والمشاركات إلى مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك كافة. وغيرها من النسب المالية.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. أذكر أنواع القوائم المالية التي يجب أن يعدها البنك الإسلامي.
٢. ما هي الأطراف المستفيدة من القوائم المالية؟
٣. ما هي المعلومات التي تلبي احتياجات الأطراف المختلفة؟
٤. أذكر أهم التقارير المالية التي يعدها البنك الإسلامي.
٥. صور قائمة المركز المالي لبنك إسلامي.
٦. ما هي عناصر قائمة التدفق النقدي في البنك الإسلامي؟
٧. بم تختلف الميزانية العمومية لبنك إسلامي عن تلك الخاصة ببنك تقليدي؟
٨. اذكر قوائم الدخل المختلفة اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة.
٩. ما هي الاعتبارات الخاصة بحساب الدخل للبنك الإسلامي.
١٠. صور قائمة الزكاة.
١١. ما الفرق بين قائمة القيمة المضافة ، وقائمة العائد المتبقي؟

Digitized by Birzeit University Library

الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية

Digitized by Birzeit University Library

الفصـــل الخامس عشـــر

الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية

يشـــكل التأخر في سداد الديون لدى البنوك بصفة عامة ،مشكلة كبيرة. حيث تعتبر بداية لقلق هذه البـــنوك من عدم قدرة أو رغبة المدين على السداد. وقد تكون بداية لهلاك الديون. مما يستدعي تكوين مخصص للديون المشكوك فيها، وقد تصبح ديونا معدومة.

إن احتمال عدم السداد من قبل المدين، سواء في البنوك التقليدية أو الإسلامية، يستدعي الكثير من الحـــرص قـــبل منح الدين، وخلال فترة الدين، وبعده، أي أن هناك حاجة ماسة لدراسة العميل، والاســـتعلام عـــنه، والمتابعة والمراقبة. ذلك لأن الخسارة التي يتكبدها البنك نتيجة إعدام الدين، تفوق أضعاف المرات الربح الذي كان سيحصل عليه نتيجة هذه العملية الائتمانية.

وتعود أسباب تعثر الديون بصفة عامة إلى:

أ. دراسات غير كافية للعميل.

ب. تحليلات ائتمانية خاطئة.

ج. منح تسهيلات بناء على علاقات شخصية.

د. تنافس البنوك في اكتساب عملاء، دون مطالبتهم بتقديم مستندات أساسية لازمة للدراسة.

هـــ. منح العميل تسهيلات تزيد عن حجم معاملاته.

و. الإعسار: وهو عدم قدرة المدين على أداء ما ترتب على ذمته من حقوق مالية.

ز. المماطلة: وتعني امتناع المدين الموسر عن سداد التزاماته المستحقة الأداء.

ح. جحود المدين: وهو إنكار المدين للحق، وهو على علم به. قال النووي في معنى الجاحد: من أنكر شيئا سبق اعترافه به.

طـــ. كساد النقود أو انقطاع التعامل بها.

ويقسم (قاسم ، دون تاريخ) المتأخرات في البنوك الإسلامية، إلى ثلاثة أشكال:

١. المـــتأخرات الفنـــية: وهي الناتجة عن عدم تزامن التدفقات النقدية للعميل مع مواعيد استحقاق التزاماته تجاه البنك الذي يعامله، بسبب موسمية الطلب على منتجاته، أو تأخر مديني العميل في أداء التزاماتهم تجاهه.

Digitized by Birzeit University Library

٢. المتأخرات الناتجة عن إعسار فعلي: وهي ديون هالكة نتيجة عدم قدرة العميل على السداد. وهذا يشكل خطرا على البنك، بحيث أن البنك سيواجه خسارة جزء من الدين أو كل الدين. وهذا الإعسار ينجم عن:

تغير ظروف السوق، بمعنى كساد بضاعة العميل.

تغير أذواق المستهلكين بالنسبة للسلعة التي يتعامل بها العميل، نظرا لظهور منتجات جديدة أو بديلة تلائم أذواق المستهلكين بصورة أفضل من سلعة العميل.

عدم كفاية رأسمال العميل، بمعنى أنه يتعامل بمبالغ أكبر من حجمه.

سوء الإدارة بالنسبة للعميل، وغير ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى إعساره.

٣. المتأخرات الناتجة عن المماطلة: وتكون هذه نتيجة لسوء تصرفات العميل، وعدم احترامه لتعهداته، وهنا يكون البنك سببا في تعثر هذا الدين، نتيجة عدم الدراسة والاستعلام الكافي عن العميل قبل منحه التسهيلات.

علاج المتأخرات في البنوك التقليدية: في حالة تأخر العميل عن السداد، يتقاضى البنك التقليدي فوائد على التأخير عن مدة التأخير في السداد.

أما في حالة إعسار العميل، أي عدم قدرته على السداد، فيهتم البنك التقليدي في محاولة تحصيل ما يستطيع تحصيله، وعمل التسويات مع مثل هؤلاء العملاء. مع أن هذه البنوك تقوم باحتساب فوائد تأخير وتضيفها إلى اصل الدين. إلا أن هذه الفوائد تطرح من رصيد الحساب عند عمل التقارير المالية السنوية، وذلك التزاما بقواعد المحاسبة الدولية، وتعليمات البنوك المركزية. وتعمل مخصصا للديون المشكوك في تحصيلها.

وتتميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، بأن الدين في ذمة العميل هو التزام ناشيء عن التعامل، أي أن الدين سببه معاملة أصلية بين البنك، والعميل، وليس قرضا. وأن ربح البنك ناتج عن المخاطرة التي تحملها البنك من خلال عمليات البيع والشراء، والمشاركات، وعمليات المضاربات. أما ربح البنك التقليدي، فهو ناتج عن عمليات الإقراض.

والمتأخرات في البنوك الإسلامية تشبه المتأخرات في البنوك التقليدية، فتنتج عن المتأخرات الفنية، والإعسار، والمماطلة، وهنا تبدأ معالجة المتأخرات قبل وقوعها، أي قبل القيام بالتعامل مع العميل، إذ لا بد من دراسة العميل دراسة تحليلية جيدة قبل التعامل معه، حتى لا تحدث

Digitized by Birzeit University Library

المـتأخرات، فـلا بد من التأكد من سمعة العميل، ووضعه المادي، وخبرته، وحرصه، وقدراته الإدارية، والتدفقات النقدية للعميل قبل وضع جدول السداد، ذلك ليتلاءم جدول السداد مع التدفقات النقدية للعميل.

أما حالات الإعسار، فتتم معالجتها في البنوك الإسلامية، استنادا لقوله تعالى: **وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة** (سورة البقرة آية ٢٨٠).

كمـا أن هـناك ضرورة لمتابعة حركة العميل، وأرصدته اليومية، وعمل التقارير الفورية عند ملاحظـة تأخـر عمـيل عن السداد بشكل ملفت للنظر، حتى يمكن التدخل السريع مع العميل، ودراسة ظروفه، واتخاذ الإجراءات المناسبة حتى لا تزداد الأمور سوءا.

إن المتابعة المستمرة للعميل تعطي البنك ميزة اتخاذ الخطوات الصحيحة في وقت مبكر، وتشعر العميل الذي يرغب في المماطلة أن البنك يتابع أوضاعه أولا بأول.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. ما هي أسباب تعثر الديون في البنوك الإسلامية؟.

٢. كيف يمكن معالجة التأخر في الديون في البنوك الإسلامية؟

Digitized by Birzeit University Library

المعايير المحاسبية للبنوك الإسلامية

Digitized by Birzeit University Library

المعايير المحاسبية للبنوك الإسلامية

مقدمـــة:

تواجه المصارف الإسلامية تحديات كبيرة لإثبات وجودها، لخدمة المجتمعات الموجودة فيها، مما دفعها إلى البحث عن افضل الطرق لإيجاد معايير محاسبية مالية، بالتعاون مع المهتمين من ذوي الاختصـــاص في الشريعة الإسلامية، والمحاسبة، لكي تستطيع تقديم معلومات كافية، وموثوق بهـــا، وملائمة لمستخدمي القوائم المالية. لما في ذلك من أهمية كبيرة للمستفيدين منها، وللمجتمع بأكمله.

تقوم المصارف بشكل عام بتجميع رؤوس الأموال، من الأشخاص الذين لا يستطيعون استثمارها وتحويلهـــا إلـــى استثمارات مفيدة. ويحض الإسلام على الاستثمار، لما فيه من مصلحة للفرد والمجـــتمع. ويحتاج الاستثمار إلى توافر عنصر الثقة بين الأفراد والمصارف. و لبناء هذه الثقة، لا بـــد من تقديم معلومات تطمئن المستثمرين على قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق أهداف المســـتثمرين، والمتعامليـــن معهـــا. ومن أهم مصادر تلك المعلومات، ما تحتوي عليه التقارير المالية التي يتم إعدادها، وفقا لمعايير محاسبية ملائمة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

بـــدأ الاهـــتمام بإعداد معايير المحاسبة المالية للمصارف الإسلامية منذ عام ١٩٨٧م . من خلال دراســـات قدمـــت لهذا الغرض تم تجميعها في خمس مجلدات. و نتج عنها إنشاء هيئة المحاسبة المالـــية للمصـــارف و المؤسسات الإسلامية . و سجلت في دولة البحرين هيئة غير هادفة للربح بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٧م.

وقامـــت الهيـــئة مـــنذ إنشـــائها بمواصلة الدراسات، من خلال اجتماعات دورية للجنة التنفيذية للتخطـــيط والمتابعة. ساعية لتنفيذ الخطة التي اعتمدتها كل من لجنة الإشراف، التي هي السلطة العلـــيا للهيـــئة، ومجلس معايير المحاسبة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المنبثق عن الهيـــئة. حيث قامت اللجنة بذلك بالتعاون مع العديد من المستشارين، والخبراء في مجال الشريعة الإسلامية، وعلم المحاسبة، وممارسيها، والعاملين في المصارف الإسلامية.

قام مجلس معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المؤلف من اثني عشر عضوا ورئيسا ونائبا للرئيس، باعتماد ثمانية معايير محاسبية للمصارف الإسلامية وهي :

Digitized by Birzeit University Library

١. معيار العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية بدأ تطبيقه اعتبارا من تاريخ ١٩٩٦/١/١م.
٢. معيار المرابحة و المرابحة للآمر بالشراء بدأ تطبيقه اعتبارا من تاريخ ١٩٩٨/١/١م
٣. معيار التمويل بالمضاربة بدأ تطبيقه اعتبارا من تاريخ ١٩٩٨/١/١م.
٤. معيار التمويل بالمشاركة بدأ تطبيقه اعتبارا من تاريخ ١٩٩٨/١/١م.
٥. معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار: بدأ تطبيقه اعتبارا من تاريخ ١٩٩٨/١/١
٦. معيار حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، وما في حكمها: بدأ تطبيقه اعتبارا من تاريخ ١/١/ ١٩٩٩م.
٧. معيار السلم والسلم الموازي: بدأ تطبيقه اعتبارا من تاريخ ١٩٩٩/١/١م.
٨. معيار الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك: بدأ تطبيقه اعتبارا من تاريخ ١٩٩٩/١/١م.
وفيما يلي خلاصة لكل من هذه المعايير: (معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٩٩٨)

١. معيار العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية:

ويطبق هذا المعيار على القوائم المالية بتاريخ ١٩٩٩/١/١، وينص على ما يلي:

١,١ ينطبق هذا المعيار على القوائم التي تنشرها المصارف الإسلامية، لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم. وتخضع لأحكامه جميع المصارف الإسلامية بجميع أنواعها، بغض النظر عن أشكالها القانونية أو موطنها أو أحجامها. وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار، فيجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة، وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية.

وطبقا لهذا المعيار، يجب أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية، ما يلي :

قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيير في حقوق أصحاب الملكية، قائمة التغيير في الاستثمارات المقيدة، قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة و الصدقات، قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض، والإيضاحات حول القوائم المالية، وأية قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى.

كما يجب على المصرف ما يلي:

- إعداد القوائم المالية للفترة الحالية مقارنة بالقوائم المالية للفترة المالية المماثلة السابقة.

Digitized by Birzeit University Library

- تقريب المبالغ المعروضة إلى اقرب وحدة نقد.
- أن يضمن شكل القوائم المالية وتبويبها عرضا واضحا لمحتوياتها، واستخدام مصطلحات تكفل لمستخدمي القائم المالية، القدرة على فهم واستيعاب المعلومات التي تحويها.
- ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات.

بيان الإيضاحات حول القوائم المالية، وإدراج العبارة التالية:

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم..... إلى رقم..... جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية، ويجب أن تعرض في أخر كل قائمة من القوائم المالية

٢,١ الإفصاح العام في القوائم المالية: ويشمل:

أ. الإفصاح الكلي في القوائم المالية عن المعلومات الهامة.

ب. الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف. بحيث يجب الإفصاح عن المعلومات التالية: اسم المصرف، جنسية المصرف، تاريخ التأسيس والشكل القانوني له، موقع المركز الرئيسي وعدد الفروع في كل بلد، الأنشطة التي يمارسها المصرف، أسماء الشركات التابعة له، التي توحد قوائمها المالية في القوائم المالية للمصرف، وجنسية كل منها، ونسبة ملكية المصرف في رأس مال كل منها، وأسماء الشركات التابعة له، والتي لا توحد قوائمها المالية في القوائم المالية للمصرف، وجنسيتها، ونسبة ملكية المصرف في رأس مال كل منها، اسم الشركات القابضة والشركات أو المنشآت الشقيقة للمصرف، دور المستشار الشرعي في الرقابة على نشاط المصرف، الجهة التي تقوم بالإشراف والرقابة على نشاط المصرف، مسئولية المصرف عن الزكاة، المعاملة الضريبية للمصرف في بلد الموطن و البلاد الأخرى.

١,٣ الإفصاح عن عملية القياس المحاسبي : يجب الإفصاح عن العملة التي يستخدمها المصرف للقياس المحاسبي، و طريقة تحويل أرصدة العملات الأجنبية، والعمليات التي تتم بعملات أجنبية إلى العملة المستخدمة للقياس المحاسبي في القوائم المالية.

١,٤ الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة، وتشمل ما يلي:

طريقة استهلاك الأصول الثابتة، سياسة إثبات الإيرادات أو المكاسب أو الخسائر ذات الأهمية النسبية، سياسة إثبات وتحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، و الديون المعدومة، سياسة التضييض الحكمي في حال تطبيقه، استخدام التكلفة التاريخية كأساس لتحديد الحقوق، السياسات

Digitized by Birzeit University Library

المتعلقة بتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة أن وجدت، السياسات الخاصة بالبنك والتي لا تتسق مع مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف إن وجدت.
يجب الإفصاح عن هذه السياسات في إيضاح واحد، وعدم توزيعها مع الإيضاحات الأخرى للقوائم المالية.

٥,١ يجب أن تفصح القوائم المالية عن أي قيود إشرافية استثنائية، فرضتها إحدى الجهات المشرفة على نشاط المصرف، مثل منع المصرف عن ممارسة بعض الأنشطة المصرفية .

٦,١ الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة.

٧,١ الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف: بحيث يتم الإفصاح عن حجم الموجودات المستثمرة أو المودعة في التركيزات التالية:
قطاع الزراعة أو الخدمات أو الصناعة أو العطاءات، أحد المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى، مناطق جغرافية ذات صفات اقتصادية مؤيدة خارج البلاد.

٨,١ الإفصاح عن تركيز مصادر الحسابات الاستثمار المطلقة ،و ما في حكمها والحسابات الأخرى.

٩,١ الإفصاح عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة، وما في حكمها والحسابات الأخرى لدى المصرف وفقا لمدد استحقاقها.

١٠,١ الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف، وفقا لمدد استحقاقها أو المدد المتوقعة لتبديلها الفعلي.

١١,١ الإفصاح عن الأرصدة التعويضية لدى الغير.

١٢,١ الإفصاح عن مخاطر الموجودات و المطلوبات بالعملات الأجنبية.
١٣,١ الإفصاح عن الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي.

Digitized by Birzeit University Library

١٤,١ الإفصـــاح عـــن الارتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي.

١٥,١ الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.

١٦,١ الإفصاح عن موجودات المصرف المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضمانا لالتزامات المصرف.

١٧,١ الإفصـــاح عـــن التغييرات المحاسبية: جب الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية، والتغيير في تقدير محاسبي مضاد. وأثر هذه التغييرات على صافي الدخل والخسارة، وبيان سبب هـــذا التغيـــير. وكذلك الإفصاح عن الأخطاء المحاسبية، وتصحيح الأخطاء المحاسبية للقوائم المالية السابقة، وتبيان طبيعة الخطأ، وأثره على صافي الدخل أو الخسارة.

١٨,١ الإفصـــاح عـــن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حســـابات الاستثمار، و ما في حكمها، والمصرف، بصفته مضاربا، أو مديرا للاستثمارات سواء بالمشاركة بماله، أم بدون المشاركة.

١٩,١ الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة: يجب الإفصاح عن العمليات مع أعضاء مجلس الإدارة، والمراقب الخارجي، والمستشار الشرعي، والمدير العام، ونوابه ومن في حكمهم، وأقـــارب الأطـــراف الســـابقين: الشخص الطبيعي، أو الاعتباري المالك بطريقة مباشرة أو غير مباشـــرة، لنســـبة يحددهـــا المصـــرف من حقوق ملكيته التي يحق لها التصويت. وأقارب هذا الشـــخص الطبيعـــي في المنشاة التي يمتلك فيها الأشخاص السابقين والتي يحق لهم التصويت أو يكـــون عضوا في مجلس إدارتها. والشركات أو المنشآت التابعة أو الشقيقة للمصرف، الشركات الأخرى التي لها حق التصويت. وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية:

١- طبيعة العلاقة بين المصرف والطرف ذي العلاقة.

٢- نـــوع العملـــية أو العملـــيات التي تمت بين المصرف بين المصرف والطرف ذي العلاقة وقيمتها خلال العام.

٣- الأرصدة المستحقة للطرف ذي العلاقة أو المستحقة عليه في تاريخ الميزانية.

Digitized by Birzeit University Library

٢,١ العرض والإفصاح في كل قائمة:

١. قائمة المركز المالي.

يجب الإفصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي وعن جميع الموجودات والمطلوبات و أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، وحقوق أصحاب الملكية، كما لا يجوز إجراء مقاصة بين المطلوبات والموجودات، إلا إذا كان هناك متطلب شرعي أو قانوني لإجراء المقاصة، كما لا يجوز دمج البنود الهامة للموجودات أو المطلوبات أو حقوق أصحاب الملكية بدون إفصاح.

ويجب الإفصاح عن المخصصات المحاسبية المكونة لتغطية خسائر متوقعة. ويجب تجميع الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي وفقا لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة. وإبراز مجموعها بشكل مستقل. كما لا يجوز تبويب مجموعات الموجودات والمطلوبات بين مجموعات متداولة وأخرى غير متداولة. يجب الإفصاح في قائمة المركز المالي أو الإيضاحات حول القوائم عن الموجودات التالية:

- النقد وما في حكمه
- ذمم البيوع المؤجلة مثل المرابحات و السلم و الاستثمارات في الاستصناع.
- استثمارات في الأوراق المالية.
- المضاربات، المشاركات، المساهمات في رؤوس أموال منشآت.
- البضاعة، العقارات، موجودات بغرض التأجير، استثمارات أخري، الموجودات الثابتة و مجمع استهلاكها، الموجودات الأخرى.

كما يجب الإفصاح عن صافي القيمة المتوقع تحقيقها لأحد الموجودات سواء كانت قيمتها اقل من الظاهر في القائمة، أو كانت خسائر متحققة. ويجب الإفصاح عن التكاليف أو القيم التاريخية للموجودات والمطلوبات بقيمتها النقدية المتوقع تحقيقها، إذا كان التنضيض الحكمي مطبقا.

كما يجب الإفصاح عن تفاصيل حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كالتالي:
مبلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المحمل على قائمة الدخل، والديون المعدومة خلال الفترة، والديون المعدومة سابقا، والتي تم تحصيلها خلال الفترة الحالية، ورصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في بداية ونهاية الفترة الحالية.

ويجب الإفصاح في قائمة المركز المالي و الإيضاحات حولها عن المطلوبات التالية:

Digitized by Birzeit University Library

- الحسابات الجارية وحسابات الادخار والحسابات الأخرى، الحسابات الجارية للمصارف و المؤسسات المالية الأخرى.
- ذمم السلم، والاستصناع الدائنة.
- الأرباح المقررة توزيعها على أصحاب حقوق الملكية.
- الزكاة و الضرائب المستحقة على المصرف، و الذمم الأخرى.

و يتم الإفصاح في القوائم المالية عن حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة، وما في حكمها بعد المطلوبات مباشرة.

ويجب الإفصاح في القوائم المالية الموحدة، وفي بند مستقل عن حقوق الأقلية.

كما يجب الإفصاح في إحدى القوائم المالية، أو جميعها حسبما يكون مناسبا عن عناصر حقوق الملكية التالية: رأس المال المصرح به، والمكتتب، والمدفوع، عدد حصص (اسهم)حقوق الملكية المصدرة ،والقائمة، والقيمة الاسمية للحصة، وعلاوة الإصدار، الاحتياطات النظامية والاختيارية في بداية ونهاية الفترة المالية، مقدار الأرباح و الخسائر التقديرية المبقاة في بداية ونهاية الفترة المالية، مقدار الأرباح والخسائر التقديرية المبقاة والتغييرات الحاصلة خلال الفترة على بند الأرباح، والتغييرات في الحقوق الأخرى لأصحاب حقوق الملكية، و يجب الإفصاح عن الحقوق والالتزامات والشروط المرتبطة بأنواع حسابات الاستثمار المطلقة، وما في حكمها و الحسابات الأخرى.

٢. قائمة الدخل:

يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة الدخل، وعن إيرادات ومصروفات، ومكاسب وخسائر الاستثمار، وطبيعة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية النسبية. كما يجب الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر التقديرية الناتجة عن التضييض الحكمي للموجودات والمطلوبات، في حال تطبيقه، و بيان المبادئ المراعاة في تطبيق التضييض.

كما يجب الإفصاح في قائمة الدخل، أو في الإيضاحات حول القوائم المالية، عن المعلومات التالية الخاصة بالمصرف، مع بيان نتيجة استثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، إضافة إلى ما اشترك فيه معهم، ونتيجة استثمارات المصرف المنفردة كل على حدة:

Digitized by Birzeit University Library

- إيـرادات و مكاسـب الاستثمارات، ومصروفاتها وخسائرها. وعائد أصحاب حسابات الاسـتثمار المطلقـة من دخل أو خسارة الاستثمارات، قبل استقطاع نصيب المصرف بصفته مضاربا.
- نصـيب المصرف في الدخل والخسارة من الاستثمارات، ودخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضاربا. ونصيبه عن إدارة الاستثمار المقيدة بصفته وكيلا.
- الإيـرادات والمصـروفات والمكاسـب والخسائر من الأنشطة الأخرى: المصروفات الإدارية والعمومية، الدخل أو الخسارة قبل الزكاة والضرائب.
- الزكاة و الضريبة مع الإفصاح عن مبلغ كل منهما، وصافي الدخل أو الخسارة.

كمـا يجـب الإفصاح عن وعاء الزكاة للمصرف. إذا التزم المصرف بإخراجها نيابة عن جميع حقوق الملكية. و يجب الإفصاح عن حقوق الأقلية في صافي الدخل أو الخسارة في قائمة الدخل الموحدة في بند مستقل يظهر قبل صافي الدخل أو الخسارة.

٣. قائمة التدفقات النقدية:

يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية. ويجب أن تميز قائمة التدفقات الـنقدية بين التدفقات النقدية الناتجة من العمليات والاستثمار والتمويل. كما يجب أن تفصح قائمة الـتدفقات الـنقدية أو الإيضـاحات حولهـا عن عناصر التدفقات النقدية من كل من: العمليات والاستثمار، والتمويل.

كما يجب الإفصاح عن صافي الزيادة أو النقص خلال الفترة المالية. ومبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية. كما يجب الإفصاح عن العمليات التبادلية، التي لا تتطلب دفع أو قبض النقد مثل: تحمل التزام مقابل التزام آخر.
كما يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في تحديد مكونات النقد وما في حكمه.

٤. قائمة التغييرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة:

يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها هذه القائمة. وكذلك عما يلي:

Digitized by Birzeit University Library

- رأس المال المدفوع و الاحتياطات النظامية والاختيارية كل على حدة، والأرباح المبقاة في بداية الفترة المالية. وعن الأرباح الناتجة عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات.
- استثمارات حقوق أصحاب الملكية، وصافي الدخل أو الخسارة، والتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية. والزيادة في حقوق الملكية، وكذلك الاحتياطات النظامية والاختيارية.

كما يجب الإفصاح في قائمة الأرباح المبقاة عن الآتي :

- الأرباح المبقاة في بداية الفترة المالية، وصافي الدخل والخسارة والتحويلات إلى الاحتياطي القانوني والاختياري، والتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية، والأرباح المبقاة في نهاية الفترة المالية، مع الإفصاح عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات، إذا كان مطبقا.

٥. قائمة التغيرات في الاستثمار المقيد:

يجب الإفصاح في هذه القائمة عن: رصيد الاستثمارات المقيدة في بداية الفترة المالية، وعدد الوحدات الاستثمارية في المحافظ الاستثمارية، وقيمة الوحدة، والإضافات أو إصدارات الوحدة الاستثمارية، والسحوبات، ونصيب المصرف بصفته مضاربا في أرباح الاستثمار، والمصروفات غيرالمباشرة المحملة من المصرف على الاستثمار المقيد، وأرباح أو خسائر الاستثمار المقيد، ورصيد الاستثمارات المقيدة في نهاية المدة،، وعدد الوحدات المستثمرة في كل محفظة من المحافظ الاستثمارية في نهاية المدة.

كما يجب الإفصاح في الإيضاحات حول قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمارات المقيدة، سواء أكان مضاربا أو وكيلا. وعن الحقوق والالتزامات المرتبطة بأنواع الحسابات أو الوحدات الاستثمارية المختلفة.

٦. قائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة و الصدقات:

يجب الإفصاح عما إذا كان المصرف يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن أصحاب حقوق الملكية، أو يقوم بجمع الزكاة من حسابات الاستثمار المطلق أم لا. كما يجب الإفصاح عن أموال الزكاة و الصدقات التي قام المصرف بتوزيعها، والإفصاح عن مصارفها.

٧. قائمة مصادر واستخدامات أموال القروض:

Digitized by Birzeit University Library

يجب الإفصاح عن مصادر واستخدامات أموال صندوق القروض. ورصيد القروض والأموال المتاحة للإقراض. وعن مبالغ ومصادر أموال صندوق القرض، واستخدامات أموال صندوق القرض، ورصيد القروض والأموال المتاحة للإقراض في نهاية الفترة المالية.

٣,١ معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية.

لا تدخل الأمور التالية ضمن التغيرات في السياسات المحاسبية:

- إقرار سياسة محاسبية جديدة تقتضيها ظروف العمل. وإقرار سياسة محاسبية جديدة لعمليات أو أحداث جديدة. واختلاف تبويب البنود في القوائم المالية عن الفترات السابقة.

إذا قرر المصرف تغيير سياسة محاسبية. فيجب تطبيق السياسة بأثر رجعي على السنة السابقة بقصد المقارنة. ويجب تعديل رصيد الأرباح المبقاة في بداية الفترة المالية الحالية، أو أية فترة مالية سابقة.

- كما يجب الإفصاح عن تأثير التغير في السياسة المحاسبية على نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الدخل والخسارة من الاستثمارات. وعلى صافي الدخل أو الخسارة للفترة المالية الحالية، و لكل فترة مالية سابقة.

- لا يجوز إجراء المقاصة بين تأثير التغيرات في السياسات المحاسبية المختلفة، والاكتفاء بالإفصاح عن صافي تأثير التغييرات في السياسات المحاسبية.

-يجب الإفصاح عن التغيير في سياسة محاسبية، حتى لو لم يكن للتغيير تأثير ذو أهمية نسبية على الفترات المالية المقبلة.

٤,١ معالجة التغييرات في التقديرات المحاسبية غير المعتادة(غير الروتينية)،

يجب الإفصاح عن تأثير التغيير في تقدير محاسبي غير معتاد، على الفترة المالية التي يحدث فيها التغيير، والفترات المالية المقبلة إذا كان له تأثير على هذه الفترات.

٥,١معالجة تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة.

يجب تصحيح الأرباح المبقاة في بداية أول فترة مالية سابقة معروضة، بالأثر المتجمع لتصحيح الخطأ على الفترات المالية غير المعروضة، التي تأثرت بالخطأ. ويجب الإفصاح عن الأثر المتجمع لتصحيح الخطأ على تلك الفترات.

Digitized by Birzeit University Library

معيار المحاسبة المالية رقم (٢)
المرابحة و المرابحة للآمر بالشراء
بدأ تطبيقه اعتبارا من تاريخ ١٩٩٨/١/١م.

ينطبق هذا المعيار على الموجودات المتاحة للبيع بالمرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء. وعلى إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر تلك الموجودات. وعلى ذمم المرابحات- سواء اشترى المصرف تلك الموجودات من أمواله الذاتية، أو من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أو من أموال حسابات الاستثمار للغير.

إذا كانت القوانين والأنظمة التي يعمل بها البنك مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار، واضطر البنك للعمل بما يخالفه، فيجب الإفصاح عن ذلك.

٢- المعالجات المحاسبية للمرابحة و المرابحة للآمر بالشراء.

٢-١- يجب أن تقيم الموجودات التي يقتنيها المصرف بغرض البيع بالمرابحة، أو المرابحة للآمر بالشراء على أساس مبدأ التكلفة التاريخية.

٢-٢- قياس قيمة الموجودات بعد اقتناء المصرف لها.

٢-٢-١- في حالة المرابحة أو المرابحة للآمر بالشراء مع الالتزام بالوعد: تقاس على أساس مبدأ التكلفة التاريخية. وفي حال حدوث نقص أو تلف في الموجودات، يؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمة الموجودات في نهاية كل فترة مالية

٢-٢-٢- في حالة المرابحة أو المرابحة بالشراء مع عدم الالتزام بالوعد: إذا ظهر للبنك عدم إمكانية استرداد تكلفة الموجود المتاح للبيع بالمرابحة، أو بالمرابحة للآمر بالشراء مع عدم الالتزام بالوعد، فيجب قياس الموجود بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها. و يتم عمل مخصص هبوط قيمة الموجودات، بالفرق بين القيمة النقدية والتكلفة التاريخية .

٢-٢-٣- الحسم المحتمل الحصول عليه بعد اقتناء الموجود: لا يعتبر هذا الحسم إيرادا للمصرف، ويجب تخفيض تكلفة الموجود المبيع بمبلغ الحسم. ويراعي اثر ذلك على أرباح الفترة الحالية، والأرباح المؤجلة. أما إذا وجدت هيئة الرقابة الشرعية أن الحسم يعتبر إيرادا للمصرف، فيعالج على أنه إيراد للمصرف في قائمة الدخل.

Digitized by Birzeit University Library

٢-٣- ذمم المرابحات: تقاس ذمم المرابحات قصيرة الأجل وطويلة الأجل عند حدوثها بقيمتها الاسمية. وتقاس في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقعة. أي قيمة الذمم الحديثة مطروحا منها مخصص الديون المشكوك فيها.

٢-٤- إثبات الأرباح: يتم إثبات الأرباح عند التعاقد. سواء كانت المرابحة للأمر بالشراء نقدا أو إلى حد، لا يتجاوز الفترة المالية الحالية.

أما بالنسبة للبيوع المؤجلة التي تدفع مرة واحدة، بعد الفترة المالية الحالية، أو يدفع ثمنها على أقساط تستحق لفترات مالية متعددة لاحقة، فتعالج كما يلي:

أ. إثبات الأرباح موزعة على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل. و يخصص لكل فترة نصيبها من الأرباح، بغض النظر، إذا تم التسليم نقدا أو لا.

ب. إثبات الأرباح عند تسلم النقد: يتم إثبات الإيرادات وتكلفة البضاعة المباعة عند إبرام العقد، بشرط تأجيل الأرباح كما بينا سابقا.

ويجب حسم الأرباح المؤجلة من ذمم المرابحة، في قائمة المركز المالي.

٢-٥- السداد المبكر مع حط جزء من الربح : إذا قام العميل بسداد قسط، أو اكثر قبل الموعد المحدد، يجوز للمصرف حسم جزء من الربح ،يتم الاتفاق عليه بين المصرف و العميل، عند السداد. ويخفض حساب ذمم المرابحات بمبلغ الحسم. و يسري هذا التخفيض أيضا على الأرباح المتحققة المتعلقة بالأقساط .

أما إذا قام العميل بسداد قسط ، أو اكثر قبل الموعد المحدد، ولم يقم المصرف بحسم جزء من الأرباح عند السداد، وطالب العميل بعد ذلك بإجراء الحسم، ووافق المصرف على إعادة جزء من الأرباح، يعتبر في هذه الحالة حطا لجزء من الثمن. و يعالج محاسبيا كالسابق.

وإذا ماطل العميل في السداد، فما يتم تحصيله من العميل على سبيل العقوبة للعميل، يتم إثباته حسب رأي هيئة الرقابة الشرعية. إما إيرادا، أو مخصصا لحساب الخيرات. وإذا ثبت أن عجز العميل عن السداد، هو بسبب الإعسار، فلا يجوز مطالبته بأي مبلغ إضافي.

وفي حالة نكول الآمر بالشراء عن الوفاء بالوعد، مع وجود هامش من الجدية (العربون) ، يعتبر مبلغ هامش الجدية التزاما على المصرف. ففي حالة عدم الإلزام، يعاد الهامش كاملا باعتبار أن الوعد غير ملزم.

Digitized by Birzeit University Library

أما في حالة الإلزام فتتم الإجراءات التالية:

أ. يؤخذ مقدار الضرر الفعلي الذي أصاب المصرف من العربون .

ب. في حالة وجود نقص، أو عدم وجود هامش جدية، يسجل الفرق الناتج عن الضرر ذمما على العميل في حال ثبوت نكوله.

ويجب على المصرف أن يفصح في الإيضاحات حول القوائم المالية، عما إذا كان يطبق في المرابحات للأمر بالشراء، مبدأ الإلزام في الوعد، أو عدم الإلزام .

كما يراعى متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (١) .

معيار المحاسبة المالية رقم(٣)

معيار التمويل بالمضاربة

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية للفترات التي تبدأ اعتبارا من ١٩٩٨/١/١م، على عمليات التمويل بالمضاربة، التي يقوم بها المصرف بصفته رب المال. وعلى العمليات المتعلقة بالمال الذي يقدمه المصرف لاستخدامه في المضاربة. سواء كان رأس مال المضاربة من أموال المصرف الذاتية، أو من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أو من أموال حسابات الاستثمار المقيدة. كما ينطبق هذا المعيار على العمليات المتعلقة بحصة المصرف في أرباح المضاربة، أو خسائرها.

لا يشمل هذا المعيار ما يلي : -

أ- المعالجة المحاسبية لعمليات المضاربة في دفتر العميل (المضارب)

ب- تسلم المصرف لأموال حسابات الاستثمار المطلقة التي تستخدم للمضاربة.

ج- تسلم المصرف لأموال حسابات الاستثمار المقيدة، سواء بصفته مضاربا أم وكيلا .

ح- زكاة مال المضاربة .

٢- **المعالجات المحاسبية للتمويل بالمضاربة :**

يجب إثبات رأس مال المضاربة عند التسليم للمضارب سواء كان نقدا أو عينا. وإذا اتفق على التسليم على دفعات، يتم إثبات كل مبلغ عند دفعه. أما إذا علق عقد المضاربة على حدث مستقبلي، فلا يتم إثبات رأس مال المضاربة، إلا عند تسليمه للمضارب.

Digitized by Birzeit University Library

وتظهر عمليات التمويل بالمضاربة في القوائم المالية للمصرف، باسم (التمويل بالمضاربات) ويقياس رأس مال المضاربة عند التعاقد ، كما يلي:

- إذا قدم المبلغ نقدا للمضارب، يقاس بالمبلغ المدفوع.

-إذا قدم المال عينا للمضارب، يقاس بالقيمة العادلة للعين. وإذا نتج عن تقيم العين فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، فيعترف بالفرق ربحا أو خسارة للمصرف نفسه.

- لا تعتبر مصروفات التعاقد التي يتكبدها أحد الطرفين، أو كلاهما، مثل: دراسة الجدوى، من ضمن رأس مال المضاربة، إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.

يقاس رأس مال المضاربة بعد التعاقد ، كما سبق، ويحسم من ذلك، ما استرده المصرف من رأس مال المضاربة ان وجد.

- إذا هلك جزء من رأس مال المضاربة بدون تعد، ولا تقصير من المضارب قبل البدء في العمل، يخفض به رأس مال المضاربة. ويحسب النقص خسارة على المصرف، ولكن إذا وقعت الخسارة بعد البدء بالعمل، فلا يؤثرعلى قياس رأس مال المضاربة.

- إذا هلك رأس مال المضاربة كله بدون تعد، ولا تقصير، من المضارب، تنتهي المضاربة. وتتم تسوية الحساب الخاص بها، و يعالج الهلاك على أنه خسارة على المصرف.

- إذا انتهت المضاربة، ولم يتم تسليم رأس مال المضاربة إلى المصرف، بعد تصفيه الأرباح والخسائر، يتم إثبات رأس مال المضاربة ذمما على المضارب.

-يتم إثبات نصيب المصرف في الربح أو الخسارة من عمليات التمويل بالمضاربة، التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة يتم بعد التصفية .

-أما العمليات التي تستمر لأكثر من فترة مالية، فيثبت المصرف، نصيبه من الربح، بعد التحاسب في نهاية الفترة المالية التي حدثت فيها. أما الخسارة التي حدثت في نهاية الفترة المالية، فيتم إثباتها في دفاتر المصرف لتلك الفترة في حدود الخسائر، التي يخفض بها رأس مال المضاربة.

- أما إذا لم يسلم المضارب نصيبه إلى المصرف من الأرباح، بعد التحاسب في نهاية الفترة المالية، فتثبت الأرباح ذمما على المضارب .

- وإذا حدثت خسارة عند التصفية، تثبت بتخفيض رأس مال المضاربة.

- وإذا حصلت الخسارة بسبب تعدي أو تقصير، من المضارب، تثبت ذمما عليه.

هذا، ويجب الإفصاح في الإيضاحات عن القوائم المالية للفترة، فيما إذا كان المصرف قد كون مخصصا لانخفاض موجودات المضاربة أم لا .

Digitized by Birzeit University Library

كمـا يجـب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (١) بشأن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية .

معيار المحاسبة المالية رقم (٤)

التمويل بالمشاركة

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية للفترات المالية التي تبدأ في ١٩٩٨/١/١م على عمليات التمويل بالمشاركة سواء كانت المشاركة ثابتة أم متناقصة، أي منتهية بالتمليك. و سواء كان رأس المال من أموال المصرف الذاتية، أم من حسابات الاستثمار المطلقة المقيدة. ويطبق هذا المعيار في العمليات المتعلقة بحصة المصرف في أرباح المشاركة، أو خسائرها .

وإذا كانـت الأنظمـة والقوانين التي يعمل بها المصرف، مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار فيجـب الإفصـاح عـن ذلك. و لا يشمل هذا المعيار المضاربة، والمساهمات وزكاة المشاركة، والمعالجة المحاسبية لعمليات المشاركة في دفتر الشريك و سجلات المشاركة.

١- المعالجة المحاسبية للتمويل بالمشاركة .

٢-١- إثبات حصة المصرف في راس مال المشاركة عند التعاقد: تثبت حصة المصرف في رأس مـال المشـاركة_ سواء كانت نقدا أو عينا _عند تسليمها للشريك. وتظهر هذه الحصة في دفاتر المصرف في حساب التمويل بالمشاركة مع اسم الشريك. كما تظهر في القوائم المالية تحت اسم التمويل بالمشاركات.

- قياس حصة المصرف في رأس مال المشاركة عند التعاقد : تقاس بالمبلغ المدفوع للشريك ،إذا كانت الحصة نقدا. وتقاس بالقيمة العادلة للعين. وإذا نتج عن تقويم العين فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية، فيكون ذلك ربحا أو خسارة للمصرف نفسه.

ولا تعتبر مصروفات التعاقد مثل: دراسات الجدوى الاقتصادية التي يتكبدها أحد الطرفين، ضمن رأس مال المشاركة. إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.

- قياس حصة المصرف في رأس مال المشاركة بعد التعاقد في نهاية الفترة المالية:

تقاس حصة المصرف في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية.

Digitized by Birzeit University Library

كما تقاس حصة المصرف في رأس مال المشاركة المتناقصة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية، محسوما منها القيمة التاريخية للحصة المبيعه، بالقيمة العادلة المتفق عليها. و يثبت الفرق بين القيمتين ربحا أو خسارة في قائمة الدخل .

- إذا تم تصفية المشاركة المتناقصة، قبل حصول التمليك، فيتم تنزيل المبلغ المسترد من حصة المصرف فيها من حسابات التمويل بالمشاركات. ويثبت الفرق الناتج بين القيمة الدفترية، وما تم استرداده من ربح أو خسارة في قائمة الدخل .

وإذا انتهت المشاركة، ولم يستلم المصرف حصته في رأس المال بالمشاركة، فيتم تثبيت حصة المصرف ذمما على الشريك.

- إثبات نصيب المصرف في أرباح المشاركة أو خسائرها: يتم إثبات الربح أو الخسارة بعد التصفية، في المشاركة، التي تبدأ وتنتهي خلال الفترة المالية. أما في حالة المشاركات التي تمتد لأكثر من فترة مالية، فتحسب الأرباح عند تحققها في نهاية الفترة المالية التي حدثت فيها، في حدود الأرباح الموزعة. أما الخسائر خلال الفترة المالية، فيتم إثباتها في دفاتر المصرف، في حدود الخسائر التي يخفض بها نصيب المصرف في رأس مال المشاركة.

- بالنسبة للمشاركة المتناقصة التي تستمر لأكثر من فترة مالية، تتناقص حصة المصرف في رأس مال المشاركة، بمقدار ما يسدد منه، وبالتالي تتناقص أرباحه أو خسائره .

- إذا لم يسلم الشريك إلى المصرف حصته من الأرباح بعد التصفية، فيتم إثبات مبلغ الأرباح ذمما على الشريك.

- في حال حصول خسارة بسبب تعدي الشريك أو تقصيره، يتحمل الشريك حصة المصرف من الخسارة، وتسجل ذمما على الشريك .

-تعتبر حقوق المصرف التي لم يتسلمها من الشريك، أو غيره بعد التصفية في المشاركة، ذمما على الشريك. و تظهر في حساب ذمم المشركة.

متطلبات الإفصاح : يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية للفترة عما إذا كون المصرف مخصصا لانخفاض حصته في عمليات التمويل بالمشاركة خلال تلك الفترة أم لا.

كما يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة رقم (١) بشأن العرض والإفصاح في القوائم المالية في المصارف الإسلامية .

Digitized by Birzeit University Library

معيار المحاسبة المالية رقم (٥)

الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية و أصحاب حسابات الاستثمار

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية للفترات المالية التي تبدأ اعتبارا من ١٩٩٨/١/١م

ينطبق معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية و أصحاب حسابات الاستثمار، على القوائم المالية التي تنشرها المصارف، لخدمة أغراض المستخدمين لهذه القوائم. وتخضع لهذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها، بغض النظرعن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها.

يجب الإفصاح عما إذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي يعمل المصرف بموجبها تخالف ما جاء في هذا المعيار.

١- الإفصاح عن القوائم المالية .

٢-١- حسابات الاستثمار المطلقة : يجب الإفصاح ضمن إيضاح السياسات المحاسبية الهامة عن الأسس التي اتبعها المصرف في توزيع الأرباح، بين حقوق الملكية و أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. كما يجب الإفصاح عن الأسس التي اتبعها المصرف في تحميل المصروفات على حسابات الاستثمار المطلقة. وعن الأسس التي اتبعها المصرف في تحميل المخصصات ومن تؤول إليه عند إلغائها.

و يجب الإفصاح عن إجمالي المصروفات الإدارية العامة التي تم تحميلها على حسابات الاستثمارات المطلقة، و تفصيل بنودها الرئيسية.

كما يجب الإفصاح عن نسب توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية و أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة التي استخدمها المصرف في الفترة المالية. و لا يشمل هذا الإفصاح حسابات الاستثمار المطلقة بشروط مختلفة.

ويجب الإفصاح فيما إذا قام المصرف بزيادة نسبة ربحه، بصفته مضاربا، بعد استكمال الإجراءات الشرعية اللازمة لذلك.

Digitized by Birzeit University Library

ويجب الإفصاح عما إذا كان المصرف قد أشرك حسابات الاستثمار المطلقة في الربح الناتج عن استثمار أموال الحسابات الجارية، أو أي أموال أخرى. كما يجب الإفصاح عن الأساس الذي تم به ذلك.

ويجب الإفصاح عما إذا كان المصرف قد أشرك حسابات الاستثمار المطلقة في إيرادات العمليات المصرفية. أي يجب الإفصاح عن أنواع الإيرادات.

ويجب الإفصاح عن أموال أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار. و ذلك إذا لم يتمكن المصرف من استخدام جميع الأموال المتاحة للاستثمار.

٢-١- **حسابات الاستثمار المقيدة:** يجب الإفصاح عن الأسس العامة التي اتبعها المصرف في توزيع الأرباح، ونسب توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية و أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. وكذلك عن الأسس التي اعتمدها المصرف في تحميل المخصصات، ومن تؤول إليه عند إلغائها. ما لم يكن هناك شروط مختلفة على حسابات الاستثمار المقيد. أو كانت تلك الحسابات ذات أهمية نسبية.

٢-٢- **الأرباح التحفيزية :** يجب الإفصاح عن أسس تحديد الأرباح التحفيزية التي يحصل عليها المصرف من أرباح حسابات الاستثمار المطلقة، أو المقيدة إذا كانت مهمة.

يجب الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح التحفيزية في حالة الوكالة بالاستثمار إذا كانت ذات أهمية نسبية. كما يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (١) بشأن العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية.

Digitized by Birzeit University Library

معيار المحاسبة المالية رقم (٦)
حقوق حسابات الاستثمار وما في حكمها.

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية للفترات المالية التي تبدأ من ١٩٩٩/١/١م.

و يتـناول هذا المعيار القواعد المحاسبية الخاصة بالأموال التي يقوم المصرف بتلقيها من الغير بهـدف استثمارها. و تسمى "حقوق حسابات أصحاب الاستثمار المطلقة". بينما تسمى تلك التي يتلقاها بهدف استثمارها بمراعاة شروط محددة " حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيد". إذا اضـطر المصرف للتقيد ببعض الأنظمة والقوانين المحلية إلى يعمل في إطارها و كانت هذه الأنظمة مخالفة لهذا المعيار، فيجب الإفصاح عن ذلك.

لا يشـمل هـذا المعيار الأموال التي يتسلمها من الغير لاستثمارها بالوكالة، مقابل اجر محدد أو التأمينات النقدية. و ما في حكمها والحسابات الجارية، وما في حكمها، وأرصدة مؤسسات مالية، وكيفية حساب زكاة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

١- المعالجات المحاسبية لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها.

١,١ حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها: تثبت عند تسلم المصرف لهـا. و فـي حال اشتراط المصرف ان لا يستثمر المبلغ، إلا في موعد محدد، يتم تسجيل المبلغ في الحسابات الجارية، حتى موعد بداية الموعد المحدد لاستثماره.

- تقاس حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة عند التعاقد بالمبلغ الذي يتسلمه المصرف.
- و تقاس حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في نهاية الفترة المالية بالقيمة الدفترية.
- تـوزع نسـب أرباح الاستثمار المشترك بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، بنسبة مساهمة رأس مال كل منهما في الاستثمارات المشتركة.
- في حال وجود خسارة في الاستثمار المشترك هناك حالتين:

أ. الخسـائر الناتجة عن عمليات الاستثمار المشترك التي تم إثباتها خلال الفترة الدورية، ولم تقـع المحاسـبة التامة عنها: تحمل أولا على أرباح الاستثمار المشترك، فإذا لم تكف، يحسم الفـرق مـن مخصص خسائر الاستثمار الذي يتم تكوينه لهذا الغرض ان وجد. فإذا لم يكف،

Digitized by Birzeit University Library

يحسم الفرق من الأموال المساهمة في الاستثمار المشترك، بقدر مساهمة مال كل من المصرف و أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

ب. إذا كان سبب الخسارة، تعدي المصرف أو تقصيره، يتحمل المصرف الخسارة، وتخصم من حصته في أرباح الاستثمار المشترك، فان لم تكف، يخصم الفرق من مساهمته، ان وجدت، أو تثبت ذمما عليه.

٢,١ حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما في حكمها.

- تعامل موجودات و مطلوبات حقوق أصحاب الاستثمار المقيد، و ما في حكمها، منفصلة عن موجودات و مطلوبات حقوق المصرف.
- تثبت حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيد عند تسلم المصرف لها، وفي حال اشتراط المصرف تأجيل استثمارها لموعد محدد، يتم تسجيل المبلغ في الحسابات الجارية حتى موعد بداية استثماره.
- إذا كان هناك اكثر من نوع من أنواع حسابات الاستثمار المقيد في صورة صناديق أو محافظ استثمارية، فانه يثبت المبلغ الخاص بكل نوع منها على حدة.
- تقاس حقوق أصحاب الاستثمار المقيد عند التعاقد، بالمبلغ الذي يتسلمه المصرف، أو بقيمة شراء العميل للوحدات أو الحصص التي تملكها العميل.
- تقاس حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيد في نهاية الفترة المالية بالقيمة الدفترية.
-إذا كان للمصرف أموال مستثمرة في عمليات الاستثمار المقيد، سواء من أمواله ، أو من أموال تحت تصرفه، فانه يستحق ربحا على هذه الأموال بصفته رب مال.

٢- **متطلبات الإفصاح:** يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية عن النسب المتفق عليها بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق على استثمارها من أموالهم. بهدف تحقيق عائد عليها.
- تعرض حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في مجموعة مستقلة بقائمة المركز المالي للمصرف بين المطلوبات وحقوق الملكية.
- تعرض البيانات الخاصة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، وما في حكمها، أو خارج قائمة المركز المالي.
- يجب مراعاة متطلبات العرض والإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (١) ومعيار المحاسبة المالية رقم (٥).

Digitized by Birzeit University Library

معيار المحاسبة المالية رقم (٧)

السلم و السلم الموازي

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية للمصارف و المؤسسات الإسلامية اعتبارا من ١/١/ ١٩٩٩م.

ويتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية للتمويل بالسلم، وعمليات السلم الموازي. و يشمل ذلك معالجة رأس المال الذي يقدمه المصرف في السلم، أو في السلم الموازي. كما يشمل معالجة الايرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المتعلقة بالتمويل بالسلم، وعمليات السلم الموازي. ويجب الإفصاح فيما إذا كانت القوانين والأنظمة التي يعمل المصرف في إطارها تجبره على مخالفة بعض ما جاء في هذا المعيار .

١- المعالجة المحاسبية للتمويل بالسلم و عمليات السلم الموازي:

أ. يثبت التمويل بالسلم عند دفع رأس المال إلى المسلم إليه، أو وضعه تحت تصرفه سواء كان الدفع نقدا أو عينا.

ب. يتم إثبات عمليات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس المال نقدا أو عينا.

ج. عند دفع رأس المال، يقاس بالمبلغ المدفوع نقدا. أما المقدم عينا، أو منفعة فيقيم بالقيمة العادلة للعين أو المنفعة.

إذا ظهر للمصرف ان عدم وفاء المسلم إليه بالمسلم فيه كليا أو جزئيا، فيجب تكوين مخصص بقيمة العجز. وتظهر عمليات التمويل بالسلم في القوائم المالية باسم "التمويل بالسلم". وتظهر عمليات السلم الموازي في القوائم المالية ضمن مطلوبات المصرف باسم " السلم الموازي".

د. إذا تسلم المصرف المسلم فيه مطابقا للعقد، تسجل الموجودات التي تسلمها المصرف على أساس تكلفتها التاريخية.

أما في حال تسلم جنس مماثل للمسلم فيه ، مع اختلاف الصفة، فيتم قياس و تسجيل البدل بالقيمة الدفترية.

وإذا كانت القيمة السوقية للمسلم فيه المختلف، اقل من القيمة الدفترية للمسلم فيه، المتعاقد عليه يتم قياس وتسجيل ما تم تسلمه، بالقيمة السوقية وقت التسلم، و يثبت الفرق خسارة.

وفي حالة العجز عن تسلم المصرف المسلم فيه أو بعضه عند اجل التسليم، تبقى القيمة الدفترية للمسلم فيه كما هي، سواء كان العجز كليا أو جزئيا .

Digitized by Birzeit University Library

إذا فسخ عقد السلم كليا أو جزئيا، و لم يسترد رأس المال من المسلم إليه، يسجل ذمما عليه.

العجز عند تسليم المسلم فيه بسبب إهمال أو تقصير العميل: .

إذا كان العجز كليا أو جزئيا، فسخ عقد التمويل بالسلم كليا أو جزئيا، و لم يرد المسلم إليه رأس المال أو الجزء المطلوب رده ، يسجل المبلغ ذمما على العميل. وفي حال وجود ضمان تستوفى من حصيلة بيعه بالقيمة المسلم فيه. وإذا كانت الحصيلة اكبر يسجل الفرق لحساب المسلم إليه. كما يستوفى من العميل، أية مبالغ إضافية يثبت استحقاقها للمصرف عليه.

- في حالة استبدال المسلم فيه بجنس آخر، و كانت القيمة السوقية أو العادلة اقل من القيمة الدفترية للمسلم فيه، يتم قياس و تسجيل ما تم تسلمه، بالقيمة السوقية وقت التسلم، و يثبت الفرق خسارة.

- يتم قياس الموجودات المقتناة سلما في نهاية الفترة المالية، حسب قاعدة التكلفة أو السوق أيهما اقل. فإذا كانت القيمة السوقية اقل، يثبت الفرق خسارة في قائمة الدخل.

- إذا سلم المصرف المسلم فيه للمسلم (العميل) في عملية السلم الموازي، يتم إثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من العميل، و بين تكلفة المسلم فيه ربحا أو خسارة.

كما يجب مراعاة متطلبات الإفصاح يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (١).

معيار المحاسبة رقم (٨)

الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك.

يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للفترات التي تبدأ بتاريخ ١٩٩٩/١/١م.

ويتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية لموجودات الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك ، بصفة المصرف مؤجرا أو مستأجرا. و كذلك إيرادات ومصروفات تأجير أو استئجار هذه الموجودات. وإذا كانت القوانين و الأنظمة التي يعمل بموجبها البنك تجبره على مخالفة هذا المعيار فيجب الإفصاح عن ذلك.

- لا يتناول هذا المعيار عقود الإجارة المتعلقة بحقوق التنقيب واتفاقات واتفاقات الترخيص لبعض الأشياء مثل: الأفلام وحقوق التأليف وبراءات الاختراع وعقود العمل وإجارة الخدمات المهنية.

Digitized by Birzeit University Library

١- تصنيف عقود الإجارة.

١-١- عقود الإجارة التشغيلية التي يسبقها وعد بالتمليك.

١-٢- عقود الإجارة المنتهية بالتمليك. و تشمل الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة أو عن طريق البيع بثمن رمزي، أو غير رمزي يحدد في العقد أو البيع قبل انتهاء مدة عقد الإجارة بمبلغ يعادل باقي أقساط الإجارة. أو الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي.

٣- المعالجة المحاسبية لعمليات الإجارة.

٢-٢-١-١. الإجارة التشغيلية.

٢-٢-٢- الإجارة التشغيلية بصفة المصرف مؤجرا.

٣-١-١-١- الموجودات المقتناة بغرض الإجارة.

تقاس عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية . و في حال توقع انخفاض القيمة المتبقية المقدرة للموجودات المؤجرة في نهاية عقد الإجارة، يتم تقدير هذا الانخفاض، و تستهلك الموجودات المؤجرة حسب سياسة الاستهلاك التي يتبعها المؤجر. و تظهر الموجودات المؤجرة في قائمة المركز المالي للمؤجر ، تحت بند " استثمارات موجودات مؤجرة" .

٣-١-١-٢- إيرادات الإجارة.

توزع هذه الايرادات على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة و تثبت أقساط الإجارة في قائمة الدخل "إيرادات إجارة" في الفترة المالية التي يستحق فيها القسط.

٣-١-١-٣- التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد.

إذا كانت المصاريف ذات أهمية نسبية، توزع على إيرادات الإجارة خلال مدة العقد. أما إذا لم تكن ذات أهمية نسبية، فتحسب مصاريف جارية. و تحمل للفترة المالية التي تمت فيها.

٣-١-١-٤- مصروفات إصلاحات الموجودات المؤجرة.

إذا لم تكن هذه المصروفات ذات أهمية، تثبت في الفترة المالية التي تحدث فيها. أما إذا كانت ذات أهمية نسبية، فيتم تكوين مخصص إصلاحات. و يحمل بالتساوي على الدخل. و إذا قام المستأجر بإجراء إصلاحات يوافق عليها المؤجر، فيتم إثباتها كمصروفات تحمل للفترة المالية التي حدثت فيها.

-في نهاية الفترة المالية: إذا كانت التكاليف الأولية المباشرة ذات أهمية نسبية، تحمل على حساب المصروفات للفترة المالية . و في حال تكوين مخصص لمصروفات إصلاحات الموجودات المؤجرة ، تحمل نصيب الفترة من هذه المصروفات على المخصص. و يتم استهلاك

Digitized by Birzeit University Library

الموجـودات المؤجـرة وفقا لسياسة المؤجر في الاستهلاك. وتقاس ذمم أقساط الإجارة بصافي القيمة النقدية المتوقع تحصيلها.

٣-١-٢- الإجارة التشغيلية بصفة المصرف مستأجرا.

٣-١-٢-١- مصروفات الإجارة.

توزع أقساط الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة. و تثبت "مصروفات إجارة" في الفترة المالية التي تستحق فيها الأقساط.

٣-١-٢-٢- التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد: إذا كانت ذات أهمية نسبية ، فتوزع على مدة العقد. وإذا لم تكن ذات أهمية نسبية تثبت كمصروفات للفترة المالية التي تم فيها التعاقد.

٣-٢- الإجارة المنتهية بالتمليك.

٣-٢-١- الإجارة المنتهية بالتمليك بصفة المصرف مؤجرا.

٣-٢-١-١- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة.

٣-٢-١-١-١- الموجودات المقتناة بغرض التأجير.

ينطبق ما جاء في البند ١/١/١/٣ على معالجة الموجودات المقتناة بغرض الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة.

٣-٢-١-١-٢- التعاقد و بدء الإجارة.

تثبت الموجودات المؤجرة تحت "موجودات إجارة منتهية بالتمليك" و تقاس بقيمتها الدفترية ، كما ينطبق ما جاء في البند ٢/٢/١/٣ على معالجة التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد.

٣-٢-١-١-٣- إيرادات الإجارة.

ينطبق ما جاء في البند ٢/١/١/٣ على معالجة إيرادات الإجارة.

٣-٢-١-١-٤- مصروفات إصلاحات الموجودات المؤجرة.

ينطبق ما جاء في البند ٤/١/١/٣ على معالجة مصروفات إصلاحات الموجودات المؤجرة.

٣-٢-١-١-٥- في نهاية الفترة المالية.

ينطبق ما جاء في البند ٥/١/١/٣ ، كما تستهلك الموجودات المؤجرة وفقا لسياسة الاستهلاك التي يتبعها المؤجر.

٣-٢-١-١-٦- في نهاية مدة الإجارة .

تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة إلى المستأجر بموجب الهبة. بشرط تسديد كامل الأقساط، وبالتالي تكون الحسابات المتعلقة بالإجارة قد أقفلت.

Digitized by Birzeit University Library

٣-٢-١-١-٧- فـوات الانتفاع بموجودات الإجارة قبل التمليك بالهبة.

إذا أصـبحت موجودات الإجارة قبل التمليك بالهبة غير صالحة للاستعمال. بسبب لا يرجع إلى المستأجر. و كانت الأقساط المدفوعة من المستأجر اكثر من الإجارة العادلة، يعترف بالفرق بين مبلغ الأجرتين التزاما على المؤجر، و يثبت في قائمة الدخل.

٣-٢-١-٢- الإجـارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع بثمن رمزي، أو غير رمزي يحدد في العقد.

٣-٢-١-٢-١- الموجودات المقتناة بغرض الإجارة.

ينطـبق مـا جـاء في البند ١/١/١/٣ على معالجة الموجودات المقتناة بغرض الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع بثمن رمزي، أو غير رمزي.

٣-٢-١-٢-٢- التعاقد و بدء الإجارة يتم تطبيق ما جاء في البند ٢/١/١/٢/٣..

٣-٢-١-٢-٣- إيرادات الإجارة: يتم تطبيق ما جاء في البند ٣ /٢/١/١.

٣-٢-١-٢-٤- مصـروفات إصلاحات الموجودات المؤجرة و يتم تطبيق ما جاء في البند ٤/١/١/٣.

٣-٢-١-٢-٥- في نهاية الفترة المالية ، ينطبق ما جاء في البند ٥/١/١/٣ مع مراعاة حسم ثمن البيع رمزيا كان أم غير رمزي في نهاية مدة العقد.

٣-٢-١-٢-٦- في نهاية مدة الإجارة.

إذا قـام المسـتأجر بسـداد جميع الأقساط، و تم شراء الموجودات، تنتقل إليه ملكية الموجودات المؤجـرة . و تقفـل الحسابات المتعلقة بالإجارة . و إذا قرر المستأجر عدم شراء الموجودات المؤجـرة . و كـان المؤجـر يتبع سياسة عدم الإلزام في الوعد، فإنها تثبت "موجودات مقتناة بغـرض الإجارة " بالقيمة النقدية المتوقع تحصيلها، فإذا كانت اقل من القيمة الدفترية ، يعترف بالفـرق على انه خسارة تتحملها الفترة المالية التي تمت فيها. أما في حالة الإلزام بالوعد، فان الفرق بين القيمتين ، يثبت ذمما على المستأجر.

٣-٢-١-٢-٧- فـوات الانتفاع بموجودات الإجارة قبل التمليك بالبيع بثمن رمزي.

Digitized by Birzeit University Library

٣-٢-١-٣- الإجـــارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع قبل انتهاء المدة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة.

٣-٢-١-٣-١- الموجـــودات المقتناة بغرض الإجارة، ينطبق ما جاء في البند ٣/١/١/١.

٣-٢-١-٣-٢- التعاقد وبدء الإجارة، ينطبق ما جاء في البند ٣/ ٢/١/١/٢.

٣-٢-١-٣-٣- إيـــرادات الإجارة قبل بيع الموجودات المؤجرة، ينطبق ما جاء في البند ٣/١/١/٢.

٣-٢-١-٣-٤- مصـــروفات إصـــلاحات الموجودات المؤجرة، ينطبق ما جاء في البند ٣/١/١/٤.

٣-٢-١-٣-٥- في نهاية الفترة ينطبق ما جاء في البند ٣/١/١/ ٥.

٣-٢-١-٣-٦- بيع موجودات الإجارة.

عندما يشتري المستأجر موجودات الإجارة قبل نهاية مدة الإجارة بثمن يعادل بقية الأقساط، تنتقل للمستأجر ملكية الموجودات المؤجرة. و تقفل الحسابات المتعلقة بالإجارة.

٣-٢-١-٤- الإجـــارة المنتهـــية بالتملـــيك عن طريق البيع التدريجي.

٣-٢-١-٤-١- الموجـــودات المقتناة بغرض الإجارة ينطبق ما جاء في البند ٣/١/١/١.

٣-٢-١-٤-٢- التعاقد وبدء الإجارة ينطبق ما جاء في البند ٣/ ٢/١/١/٢.

٣-٢-١-٤-٣- إيرادات الإجارة

تثبت إيرادات الإجارة في الفترة التي تستحق فيها.

٣-٢-١-٤-٤- مصـــروفات إصـــلاحات الموجودات المؤجرة ينطبق ما جاء في البند ٣/١/١/٤.

٣-٢-١-٤-٥- إثبات قيمة الحصة المبيعة.

Digitized by Birzeit University Library

تثبت قيمة الحصة المبيعة حسما من الموجودات المؤجرة. في الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي. مع الاعتراف في قائمة الدخل بالربح أو الخسارة الناتجة عن الفرق بين صافي القيمة الدفترية للحصة المبيعة، و ثمن بيعها.

٣-٢-١-٤-٦- في نهاية الفترة المالية ينطبق ما جاء في البند ٣ /١/١/٥ مع مراعاة حسم ثمن الحصص المبيعة عند تحديد قيمة الاستهلاك، و ينطبق ما جاء في البند ٦/٢/١/٢/٣ على معالجة امتناع العميل عن شراء الحصص المتبقية.

٣-٢-١-٤-٧- في نهاية مدة الإجارة: عند سداد أقساط الإجارة ، و ثمن جميع الحصص، تقفل الحسابات المتعلقة بالإجارة و البيع التدريجي.

٣-٢-٢- الإجارة المنتهية بالتمليك بصفة المصرف مستأجرا.

٣-٢-٢-١- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة .

٣-٢-٢-١-١- التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد، يطبق ما جاء في البند ٣/١/١/٣ .

٣-٢-٢-١-٢- مصروفات الاستثمار ، ينطبق ما جاء في البند ١/٢/١/٣ .

٣-٢-٢-١-٣- مصروفات الصيانة الدورية و التشغيلية للموجودات المستأجرة إذا نص العقد على تحمل المستأجر لهذه المصاريف فيتم إثباتها في الفترة التي تحدث فيها.

٣-٢-٢-١-٤- في نهاية مدة الإجارة: تنتقل ملكية موجودات الإجارة إلى المستأجر بموجب الهبة بعد تسديد كامل الأقساط و تثبت الموجودات المقتناة بالإجارة المنتهية بالهبة بالقيمة المتوقع تحقيقها في ذلك الوقت، و تسجل القيمة لصالح الجهة التي تم سداد أقساط الإجارة من أموالها، سواء كانت أصحاب حقوق الملكية أم أصحاب حسابات الاستثمار أم كليهما معا، و على المستأجر ان يفصح عن السياسة التي اتبعها في هذه المعالجة.

Digitized by Birzeit University Library

٣-٢-٢-١-٥- فـوات الانتفاع بموجودات الإجارة قبل التمليك بالهبة، ينطبق ما جاء في البند ٣/٢/١/١/٧.

٣-٢-٢-٢- الإجـارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع بثمن رمزي أو غير رمزي يحدد في العقد.

٣-٢-٢-١- التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد ينطبق ما جاء في البند ٣/١/١/٣.

٣-٢-٢-٢- مصروفات الاستئجار ينطبق ما جاء في البند ٣ /١/٢/١.

٣-٢-٢-٣- مصـروفات الصـيانة الدوريـة و التشـغيلية للموجودات المستأجرة، ينطبق ما جاء في البند ٣/١/٢/٢/٣.

٣-٢-٢-٤- في نهاية مدة الإجارة.

تنتقل ملكية الموجودات المستأجرة إلى المستأجر بعد شرائها و تثبت موجودات الإجارة المشتراة بالقـيمة النقدية المتوقع تحقيقها وقت الشراء، وإذا وجد فرق بين القيمة النقدية المتوقع تحقيقها و ثمنت الشراء المسمى في الوعد فانه يسجل لصالح الجهة التي تم الشراء من أموالها.

٣-٢-٢-٥- فـوات الانتفاع بموجودات الإجارة قبل التمليك بالبيع بثمن رمزي، ينطبق ما جاء في البند ٢/٣ /١/١/٧.

٣-٢-٣- الإجـارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع قبل انتهاء المدة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة.

٣-٢-٣-١- التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد ينطبق ما جاء في البند ٣/١/١/٣.

٣-٢-٣-٢- مصـروفات الاستئجار، ينطبق ما جاء في البند ٣/١/٢/١.

٣-٢-٣-٣- مصـروفات الصـيانة الدوريـة و التشـغيلية للموجودات المستأجرة ينطبق ما جاء في البند ٣ /١/٢/٢/٣.

٣-٢-٣-٤- شراء موجودات الإجارة.

Digitized by Birzeit University Library

عند قيام المستأجر بشراء موجودات الإجارة بثمن يعادل بقية أقساط الإجارة قبل نهاية مدة الإجارة تنتقل إلى المستأجر ملكية موجودات الإجارة وتثبت بثمن يعادل القيمة النقدية المتوقع تحقيقها و ثمن الشراء فانه يسجل لصالح الجهة التي تم الشراء من أموالها.

٣-٢-٢-٤- الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي.

٣-٢-٢-٤-١- التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد، ينطبق ما جاء في البند ٣/١/١/٣.

٣-٢-٢-٤-٢- مصروفات الاستئجار،ينطبق ما جاء في البند ٣ /١/٢/١.

٣-٢-٢-٤-٣- مصروفات الصيانة الدورية و التشغيلية للحصص المستأجرة، ينطبق ما جاء في البند ٣/ ٣/١/٢/٢.

- إثبات قيمة الحصة المشتراة: تثبت الحصة المشتراة من موجودات الإجارة بالثمن الذي تم الشراء به.

- في نهاية الفترة المالية: تستهلك الحصص المشتراة حسب سياسة الاستهلاك التي يتبعها المستأجر.

٣-٣- البيع ، ثم الاستئجار للموجود بعينه.

٣-٣-١- بيع العميل موجودات إلى المصرف، ثم استئجارها منه : تنطبق المعالجة المحاسبية المبينة في حالة كون المصرف مؤجرا ٣-١ -١-١.

٣-٣-٢- بيع المصرف موجودات إلى العميل ثم استئجاره منه : تنطبق المعالجة المحاسبية في كون المصرف مستأجرا مع مراعاة ٣-٣ -٢-١ و ٣-٣-٢-٢- .

- بيع الأصل، ثم استئجاره من مشتريه بعقد اجاره : إذا تم البيع بالقيمة السوقية نثبت مكاسب أو مخاسر البيع في الفترة المالية التي حدثت فيها و إذا وجد فرق بين القيمة السوقية و سعر الموجودات التي باعها المصرف ثم استأجرها من العميل يوزع المصرف الفرق سواء ربح أو خسارة على فترات الإجارة و تعدل بها مصروفات الاستئجار .

Digitized by Birzeit University Library

- بـيع الأصل ثم استئجاره من مشتريه بعقد إجارة منتهية بالتمليك: يوزع المصرف مكاسب أو خسائر بيع الموجودات التي باعها إلى العميل ثم استأجرها المصرف على فترات الإجارة و يحسم نصيب الفترة من مصروفات الاستئجار .

٣-٤- الاستئجار ثم التأجير (التأجير من الباطن) : في الحالات التي يؤجـر فـيها المصـرف إلى العميل، موجودات سبق أن استأجرها من طـرف ثالـث، تنطـبق المعالجـات المحاسبية المبينة في حالتي كون المصرف مستأجرا، أو مؤجرا .

- متطلـبات الإفصـاح : يفصـح المصـرف في الإيضاحات حول القوائم المالية عن السياسات المحاسبية التي ينتهجها في معالجة عمليات الإجارة المنتهية بالتمليك بصفته مؤجرا أو مستأجرا .

٣-٤-١- الإجارة التشغيلية .

- متطلـبات الإفصـاح بصفة المصرف مؤجرا: يفصح عن إجمالي الموجودات المؤجرة مبوبة حسـب الفـئات الرئيسـية، مطروحا منها مجمع الاستهلاك الخاص بها في ناتج القوائم المالية. ويفصح عن إجمالي أقساط الإجارة المدينة .

- متطلـبات الإفصـاح بصفة المصرف مستأجرا: يفصح عن أجمالي أقساط الإجارة المستقبلية الدائنة في الإيضاحات حول القوائم المالية .

- الإجـارة المنتهـية بالتمليك: متطلبات الإفصاح بصفة المصرف مؤجرا: يفصح عن إجمالي موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك مبوبة حسب الفئات الرئيسية، مطروحا منها مجمع الاستهلاك الخاص بها في تاريخ الميزانية .

- متطلبات الإفصاح بصفة المصرف مستأجرا .

يفصح عن أية ارتباطات متعلقة بعمليات الإجارة المنتهية بالتمليك التي حدثت قبل تاريخ المركز المالـي للفـترة المالية. ولم تبدأ الإجارة إلا في الفترة المالية التالية .كما يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم (١) .

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. أذكر أهم المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.
٢. اشرح باختصار معيار العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية.
٣. تكلم بشيء من التفصيل عن معيار المرابحة و المرابحة للآمر .
٤. ما ذا تعرف عن معيار التمويل بالمضاربة.
٥. اشرح معيار التمويل بالمشاركة.
٦. ما هي الأمور الواردة في معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.
٧. اشرح معيار حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، وما في حكمها.
٨. تحدث عن معيار السلم والسلم الموازي.
٩. وضح ما تعرفه عن معيار الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل السابع عشر

الرقابـــة على المصـارف الإسلاميـــة

Digitized by Birzeit University Library

الفصل السابع عشر
الرقابة على المصارف الإسلامية

تتعرض المصارف الإسلامية لأنواع ثلاثة من الرقابة. وهي:

١. الرقابة المالية

٢. الرقابة الشرعية

٣. رقابة البنك المركزي

١. **الرقابة المالية** : والتي تحتاج إلى تعيين مدقق حسابات خارجي، ليقوم بتدقيق حسابات البنك، والتصديق على صحة القوائم المالية، ورفع تقرير لمجلس إدارة البنك عن هذه الحسابات. والذي يجب أن يظهر توقيعه على القوائم المالية بما يفيد تدقيقه لها، بما يتفق مع معايير المحاسبة للمنشآت المالية والإسلامية .

٢. **الرقابة الشرعية**: يقصد بالرقابة الشرعية (داود، ١٩٩٦، ص: ١٥): وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية، ثم متابعتها للتأكد من صحة التطبيق، وذلك حرصا على تصحيح أي أخطاء أولا بأول لضمان التطبيق الشرعي السليم" . ومن أجل حسن تطبيق الرقابة الشرعية، تقوم البنوك الإسلامية بتعيين هيئة للرقابة الشرعية. وتستمد مشروعيتها من بداية التفكير في إنشاء البنك الإسلامي، حتى تضفي الشرعية على هذا البنك. وكثيرا ما ينص قانون البنك الإسلامي على ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وضرورة تعيين هيئة للرقابة الشرعية. كما تم النص في بعض الدول على ضرورة إنشاء هيئة للرقابة الشرعية على مستوى الدولة، كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة . وأنشأ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية هيئة عليا للرقابة الشرعية على المستوى العالمي، وتفكر سلطة النقد الفلسطينية بتأسيس هيئة للرقابة على البنوك الإسلامية في فلسطين. أما واجبات وحقوق ومسئوليات المراقب الشرعي فتتلخص فيما يلي:

أولا: واجبات المراقب الشرعي:

حتى تقوم هيئة الرقابة الشرعية، أو المراقب الشرعي بعملها بشكل سليم يجب توافر الشروط التالية:

١. حسن اختيار المراقب الشرعي من بين من لديهم الخبرة والكفاءة في القيام بالعمل.

Digitized by Birzeit University Library

٢. وجـود مـنهج شرعي واضح: أي يجب أن يحدد في قانون البنك الإسلامي معاني واضحة للمصطلحات الشرعية مثل : الآراء الفقهية المعتمدة ،كلمة الربا، الأعمال المصرفية غير الربوية، الودائع، المربحة ، المشاركة، المضاربة، وغير ذلك. وبالتالي تقع عليه الواجبات التالية:

١. المشاركة في وضع أنظمة البنك الإسلامي والنماذج المستخدمة في العمل.

٢. مراقـبة أعمـال البـنك للتأكد من مطابقة أعماله لأحكام الشريعة الإسلامية. وضرورة تقديم تقرير سنوي بذلك إلى الجمعية العمومية للمساهمين.

٣. الإجابـة عـن الأسئلة والاستفسارات التي ترد إلى الهيئة من كل من لهم علاقة بالمصرف . وإصـدار مطـبوعات سنوية خاصة بالفتاوى الشرعية الصادرة عن الهيئة تشمل الأسئلة الواردة إليها والإجابات عليها. ويصدر البنك الإسلامي الأردني كتابا سنويا بالفتاوى الشرعية في المسائل المصرفية. كما يصدر بيت التمويل الكويتي سنويا كتابا بذلك. وكذلك العديد من البنوك الإسلامية في العالم.

٤. توعـية العامليـن في المصرف ، وتعريفهم بشرعية المعاملات، حتى يستطيعوا تسويق خدمات المصرف للجمهور.

٥. توعية المتعاملين مع المصرف: بحيث يخصص المصرف بصورة دورية ندوات عامة يدرها أعضـاء هيـئة الـرقابة الشـرعية لتعريف الجمهور بالعمل المصرفي الإسلامي، والرد على استفساراتهم.

٦. تقديـم تقريـر سنوي للجمعية العمومية للمساهمين، يرفق مع تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مدققي الحسابات يبين فيه ما قامت بها هيئة الرقابة الشرعية من أعمال خلال العام، ويشهد على صـحة أعمال المصرف من الناحية الشرعية. مع بيان ملاحظاتها على أعمال المصرف، ومدى تجاوب إدارة المصرف، والعاملين مع ملاحظاتها ، وقراراتها.

ثانيا: حقوق المراقب الشرعي : نتيجة قيام المراقب الشرعي بأعماله وواجباته، تترتب له حقوق نذكر منها:

- الحق في الحصول على أجرة نظير قيامه بالعمل.
- أن تكـون قـراراته ملـزمة، واجـبة التنفيذ. ونرى في هذا السياق أن لا يسمى المستشـار الشرعي، حيث أن قرارات المستشار غير ملزمة، وإنما يسمى المراقب الشرعي، أو هيئة الرقابة الشرعية.

ثالثا: مسـئولية المراقـب الشـرعي: يتحمل المراقب الشرعي مسئولية تقصيره ، أو الخطأ المـتعمد. لأن التقصير أو الخطأ المتعمد يؤدي إلى آثار خطيرة، ينتج عنها ضرر بالغ للمصرف

Digitized by Birzeit University Library

من حيث سمعته، وضياع لحقوق بعض أطراف المصرف، كالمساهمين أو المودعين أو المتعاملين مع المصرف.

هذا، ولم تتضمن قوانين وأنظمة المصارف الإسلامية نصوصا خاصة بالآثار القانونية المترتبة على تقصير أو خطأ المراقب الشرعي. وتكتفي البنوك الإسلامية بعزله. لذا، نرى ضرورة أن يترتب عليه التزامات قانونية توجب عليه التعويض عن الضرر اللاحق لأي طرف نتيجة التقصير أو الخطأ المتعمد.

(للمزيد عن الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، يمكن الرجوع إلى كتاب :" الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية" للأستاذ حسن يوسف داود، منشورات العهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة ، ١٩٩٦).

٣. **رقابة البنك المركزي :** والتي تتمثل في علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي:

إن ظاهرة البنوك الإسلامية، واختلاف أنشطتها عن أنشطة البنوك التقليدية خاصة في المجال الرئيس للاستثمار، يستدعي قيام البنوك المركزية بالتعامل مع البنوك الإسلامية بطريقة تتناسب مع طبيعة نشاطاتها الاستثمارية والخدماتية. ويمكن النظر إلى هذه العلاقة من طبيعة الوظائف التي يمارسها البنك المركزي، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- قيام البنك المركزي بوظيفة بنك البنوك : وذلك عن طريق الوسائل التالية:
- قبول الودائع من البنوك، وذلك باستخدام نسبة الاحتياطي النقدي: أي إلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة من الودائع التي تقبلها لدى البنك المركزي، وللبنك المركزي أن يحدد هذه النسبة.
- القيام بدور المقرض الأخير للبنوك عندما تحتاج إلى الاقتراض، ولا تجد ملجأ آخر، فتلجأ إلى البنك المركزي كملاذ أخير.
- تسهيل عمليات المقاصة بين البنوك من خلال توفير غرفة للمقاصة، وكذلك القيام بأعمال التسويات والحوالات الخارجية للبنوك.
- الرقابة على الائتمان الذي تمنحه البنوك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الملائم في البلد، والمحافظة على أموال المودعين من العبث بها من قبل البنوك ، وفي هذا المجال يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة الائتمان إلى الودائع، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة الاحتياطي النقدي، والنسبة بين راس مال البنك والودائع لدي÷، بالإضافة إلى التفتيش الدوري لسجلات البنوك، وسياساتها، وغير ذلك من الأمور الرقابية.

Digitized by Birzeit University Library

١,٣ : الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية في بعض الدول :

كـان لا بـد للبنوك المركزية التي قامت بترخيص العمل لبنوك إسلامية من أن تتعامل معها بما يتفق مع طبيعتها وخصوصيتها. وندرج فيما يلي بعض التجارب لهذه البنوك المركزية:

الرقابة على البنوك الإسلامية في مصر: يوجد في مصر ثلاثة بنوك إسلامية، هي:

بنك ناصر الاجتماعي: ويعتبر أول بنك إسلامي في العالم، وهو غير مسجل لدى البنك المركزي المصري. ولا يخضع لرقابته.

بنك فيصل الإسلامي المصري: أنشيء عام ١٩٧٧، كشركة مساهمة مصرية.

المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية:أنشيء عام ١٩٨٠،كشركة مساهمة مصرية.

هذا ، وتطبق بعض أساليب الرقابة على هذه البنوك، ولا تطبق بعضها وذلك كما يلي:

- لا تطبق نسبة الاحتياطي النقدي ، والسقف الائتماني للعميل الواحد ، وضوابط المساهمة في الشركات على المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية باعتباره بنك استثمار وأعمال.
- لا يطـبق هيكل أسعار الفوائد والخصم والاقتراض من البنك المركزي، وحظر التعامل بالعقار والمنقولات على البنوك الإسلامية.
- تـم الاتفـاق بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية على عدم استخدام الوديعة الثابتة لدى البـنك المركزي، بفائدة وفقا لأسعار Libor ، والاتفاق على تبادل الودائع بين البنك المركزي والبنك الإسلامي.
- يطبق نفس أسلوب التفتيش المتبع مع بقية المصارف على البنوك الإسلامية.

الـرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية: أنشيء بنك دبي الإسلامي في العام ١٩٧٥، وظل يطبق عليه ما يطبق على البنوك الأخرى ، مما استوجب صدور قانون " المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية" في عام ١٩٨٥، والذي أخذ في الاعتبار الخصائص المتميزة للمصارف الإسلامية.

الـرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية في السودان: بدأت المصارف الإسلامية في السودان بتأسـيس بـنك فيصـل الإسلامي السودان عام ١٩٧٧، ثم تم الترخيص للعديد من المصارف الإسـلامية فـي السـودان . وفـي عام ١٩٨٤، تم تعديل قانون بنك السودان المركزي ضمن مجموعـة القوانيـن الإسلامية التي صدرت عقب لإعلان الحكومة السودانية عزمها على تطبيق الشـريعة الإسـلامية. وتحولـت جميع البنوك للعمل على أساس الشريعة الإسلامية. وتم إلغاء استخدام الفائدة، وأسعار الخصم كأساليب للرقابة المصرفية.

Digitized by Birzeit University Library

والجدير بالذكر أن بنك السودان المركزي أصدر عام ١٩٨٧ منشورا لجميع البنوك ، طالبها فيه بتطبيق معدل ثابت يحدد مسبقا أسماه" العائد التعويضي" بحيث يتم تحديده في كل فترة على ضوء معدلات التضخم في السودان، بهدف تعويض المودعين عما يلحقهم من ضرر نتيجة التضخم. إلا أن هيئات الرقابة الشرعية للبنوك اعتبرت ذا العائد نوع من الربا، وبالتالي أعلن بنك السودان، أن هذا العائد ليس ملزما للبنوك.

٣. الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية في باكستان: تحول النظام المصرفي في باكستان إلى النظام الإسلامي تدريجيا منذ ١٩٧٧، حيث مر بمراحل ثلاثة انتهت في شهر تموز ١٩٨٥ .

٤. الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية في إيران: تزايد عدد البنوك في السبعينات من القرن الماضي في إيران حتى بلغ ٣٦ بنكا تملك شبكة من الفروع تزيد عن ٨٠٠٠ فرع. وتوقف عدد من البنوك عن الدفع في بداية الثورة الإيرانية. فأصدر المجلس التشريعي للحكومة الإسلامية قانونا في نهاية عام ١٩٧٩ ، يقضي بتأميم كافة البنوك العاملة في إيران، وذلك تجنبا لانهيار عدد منها. وفي عام ١٩٨١ اتخذ البنك المركزي الإيراني عددا من القرارات للتخلص من التعامل بالفائدة من قبل البنوك. وفي العام ١٩٨٣ صدر قانون العمليات المصرفية الأولية، الذي طالب البنوك بتغيير كافة معاملاتها إلى الصيغة الإسلامية وذلك خلال ثلاثة سنوات، وفي العام ١٩٨٤، تم دمج عدد من البنوك. واعتبارا من ١٢/٣/ ١٩٨٤بدأ تطبيق قانون العمليات المصرفية اللاربوية.وقد تضمن القانون المذكور ٢٧ مادة بينت أهداف النظام المصرفي الاسمي، ووظائفه، ومصادر الأموال في البنوك، والتسهيلات المصرفية الممنوحة، وموقف البنك المركزي ، بالإضافة إلى أحكام مختلفة أخرى.

٥. الرقابة على المصارف الإسلامية في الأردن: تمت الموافقة على إنشاء البنك الإسلامي الأردني في أواخر العام ١٩٧٨. وكان لا بد للبنك المركزي الأردني التعامل مع هذا البنك بما يتفق وطبيعة أعماله. وبقيت الأمور غير واضحة في تعامل البنك المركزي الأردني مع البنك الإسلامي الأردني. هذا ، وقد قام البنك المركزي الأردني بتعديل قانون البنوك ليأخذ بعين الاعتبار خصوصية البنوك الإسلامية التي تعمل في بلدانها. حيث تمت الموافقة على قانون البنوك الأردني لعام ٢٠٠٠ ، والذي أفرد ١٠ مواد للعلاقة مع البنوك الإسلامية. وهي المواد من ٥٠ – ٥٩ . حيث حددت المادة ٥٠ أهداف البنك الإسلامي بما يلي:

- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة (الربا) آخذا و/ أو عطاء في جميع الصور والأحوال.

Digitized by Birzeit University Library

- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على غير أساس الفائدة.
- تقديم الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.
- يحب أن يكون عقد تأسيس البنك الإسلامي ونظامه الأساسي متفقا مع جميع أحكام هذا الفصل.

المادة ٥٢: تشمل الأعمال المصرفية الإسلامية التي يجوز للبنك الإسلامي ممارستها ما يلي:
- قبول الودائع النقدية في حسابات مختلفة سواء في حسابات ائتمان أو حسابات استثمار مشترك أو استثمار مخصص.
- إصدار سندات مقارضة مشتركة أو سندات مقارضة مخصصة أو إنشاء محافظ استثمارية أو صناديق استثمارية.
- أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة، وذلك من خلال الوسائل التالية:

- تقديم التمويل اللازم كليا أو جزئيا للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات بما في ذلك صيغ التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناقصة ، وبيع المرابحة للآمر بالشراء، وغيرها من صيغ التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية، ولا يعترض عليها البنك المركزي.
- توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك الإسلامي، وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة. ويجوز للبنك الإسلامي في حالات معينة أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق الخاص بذلك.
- استثمار الأموال في مختلف المشاريع.

ونصت المادة ٥١ من قانون البنوك الأردني لسنة ٢٠٠٠ على ما يلي:
يجوز للبنك المركزي دون الإخلال بأحكام هذا الفصل أن يصدر الأوامر التي يراها ضرورية لوضع ضوابط قيود ونسب خاصة يلتزم البنك الإسلامي بمراعاتها عند ممارسة أعماله وأنشطته وفق أحكام هذا القانون. ومن هذه النسب :
- تحديد الحد الأدنى لرأس المال
- تحديد حجم الودائع بالنسبة لرأس المال
- تحديد صيغ الاستثمار التي يمكن للبنك الإسلامي القيام بها، ونسبة كل منها.

Digitized by Birzeit University Library

- تحديد معدلات الربح: وهنا لا يجوز للبنك المركزي أن يلزم البنوك الإسلامية بتحديد معدلات لربحها، وتحديد نسبة الربح تقع في باب التسعير، الذي نهى الرسول عن التدخل فيه، فلما سألوه يا رسول الله سعر لنا: قال: إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم أو مال" . ويستدل من هذا الحديث أن عدم التسعير لا يظلم المشتري، كما لا يظلم البائع، والأمر متروك لهما ليتفقا على السعر، لقوله تعالى" إلا أن تكون تجارة عن تراض بينكم" . وبناء على ذلك استثنى البنك المركزي الأردني البنوك الإسلامية من نص المادة ٤٣ من قانون البنوك الأردني ، والتي تقضي بتحديد الحد الأدنى، والحد الأعلى لمعدلات الفوائد.
- تحديد نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع، ونسبة السيولة القانونية.
- تحديد ملكية البنوك الإسلامية للموجودات الثابتة: تضع التشريعات المصرفية في معظم بلدان العالم قيودا على تملك المصارف لموجودات ثابتة، وتنص على أن على هذه البنوك أن تقوم بالتخلص من هذه الموجودات خلال مدة معينة لا تتجاوز عادة السنة أو السنتين، إذا آلت إليها هذه الموجودات سدادا لدين. إلا أن الأمر مختلف بالنسبة للبنوك الإسلامية، حيث أنها لا تقوم بالإقراض، وتضارب بأموال المودعين، كما أن طبيعة عملها يتطلب المشاركة مع مشروعات الأعمال، بل وتملك المشاريع بصورة دائمة أو مؤقتة، مما يجعلها بحاجة ماسة إلى تملك موجودات ثابتة، وعليه لا بد للبنك المركزي أن يستثني البنوك الإسلامية من التقيد بالنسب التي يحددها للبنوك التجارية لتملك الموجودات الثابتة، والتعامل مع البنوك الإسلامية بطريقة تتناسب وأنشطتها.
- تقييد البنوك الإسلامية بنظامها الداخلي، وعقد التأسيس.
- إلزام البنوك الإسلامية بالتقيد بما ورد في أهدافها والموجودة في نظامها الداخلي.

وبينت المادة ٥٣ :أن على البنك الإسلامي مراعاة الشروط والقيود التالية:

أ. أن تكون أعماله وأنشطته متفقة مع الآراء الفقهية المعتمدة، ويقصد بها الأحكام الفقهية التي يلتزم بها البنك الإسلامي على أساس الاختيار من بين سائر المذاهب الإسلامية وفقا للمصلحة الراجحة ودون التقيد بمذهب معين ، ووفقا المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية في البنك لهذه الغاية.

ب. أن تكون أعماله وأنشطته قائمة على غير أساس الفائدة بنوعيها التاليين:

فائدة الديون التي تقبض أو تدفع في جميع حالات الإقراض والاقتراض . بما في ذلك أي أجر يدفعه المقترض دون ارتباطه بجهد تقابله منفعة معتبرة حسب الآراء الفقهية المعتمدة.

Digitized by Birzeit University Library

فائدة البيوع في إطار العمل المصرفي في حالات الصرف للعملات المختلفة إذا داخلها الأجل.

المادة ٥٤: مع مراعاة أي أوامر يصدرها البنك المركزي، يجوز للبنك الإسلامي في سبيل تحقيق أهدافه أن يقوم بأي من الأعمال والأنشطة التالية:

أ. ممارسة الأعمال المصرفية الأخرى القائمة على غير أساس الفائدة بجميع أوجهها المعروفة أو المستحدثة سواء لحسابه أو لحساب غيره في داخل المملكة أو خارجها شريطة التزامه بما تتقيد به البنوك الأخرى في هذا الخصوص.

ب. القيام بدور الوصي المختار لإدارة التركات وتنفيذ الوصايا وفقا للأحكام الشرعية والقوانين المرعية وبالتعاون المشترك مع الجهة الدينية ذات الاختصاص.

ج. القيام بدور الوكيل الأمين في مجال الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتراحم بين الجماعات والأفراد، بما في ذلك تقديم القروض الحسنة لغايات إنتاجية في أي مجال. وإنشاء وإدارة الصناديق المخصصة للغايات الاجتماعية المعتبرة.

د. أي أعمال وأنشطة تمكنه من تحقيق غاياته وبوجه خاص:

تأسيس الشركات في مختلف المجالات وبخاصة المكملة منها لأوجه نشاط البنك الإسلامي.

تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها بما في ذلك استصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة وإعدادها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان . وذلك دون الحاجة لاستصدار أي موافقة يتطلبها قانون تصرف الأشخاص المعنويين في الأموال غير المنقولة النافذة المفعول.

إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التبادلي لصالح البنك الإسلامي أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.

إدارة الممتلكات وغيرها من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية على أساس الوكالة بأجر.

المادة ٥٥ أ. على البنك الإسلامي الاحتفاظ بحساب في صندوق مخصص لمواجهة مخاطر الاستثمار لحسابات الاستثمار المشترك. لتغطية أي خسائر تزيد على مجموع أرباح الاستثمار خلال سنة معينة . ويتم تغذية هذا الحساب كما يلي:

باقتطاع ما لا يقل عن ١٠ % من صافي أرباح الاستثمار المتحققة على مختلف العمليات الجارية خلال السنة.

بزيادة النسبة المحددة في البند (١) من هذه الفقرة بناء على أمر من البنك المركزي ،وبحيث يسري مفعول النسبة المعدلة بعد زيادتها في السنة المالية اللاحقة للسنة التي تقرر فيها هذا التعديل.

Digitized by Birzeit University Library

ب. يوقف الاقتطاع عندما يصبح مقدار المبلغ المتجمع في هذا الحساب مثلي رأس المال المدفوع للبنك الإسلامي. أو أي مقدار آخر يحدده البنك المركزي.

ونصت المادة ٥٦- أ- إذا قرر البنك المركزي تصفية بنك إسلامي وفق أحكام هذا القانون، تتولى المؤسسة الأردنية لضمان الودائع إجراء هذه التصفية وفق أحكام تصفية البنوك المنصوص عليها في قانون المؤسسة وذلك بالقدر الذي لا تتعارض فيه تلك الأحكام مع أحكام هذا الفصل.

ب. على الرغم من أحكام أي تشريع آخر، يتم تسديد الالتزامات والديون المستحقة على البنك الإسلامي تحت التصفية وفق الأسس التالية:

* تؤدى حقوق المودعين في حسابات الاستثمار المشترك وفقا للشروط الخاصة بها، وتحفظ حقوق مالكي سندات المقارضة أو المحافظ الاستثمارية أو الصناديق الاستثمارية حسب الشروط الخاصة بكل إصدار منها، وعلى أن يسبق ذلك تحميل هذه الحقوق ما يخصها من مصاريف ومن نفقات للمصفي ومن ثم تحميلها ما يخصها من التزامات مرتبطة بها.

* ويؤول رصيد حساب مخصص مخاطر الاستثمار إلى صندوق الزكاة ، وذلك بعد تغطية جميع المصروفات والخسائر المترتبة على الاستثمارات التي تكون هذا الصندوق لمواجهة مخاطرها.

* ترتبط حقوق المودعين في حسابات الاستثمار المخصص وكذلك حقوق مالكي سندات المقارضة المخصصة بالمشاريع المحددة لكل منهما على حدة. وتتحمل نتائجها على أساس الغرم والغنم، وذلك بعد أن يقتطع منها ما يخصها من مصاريف ومن نفقات المصفي.

* دون الإخلال بأحكام البندين (١،٢) من هذه الفقرة ، يتم الوفاء بالالتزامات والديون المترتبة على البنك الإسلامي تحت التصفية، وذلك وفق الترتيب التالي:

أ. باقي المصاريف والنفقات التي تكبدها المصفي في أعمال التصفية.

ب. حقوق موظفي البنك الإسلامي ومستخدميه من رواتب ومكافآت وأي تعويضات عمالية أخرى يقتضيها قانون العمل.

ج. أي ضرائب ورسوم مستحقة للحكومة.

د. حقوق المودعين في حسابات الائتمان.

هـ. حقوق الدائنين وأي أموال أخرى مودعة من قبل أصحابها لدى البنك لغير غايات الاستثمار والمشاركة في الأرباح الناجمة عنه.

وتنص المادة ٥٧ . بعد مراعاة أحكام المادة (٥٦) من هذا القانون. تتم تصفية حقوق المساهمين في البنك الإسلامي تحت التصفية على أسا اقتسام ما يتبقى من أموال بنسبة الأسهم المملوكة لكل واحد منهم.

Digitized by Birzeit University Library

كمـا تنص المادة . ٥٨ . أ. تنفيذا لالتزام البنك الإسلامي بمقتضى عقد تأسيسه ونظامه الأساسي بوجـوب تقـيده بأحكام الشريعة الإسلامية ، يعين البنك بقرار من الهيئة العامة للمساهمين هيئة تسمى (هيئة الرقابة الشرعية) لا يقل عدد أفرادها عن ثلاثة أشخاص، يكون رأيها ملزما للبنك الإسلامي ، وتتولى هذه الهيئة المهام التالية:

١. مراقبة أعمال البنك الإسلامي وأنشطته من حيث التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

٢. إبداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأعماله وأنشطته.

٣. النظر في أي أمور تكلف بها وفقا لأوامر البنك المركزي الصادرة لهذه الغاية.

ب تعيـن هيئة الرقابة الشرعية أحد أعضائها رئيسا لها، وتجتمع بدعوة من رئيسها أو بناء على قـرار من مجلس إدارة البنك الإسلامي أو بناء على طلب اثنين من أعضائها، ويكون اجتماعها قانونـيا بحضـور عضوين على الأقل إذا كان عدد أعضائها ثلاثة أشخاص ، وبحضور أغلبية عـدد أعضـائها إذا زاد عددهم على ثلاثة أشخاص . وتتخذ قراراتها في أي حال بالإجماع أو بأغلبية أعضائها.

ج. لا يجـوز عزل هيئة الرقابة الشرعية المعنية أو أي عضو فيها إلا إذا صدر قرار من مجلس إدارة البـنك الإسـلامي بأغلبـية ثلثي أعضائه على أن يقترن هذا القرار بموافقة الهيئة العامة لمساهمي البنك.

د. على البنك الإسلامي إعلام البنك المركزي بقرار تعيين هيئة الرقابة الشرعية أو عزلها.

كمال تنص المادة ٥٩ على ما يلي:

أ. تعتبر جميع حصص أرباح الاستثمار الخاصة بالبنك الإسلامي دخلا خاضعا للضريبة المقررة على البنوك.

ب. تخضـع حصص أرباح استثمار الموزعة على أصحاب الودائع الاستثمارية ومالكي سندات المقارضة والمحافظ الاستثمارية والصناديق الاستثمارية لضريبة الدخل المترتبة شخصيا على كل منهم.

ج. يعفـى من الدخل المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة ما نسبته ١٠ % سنويا من معـدل كل من رصيد الوديعة الاستثمارية ورصيد قيمة سندات المقارضة والمحافظ الاستثمارية والصـناديق الاستثمارية في نهاية السنة المالية ذات العلاقة، ويجوز لمجلس الوزراء تعديل هذه النسبة بما يراه مناسبا.

Digitized by Birzeit University Library

كيف يمكن للبنوك المركزية أن تتعامل مع البنوك الإسلامية :

يمكن للبنك المركزي التعامل مع البنوك الإسلامية لتحقيق أهداف البنك المركزي في ما يتعلق بالرقابة على البنوك الإسلامية، باتباع السياسات التالية:

١. إن استخدام نسبة الاحتياطي النقدي الذي هو صمام الأمان بالنسبة للبنوك المركزية لتعاملها مع البنوك . يمكن البنك المركزي من استخدام هذه الودائع لتحقيق عائد للبنك المركزي، واستخدامها للإقراض للبنوك وقت الحاجة، ولتحافظ على أموال المودعين لدى البنوك من ناحية أخرى، وكوسيلة للتحكم في منح الائتمان من قبل هذه البنوك. ويمكن أن تطبق البنوك المركزية هذه النسبة على البنوك الإسلامية أيضا، ولكن بما يتناسب مع نوعية ودائعها، فلما كانت طبيعة العلاقة بين المودعين في البنوك الإسلامية تختلف عنها في البنوك التقليدية، فلا بد من التعامل معها بما يتناسب مع هذا الاختلاف، فالودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية تشارك البنك الإسلامي في مخاطر الاستثمار. وبالتالي ، فيجب أخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد نسبة الاحتياطي النقدي على هذه الودائع، حيث لا تحتاج هذه الودائع إلى الحماية بنفس القدر الذي تحتاجه الودائع لدى البنوك التقليدية ، والتي لا تشارك في مخاطر الاستثمار. ولذا، نرى ضرورة تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي على مثل هذا النوع من الودائع، وعدم تخفيضها على الودائع تحت الطلب. لأن الودائع تحت الطلب لا تشارك في مخاطر الاستثمار، وبالتالي فهي تحتاج للحماية من قبل البنك المركزي. هذا إضافة إلى أن تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع الاستثمارية يعتبر بديلا لعدم استفادة البنوك الإسلامية من نافذة الخصم، أو الاقتراض من البنك المركزي، والذي تستفيد منه البنوك الأخرى.

٢. لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستفادة من وظيفة البنك المركزي بقيامه بوظيفة الملاذ الأخير للإقراض. لمعالجة مشكلات السيولة المؤقتة التي قد تعاني منها البنوك الإسلامية. لأن ذلك لا يتمشى مع أهداف البنك الإسلامي، والتي لا تسمح لها بالاقتراض أو الإقراض بفائدة. وهنا لا بد من إيجاد طريقة للتعامل مع البنوك الإسلامية عندما تحتاج للسيولة، ونقترح استخدام إحدى الطرق التالية:

- في حالة احتياج البنك الإسلامي إلى أموال من البنك المركزي ، يقترح أن تدخل سلطة النقد مع البنك الإسلامي كشريك مضارب في الأموال التي يمنحها البنك المركزي للبنك الإسلامي.
- قيام البنك المركزي بإقراض البنك الإسلامي قروضا حسنة، في حالة حدوث أي خسارة للبنك الإسلامي، وذلك لأن المبالغ المتوفرة في حساب البنك الإسلامي لدى سلطة النقد هي بدون فوائد.

Digitized by Birzeit University Library

- أن تتم عمليات الاقتراض بين البنك الإسلامي والبنوك التجارية بدون فوائد، وعلى أساس المعاملة بالمثل.

٣. أن يقدم البنك المركزي للبنوك الإسلامية التي تعاني من نقص في سيولتها، السيولة اللازمة من الاحتياطيات المتجمعة لديه من هذه البنوك (الاحتياطي النقدي)، وذلك مقابل ضمانات يقدمها البنك الإسلامي الذي يحتاج لهذه السيولة من أوراق مالية أو ما شابه، وأن تكون هذه القروض في حدود ما لهذه البنوك لدى البنك المركزي من احتياطيات، بدون فوائد، وذلك لحين تحسن السيولة لدى ذلك البنك، على أن يطلب البنك المركزي من البنك الإسلامي المقترض اتخاذ إجراءات معينة لتحسين سيولته.

٤. تحتفظ البنوك سواء كانت تجارية أو إسلامية بنقود حاضرة لدى البنك المركزي لتسهيل تسوية آية مطالبات أو ديون تنشأ بين البنوك تجاه بعضها البعض، فيقوم البنك المركزي بتسوية هذه المطالبات أو الديون عن طريق التحويل من حساب بنك لآخر بموجب قيد حساب يجريه البنك المركزي، وليس في هذا الأسلوب آي محظور شرعي. ولهذه العملية في التقاص مزايا كثيرة نذكر منها:

٥. تسوية الديون بين البنوك دون الحاجة لاستخدام النقود. من أجل تقليل استخدام السحب على النقود الحاضرة في أوقات الأزمات، مما يقلل عرض النقود، يساعد البنك المركزي في التحكم في عرض النقد.

٦. يستطيع البنك المركزي تنظيم وإدارة الائتمان ومراقبة البنوك تجارية أو إسلامية وذلك بإصدار الأنظمة والتعليمات ، والأوامر التي يراها مناسبة ، والتي على البنوك بما فيها الإسلامية الالتزام بها.

٣,٣ علاقة سلطة النقد الفلسطينية بالبنوك الإسلامية:

قامت سلطة النقد الفلسطينية بترخيص عدد من البنوك الإسلامية، وفطنت إلى ضرورة التعامل معها بأسلوب مختلف. فقد قامت بالاهتمام بهذا الجانب، فاستحدثت وحدة خاصة بالرقابة على البنوك الإسلامي ضمن دائرة مراقبة البنوك. كما أوردت بعض البنود في مشروع قانون البنوك الفلسطيني ، لعام ١٩٩٩، والذي لم يقر لغاية كتابة هذه المادة. إلا أننا نرى أنها ليست كافية ، ولا توضح العلاقة بين البنوك الإسلامية ، وسلطة النقد بصورة تتناسب مع طبيعة هذه البنوك. وفي هذا السياق ، فقد أورد المؤلف بعض الملاحظات ، والتي يمكن الاستفادة منها في تنظيم العلاقة بين سلطة النقد والبنوك الإسلامية، كما وردت في ورقة العمل المقدمة من قبل المؤلف ، الدكتور

Digitized by Birzeit University Library

هشـام جبـــر، والمقدمة إلى المؤتمر المصرفي الفلسطيني الأول المنعقد في غزر ما بين ٢-١٢-١٩٩٨ بعنوان: " دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين"

١. تخفـيض نسـبة الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة المطلوبة من البنك الإسلامي ، بسبب أن عملـيات البنك الإسلامي عمليات مشاركة ، ولأن المودعين يشاركون في تحمل المخاطرة ، فهم بحاجـة إلى حماية أقل. كما أن تخفيض هذه النسب يعتبر كبديل لعدم استفادة البنك الإسلامي من نافذة الخصم ، وفرص الإقراض التي تمنحها سلطة النقد للبنوك التجارية. ويمكن في هذا الصدد أن تقـوم سلطة النقد باستخدام أدوات رقابية أخرى مثل الرقابة على الأنشطة، وتحصيل الديون، والربحية والمركز المالي بشكل عام ، وغير ذلك من أساليب الرقابة.

٢. ضـرورة توفير آلية واضحة من أجل قبول الأوراق المالية التي يصدرها البنك الإسلامي ، وقبولها في الأسواق المالية.

٣. إعفاء الودائع الأخرى من نسبة الاحتياطي النقدي، واقتصار هذه النسبة على الودائع الجارية، علـى اعتبار أن الودائع الأخرى ودائع استثمارية تشارك في مخاطر الاستثمار شأنها شأن أموال الملكية.

٤. السماح للبنوك الإسلامية بجمع أموال الزكاة، وتقديم كافة الخدمات الاجتماعية.

٥. السـماح للبـنوك الإسـلامية بـتقديم التمويل اللازم ، دون أن تسري عليها الحد الأدنى من التسهيلات حسب قانون سلطة النقد. مع مراعاة خصوصية الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإسلامية.

٦. حيـث لا تسـتفيد البـنوك الإسـلامية من خدمة إعادة خصم الكمبيالات التي تقدمها البنوك المركزية، فنقترح أن تقوم سلطة النقد بتقديم هذه الخدمة للبنوك الإسلامية خالية من الفوائد، مقابل قيام البنوك الإسلامية بإيداع مبالغ مثلها، ولنفس الفترات لدى سلطة النقد وفي أوقات أخرى.

٧. قـيام سـلطة النقد بتسهيل عمليات المراسلة للبنوك الإسلامية بسبب عدم انتشارها الكافي في البلدان الأجنبية.

٨. تخفـيض نسـبة الحد الأدنى لنسبة اليسار، وهي رأس المال إلى الودائع، وذلك لأن الودائع الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية تختلف عن ودائع التوفير ولأجل لدى البنوك التجارية في أنها تشارك بالمخاطرة.

٩. إعطاء البنوك الإسلامية قروضا حسنة إذا احتاجت لذلك، مقابل قيامها إيداع مبالغ مماثلة لدى سلطة النقد ولنفس الفترة في أوقات أخرى.

١٠. تحديد الحد الأعلى لأرباح البنك الإسلامي في مجال المرابحة فقط.

Digitized by Birzeit University Library

١١. ضرورة إيجاد وسيلة لرقابة المودعين على أعمال البنك الإسلامي، وذلك بالسماح لأصحاب الودائع الاستثمارية الكبيرة بحضور مداولات الجمعية العمومية للمساهمين ، أو تمثيلهم في عضوية مجلس إدارة البنك الإسلامي من أجل مراقبة الاستثمارات.

١٢. في حالة حدوث فائض لدى البنك الإسلامي، يتم إيداعه لدى سلطة النقد أو أي بنك تجاري آخر مقابل حصول البنك الإسلامي على قيمة المبلغ المودع كقرض من البنك الذي أودع فيه المبلغ ولنفس الفترة التي بقي المبلغ فيها مودعا.

١٣. قد لا يساعد البنك الإسلامي في تطبيق السياسة النقدية الخاصة بسعر الفائدة لمواجهة التضخم، وعليه هناك ضرورة للتنسيق والتعاون فيما بين البنك الإسلامي وسلطة النقد لمحاولة التغلب على الأزمات والظواهر الاقتصادية التي قد تضر بالاقتصاد.

Digitized by Birzeit University Library

أسئلة الفصل:

١. اذكر أنواع الرقابة التي تمارس على البنوك الإسلامي'

٢. للمراقب الشرعي حقوق، وتترتب عليه واجبات، و مسئوليات. أذكر هذه الحقوق، والواجبات، والمسئوليات.

٣. اشرح باختصار الرقابة المصرفية في بعض الدول الإسلامية.

٤. كيف تتم الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية.

٥. بين من وجهة نظرك، كيفية ترتيب العلاقة بين سلطة النقد الفلسطينية، والبنوك الإسلامية.

Digitized by Birzeit University Library

الملاحق

- طلب فتح حساب
- عقد بيع مرابحة للآمر بالشراء
- عقد المضاربة
- عقد مشاركة
- عقد مشاركة متناقصة
- عقد إيجار ينتهي بالتمليك
- عقد هبة على انتهاء عقد الإيجار وسداد جميع أقساطه
- الشروط العامة للكفالات
- الشروط العامة للإعتمادات المستندية

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

طلب فتح حساب

إلى مدير البنك الإسلامي العربي

الفرع: .....

تحية طيبة وبعد،

بعد الإطلاع على عقد تاسيس البنك الإسلامي العربي ونظامه الأساسي، وعلى الشروط المعلنة لتعامل البنك والتزامه المطلق باجتناب الربا – في الأخذ والعطاء – فإنني/ فاننا – أرجو / نرجوا – فتح حساب لديكم حسب البيانات التالية:

بيانات الحساب:

اسم الحساب بالعربية: ..... مختصر: .....

اسم الحساب بالإنجليزية: ..... مختصر: .....

نوع الحساب: ..... نوع العملة: ..... مدة الربط لأجل: ..... شهر

البيانات الشخصية:

الإسم	المهنة	بطاقة التعريف				حدود صلاحيات التوقيع
		نوعها	رقمها	تاريخ صدورها	مكان صدورها	تاريخ الميلاد

بيانات المؤسسة:

إسم المؤسسة: ..... نوع النشاط: ..... جهة الترخيص: .....

وثيقة التسجيل نوعها: ..... رقمها: ..... تاريخ الإصدار: ..... مكان الإصدار: .....

وإنني / وإننا – أوافق / نوافق على الشروط العامة للحسابات وعلى الشروط الخاصة بالحساب المطلوب فتحه، والمبينة خلفه، وتكون لوائح البنك وتعليماته التي يسير عليها في تعامله ملزمة لي/ لنا في سائر المعاملات الجارية مع البنك.

التاريخ: / / ..... توقيع صاحب الحساب

رقم الحساب المفتوح	

استعمال إدارة الفرع

توقيع منظم المعاملة ..... رئيس القسم ..... المراقب/ المساعد ..... موافقة المدير على فتح الحساب

١/٩٨/٥٠

Digitized by Birzeit University Library

الشروط العامة لتحسابات:

١- لأغراض إحتساب الرصيد الجاهز للسحب يكون تاريخ حق الإيداعات النقدية هو يوم العمل التالي ليوم الإيداع الفعلي، ويكون تاريخ حق الإيداعات بالشيكات هو نفس تاريخ حق تحصيل الشيك المودع، على أنه وبصرف النظر عن تاريخ حق تحصيل الشيك الذي يعتمده البنك إذا لم تتوفر في حسابه مؤونة كافية لتغطية قيمته التحصيل، ويلتزم العميل بدفع قيمة الشيك الى البنك إذا لم يتم تحصيل قيمته.

٢- يكون البنك مخولاً بأن يقيد على حساب العميل أية قيود تتعلق بالنفقات والمصاريف وأية معاملة من المعاملات المصرفية المتعلقة بحساب الحساب.

٣- تعتبر جميع حسابات العميل لدى البنك بأي فرع من فروعه بصرف النظر عن عملاتها أو تواجدها وحدة واحدة، ويكون البنك مخولاً بتغطية أي حساب مكشوف لديه بإسم العميل من حسابه او حساباته الاخرى لدى البنك.

الشروط الخاصة بالحسابات الجارية:

وهي الحسابات الدائنة التي تكون مهيأة للسحب والايداع بلا قيد ولا شرط ويسمح فيها باستعمال الشيكات وغيرها من وسائل السحب والتصرف بالحساب، وتكون الاموال المودعه في الحساب الجاري اموالاً مُقومة للاستعمال والرد عند الطلب وهي لا تشارك بأية نسبة في أرباح الإستثمار ولا تتحمل مخاطرة، وتخضع هذه الحسابات للشروط التالية: -

١- يكون البنك غير ملزم بقبول الشيكات المحلية وبلتزم صاحب الحساب باستعمال الشيكات الصادرة عن البنك الإسلامي العربي

٢- يكون صاحب الحساب الجاري مقيداً بالسحب في حدود مقدار الرصيد الجاهز والمهيأ للأداء، ولا يحق له ان يسحب ما يزيد من رصيده الجاهز ولو تم تحصيل قيمتها حسب طريقة المقاصة المتبعة

٣- يصدر البنك لأصحاب الحسابات الجارية كشوفات دورية تبين حركة الحساب في الدائن والمدين ويكون الحساب صحيحاً وموافقاً عليه نهائياً إذا لم يستلم البنك أي إعتراض على صحته خلال عشرة عشر يوماً من تاريخ إرسال الكشف لصاحب الحساب

٤- في حالة إعادة الشيكات المحولة على البنك من قبل العميل بسبب عدم كفاية الرصيد، يحق للبنك إتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص ومنها اغلاق الحساب.

الشروط الخاصة بحسابات تحت الطلب:

وهي الحسابات الدائنة التي تكون مهيأة للسحب والإيداع، ولا يسمح فيها باستعمال الشيكات، ولا تشارك بأية نسبة في ارباح الإستثمار ولا تتحمل مخاطرة، وتخضع هذه الحسابات للشروط التالية:

١- يكون السحب من الحساب شخصياً إما بحضور صاحب الحساب بالذات أو بحضور الشخص المفوض عنه ولا يسمح بإصدار الشيكات للسحب من هذا الحساب.

٢- يكون صاحب الحساب مقيداً بالسحب في حدود مقدار الرصيد الجاهز والمهيأ للأداء، ولا يحق له ان يسحب ما يزيد من رصيده الجاهز ولو كان لديه شيكات مودعه لم يتم تحصيل قيمتها حسب طريقة المقاصة المتبعة.

٣- يسلم البنك لكل مودع دفتراً خاصاً لبيان مدفوعاته وسحوباته ويكون سجلات البنك دون الدفتر هي البينة القاطعة لإثبات الرصيد وحركة الحساب.

٤- إذا فقد الدفتر فأن على صاحب الحساب ان يشعر البنك فوراً حفظاً لحقوقه.

الشروط الخاصة بحسابات الرواتب:

حسابات الرواتب هي الحسابات التي تكون مهيأة لإيداع رواتب الموظفين والسحب منها، ولا تشارك بأية نسبة في ارباح الإستثمار ولا تتحمل مخاطرة، ويستوفي البنك مقابل خدماته اجور خدمات حسب المبالغ المحددة في قائمة اسعار الخدمات المصرفية سارية المفعول، وتخضع هذه الحسابات للشروط التالية:

١- يكون السحب من الحساب شخصياً إما بحضور صاحب الحساب بالذات أو بحضور الشخص المفوض عنه ولا يسمح بإصدار الشيكات للسحب من هذا الحساب.

٢- يكون صاحب الحساب مقيداً بالسحب في حدود مقدار الرصيد الجاهز والمهيأ للأداء، ولا يحق له ان يسحب ما يزيد من رصيده الجاهز ولو كان لديه شيكات مودعه لم يتم تحصيل قيمتها حسب طريقة المقاصة المتبعة.

الشروط الخاصة بحساب التوفير

وهي الحسابات التي يقصد بها تشجيع صغار المستثمرين على المشاركة في عمليات الاستثمار العام عن طريق السماح بالإيداع والسحب المقيد جزئياً وتخضع للشروط التالية:

١- لا يجوز ان يكون للشخص الواحد أكثر من حساب توفير واحد بنفس العملة في نفس الفرع.

٢- يكون السحب من الحساب شخصياً إما بحضور صاحب الحساب بالذات او بحضور الشخص المفوض عنه ولا يسمح بإصدار الشيكات للسحب من هذا الحساب.

٣- يمكن لصاحب الحساب ان يسحب بدون إخطار مالي سقف ثمن مقدار الرصيد الجاهز والمهيأ للأداء وبما لا يتجاوز (١٠٠) دولار امريكي او ما يعادلها ويمكن لصاحب الحساب ان يسحب اي مبلغ يتجاوز (١٠٠) دولار امريكي او ما يعادلها وضمن حدود الرصيد الجاهز والمهيأ للأداء، بشرط تقديم إخطار خطي للبنك قبل سبعة ايام من تاريخ السحب.

٤- تكون مشاركة حسابات التوفير في نتائج ارباح الإستثمار العام حسب النسبة التي يقررها مجلس الإدارة من المعدل السنوي للرصيد الذي يكون داخلاً في الحساب.

٥- يبدأ حساب المشاركة في ارباح الإستثمار العام إعتباراً من بداية الشهر التالي للشهر الذي يتم فيه الإيداع، وتحسب المبالغ المشاركة في ارباح الإستثمار العام على اساس الحد الأدنى للرصيد خلال كل شهر ابتداءً من تاريخ حق الإيداع

٦- يكون الحد الأدنى للرصيد المعتبر لغايات المشاركة في نتائج الإستثمار ما يعادل (٣٠٠) دولار امريكي على الأقل ويعتبر صاحب الحساب متحاً من المشاركة إذا قل الرصيد في اي شهر من الشهور عن هذا الحد المقرر

٧- يسلم البنك لكل مودع دفتراً خاصاً لبيان مدفوعاته وسحوباته وتكون سجلات البنك دون الدفتر هي البينة القاطعة لإثبات الرصيد وحركة الحساب

٨- إذا فقد الدفتر فإن على صاحب الحساب ان يشعر البنك فوراً حفظاً لحقوقه

٩- يخضع الرصيد المسموح بايداعه في حساب التوفير للحد الأعلى الذي تقرره الإدارة العامة ويعتبر المبلغ المودع زيادة عن الحد المقرر وديعة عادية ليست داخلة في حساب الإستثمار.

الشروط الخاصة بحسابات لأجل:

وهي الحسابات التي يقصد بها تشجيع المستثمرين على المشاركة في عمليات الاستثمار عن طريق ربط الأموال لعدد معين من الشهور الكاملة، وتخضع للشروط التالية:

١ يكون الحد الأدنى للمدة التي يحق لها لصاحب وديعة الأجل او يشارك فيها في ارباح الإستثمار العام، بالشهور الكاملة لا تقل عن شهر واحد

٢ يبدأ أول الواقع لأجل في اي يوم من السنة ويشارك المبلغ المودع في الارباح إعتباراً من تاريخ ربطها الذي يحدد في بداية الشهر التالي لمن إيداعها

٣ لا يجوز لصاحب وديعة لأجل ان يسحب من اصل الوديعة إلا بعد انتهاء الأجل، على انه يجوز للبنك الموافقة على ذلك في الحالات الإضطرارية

٤ تكون مشاركة حسابات لأجل في نتائج ارباح الإستثمار العام حسب النسبة التي يقررها مجلس الإدارة، مع مراعاة إحتساب المدة لكل سنة مالية حسب المدة التي بقيت فيها الوديعة خلال السنة المالية

- مدأ حساب المشاركة في أرباح الإستثمار العام إعتباراً من بداية الشهر التالي للشهر الذي يتم فيه الإيداع، وتحسب المبالغ المشاركة في ارباح الإستثمار العام على اساس الحد الأدنى للرصيد خلال مدة الربط مراعاة تواريخ حق الإيداع

٦ يكون الحد الأدنى لرصيد الوديعة لأجل المشاركة في نتائج ارباح الإستثمار العام ما يعادل الف دولار امريكي على الاقل

٧ يسلم البنك لصاحب وديعة الأجل دفتراً خاصاً لبيان مدفوعاته وسحوباته وتكون سجلات البنك دون الدفتر هي البينة القاطعة لإثبات الرصيد وحركة الحساب

٨ إذا فقد الدفتر فإن على صاحب الحساب ان يشعر البنك فوراً حفظاً لحقوقه

٩ يتم عقد المودع في حالة سحب الوديعة قبل محل الأرباح في نهاية كل سنة مالية ان يتحمل أي خسارة تحصل لحسابات الإستثمار حسب النظام الأساسي للبنك

١٠ يخضع الرصيد المسموح بايداعه في حساب الأجل للحد الأعلى الذي تقرره الإدارة العامة للبنك ويعتبر المبلغ المودع زيادة عن الحد المقرر وديعة عادية ليست داخلة في حساب الإستثمار

١١ يكون السحب من الحساب شخصياً

Digitized by Birzeit University Library

بسم الله الرحمن الرحيم

البنك الإسلامي العربي

ش.م.ع

: مدير البنك الإسلامي العربي

فــرع : ....

ية طيبة وبعد،

بعد الإطلاع على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك الإسلامي العربي، وعلى الشروط المعلنة لتعامل البنك والتزامه المطلق
جتناب الربا - في الأخذ والاعطاء - فإنني/فإننا - أرجو/نرجو - فتح حساب استثمار مخصص لديكم بمبلغ (   )
.... فقط .... ، وذلك لاستثماره في :

....

....

....

....

....

....

....

فقاً لشروط الحساب المبينة في ظهره والتي إطلعت عليها وأثبت توقيعي بالموافقة عليها .

الاســم : ____________________

تاريخ :   /   / ١٩٩

التوقيع : ____________________

١٢/٢ .... ٩٥ / ٩

Digitized by Birzeit University Library

شروط حساب الاستثمار المخصص :

١ ـ يفوض البنك الإسلامي العربي تفويضاً مطلقاً عاماً وشاملاً في استثمار المبلغ المودع في هذا الحساب في المجال المبين سابقا وبالكيفية التي يراها مناسبة وذلك بالاستناد الى نظامه الداخلي وعقد تأسيسه، والتعليمات التي يصدرها البنك تنفيذاً لذلك، على أساس التعامل الشرعي الحلال مفوضاً لرأي البنك وقوله وفعله الذي هو مصدق بقوله .

٢ ـ اذا تبين في خلال تنفيذ المشروع أن المبلغ المودع لا يغطي باقي التكاليف تقدر النفقات الباقية لاتمامه، ويطلب من صاحب الحساب أن يبادر الى دفع ما لا يقل عنها، ويكون هذا المبلغ تابعا لأحكام المبلغ المودع سابقا وحسب شروطه، وحينئذ يصبح المشروع المعين بكامله خاصا بصاحب الحساب، وإذا لم يبادر المودع لدفع ذلك المبلغ خلال يوماً من تاريخ ابلاغه يخصص للمودع في المشروع حصص تقابل المبلغ المدفوع منه سابقا، وللبنك أن يكمل المشروع من أمواله أو أموال أي جهة أخرى ويخصص له أو لمن يمول باقي المشروع حصصاً تقابل النفقات المدفوعة منه فعلا .

٣ ـ يتقاضى البنك الإسلامي العربي مقابل إدارة هذا الاستثمار نسبة (٪) بالمائة من صافي أرباح المشروع نتيجة إستثمار الأموال المودعة في هذا الحساب في المجال المبين اعلاه، ويتقاضى صاحب هذا الحساب النسبة المتبقية بكاملها، وفي حالة حدوث خسارة فإنها تقع على عاتق صاحب الحساب .

٤ ـ لا يتحمل البنك الإسلامي العربي أية خسارة قد تنشأ و/أو تحدث بلا تعد أو مخالفة أو تقصير غير أنه إذا كان للبنك حصص في المشروع مقابل مساهمته في نفقاته فإنه يتحمل في الخسارة مقدار ما يخص حصصه التي ساهم فيها .

٥ ـ تكون سجلات البنك الإسلامي العربي هي البينة القاطعة لاثبات أية قيود أو حسابات أو أرصدة، وتعتمد الكشوف المنسوخة عن السجلات طبق أصلها، والموقعة من إثنين من موظفي البنك المفوضين، ويسقط صاحب الحساب أي حق قانوني له بالمطالبة بإبراز تلك السجلات أو تدقيقها .

٦ ـ يبقى رصيد هذا الحساب قائما لحين تصفية الاستثمار الممول من هذا الحساب ومعرفة نتيجة هذا الإستثمار .

Digitized by Birzeit University Library

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالـــى :

﴿ وأحل الله البيـــع وحـرم الربـــا ﴾

صدق الله العظيم

(البقـرة/٢٧٥)

البنك الإسلامي العربي

ش.م.ع

عقـد بيـع مرابحـة للآمر بالشراء

بين : البنك الاسلامي العربي ش.م.ع فرع ..... والمسمى فيما بعد الفريق الاول .

والآمر بالشراء : السيد / السادة : .....

والمسمى / المسمون فيما بعد الفريق الثانى .

والكفيل : السيد / السادة : .....

.....

والمسمى / المسمون فيما بعد الفريق الثالث .

تم الاتفاق بين الفريق الأول والفريق الثانى على ما يلي :

١ - ايفاء بالغايات المقصودة في هذا العقد، وبالاضافة الى ما ورد في المقدمة أعلاه، يكون للكلمات الآتية المعانى المخصصة لها أدناه، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

أ - تشمل كلمة (البنك) مركز البنك الاسلامي العربي ش. م. ع ، أو أي فرع من فروعه، أو كليهما معا .

ب - تشمل كلمة (الآمر بالشراء) في صيغة المذكر المفرد صيغتي المثنى والجمع في المذكر والمؤنث .

جـ - تشمل كلمة (الكفيل) في صيغة المذكر المفرد صيغتي المثنى والجمع في المذكر والمؤنث .

د - تشمل كلمة (المصاريف) نفقات الطوابع والبريد والتليفون والتلغراف وفرق العملة وعمولة العملاء والرسوم على اختلاف أنواعها، وأتعاب المحاماة، وغيرها مما يتكلفه البنك فيما يتعلق بتنفيذ هذا العقد .

٢ - يقر الفريق الثانى أنه قد اطلع على عقد التأسيس، والنظام الأساسي، ويلتزم به في تعامله معه، وذلك على أساس التعامل الشرعي الحلال .

٣ - يقر الفريق الثانى أنه قد كلف الفريق الأول أن يشتري له، ولحسابه، وعلى مسؤوليته، البضاعة المبينة أدناه :

وذلك على أسـاس التزام الفريق الثانى، بأن يشتري هذه البضاعة بربح متفق عليه، بواقع ( ) في المائة من مجمـوع ثمن الشراء والمصـاريف الخـاصـة بالبـضـاعـة، بما في ذلك الثـمن الأساسي، وأية رسوم أو مصاريف يوافق الفريق الأول على أدائها باعتبارها جزءاً من التكلفة والثمن .

الفريق الثالث	الفريق الثاني
(الكفيل)	(الآمر بالشراء)

Digitized by Birzeit University Library

٤ ـ بعد أن يشتري الفريق الأول البضاعة المطلوبة حسب رغبة الفريق الثاني، يبرم العقد اللاحق خلال سبعة أيام تبدأ من اليوم التالي لاعلام الفريق الأول للفريق الثاني باستعداده لتسليمه البضاعة اذا كانت موجودة محليا .

وأما إذا كانت البضاعة موجودة في الخارج، فتبدأ المدة المذكورة من اليوم التالي لاشعار الفريق الثاني باستعداد الفريق الأول لتسليمه البضاعة أو الأوراق الرسمية التي تمكنه من تسلمها من أي محل في .....

٥ ـ يتعهد الفريق الثاني بدفع الثمن الإجمالي للبضاعة، مشتملا على ثمن الشراء والمصاريف والارباح المتفق عليها للفريق الأول، بالطريقة المبينة أدناه : ـ

٦ ـ في حالة تنفيذ عملية المرابحة عن طريق فتح اعتماد مستندي، فإن الفريق الثاني يقر بأنه ملزم بقبول المستندات الواردة وفقا للمواصفات التي طلب على أساسها فتح الاعتماد ذي العلاقة، وفي حالة امتناعه عن استلام المستندات الخاصة بالاعتماد بعد اشعاره بوصول المستندات من قبل الفريق الأول، بالطرق المتعارف عليها تجاريا، فإنه يحق للفريق الأول أن يبيع البضاعة أو يتصرف فيها بالطريقة التي يراها مناسبة .

٧ ـ يدفع الفريق الثاني للفريق الأول مقدما، وعند تكليفه بشراء البضاعة وفتح الاعتماد، مبلغا بنسبة ( ) بالمائة ليكون بمثابة تأمين نقدي، ولضمان اتمام الصفقة في الموعد المحدد، ومن حق الفريق الأول أن يقتطع من هذا التأمين ما يتحقق له تجاه الفريق الثاني من مطاليب ناشئة عن شروط هذا العقد، وذلك دون حاجة الى انذار أو تنبيه أو مراجعة قضائية .

٨ ـ في حالة عدم قيام المستفيد من الاعتماد بشحن البضاعة كلياً أو جزئياً، لا يترتب على الفريق الأول أي التزام من جراء ذلك، كما ويتحمل الفريق الثاني جميع العمولات والمصاريف الخاصة بالاعتماد .

٩ ـ يكفل الفريق الثالث الفريق الثاني كفالة مطلقة، وعلى وجه التضامن والتكافل، في كل ما يتعلق بهذا العقد، والالتزامات المترتبة عليه .

١٠ ـ يقر الفريق الثالث بأن كفالته هذه تعتبر كفالة اضافية، ولا يمكن أن تؤثر أو تتأثر بأية تأمينات أو كفالات أخرى، تكون في حيازة الفريق الأول حاليا، أو التي قد يحصل عليها الفريق الأول من الفريق الثاني، أو بالنيابة عنه في المستقبل، ويعتبر الفريق الثالث نفسه ملزما بهذه الكفالة كتأمين دائم مستمر على الرغم من أية مبالغ دفعت أو تدفع للفريق الأول، وعلى الرغم من أي تسديد للاعتمادات، أو الحساب، أو وفاة أحد الموقعين، أو حدوث حالة عسر أو خسران للحقوق المدنية، أو عدم اقتدار على ادارة الشؤون الداخلية لأي واحد أو أكثر من الموقعين أو لأي سبب آخر مهما كان نوعه .

١١ ـ من المتفق عليه صراحة، أن كفالة الفريق الثالث تبقى سارية المفعول، وملزمة له، في حالة منح الفريق الأول للفريق الثاني، أي تسامح أو امهال، بتسديد قيمة هذا الاعتماد، أو في حالة تجديده، بدون أن يقترن التمديد أو التجديد بموافقة الفريق الثالث إذ أن هذه الكفالة تشمل هذا الحساب الجديد، ولا تنتهي مسؤولية الفريق الثالث، الا اذا سدد الفريق الثاني جميع التزاماته تجاه الفريق الأول نهائيا .

١٢ ـ يقر الفريقان الثاني والثالث، بأن دفاتر الفريق الأول وحساباته، تعتبر بينة قاطعة لاثبات المبالغ المستحقة، أو التي تستحق عليهما للفريق الأول بموجب هذا العقد، مع ما يلحقها من عمولات ومصاريف، ويصرحان بأن قيود الفريق الأول وحساباته تعتبر نهائية وصحيحة بالنسبة اليهما، ولا يحق لهما الاعتراض عليها كما أنهما يتنازلان مقدما عن أي حق قانوني يجيز لهما طلب تدقيق حسابات الفريق الأول وقيوده، من قبل أية محكمة، أو ابراز دفاتره أو قيوده فيها .

وتعتمد الكشوفات المنسوخة عن تلك الدفاتر والحسابات، والتي يصادق المفوضون بالتوقيع عن الفريق الأول، على مطابقتها للأصل .

الفريق الثالث

(الكفيل)

الفريق الثاني

Digitized by Birzeit University Library

١١ ـ في حالة توقيع هذا العقد من قبل أكثر من شخص واحد، بصفة فريق ثان أو فريق ثالث، يكون جميع الموقعين مسؤولون، بالتضامن والتكافل، منفردين ومجتمعين، تجاه الفريق الأول عن تسديد المبالغ المطلوبة له بموجب هذا العقد .

١٢ ـ يوافق الفريق الثالث على أن لا يتقيد الفريق الأول بأي نص قانوني أو أي تشريع قد يوجب على الفريق الأول مداعاة الفريق الثاني قبل الفريق الثالث، ويصرح الفريق الثالث بأنه يتنازل مقدما، عن حق تقديم مداعاة الفريق الثاني على مداعاته .

١٣ ـ إذا كان الفريق الثاني شركة أو محلا تجاريا، فإن كفالة الفريق الثالث تبقى نافذة المفعول، ككفالة دائمة مستمرة، بغض النظر عن أي تغيير أو تعديل في عقد الشركة أو نظامها أو أسمها أو أعضائها أو أفرادها .

١٤ ـ مع مراعاة ما جاء في البند رقم (١٧) فإن كل طلب أو اخطار أو اشعار، يرغب الفريق الاول في تبليغه إلى الفريق الثاني أو الثالث . أو كليهما معا، بشأن أي أمر يتعلق بهذا العقد، يعتبر أنه قد بلغ الى الفريق الثاني أو الثالث، أو كليهما معا، اذا أرسل بالبريد العادي، أو سلم باليد الى العنوان الذي اختاره الفريق الثاني أو الثالث، حسبما ذكر في البند رقم (١٨ ـ أ)، أو الى آخر عنوان معروف لدى الفريق الأول، وكذلك كل طلب أو اخطار أو اشعار يرسله الفريق الأول الى الفريق الثاني أو الثالث، أو الى أي فرد من الافراد الذين يكونون الفريق الثاني أو الثالث، في حالة تعدد الافراد في كل فريق، يعتبر أنه أرسل لجميعهم، ولكل واحد منهم .

١٥ ـ يعفي الفريق الثالث الفريق الأول من أن يوجه اليه أي بلاغ أو اشعار أو خطاب، ينشأ عن هذا العقد، ما عدا الاشعار الذي بموجبه يطلب اليه أن يقوم بما تعهد به، بموجب هذا العقد .

١٦ ـ يصرح الفريقان الثاني والثالث بغية تنفيذ ما تعهدا به بموجب هذا العقد :

أ ـ أن الفريق الثاني يختار محل اقامته في :

وان الفريق الثالث يختار محل اقامته في :

وتقبل جميع التبليغات على أي من هذين العنوانين، وانهما يخضعان للقوانين والأنظمة النافذة في ..... لأجل تسديد كل التزام يكونان ملتزمين به للفريق الأول، لأي سبب كان، ويسقطان حقوقهما مقدما في اثارة أي دفع يتعلق بعدم الصلاحية، بالاستناد الى كون محل اقامتهما، أو مسكنهما، في مكان آخر .

ب ـ انهما يوافقان مقدما، رغم كل ما جاء في الفقرة السابقة، على صلاحية أية محكمة يختارها الفريق الأول، للفصل في أي نزاع أو ادعاء ينشأ من هذا العقد، ويسقطان حقوقهما مقدما بالاعتراض على صلاحية واختصاص المحكمة، التي يختارها الفريق الأول .

جـ ـ انهما يوافقان على أن يكون للفريق الأول، الحق في أن ينفذ ضدهما، مجتمعين ومنفردين، كل حكم أو قرار يصدر لمصلحته، واما على جميع ممتلكاتهما أو ممتلكات أحدهما، المنقولة وغير المنقولة معا، واما على كل من هذه الممتلكات المذكورة على حده، وفقا لاختياره المطلق، دون أن يتبع أي ترتيب بينهما، حتى ولو كان القانون ينص على مثل هذا الترتيب اذ انهما يسقطان حقوقهما مقدما، في اثارة أي اعتراض كان بهذا الخصوص .

١٧ ـ يتعهد الفريق الثاني بأن يودع لدى الفريق الاول ـ اذا طلب اليه ـ كمبيالات تجارية والقيمة ضمان. كتأمين اضافي للمبلغ الذي قد يلتزم به الفريق الثاني تجاه الفريق الأول، لا يقل مجموع قيمتها عن نسبة ( ) من أصل قيمة هذا العقد .

الفريق الثالث
(الكفيل)

الفريق الثاني

Digitized by Birzeit University Library

وتعتبر هذه الكمبيالات بمجرد تظهيرها للفريق الأول على الصورة المذكورة، ملكا مطلقا للفريق الأول، ويحق له بدون أي قيد أو شرط، تحصيل قيمتها بالطرق الودية، أو اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كافة الموقعين والضامنين والمظهرين، والمخاصمة لدى المحاكم النظامية والشرعية بجميع درجاتها ولدى المحكمين، ويحق له توجيه البروتستو الى المدينين والضامنين والدخول في طوابق الافلاس، وطلب اعلان افلاسهم، اذا اقتضى الأمر، وذلك في كافة الإجراءات التي يستلزمها القانون .

٢٠ ـ اذا تم الاتفاق على هذا العقد، من أجل تمويل أعمال أو تعهدات أو التزامات، يقوم بها الفريق الثاني لمصلحة الدوائر الرسمية أو الافراد، فإن الفريق الثاني يتعهد بتحويل كافة حقوقه في هذه الالتزامات الى الفريق الاول، والتنازل عنها له ضمانا لهذا العقد، ويتعهد بالتوقيع على كافة المعاملات الرسمية والقانونية، التي يطلب الفريق الأول منه توقيعها، وفقا للشروط الخاصة التي يضعها الفريق الأول لهذه الغاية، وتعتبر جزءاً لا يتجزا من هذا العقد، ولا يحق للفريق الثاني أن يتصرف فيها، أو بأي جزء منها بدون موافقة الفريق الأول الخطية، وقبل تسديد قيمة هذا الاعتماد نهائياً .

٢١ ـ يكون هذا العقد صحيحا لا نقص فيه، في حالة موافقة الفريق الأول على عقده بينه وبين الفريق الثاني وحدهما بدون ضمانة الفريق الثالث، وفي هذه الحالة لا تؤخذ المواد الواردة في العقد بشأن الفريق الثالث، بعين الاعتبار .

٢٢ ـ اذا نشأ خلاف ناشىء عن تطبيق أحكام هذا العقد و/أو متعلق به، يحق للفريق الأول عرض الخلاف على ثلاثة محكمين، يتم اختيارهم على الوجه التالي : ـ

ـ حكما يختاره الفريق الأول .

ـ حكما يختاره الفريق الثاني .

ـ حكما تختاره غرفة تجارة و / أو صناعة .....

وفي حالة اعتذار غرفة تجارة و / أو صناعة ..... عن اختيار المحكم الثالث، يقوم المحكمان المختاران من قبل الفريقين باختياره، فإن تعذر ذلك تقوم المحكمة المختصة بتعيينه، وفقا لأحكام قانون التحكيم المعمول به في ..... .

ويتم الفصل في النزاع على أساس الشريعة الإسلامية، ويكون حكمهم، سواء صدر بالاجماع أم بالاغلبية، ملزما للفريقين، وغير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن الجائزة قانونا .

وفي حالة عدم توفر الاغلبية، يحال الخلاف موضوع التحكيم الى المحاكم النظامية .

وتكون المحاكم ..... النظامية هي المختصة دون سواها بالفصل في أية طلبات و / أو قضايا تنشأ بمقتضى التحكيم و / أو ناشئة و / أو متعلقة به و / أو بهذا العقد .

٢٣ ـ تسري أحكام القانون المدني ..... والأنظمة المرعية الاخرى على هذا العقد، فيما عدا ما نص عليه من اتفاق بين الطرفين .

٢٤ ـ حرر هذا العقد على نسختين أصليتين موقعتين من قبل الفريقين بارادة حرة خالية من العيوب الشرعية والقانونية بتاريخ / / هـ ، الموافق / / م، ويسقط الفريق الثاني حقه في الادعاء بكذب الاقرار و / أو أي دفع شكلي و / أو موضوعي، ضد ما جاء في هذا العقد .

الفريق الثالث	الفريق الثاني	الفريق الاول
(الكفيل)	(الآمر بالشراء)	(البنك الاسلامي العربي)

Digitized by Birzeit University Library

بسم الله الرحمن الرحيم

البنك الإسلامي العربي

ش.م.ع.

ملحق عقد بيع مرابحة للآمر بالشراء

الفريق الأول (البـائع) : البنـك الإسـلامي العـربي

الفريق الثاني (المشتري) : .....

الفريق الثالث (الكفيل/الكفلاء) : .....

.....

.....

.....

وصف المبيع : .....

عطفاً على عقد بيع مرابحة للآمر بالشراء المبرم ما بين الفرقاء المذكورين أعلاه بتاريخ ..... ، ولما كان الفريق الأول قد اشترى البضـاعة الموصوفة أعلاه وباعها للفريق الثاني فقد حرر كمبيالة/كمبيالات لأمر الفريق الأول بثمن المبيع وبكفالة الفريق الثالث ، ولما كان الفرقاء قد اتفقـوا على تقسيط قيمـه هذه الكمبيالة/الكمبيالات وفقاً لما هو مذكور أدناه ، فقد تم الاتفاق بينهم على ما يلي : ـ

١ ـ يعتبر هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من عقد المرابحة الأصلي المشار اليه أعلاه منفذاً له ويقرأ هذا الملحـق مع العقد الأصلي قراءة واحدة .

٢ ـ يوافق الفريق الأول الفريقين الثاني والثالث على تقسيط الكمبيالة / الكمبيالات وفـق ما هو وارد في البند (٣) أدناه لتسهيل تنفيذ التزامهما في الوفاء ، علماً بأن هذا التقسيط لا يعتبر استبدالاً للكمبيالة/ الكمبيالات ولا يحل محلها ولا يقوم مقامها ، ويبقى حق الفريق الأول قائماً بالمطالبة بالكمبيالة/الكمبيالات أمام القضاء المختص بوصفها أداة المديونية .

٣ ـ يلتزم الفريق الثاني بتسديد ثمن المبيع على أقساط شهرية ( ) قسطاً مقدار كل منها :

فلس دينار

ويستحق كل قسط منها في اليوم من كل شهر اعتباراً من ولغاية ١٩

٤ ـ كفل الفريق الثالث الفريق الثاني بصورة التكافل والتضامن بسداد ثمن المبيع كفالة مستمرة بالاستحقاق وبعده الى حين سداد كامل ثمن المبيع .

٥ ـ ويشترط في حالة التخلف عن دفع قسط من الأقساط في موعد استحقاقه كاملاً ، حلول أجل سائر الأقساط اللاحقة له في الاستحقاق ، سـواء الأقساط المتعلقة بالكمبيالة التي جرى التخلف عن دفع قسط من أقساطها في موعد استحقاقه كاملاً أو الأقساط المتعلقة بالكمبيالات الاخرى اللاحقة الاستحقاق زمنياً للكمبيالة المشار اليها ، ويترتب على ذلك حلول أجل الكمبيالة / الكمبيالات بواقعة التخلف عن الدفع المبحوث عنها أعلاه ، ويصار الى المطالبة بكامل مبلـغ الكمبيالة / الكمبيـالات أو برصـيدها حسب الحال .

٦ ـ حرر هذا العقد في بتاريخه / / هـ وفق / / م موقعاً من الفرقاء بإرادة حرة خالية من العيوب الشرعيـة والقانونية .

ويسقط الفريقان الثاني والثالث الإدعاء بكذب الإقرار و/أو الظروف التي أحاطت بتنظيم هذا العقـد و/أو مرور الزمن و/أو أي دفع شكلي و/أو موضوعي ضد ما جاء به .

الفريق الثالث/الكفيل	الفريق الثاني/المشتري	الفريق الأول/البائع

Digitized by Birzeit University Library

نموذج طلب تمويل عملية بأسلوب المضاربة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

بنك.....
فرع.....
للمعاملات الإسلامية

السيد/مدير بنك..... المحترم
فرع.....
للمعاملات الإسلامية

(طلب تمويل عملية بأسلوب المضاربة الشرعية)

نتشرف بأن نعرض على سيادتكم العملية الآتية (بصفتكم رب مال)، للتكرّم بتمويلها بأسلوب المضاربة الشرعية، وسنقدم من جانبنا خبرتنا في مجال العمل بالإضافة الى مخازننا ومعارضنا، بصفتنا رب عمل (مضارب)، وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: موضوع العملية:

.....
.....
.....

ثانياً: دراسة الجدوى العملية:

مسلسل	البيـــــــان	التكلفة بالجنيه
	إجمالي التكلفة	

Digitized by Birzeit University Library

ثالثاً: الأرباح المنتظرة أن شاء الله وكيفية توزيعها:

١) حصة رب المال (البنك) ٪

٢) حصة المضارب (العميل) ٪

رابعاً: المدة القصوى اللازمة لتنفيذ العملية وسداد مستحقات البنك:

. . . . . .

. . . . . .

خامساً: الضمانات المقدّمة من المضارب (العميل):

١) رهن عقاري (رسمي/حيازي) لصالح البنك على العقار المملوك للمضارب الكائن بمدينة موضوع الصك رقم ( ) الصادر من بتاريخ / /

٢) كفيل مليء هو . . . . . .

٣) تنازل نهائي عن مستحقات المضارب البالغة . . . . . جنيه (فقط وقدره . . . . . جنيه) لدى . . . . . وغير قابل للالغاء إلّا بموجب كتاب يشترك في توقيعه البنك.

٤) خطاب ضمان مصرفي صادر من بنك . . . . . فرع . . . . . بمبلغ وقدره . . . . . جنيه (فقط وقدره . . . . . جنيه)، وساري المفعول حتى . . . . . (بعد انتهاء مدة المضاربة بشهر على الأقل).

٥) كمبيالة لأمر البنك بمبلغ وقدره . . . . . جنيه (فقط وقدره . . . . . جنيه) حق / / (في تاريخ انتهاء المضاربة).

٦) وثيقة تأمين باسم البنك صادر من شركة . . . . . (للتأمين الإسلامي) بمبلغ وقدره . . . . . جنيه (فقط وقدره . . . . . جنيه) سارية المفعول حتى / / (بعد نهاية مدة المضاربة بشهر على الأقل).

٧) إيداع كمبيالات للتحصيل مسحوبة على عملاء ممتازين بمبلغ . . . . . جنيه (فقط وقدره . . . . . جنيه). وتضمن سداد قيمتها.

٨) . . . . . .

٩)

Digitized by Birzeit University Library

١٠) .....

١١) .....

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

مقدمة

الاسم:

العنوان:

رقم الهاتف:

التوقيع:

Digitized by Birzeit University Library

نموذج
عقد المضاربة

بنك .....

فرع : .....

للمعاملات الإسلامية

عقد مضاربة

بسم الله الرحمن الرحيم

(عقد مضاربة)

إنه في يوم / / ١٤ هـ الموافق / / ١٩ بمدينة .....

حرر بين كل من :

١) بنك ..... ، فرع ..... للمعاملات الإسلامية، ويمثّله في هذا العقد السيد/ ..... بصفته مدير الفرع. وعنوانه مقر الفرع الكائن .....

(طرف أول)

ويشار اليه في هذا العقد بـ «البنك»

٢) .....

.....

وعنوانه : .....

(طرف ثاني)

ويشار اليه في هذا العقد بـ «العميل»

Digitized by Birzeit University Library

تمهيد

لما كانت أحكام الشريعة الإسلامية الغراء قد أوضحت أن من بين الاستثمارات الحلال المضاربة الشرعية، وهي أحد شركات الفقه الإسلامي، وتتكون من طرفين، المال من جانب، والعمل من جانب آخر، وصاحب المال يسمى (رب المال)، والقائم بالعمل والاستثمار يسمى (المضارب).

ولما كان بنك ..... فرع ..... للمعاملات الإسلامية، ويمثله السيد/ ..... يرغب في استثمار أمواله بطريق المضاربة الشرعية.

ولما كان العميل شركة/منشأة غرضها .....
.....
وترغب في تمويل: .....
.....

وحيث إنه لما كان قد اتضح من الدراسات أن صافي الأرباح المنتظرة في هذا المجال تبلغ ٪ (.....) سنوياً بإذن الله.

فقد اتفق البنك مع العميل على أن يقوم الأول بتمويل الثاني بمبلغ ..... جنيه (فقط وقدره ..... جنيه) بصفته البنك في هذه الحالة رب المال، ويقوم العميل باستثمار هذا المال طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في الغرض المتفق عليه، والذي لا يخرج عن النشاط المبين بالتمهيد الوارد بهذا العقد وبصفته في هذه الحالة (مضارب).

فقد أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف واتفقا على ما يلي:

مادة (١)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

مادة (٢)

مدة هذا العقد ..... تبدأ من

Digitized by Birzeit University Library

مادة (٣)

اتفق الطرفان على أن يكون حجم التمويل الذي يقدمه البنك في حدود مبلغ جنيه (فقد وقدره ..... جنيه)، وأي تجاوزات لهذا المبلغ أو تجديد لمدة هذا العقد يجب أن يكون بموجب اتفاق كتابي جديد يوقعه الطرفان خلال مدة أقصاها شهر واحد قبل تاريخ انتهاء هذا العقد.

مادة (٤)

يقبل البنك أن يقوم بتمويل العميل بنظام المضاربة وفق القواعد الشرعية على أن يلتزم العميل باستخدام المبالغ المشار اليها في المادة الثالثة من هذا العقد في عملياته ونشاطه الوارد بصدد هذا العقد فقط، وأن يكون عمله في إطار أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

مادة (٥)

ما يقوم به البنك من خدمات مصرفية لقاء أجر يعتبر من المصاريف الفعلية التي تخصم من الربح قبل توزيعه، ويلتزم العميل بأن تتم كافة العمليات المصرفية بهذا العقد لدى فروع المعاملات الإسلامية لبنك.....

مادة (٦)

اتفق الطرفان على أن يكون توزيع الأرباح الناتجة عن عملية المضاربة المذكورة ما يلي:

١) للمضارب (العميل) .....

٢) لرب العمل (البنك) .....

.....

مادة (٧)

اتفق الطرفان على أنه في حالة الخسارة (لا قدّر الله) فيتحملها البنك (رب المال) ويكفي المضارب (العميل) خسارة جهده، ما لم يكن العميل (المضارب) قد أساء الاستعمال أو قصر في حفظ المال، أو خالف ما اشترطه عليه البنك، أو استثمر المال على غير أحكام الشريعة الإسلامية، وفي تلك الحالات يلتزم العميل (المضارب) بضمان الخسارة الناتجة عن ذلك فضلاً عن حق البنك

Digitized by Birzeit University Library

مادة (٨)

من المتفق عليه بين الطرفين أنه في حالة التزام العميل (المضارب) بضمان المال شرعاً على النحو الوارد في هذا العقد فإن كفيله في الضمان:

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

مادة (٩)

من المتفق عليه بين الطرفين أنه إذا ما رأى البنك، في أي وقت أن الضمانات المقدمة اليه غير كافية لضمان أمواله فإن العميل (المضارب) يلتزم بأن يقدم الى البنك الضمانات الإضافية التي يطلبها، وذلك خلال أسبوع واحد من تاريخ طلبها، والا اعتبر امتناعه إخلال من جانبه بالتزامه يبيح للبنك فسخ العقد.

مادة (١٠)

يقرّ العميل (المضارب) بمسؤوليته الكاملة عن المواصفات الخاصة بالسلع موضوع المضاربة، ويتعهد بأن يتحرى الدقة الكاملة عند شرائها واتباع الأساليب العلمية في عمليات التخزين والتسويق.

مادة (١١)

يتعهد العميل (المضارب) بإمساك سجلات منتظمة خاصة بهذه العملية، ويتعهّد بتمكين مندوبي البنك من الإشراف على شؤون المضاربة والاطلاع على السجلات وإجراء المراجعة المستندية والحسابية وجرد المخازن في أي وقت دون أدنى اعتراض منه وكذلك الالتزام بتعليمات البنك وتوجيهاته.

مادة (١٢)

يتعهد العميل (المضارب) بموافاة البنك بمركز مالي وحساب متاجرة وتقرير عن (سير العمل/ تصريف البضائع/ موضوع المضاربة)، وذلك للتأكد من صحة المركز المالي للعميل ومن أن أموال المضاربة مستخدمة في الغرض

Digitized by Birzeit University Library

مادة (١٣)

في حالة تأخر العميل (المضارب) في تقديم المركز المالي أو التقرير الدوري عن موعده للمحاسبة، تخفض حصته في الأرباح بنسبة مدة التأخير منسوبة الى مدة المضاربة.

مادة (١٤)

يتعهد العميل (المضارب) بعدم إجراء أي رهن أو امتياز على أي من أصوله الثابتة أو المنقولة إلاّ بعد الحصول على موافقة كتابية من البنك بذلك، كما يقر الاّ يعهد لغيره بشؤون المضاربة وألاّ يخلط ماله بمال المضاربة بدون موافقة كتابية من البنك وإلاّ جاز للبنك فسخ هذا العقد.

مادة (١٥)

أي نزاع ينشأ بسبب تنفيذ هذا العقد أو عند تفسير أي شرط من شروطه يكون الفصل فيه من اختصاص هيئة تحكيم وفقاً للقانون.

مادة (١٦)

حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

طرف أول	الطرف الثاني
(البنك)	(العميل)
التوقيع: مدير بنك	الاسم:
فرع.....	التوقيع:
للمعاملات الإسلامية	

الشهود

شاهد أول	شاهد ثاني
الاسم:	الاسم:
العنوان:	العنوان:
التوقيع:	التوقيع:
إثبات الشخصية:	إثبات

Digitized by Birzeit University Library

نموذج عقد المشاركة

بنك .....
فرع .....
للمعاملات الإسلامية

عقد مشاركة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنه في يوم / / الموافق / / بمدينة .....

حرر بين كل من:

أولاً: بنك .....
فرع ..... للمعاملات الإسلامية، ويمثّله في هذا العقد السيد/ ..... بصفته مدير الفرع وعنوانه مقر الفرع الكائن .....

(طرف أول)
ويشار اليه في هذا العقد بـ «البنك»

ثانياً: .....
.....
وعنوانه: .....

(طرف ثاني)
ويشار اليه في هذا العقد بـ «العميل»

تمهيد

بناء على الاتفاق الذي تم بين ممثلي الطرفين بشأن أسس وقواعد التعاون بينهما، وفقاً للأسس الواردة في هذا العقد، وطبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على أساس مشاركة الطرفين في .....
.....
.....

Digitized by Birzeit University Library

فقد أقرّ الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرّف واتفقا على ما يلي:

مادة (١)

يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد.

مادة (٢)

يلتزم الطرفان بتنفيذ هذا الاتفاق اعتباراً من ... ويظل سارياً الى ...

مادة (٣)

يكون رأس مال المشاركة بين طرفي هذا العقد في حدود مبلغ ..... ريال (فقط وقدره ..... جنيه)

.....

حصة البنك ..... ٪ أي مبلغ ..... جنيه

(فقط وقدره ..... جنيه)

حصة العميل ..... ٪ أي مبلغ ..... جنيه

(فقط وقدره ..... جنيه).

مادة (٤)

اتفق الطرفان على أن يكون توزيع صافي عائد عملية المشاركة على النحو التالي:

- ما يعادل ..... ٪ من صافي عائد العملية للعميل مقابل قيامه وموظفيه بالإدارة والعمل.
- يوزع باقي العائد وقدره ..... ٪ بعد ذلك بنسبة حصة مشاركة كل من الطرفين في رأس مال المشاركة.

مادة (٥)

إذا حصلت خسارة (لا قدّر الله) تكون بنسبة مشاركة كل من الطرفين في رأس مال المشاركة، ما لم يثبت أن الخسارة ناتجة عن تقصير العميل القائم بالعمل والإدارة أو أحد تابعية أو موظفيه، أو اساءة الاستعمال أو مخالفة الشروط المتفق عليها فيتحمّل العميل الخسارة حينئذ بالكامل.

Digitized by Birzeit University Library

مادة (٦)

يلتزم العميل بتقديم تقرير شهري بقيمة المباع من البضائع و/أو ماتم تنفيذه من عملية المقاولة موضوع المشاركة/كما يلتزم بسداد ما يخص البنك من حصته في التمويل والعائد بنسبة ما يتم تصريفه من البضاعة أو أنجز من العمل مع حق البنك في المراجعة المستندية دون أدنى معارضة من العميل.

مادة (٧)

تخفض حصة العميل في الإدارة بنسبة مدة التأخير منسوبة الى مدة المشاركة، وكذا بنسبة قيمة المتبقي من البضاعة أو الأعمال التي لم تتم منسوبة الى إجمالي قيمة البضاعة/أو قيمة العملية في أي من الحالتين الآتيتين:

أ) تأخر العميل في تقديم التقرير عن موعده للمحاسبة عما صرفه من بضاعة أو ما تمّ إنجازه من أعمال.

ب) تأخر العميل في تصريف البضاعة أو تسليم العملية خلال المدة المحددة للمشاركة.

مادة (٨)

في حالة تصريف العميل للبضاعة أو تسليم العملية موضوع المشاركة وسداد مستحقات البنك كاملة في مدة تقلّ عن المدة المحددة بهذا العقد لانتهاء عملية المشاركة بشهر واحد على الأقل تزاد حصته في الإدارة بنسبة مدة التخفيض الى المدة الكليّة للعقد.

مادة (٩)

يلتزم العميل بعدم بيع البضائع موضوع عملية المشاركة بأسعار تقلّ عن أسعار البيع المتفق عليها الواردة بدراسة هذه العملية.

كما أنه في حالة إذا ما استدعى الأمر البيع بأقل من الأسعار المذكورة آنفاً فإن العميل يلتزم بالحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك على ذلك، وفي حالة عدم الحصول على الموافقة يكون العميل ملتزماً بأن يسدد للبنك الفرق ما بين قيمة الأسعار الواردة بالدراسة والأسعار الأقل التي تمّ البيع

Digitized by Birzeit University Library

مادة (١٠)

يلتزم العميل بنظم الاستيراد ولوائحها التنفيذية وكذا القرارات الخاصة بتحديد نسب الربح إن وجدت، ويتحمّل وحده كافه آثار أي مخالفة للأنظمة المعمول بها في البلاد في هذا الصدد بما في ذلك كافة المسؤوليات والالتزامات أو العقوبات. . . الخ دون أن يكون له أدنى حق في الرجوع على البنك في هذا الشأن.

مادة (١١)

يتحمّل العميل وحده أية مصروفات أخرى غير واردة بتفاصيل بنود رأس مال المشاركة، وكذا كافة المصاريف في حالة الغاء الاعتماد المستندي أو رفض المورد للمواد الموردة، أو رفض صاحب العمل قبول الأعمال المنفذة.

مادة (١٢)

يتحمّل العميل وحده أي غرامات تأخير، أو مخالفات نتيجة عدم التزامه بالشروط الواردة بعقد المقاولة أو أمر التوريد.

مادة (١٣)

يلتزم العميل بتقديم إيصال أمانة بكامل قيمة البضاعة للبنك مقابل استلامه لها أو لمستندات الشحن المتعلقة بها.

مادة (١٤)

يلتزم العميل بالتأمين على معداته ومخازنه والبضاعة ضد كافة الأخطار مثل (السطو والحريق وخيانة الأمانة. . . . . الخ) لصالح البنك وتقديم الوثيقة الدالة على ذلك قبل تنفيذ العملية، كما يلتزم بتجديد الوثيقة دورياً حتى نهاية مدة المشاركة.

مادة (١٥)

اتفق الطرفان على أن يكون للبنك الحق في جرد البضائع والمراجعة المستندية والمحاسبية للعملية موضوع التعاقد في أي وقت يشاء بواسطة مندوب من قبله ويتعهد العميل بتمكين مندوبي البنك من ذلك دون أدنى اعتراض. كما يقرّ العميل بالتزامه

Digitized by Birzeit University Library

بالتعليمات والتوجيهات التي تصدر اليه من البنك بخصوص المشاركة.

مادة (١٦)

يلتزم العميل بإيداع كافة متحصلاته عن العملية موضوع التعاقد سواء نقداً أو بأوراق تجارية للتحصيل والإضافة لحساب هذه العملية لدى البنك.

مادة (١٧)

يلتزم العميل بموافاة البنك بتنازل رسمي مقبول عن مستحقاته لدى الغير في أمر التوريد/أو عقد المقاولة وغير قابل للإلغاء أو النقض إلاّ بموافقة كتابية من البنك على ذلك ويقوم البنك بحجز نسبة.....٪ من قيمة المستخلص لحين إجراء المحاسبة النهائية.

مادة (١٨)

للبنك الحق في استلام المبالغ التي تستحق عن العملية موضوع التعاقد من الجهات الملتزمة بها مباشرة وإيداعها في حساب المشاركة، ومن أجل ذلك يلتزم العميل بتقديم موافقة كتابية من الجهات التي تستحق قبلها تلك المبالغ بتحويل قيمتها الى البنك مباشرة، كما يكون للبنك حق الاتصال المباشر بتلك الجهات ومطالبتها بما هو مستحق قبلها سواء ودياً أو قضائياً دون أدنى اعتراض من العميل.

ويحق للبنك أن يحفظ أو يحجز تحت يده أية أوراق أو مبالغ أو مستندات قابلة للتظهير أو أية أموال أو مستندات مالية خاصة بالعميل في حيازة البنك وتحت تصرّفه أو عملائه في حالة تأخّر العميل عن سداد نصيب البنك في الميعاد المتفق عليه، وللبنك الحق في الرجوع على كافة أموال العميل بكافة الطرق النظامية لاسترداد أمواله ومستحقاته.

مادة (١٩)

يحق للبنك مطالبة العميل بأن يقدّم أية ضمانات إضافية يقبلها البنك (في حالة إذا ما رأى البنك أن الضمانات المقدّمة اليه غير كافية)، وعلى العميل تقديم تلك الضمانات في خلال أسبوع واحد من تاريخ إخطاره كتابة بذلك، ويلتزم العميل بتقديم ما يطلب منه في هذا الشأن دون أن يكون له أدنى حق في الاعتراض.

Digitized by Birzeit University Library

مادة (٢٠)

أي نزاع ينشأ بسبب تنفيذ هذا العقد أو عند تفسير أي شرط من شروطه يكون الفصل فيه من اختصاص هيئة تحكيم وفقاً للقانون.

مادة (٢١)

يقرّ كل من المتعاقدين صراحة باتخاذه محلاً مختاراً له بعنوانه الموضح بصدر هذا العقد، وجميع المراسلات والإعلانات التي ترسل له على العنوان المذكور تعتبر صحيحة.

مادة (٢٢)

حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

الطرف الأول
(البنك)

التوقيع: مدير بنك.....
فرع.....
للمعاملات الإسلامية

الطرف الثاني
(العميل)

الاسم:

التوقيع:

الشهود

شاهد أول

الاسم:
العنوان:
التوقيع:
رقم إثبات الشخصية:

شاهد ثاني

الاسم:
العنوان:
التوقيع:
رقم إثبات الشخصية:

Digitized by Birzeit University Library

عن أبي هريرة رفعه قال :

« ان الله يقول أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما » .

رواه أبو داود

البنك الإسلامي العربي

ش.م.ع

عقد مشاركة متناقصة

بين : البنك الاسلامي العربي ش.م.ع فرع ..... والمسمى فيما بعد الفريق الاول .

والسيد / السادة : ..... والمسمى / المسمون فيما بعد الفريق الثاني .

لما كان الفريق الثاني يملك قطعة الأرض رقم نوع حوض رقم ..... من القرية / المدينة .....

القضاء / المحافظة ..... والبالغة مساحتها

متر مربع دونم

..... وهي بوضعها الحالية خالية من أية حقوق عينية أصلية أو تبعية .

وبما أن الفريق الثاني يرغب في استثمار قطعة الارض الموصوفة أعلاه، وذلك عن طريق انشاء ..... ، على أساس قيام الفريق الأول بتمويل تنفيذ البناء المطلوب تمويلاً كليا أو جزئيا حسب ما هو مدون في هذا العقد .

فقد تم الاتفاق بين الفريقين المتعاقدين على ما يلي :

١ ـ ايفاء بالغايات المقصودة في هذا العقد، وبالاضافة الى ما ورد في المقدمة أعلاه، يكون للكلمات الآتية المعاني المخصصة لها أدناه، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

أ ـ تشمل كلمة (البنك) مركز البنك الاسلامي العربي ش. م. ع ، أو أي فرع من فروعه، أو كليهما معا .

ب ـ تشمل كلمة (المصاريف) نفقات الطوابع والبريد والهاتف والتلغراف والتلكس، والرسوم على اختلاف أنواعها، وأتعاب المحاماة، وغيرها مما يتكلفه البنك فيما يعلق بتنفيذ هذا العقد .

جـ ـ تشمل عبارة (المكتب الهندسي) المكتب الذي يعتمده الفريق الأول، أو يوافق على قيامه بأعداد الدراسات والمخططات وأية خدمات هندسية أخرى قد يكلف بها .

د ـ تشمل عبارة (المخططات الهندسية) المخططات المعدة من المكتب الهندسي الواردة في الفقرة (جـ) وتعتبر هذه المخططات جزءا لا يتجزأ من هذا العقد .

هـ ـ تشمل عبارة (المهندس المشرف) المهندس المرخص الذي يشرف على أعمال الانشاءات، حتى تكون معدة للاستغلال، والذي يعتمده الفريق الأول أو يوافق عليه .

و ـ تشمل عبارة (التمويل بطريق المشاركة المتناقصة) دخول الفريق الأول بصفة شريك ممول في المشروع موضوع هذا العقد، حسب المخططات المعدة من المكتب الهندسي الوارد في الفقرة (جـ)، على أساس شروط هذا العقد .

٢ ـ تعتبر مقدمة هذا العقد جزءا لا يتجزأ منه .

٣ ـ يقر الفريق الثاني أنه قد اطلع على عقد التأسيس، والنظام الأساسي، ويلتزم به في تعامله معه، وذلك على أساس التعامل الشرعي الحلال .

Digitized by Birzeit University Library

٤ ـ يلتزم الفريق الثانى أن يقوم برهن قطعة الأرض الموصوفة أعلاه بالدرجة الاولى لصالح الفريق الاول، وذلك لحين استيفاء الفريق الاول جميع حقوقه المترتبة في ذمة الفريق الثانى الناشئة و / أو المتعلقة بهذا العقد .

٥ ـ يوافق الفريق الاول على تمويل الفريق الثانى بطريق المشاركة المتناقصة، لاقامة الانشاءات الواردة في المخططات الهندسية المبينة في البند (١ / د)، بتقديم مبلغ حدة الاقصى
، ليتم دفعه وفق شروط هذا العقد .

٦ ـ ١ ـ يلتزم الفريق الثانى بدفع جميع المصاريف الادارية، وأتعاب المكتب الهندسي، والمهندس المشرف، ورسوم الترخيص، والرسوم والضرائب الحكومية والبلدية، ورسم التأمين العقاري وفكه، وأية نفقات أخرى يقررها أو يوافق عليها الفريق الاول، من موارده الاخرى الخاصة مباشرة الى الجهات ذات العلاقة .

ب ـ وفي حالة امتناع الفريق الثانى عن الدفع لاي سبب كان، ومع الاحتفاظ بجميع حقوق الفريق الاول المنصوص عليها في هذا العقد الناشئة و / أو المتعلقة باخلال الفريق الثانى بهذا الالتزام يحق للفريق الاول أن يدفع أيا من الالتزامات المشار إليها أعلاه، وقيدها على حساب الفريق الثانى لديه، اذا رأى ذلك مناسبا .

٧ ـ يدفع الفريق الاول مقدار التمويل المتعاقد عليه الى الفريق الثانى أو متعهد البناء، بموجب تعليمات بالصرف اليه، موقعة من الفريق الثانى، وعلى مراحل، وفق انجاز كل مرحلة على حده .

ويحق للفريق الاول أن يطلب أن تكون الدفعات مسبوقة بتقرير من المكتب الهندسي أو من المهندس المشرف، أو كليهما معا، كما يحق له الامتناع عن الدفع حتى يستوثق من صحة مرحلة الانجاز وأحقية الدفعة المتعلقة بها .

٨ ـ يكون حق استغلال منفعة البناء مفوضا الى الفريق الاول، تفويضا مطلقا عاما شاملا، ولا يجوز للفريق الثانى الرجوع عن هذا التفويض، لتعلق حق الفريق الاول به، ووفق ما يلي :

أ ـ يكون للفريق الاول الحق منفردا في ابرام عقود الايجار، وتحديد شروطها، وله أن يستأنس برأي الفريق الثانى، اذا رأى ذلك مناسبا .

ب ـ عقود الايجار التي يبرمها الفريق الاول بموجب هذا العقد، تكون ملزمة للفريق الثانى، حتى بعد انتهاء تنفيذ هذا العقد .

جـ ـ يتعهد الفريق الثانى بعدم القيام بأي تصرف أو اجراء قانونى على قطعة الارض الموصوفة أعلاه (على البناء أو الابنية المقامة عليها) يتعارض أو يعرقل تنفيذ شروط هذا العقد، مثل البيع أو الرهن أو الايجار أو أي حق من الحقوق المتفرعة عن حق الملكية وغيرها من التصرفات القانونية التي قد تتعارض مع الحق الذي يعطيه هذا العقد للفريق الاول .

د ـ الحقوق المترتبة للفريق الاول بموجب هذا العقد، يلتزم بها الفريق الثانى وخلفه العام .

هـ ـ يتقاضى الفريق الاول نسبة ( ) بالمائة (بالمائة) من اجمالي كل ايراد ربحا له، سواء أكان الايراد بدل ايجار أو بدل مفتاحية أو بدل خلو أو غير ذلك .

و ـ يكون للفريق الثانى نسبة ( ) بالمائة (بالمائة) من اجمالي كل ايراد ربحا له، سواء أكان الايراد بدل ايجار أو بدل مفتاحية أو بدل خلو أو غير ذلك، حيث يقبضه الفريق الاول ليقيده في حساب خاص بأسم الفريق الثانى لديه .

ز ـ يحق للفريق الاول أن يقيد على الحساب الخاص المفتوح بأسم الفريق الثانى لديه، أية مصاريف أو نفقات أو التزامات، يدفعها الفريق الاول حسب شروط هذا العقد، حيث يكون الرصيد المتبقي مخصصا لتسديد أصل ما قدمه الفريق الاول من تمويل، وعند تسديد مبلغ التمويل بكامله تؤول الارض وما عليها من بناء و / أو أية حقوق و / أو التزامات ناشئة و / أو متعلقة بهذا العقد الى الفريق الثانى .

ح ـ يجوز للفريق الاول أن يدفع الى الفريق الثانى جزءا من باقي الايرادات المقيدة في الحساب الخاص المذكور في الفقرة (و) ويبقى الرصيد المحتفظ به مخصصا للتسديد حسب شروط هذا العقد .

Digitized by Birzeit University Library

ط ـ مدة هذا العقد تبدأ من

٩ ـ اذا تخلف الفريق الثانى عن القيام بأي التزام من الالتزامات المنصوص عليها في هذا العقد، يحق للفريق الاول أن يقوم مقامه ويؤدي الالتزام الذي تخلف الفريق الثانى عن ادائه، ويحسم ذلك من حقوق الفريق الثانى ان وجدت، أو تقيد على حسابه، بالاضافة الى أية مصاريف أخرى أو أتعاب للفريق الاول، أو أي عطل وضرر يلحق بالفريق الاول من جراء ذلك، والعودة عليه في أية حال بالقيد على حسابه دون اخطار عدلي

١٠ ـ اذا تخلف الفريق الثانى عن اتمام البناء وفق المخططات الهندسية يحق للفريق الاول أن يقوم مقامه، ويكمل البناء الذي تخلف الفريق الثانى عن اكماله، ويحسم ذلك من حقوق الفريق الثانى ان وجدت، أو تقيد على حسابه، بالاضافة الى أية مصاريف أخرى أو أتعاب للفريق الاول، أو أي عطل وضرر لحق الفريق الاول من جراء ذلك، والعودة على الفريق الثانى في أية حال، بالقيد على حسابه دون اخطار عدلي .

١١ ـ يحق للفريق الاول أن يطلب كفيلا يكفل الفريق الثانى في كافة الحقوق العائدة و / أو التي ستعود للفريق الاول و / أو الناشئة و / أو المتعلقة بهذا العقد وتكون كفالة الكفيل مطلقة وبصورة التكافل والتضامن مع الفريق الثانى، في كل ما يتعلق بهذا العقد، وأية التزامات مترتبة عليه

١٢ ـ أ ـ يحق لاجراء أية تعديلات على هذا العقد ومن حين الى آخر باتفاق الفريقين . كما يحق للفريق الاول وقف العمل بهذا العقد بارادة منفردة، اذا تبين له عدم جدوى الاستمرار في التمويل و/أو اذا خالف الفريق الثانى أي شرط من شروط هذا العقد و/أو اذا تخلف عن القيام بأي التزام من الالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا العقد . وللفريق الاول الحق بطرح سند وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين للتنفيذ وفق الاصول، دون أن يكون للفريق الثانى أي حق في الطعن، بأية صورة من صور الطعن، أمام القضاء أو المراجع الادارية أو أية جهات رسمية ذات علاقة .

ب ـ يكون للفريق الاول الحق في حالة انتهاء مدة العقد، وامتناع الفريق الثانى عن تسديد رصيد ما عليه من الحقوق الناشئة و/أو المتعلقة بهذا العقد وتطبيقاته من موارده الاخرى، طرح سند وضع الاموال غير المنقولة تأمينا للدين للتنفيذ وفق الاصول، دون أن يكون للفريق الثانى أي حق في الطعن بأية صورة من صور الطعن أمام القضاء أو المراجع الادارية أو أية جهات رسمية ذات علاقة .

١٣ ـ يصرح الفريقان الاول والثانى بما يلي :

أ ـ أن الفريق الاول اختار محل اقامته في

ب ـ أن الفريق الثانى اختار محل اقامته في

وذلك لغايات أية اشعارات أو تبليغات أو اخطارات عدلية أو قضائية .

١٤ ـ يكون الفريق الثانى ملزما بضريبة الدخل عن الارباح التي عادت له بموجب هذا العقد، سواء التي استوفاها أو التي قيدت في الحساب المخصص لتسديد أصل قيمة التمويل، باعتبار هذا المبلغ ربحا للفريق الثانى مخصصا للتسديد من أصل قيمة التمويل المتحقق للفريق الاول .

١٥ ـ يجري تثبيت آرمة بالبيانات التي يعدها الفريق الاول على مكان بارز في البناء، حتى سداد كامل قيمة التمويل .

١٦ ـ ان الفريق الاول معفي من اتخاذ أية إجراءات قانونية من اخطارات عدلية أو سواها لغايات الرجوع على الفريق الثانى، بأية حقوق يدعيها ناشئة و / أو متعلقة بهذا العقد، بما في ذلك الادعاء بالعطل والضرر، وله حق القيد على حساب الفريق الثانى دون اشعار، في جميع الحقوق والالتزامات، سواء أكانت للفريق الاول أو للغير .

وللفريق الاول حق تحديد المدة الزمنية لأي من تطبيقات هذا العقد، اذا لم ينص على أي منها صراحة في الأوراق ذات العلاقة .

١٧ ـ يقر الفريق الثانى بأن دفاتر الفريق الاول وحساباته تعتبر بينة قاطعة [illegible] و / أو متعلقة

Digitized by Birzeit University Library

بهذا العقد وتطبيقاته مهما كانت، مع ما يلحقها من مصاريف، سواء أكانت للفريق الاول أو للغير، ويصرح بأن قيود الفريق الاول وحساباته تعتبر نهائية وصحيحة بالنسبة له، ولا يحق له الاعتراض عليها، كما انه يتنازل مقدما عن أي حق قانوني يجيز له طلب تدقيق حسابات الفريق الاول وقيوده من قبل أية محكمة، أو ابراز دفاتره وقيوده .

وتعتمد الكشوفات المنسوخة عن تلك الدفاتر والحسابات، والتي يصادق المفوضون بالتوقيع عن الفريق الاول على مطابقتها للاصل .

١٨ ـ اذا وقع خلاف ناشىء عن تطبيق أحكام هذا العقد و / أو متعلق به، يحق للفريق الاول عرض الخلاف على ثلاثة محكمين، يتم اختيارهم على الوجه التالي :

ـ حكما يختاره الفريق الاول .

ـ حكما يختاره الفريق الثاني .

ـ حكما تختاره غرفة تجارة و / أو صناعة .....

وفي حالة اعتذار غرفة تجارة و / أو صناعة ..... عن اختيار المحكم الثالث، يقوم المحكمان المختاران من قبل الفريقين باختياره، فإن تعذر ذلك تقوم المحكمة المختصة بتعيينه وفقا لأحكام قانون التحكيم المعمول به في .....

ويتم الفصل في النزاع على أساس الشريعة الإسلامية، ويكون حكمهم، سواء صدر بالاجماع أم بالاغلبية، ملزما للفريقين، وغير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن الجائزة قانونا .

وفي حالة عدم توفر الاغلبية، يحال الخلاف موضوع التحكيم الى المحاكم النظامية .

وتكون محاكم ..... النظامية هي المختصة دون سواها بالفصل في أية طلبات و / أو قضايا تنشأ بمقتضى التحكيم و / أو ناشئة أو متعلقة به و / أو بهذا العقد .

١٩ ـ تسري على هذا العقد أحكام القوانين والانظمة المرعية، فيما عدا ما نص عليه من اتفاق بين الفريقين .

٢٠ ـ وقع هذا العقد من قبل الفريقين بارادة حرة خالية من العيوب الشرعية والقانونية بتاريخ / / هـ ، الموافق / / م ، على نسختين أصليتين، ويسقط الفريق الثاني حقه في الادعاء بكذب الاقرار و / أو أي دفع شكلي و / أو موضوعي، ضد ما جاء في هذا العقد .

الفريق الثاني

الفريق الاول

البنك الاسلامي العربي

ش. م. ع

Digitized by Birzeit University Library

البنك الإسلامي العربي

الإدارة العامة

عقـد إيجـار
ينتهي بالتمليك بطريق الهبة المعلقة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

انه في يوم : / / ١٤هـ الموافق : / / ٢٠٠م

تم الاتفاق فيما بين :

١- البنك الإسلامي العربي - البيرة . مالك المعدات المأجورة - بصفته (طرفاً أول) .

٢- - المستأجر - بصفته (طرفاً ثانياً) .

(تمهيد)

حيث ان الطرف الأول قد تفاهم مع الطرف الثاني على ان يؤجره المعدات الموصوفة فيما بعد ايجاراً منتهياً بالتمليك بطريق الهبة المعلقة ، وعلى ان يتم إبرام عقد هبة معلق على انتهاء مدة عقد الايجار وسداد جميع اقساطه ، فقد اتفق الطرفان على ما يلي :

(المادة الأولى)

وافق الطرف الأول على تأجير الطرف الثاني المأجور الموصوف في المادة الثالثة عشرة بحالته الراهنة بإيجار شهري / ربع سنوي / نصف سنوي قدره (.....) دولار تدفع مقدماً كل أول شهر . وقد قبل الطرف الثاني ذلك .

(المادة الثانية)

مدة هذه الإجارة ..... تبدأ من ...../...../..... وتنتهي في ...../...../..... .

Digitized by Birzeit University Library

(المادة الثالثة)

يدفع الطرف الثاني عند التوقيع على هذا العقد الى الطرف الأول تأمينا قدره ..... يعادل ايجار ..... يعاد له عند انتهاء العقد وتسليم العين المؤجرة بالحالة التي كانت عليها عند بدء التعاقد مع التجاوز عما يلحقها بالاستعمال المعتاد ويحق للطرف الأول ان يقتطع من مبلغ التأمين سائر الالتزامات المستحقة على الطرف الثاني .

(المادة الرابعة)

يتم الدفع في مقر الطرف الأول مقابل إيصالات رسمية ، او بأي طريقة أخرى يوافق عليها الطرف الأول .

(المادة الخامسة)

يقر الطرف الثاني انه عاين المأجور ووجده بحالة جيدة ويتعهد باستعماله بالطريق المشروع للغرض الوارد في عقد الايجار واعادته الى الطرف الأول عند فسخ العقد على نفس الحالة التي سلمت اليه ويكون مسؤولاً تجاه الطرف الأول عما يصيب المأجور من ضرر ناشيء عن التعدي او التقصير او مخالفة الشروط .

(المادة السادسة)

يتعهد الطرف الثاني بعدم تأجير المأجور الى الغير وعدم تسليمه لغير الطرف الأول خلال مدة العقد او عند فسخه ويعتبر مسؤولاً عن الأضرار التي تصيب الطرف الأول من جراء مخالفته ذلك .

(المادة السابعة)

بعد تسلم الطرف الثاني للمأجور لا يحق له مطالبة الطرف الأول باية تعديلات او اضافات فيه حتى نهاية العقد ويجوز للطرف الثاني اجراء التعديلات او التغييرات التي يريدها على نفقته الخاصة بعد موافقة الطرف الأول الخطية على ذلك وفي هذه الحاله لا يحق له مطالبة الطرف الأول بهذه النفقات او بجزء منها . وفي حالة فسخ العقد يحق للطرف الثاني استرداد كل مالايلحق ضرراً بالمأجور او بغيره عن الحالة التي كان عليها في بداية العقد .

(المادة الثامنة)

يكون الطرف الثاني ملزماً بتعويض الطرف الأول عن جميع الأضرار التي تصيب المأجور بصورة مباشرة او غير مباشرة بسبب تنفيذ التعديلات او التغييرات المذكورة في المادة السابقة ويتم تقدير التعويض باتفاق الطرفين ، او بالتحكيم حسبما هو مبين في المادة السابعة عشر

Digitized by Birzeit University Library

(المادة التاسعة)

يلتزم الطرف الثاني بإجراء الصيانة الدورية والتشغيلية على نفقته . كما يلتزم الطرف الأول بالصيانة الأساسية التي يتوقف عليها وجود منافع المأجور .

(المادة العاشرة)

يلتزم الطرف الثاني بتثبيت لافته على المأجور تفيد بأنه ملك خالص للطرف الأول ، كما يلتزم بالسماح للطرف الأول او مندوبيه بمعاينة المأجور بصفته دورية .

(المادة الحادية عشرة)

يتعهد الطرف الثاني باتباع نظم الأمن والسلامة كما يتعهد بالالتزام بتعليمات الاستعمال وفقاً لما يحدده المصنع او الأعراف المهنية .

(المادة الثانية عشرة)

يتعهد الطرف الثاني عند تسليم المأجور بسبب فسخ العقد بان يسلم الطرف الأول او من ينوب عنه :

(أ) المأجور بالحالة التي سلمت اليه ، مع التجاوز عما يلحقه بالاستعمال المعتاد .

(ب) اشعارات خطية صادرة من الجهات المختصة او صور عنها تشعر بتسديده جميع الرسوم والضرائب المترتبه على استعمال او تشغيل المأجور حتى نهاية مدة العقد ولا تعتبر ذمة الطرف الثاني او كفيله بريئه تجاه الطرف الأول من اقساط الاجارة والرسوم والضرائب حتى يحصل على براءة ذمة خطية تصدر عن الطرف الأول .

(المادة الثالثة عشرة)

مواصفات المأجور هي :

أ. الوصف :

ب. المكان :

ج. الرقم :

د. غرض الاستعمال :

هـ. تاريخ الاستعمال :

Digitized by Birzeit University Library

(المادة الرابعة عشرة)

بيانات المستاجر والكفيل :

أ- اسم المستأجر :

ب- جنسيته : رقم هويته / جوازه :

ت- مكان عمله بالتفصيل :

ث- عنوانه : هاتفه :

ج- اسم الكفيل :

ح- جنسيته : رقم هويته / جوازه :

خ- مكان عمله بالتفصيل :

د- عنوانه : هاتفه :

(المادة الخامسة عشرة)

اذا حصل ما يترتب عليه فوات الانتفاع بالمأجور بسبب لا يرجع الى الطرف الأول وترتب عليه عدم نفاذ الهبة المعلقة بالرغم من اداء الطرف الأول لجميع التزاماته الى حين فوات المأجور ، فانه يتم اعادة النظر في الأجرة على ضوء اجرة المثل .

(المادة السادسة عشرة)

اذا وقع خلاف في تنفيذ العقد او احد بنوده ولم يتفق الطرفان على حله ، فانه يصار الى احالته الى التحكيم ، بتعيين كل طرف محكماً ، واختيار المحكمين محكماً ثالثاً . ويتم الفصل في النزاع طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية خلال شهر من تاريخ نشوء الخلاف .

(المادة السابعة عشرة)

في حالة الاخفاق في حل النزاع بالتحكيم تكون محاكم ..... هي المختصة بالفصل فيه ، ويرجع فيه وفي تطبيق هذا العقد الى القوانين المعمول بها في دولة ..... وذلك بما لا يخل بأحكام الشريعة الاسلامية .

(المادة الثامنة عشرة)

يقر الطرف الثاني صراحة انه يتخذ العنوان المبين في المادة السابقة ، ومكان المأجور موطناً مختاراً له وكل اعلان يرسل له الى احدهما يعتبر قانونياً .

Digitized by Birzeit University Library

(المادة التاسعة عشرة)

نظم هذا العقد على نسختين أصليتين احتفظ كل طرف بنسخة واحدة .

الطرف الأول

الطرف الثاني

كفيل الطرف الثاني

شاهد أول

شاهد ثاني

Digitized by Birzeit University Library

البنك الإسلامي العربي

الإدارة العامة

عقـد هبة معلق
على انتهاء عقد الإيجار وسداد جميع أقساطه

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

انه في يوم : / / ١٤هـ الموافق : / / ٢٠٠م

تم الاتفاق فيما بين :

١- البنك الإسلامي العربي - البيرة . مالك المأجور - بصفته (طرفاً أول) .

٢- - المستأجر - بصفته (طرفاً ثانياً) .

(تمهيد)

حيث إن الطرف الأول قد تفاهم مع الطرف الثاني على ان يؤجره المعدات الموصوفة فيما بعد ايجاراً منتهياً بـــالتمليك بطريق الهبة المعلقة ، على انتهاء مدة عقد الإيجار وسداد جميع أقساطه ، فقد اتفق الطرفان على ما يلي :

(المادة الأولى)

وهب الطرف الأول الطرف الثاني المأجور الموصوف في عقد الايجار المبرم بين الطرفين بتاريخ ...../...../..... هبة معلقة النفاذ على انتهاء عقد الايجار وسداد جميع اقساطه . وفي حالة فسخ العقد او اخلال الطرف الثاني بالتزاماتـه المالية المترتبة عليه ، فان هذه المهمة تعتبر كأن لم تكن ولا يترتب عليها أي اثر .

(المادة الثانية)

قبل الطرف الثاني من الطرف الأول الهبة المعلقة المشار في المادة الأولى ، على شرط التزامه باتمام مدة عقد الإيجـار واداته جميع أقساطه والالتزامات المالية المترتبة عليه .

الطرف الأول الطرف الثاني

Digitized by Birzeit University Library

القسم الثالث

الشروط العامة للكفالات

تثبيتا لتعاملنا بشأن الكفالات التي سبق أن أصدرتموها بناء على طلبنا وكذلك جميع الكفالات التي ستصدرونها أيضا في المستقبل بين الحين والآخر بطلبنا فإننا نصرح لكم بموافقتنا على الشروط التالية بدون تحفظ :-

1- تسري هذه الشروط على جميع الكفالات الصادرة عنكم وأية كفالة توافقون على إصدارها في المستقبل بناء على طلبنا وذلك بالإضافة إلى الشروط التي يتضمنها الطلب والعقد الخاص بكل كفالة على حده وتكـــون إلتزامـــات الكفلاء الموقعين على هذه الشروط ملزمة لهم ولا تؤثر في أو تتأثر بأية ضمانات أخـــرى يكـــون البنـــك قـــد إستحصل عليها عند إصدار الكفالة أو بعد إصدارها .

2- تشمل هذه الشروط الكفالات الصادرة وكذلك الكفالات التي نطلب إصدارها سواء كانت الكفالة بإسمنا ولصالحنا أو بإسم أي شخص أو أشخاص آخرين نسميهم لكم في طلب الكفالة أو خطـــاب التعـــهد ، أو خطـــاب التعـــهد المستندي .

3- نلتزم بالتعهدات الواردة في هذه الشروط بالتكافل والتضامن ونبقى دائما ملزمين ومســـؤولين تجـــاهكم ونتعـــهد بتعويضكم عن جميع النتائج مهما كان نوعها مباشرة أو غير مباشرة والناشئة عن أية كفالة تصدرونـــها ، كمـــا نتعهد بأن ندفع لكم فور طلبكم جميع المبالغ التي تدفعونها مقابل أية كفالة تكون صادرة عنكم بما في ذلك قيمتها والنفقات والمصروفات والتعويضات من أي نوع كان وفي أي وقت من الأوقات وأتعاب المحاماة مـــهما بلغـــت ونفوضكم بقيد القيمة المطلوبة لكم على حسابنا لديكم ، ونسقط حقنا سلفا من مطالبتكم بتوجيه أي إخطار أو تنبيه أو بروتستو عدم الدفع .

4- من المتفق عليه بيننا أنكم غير ملزمين بأخذ موافقتنا على دفع قيمة الكفالة أو أي جزء منها الى الجهة الصـــادرة لها الكفالة أو من ينوب عنها وغير ملزمين بإشعارنا قبل الدفع ، بل إن مجرد مطالبتكم من قبل الجهة الصـــادرة لها الكفالة يخولكم حق دفعها دون تدقيق لحسابات هذه الجهة أو معرفة حقيقـــة طلباتـــها منـــا أوإثبـــات ترتـــب مسؤوليتنا بموجب الكفالة، ونسقط حقنا من الآن في الإعتراض على دفعكم أي مبلغ أو مصروف سواء كان قبـــل استحقاق الكفالة أو قبل طلب دفعها أو بعده وعلى تنفيذكم ذلك بدون موافقتنا أو بدون إشعاركم ايانا مسبقا .

5- إننا نجيز لكم ونفوضكم :-

أ - بأن توقفوا حالا أو فيما بعد أي مبلغ من أي حساب لنا لديكم كتأمين لإصداركم أية كفالة بناء على طلبنـــا وذلك الى حين انتهاء مسؤوليتكم الحالية أو اللاحقة عن تلك الكفالة .

ب- بأن تخصموا من اي حساب لنا لديكم المبالغ التي تقدرون بمطلق رأيكم أنكم قد تكونون مســـؤولين عـــن دفعها والاحتفاظ بها على سبيل التأمين وذلك دون إستشارتنا أو إخطارنا قبل القيد أو بعده . كما نفوضكـــم أن تطلبوا منا أو تقيدوا على حسابنا قيمة أية كفالة أو أي جزء منها لدى استحقاقها أو في أي وقت خـــلال مدتها أو بعد انقضائها سواء دفعتم أو لم تدفعوا أي جزء منها الى الجهة الصادرة لها الكفالة أو من ينـــوب عنها لدى طلبها .

ج- أن تزيدوا قيمة التأمين المقبوض عند إصداركم الكفالة دون أن تكونوا ملزمين ببيان الأسباب الداعية لذلك ونتعهد بتسديد أي مبلغ تطالبوننا به لهذا السبب دون تأخير كما نفوضكم بقيد القيمة المطلوبة على حســـابنا .

6- إذا لم تكن أرصدتنا لديكم كافية أو لم يكن لنا عندكم حساب فإننا نتعهد بأن ندفع نقدا عند أول طلب منكم مبلغـــا موازيا لمطلوبكم بموجب أي بند من هذا الاتفاق .

7- بعد إعادة الكفالة لكم لإلغائها وكذلك كتب التمديد اللاحقة - إن وجدت - وبعد أن تسدد أو تلغى الكفالة أو بعـــد إقتناعكم بعدم ضرورة التأمين المأخوذ أو بانتهاء مسؤوليتكم من جراء تقديم الكفالة ، يعـــاد صـــافي أي مبلـــغ تكونون قد قبضتموه أو أوقفتموه من أي حساب أو قيدتموه على أي حساب لنا عندكم ، الى ذات الحساب أو لأي حساب آخر نكون آنذاك مدينين فيه لكم أو لأي فرع من فروعكم ، أو يضاف لمنفعة أو تأمين أية عملية مصرفية أخرى تخصنا ، ونسقط حقنا مقدما من مطالبتكم بإعادة التأمين قبل تسلمكم الكفالة وكتب التمديد العائدة لـــها إن وجدت .

توقيع العميل:

Digitized by Birzeit University Library

8- في حالة إصداركم أية كفالة إستلم بضائع أو لإستلام مستندات للتخليص على بضائع أو الجهتين معا سواء كانت هذه البضائع أو المستندات صادرة بإسمنا أو بإسم أية جهة كانت ، فإننا نخلى طرفكم من أية مسؤولية ناتجة من جراء تسلمنا هذه البضائع أو المستندات أو كلاهما، وأننا نصرح ونقر بأن تخليصنا للبضائع من الجمرك أو استلامنا أياها استنادا للكفالة هو بمثابة إقرار منا بقبول مستنداتها ومعاينتها ، وإعتبارها ومستنداتها صحيحة وفق طلبنا وأن المستندات مطابقة لشروط الإعتماد المتعلقة به ونقبلها على علاتها حتى ولو ظهرت هناك فروقات ومخالفات فى المستندات أو فى البضاعة عند ورودها عن تلك البضاعة والمستندات المطلوبة بموجب الإعتماد أو بموجب شروط العقد أو الواردة برسم التحصيل ، ونتعهد بتسديد قيمتها للجهة المختصة، وفى جميع الأحوال نتحمل وحدنا كامل مسؤولية الإستلام ولا يحق لنا الرجوع عليكم بأية مسؤولية ناجمة عن ذلك ونتعهد بتعويضكم عن كل عطل وضرر يحصل لكم بهذا السبب وبدفع ثمن البضاعة حسب طلب المصدر فى الخارج وبصرف النظر عن القيمة المسجلة بها الكفالة فى دفاتركم .

9- فى حالة إصداركم أية كفالة لصالح جهة غير مقيمة فى بلد الأقرار لتدفع بعملة تختلف عن عمله التعامل فى بلد الأقرار فاننا نفوضكم بالحصول على الإذن اللازم من الجهة ذات العلاقة ، كما نفوضكم بالحصول على إذن العملة اللازم لتحويل القيمة ونتعهد بأن ندفع لكم أو لمراسلكم قيمة أية خسارة قد تتحقق بسبب حصول تغيير فى أسعار العملة أو إعلان تخفيض أو رفع قيم العملة الصادرة بها الكفالة بالنسبة لسعر التعادل مع عملة التعامل فى بلد الأقرار .

10- إننا نجيز لكم ونفوضكم بتجديد أية كفالة أو تمديدها أو تقديم كفالة جديدة عوضا عنها مرة بعد مرة بنفس المبلغ ولنفس المدة أو بمبلغ أو لمدة أقل دون مراجعتنا ودون أخذ موافقتنا مجددا وذلك بناء على وحسب طلب الجهة الصادرة إليها الكفالة ونبقى ملزمين تجاهكم فى جميع الأحوال بجميع تعهداتنا المعطاة لكم وبالرغم من التفويض المطلق المبين أعلاه فانكم لستم ملزمين بتجديد أية كفالة أو تمديد مدتها أو تقديم كفالة أخرى عوضا عنها فى أية حال من الأحوال لأن ذلك عائد لمشيئتكم المطلقة دون أدنى مسؤولية عليكم .

11- إننا نفوضكم أن تقيدوا على حسابنا لديكم العمولات والمصاريف وقيمة الطوابع القانونية اللازمة لكامل أوراق ومستندات الكفالة وتمديداتها ، كما نفوضكم أيضا بقيد عمولات ومصاريف التأخير حسبما هو متبع لديكم .

12- نقر ونعترف بأن دفاتر البنك وحساباته وسجلاته صحيحة ونهائية ونتعهد بدفع المبالغ المترتبة علينا بموجبها ونسقط حقنا بالإعتراض عليها .

13- إننا نتعهد لكم بإعادة الكفالة وكافة كتب التمديد العائدة لها وإحلالكم من إلتزامكم بنهاية مدتها ، وإذا لم نعدها إليكم فإن تعهداتنا وإلتزاماتنا تبقى سارية المفعول بالرغم من إنتهاء مدة الكفالة الى أن تعيد الكفالة وكتب التمديد اللاحقة لها - إن وجدت - إليكم أو الى أن نقدم لكم إبراءا قانونيا من الجهة الصادرة لها الكفالة .

14- إذا كان طلب الكفالة موقعا من أكثر من شخص واحد فإنهم يكونون جميعا مسؤولين بالتكافل والتضامن عن تسديد جميع الإلتزامات التى تنشأ بموجب تلك الكفالة .

15- إننا نقر بأننا قرأنا وتفهمنا مضمون الشروط الوارده أعلاه نصا وروحا قبل التوقيع عليها أدناه .

توقيع العميل : **توقيع الكفيل:**

Digitized by Birzeit University Library

القسم الرابع

الشروط العامة للإعتمادات المستندية

تثبيتا لتعاملنا معكم بشأن الإعتمادات المستندية التي سبق أن فتحتمونها بإسمنا ، وكذلك جميع الإعتمادات المستندية التي ستفتحونها بإسمنا من وقت لآخر بناء على طلبنا نعلمكم أننا نوافق على الشروط التالية بدون تحفظ :

1- نتعهد بتسديد كافة السحوبات التي تجري بموجب أي إعتماد تفتحونه بإسمنا بمجرد طلبكم اياه كما نتعهد لكم بدفع كافة المبالغ التي تدفعونها رأسا بالعملة المحلية أو بما يساويها أو بواسطة أحد فروعكم و/أو عملائكم بموجب هذه الإعتمادات بالإضافة إلى مصاريفكم المختلفة من أجرة شحن ومصاريف تأمين ومصاريف خزن وبرقيات وغير ذلك من المصاريف الأخرى . كما نفوضكم بأن تقيدوا على حسابنا قيمة كل حوالة تسحب بموجب هذه الإعتمادات.

2- تبقى جميع المستندات أو البضائع المشتملة عليها تلك المستندات لديكم كتأمين لتسديد جميع المبالغ التي تدفعونها والتي يستحق دفعها عليكم في الحال والمستقبل وفي أية حالة طارئة أخرى بموجب هذه الإعتمادات أو الإلتزامات التي يمكن أن تترتب علينا نحوكم لحين الدفع التام من قبلنا وما دمنا مدينين للبنك بأي شكل من الأشكال . ولكم الحق المطلق بحجز وبيع البضائع وقبض كامل قيمة تأمينها وحجز كل تأمين آخر لديكم والتصرف به بأية صورة ترون أنها تحفظ حقوقكم وقيد ما ينتج عن ذلك من مبالغ تسديدا لما هو مستحق لكم أو يمكن أن يستحق لكم سواء أكان ذلك من إعتماد مستندي أم كان ناشئا عن حساب مدين أو رصيد مدين أو عن أي إلتزام آخر . ونتعهد بدفع الرصيد المطلوب منا لكم بمجرد الطلب دون أي تأخير .

وفي الوقت نفسه نصرح بأنكم غير ملزمين بأي وجه من الوجوه ببيع البضائع أو بطلب وتحصيل قيمة التأمينات أو أية مبالغ أخرى تتعلق بهذه الإعتمادات ولا يحق لنا مطلقا مطالبتكم بأي شئ أو مقاضاتكم بأي وجه من الوجوه إذا تأخرتم أو تخلفتم عن القيام بهذه الإجراءات .

3- نفوضكم بأن تشتروا لحسابنا وأن تبيعوا لنا بسعر البيع لديكم قيمة العملة المفتوح بها الإعتماد اللازمة والمساوية لقيمة الإعتماد المنوي فتحه ونتعهد بدفع تأمين بالعملة المعتمدة لديكم يستعمل لشراء العملة المفتوح بها الإعتماد . وإذا تبين أن التأمين المدفوع أقل من قيمة العملة المفتوح بها الإعتماد المطلوبة فنفوضكم بقيد الفرق على حسابنا لديكم .

4- نوافق على عدم إعتباركم ، أنتم وفروعكم وعملاءكم . مسؤولين أو ملزمين عن صيغة أي مستند أو أية أوراق أو عن أي أمر يتعلق بإكتمال أية مستندات أو أوراق ، وصحتها وحقيقتها وتأثيرها القانوني وتزويرها وتحريفها وتظهيرها وسريان مفعولها أو عدمه ، وكذلك لا نعتبركم أنتم وفروعكم وعملاءكم مسؤولين عن أوصاف البضائع المبينة في المستندات وكميتها ووزنها ونوعها وقيمتها وحالتها وتعبئتها وتسليمها ومخالفتها لشروط الإعتماد العامة والخاصة وعن حسن نية المصدر أو أي شخص كائنا من كان وتصرفاتهم وعن إقتدار ناقلي البضائع ومؤمنيها على الدفع أو عدمه ، كما أننا نتعهد ونقبل أن لا نثير أي إدعاء ضدكم وضد فروعكم وعملائكم فيما يتعلق بأي خطأ أو مخالفة أو نقص أو ما شابه ذلك مما ذكر أعلاه سواء كان ذلك في المستندات أو في البضائع والذي من شأنه أن يؤدي إلى تأجيل أو رفض إعادة الدفع لكم أو التوقف عنه أو أن يؤدي إلى تعديل إرتباطنا معكم بأي شكل إما قبل الدفع أو بعده .

5- نوافق على أنكم وفروعكم وعملاءكم غير مسؤولين عن أي تلف أو ضياع قد يحدث عن تأخير أو ضياع البرقيات أو التحارير أو غيرها من المستندات أو بسبب خطأ في نقلها أو تفسيرها أو ترجمتها أو بسبب تعليمات شركة التأمين والشحن أو بسبب أي بند من البنود أو الشروط أو التحفظات الوارد ذكرها طباعة أو كتابة في أي من المستندات كما أنكم وفروعكم وعملاءكم غير مسؤولين عما قد يحدث من خطأ أو حذف أو سهو مهما كان نوعه مما له علاقة بهذه الإعتمادات .

6- نفوضكم بأن تدفعوا إذا رغبتم (دون أن تكونوا ملزمين بذلك) أي مبلغ ترونه ضروريا لتأمين وصول البضائع سالمة إلى المكان المقصود ونتعهد بأن ندفع لكم عند الطلب قيمة جميع هذه المبالغ التي تكونوا قد صرفتموها لهذه الغاية .

7- نفوضكم بتأمين البضائع المطلوبة بموجب كافة الإعتمادات ضد كافة الأخطار و/أو الحرب أما بواسطة المستفيد أو بواسطتكم حسب إختياركم (دون أن تكونوا ملزمين بذلك) وذلك إذا كان التأمين المتفق عليه غير كاف في إعتقادكم ونتعهد بدفع مصاريف التأمين وأية مصاريف أخرى تكونون قد صرفتموها لهذا الغرض .

توقيع العميل :

Digitized by Birzeit University Library

8 – في حالة تفريغ البضائع في الميناء المعين أو تحويلها لميناء آخر أو تأخيرها بسبب الحرب و/أو بسبب أنظمة طارئة أو حتى في الأحوال العادية و لأي سبب آخر مهما كان نوعه ، فإننا نتعهد بأن ندفع لكم عند طلبكم أو عند تقديمكم المستندات لنا كافة المصاريف التي دفعتموها ونسقط كل حق لنا بأي إعتراض أو إدعاء مهما كان نوعه .

9 – تعتبر جميع القيود في سجلاتكم المتعلقة بالمبالغ والمصاريف التي دفعتموها أو بالإلتزامات التي ترتبت عليكم بسبب هذه الإعتمادات بينة قاطعة ضدنا بهذا الخصوص .

10– إننا نعفي البنك في حالات الحرب والظروف القاهرة من كافة المسؤوليات بما في ذلك :

أ – المسؤولية الناتجة عن عدم تسليم البضائع أو عدم صحة التأمين المأخوذ عليها ضد أخطار الحرب وغيرها من الأخطار .

ب– المسؤولية الناتجة عن عدم قيام البنك أو أحد عملائه بتنفيذ إلتزاماتهم كإلغاء أي إعتماد كليا أو جزئيا أو عن رفضهم دفع السحوبات المسحوبة بموجب أي إعتماد كان أو عن أي سبب آخر .

11– أن كل مبلغ يجمده عملاؤكم من حسابكم مقابل أي إعتماد مفتوح بإسمنا ، سواء بنفس العملة المفتوح بها الإعتماد أو بأية عملة أخرى ، يكون على مسؤوليتنا ومجرد إشعاركم إيانا بأن مبلغا كهذا قد تجمد يعتبر بينة كافية لإثبات ذلك .

12– نوافق على عدم إعتباركم أنتم وفروعكم وعملائكم مسؤولين أو ملزمين عن أي عطل أو ضرر قد يصيبنا في حالة تعطيل أعمالكم أو توقفها سواء أكان ذلك بقرار من سلطة عامة أم بسبب ثورات أو إضطرابات أو إعتقالات أو حرب أو ما تقضي به مشيئة الله ، أو لأية أسباب أخرى خارجة عن إرادتكم .

13– إذا وقع خلاف بيننا وبين المستفيد أو بينكم وبين المستفيد أو بين عميلكم وبين المستفيد في أي شأن يتعلق بهذه الإعتمادات فإننا نفوضكم تفويضا مطلقا بأن تقوموا رأسا أو بواسطة عميلكم أو بواسطة محام أو أكثر توكلونه أو يوكله عميلكم بأية إجراءات إدارية أو قضائية ضد أي شخص في أي بلد كان أو أن تدخلوا رأسا أو بواسطة عميلكم أو بواسطة محاميكم أو بواسطة محامي عميلكم في أية إجراءات إدارية أو قضائية تقام ضدكم أو ضد عميلكم من أي شخص كان في أي بلد كان وسواء كانت تلك الإجراءات المقامة منكم أو عليكم أمام المحاكم أو بطريقة التحكيم أو بمعرفة الخبراء كما ترون وكما تكون الحال . وإنا نتعهد بقبول نتائج تلك الإجراءات مهما كانت . وكذلك نفوضكم تفويضا مطلقا بأن تدفعوا جميع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحامين والمحكمين والخبراء (أينما كانوا) وما يتبعها من مصاريف سفر وإقامة وترجمة أوراق ونسخها وطبعها وتصويرها بالغة ما بلغت دون الرجوع إلينا وقيد جميع ذلك في الحساب ونتعهد بأن ندفع لكم جميع ما قد تكونون صرفتموه على الوجه المار الذكر بدون أي إعتراض .

14– في حالة عدم إستعمال الإعتماد فإننا نفوضكم بيع العملة المفتوح بها الإعتماد نيابة عنا حسبما ترونه مناسبا دون الرجوع إلينا وأننا نفوضكم بأن تقيدوا ما يقابله بالعملة المعتمدة لديكم لحسابنا معكم و/أو أن تسددوا أية مستندات أو دين علينا غير مسدد لديكم .

15– فضلا عما ورد في هذه الإتفاقية فإن جميع شروط ونصوص الاعتمادات التي ستفتح بواسطتكم تخضع للاصول والاعراف الموحدة في الاعتمادات المستندية كما قررتها الغرفة التجارية الدولية في منشورها رقم 500 لعام 93 . أو أية تعديلات تطرأ عليها.

16– إننا نقر بأننا قرأنا وتفهمنا مضمون الشروط الوارده أعلاه نصا وروحا قبل التوقيع عليها أدناه .

توقيع العميل: توقيع الكفيل:

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

المراجـــع

أولا: المراجـــع العربيـــــــة

إبراهيم فاضل الديو، (١٩٨٣)، الأوراق المالية وبيع الذهب بالأجل، ضمن كتاب : **المصارف الإسلامية** ، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

أحمد بزيع الياسين، (١٩٨٧، **الفوائد الربوية في ميزان الشريعة**. بيت التمويل الكويتي، الكويت.

أحمد سالم عبد اللـــه ملحم ، (١٩٨٩)، **بيـــع المرابحـــة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**. مكتبة الرسالة الحديثة. عمان.

أحمد علي عبد الله ، بدون تاريخ، **الشخصية الاعتبارية في الفقه الإسلامي**، الدار السودانية للكتب، الخرطوم.

أحمد علي عبد الله ، (١٩٨٩)، مستقبل المصارف الإسلامية والمستجدات ،ضمن كتاب : **المصارف الإسلامية** ، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

أحمـــد محـــي الدين ١٩٨٦، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية، منشورات بنك البركة الإسلامي للاستثمار البحرين.

إياد القطان، (١٩٩٠).**أوراق المركز الثقافي الملكي**، عمان حول أزمة النقود .

ابن القيم الجوزية، **أعلام الموقعين عن رب العالمين** . ج ٢ ص ١٢٧.

ابن خلدون، **المقدمة**، باب السكة- فصل في حقيقة الرزق والكسب. ص ٣٨١.

ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دار الفكر، ج١، ص ٢٢٢.

ابن قدامة ، **المغني**، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ج ٣، ص ٣٠.

ابن قدامه، (١٩٧٣)، **المقنع** .مطابع قطر الوطنية ، الدوحـــة. قطـــر.

ابن منظور، **لسان العرب**، الدار المصرية للتأليف والنشر.

أحمد النجار (١٩٩٣)، **حركة البنوك الإسلامية**. الطبعة الأولى. بدون مكان نشر.

السيد إسماعيل حسن محمد، (١٩٨٩)،" مستقبل المصارف الإسلامية والمستجدات". ضمن كتاب : **المصارف الإسلامية** ، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

الشـــيخ صـــالح عـــبد الله- محاضرة عن الاقتصاد الإسلامي- بجامعة الأزهر- **مجلة الاقتصاد الإسلامي**- العدد- ١٩٦- ربيع الأول ١٤١٧هـــ الموافق يوليو ١٩٩٧.

الغريب محمود ناصر، **الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية**. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦ ، ١٤١٧ هـــ.

المنجد في اللغة والأعلام ط١٧ -١٩٩٨ .

Digitized by Birzeit University Library

جمـــال الديـــن عطية، (١٩٩٣)، **البنوك الإسلامية**.الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت.

حسن عبد الله الأمين، (١٩٨٣)، ضمن كتاب : **المصارف الإسلامية** ، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

حسن يوسف داود(١٩٩٨)، **المصارف الإسلامية والتنمية الصناعية**، المعهد العالمي للفكر العربي.القاهرة.

حسن يوسف داود(١٩٩٦)، **الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية**.، المعهد العالمي للفكر العربي.القاهرة.

حسين عمر (١٩٩٥) ، **اقتصاديات البنوك الإسلامية**، دار الكتاب الجديد، المنصورة.

خالد جابر، وسامح جابر، (٢٠٠٠)، **البطاقات البنكية**، بحث غير منشور. جامعة القدس.

سامي حسن حمود، (١٩٩٨) ، التنمية عمن طريق الأدوات التمويلية الإسلامية، أعمال الندوة الفقهية الخامسة ، بيت التمويل الكويتي المنعقدة في الكويت ٢٠٤ نوفمبر ١٩٩٨م.

سامي حسن حمود، (١٩٨٩)، "الوسائل الاستثمارية للبنوك الإسلامية في حاضرها والإمكانيات المحتملة لتطويرها والمقارنة بينها وبين الوسائل الاستثمارية للبنوك التقليدية" ، ضمن كتاب: **المصارف الإسلامية** ، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

سمير شاكر بسيسو، (١٩٩٨). دور البنوك المركزية في الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل نظامين. ورقة عمل مقدمة إلى **المؤتمر المصرفي الأول في فلسطين** ٢-٤ /١٢/ ١٩٩٨ . غزة.

سيد سابق ، (١٤٠٤)، **فقـــه السنة**، دار الكتاب العربي، الجزء الثالث. صفحة ٢٩٦. صحيح مسلم.

عاشور عبد الجواد عبد الحميد (١٩٩٠)، **البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية**، دار النهضة العربية. القاهرة.

عبد الحميد الشواربي (١٩٩٦)، **الجرائم المالية والتجارية**. منشأة المعارف. الإسكندرية.

عبد الرحمن فهمي محمد، (١٩٦٤)، **النقود العربية حاضرها وماضيها**، المكتبة الثقافية، مطبعة مصر.

عبد الرزاق رحيم الهيتي، (١٩٩٨)، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**. دار أسامة، عمان ، الأردن.

عـبد الســتار أبو غدة (١٩٩٨)، **التنمية بالسندات المشروعة لاستثمار متوسط وطويل الأجل**. أعمال الندوة الفقهية الخامسة، بيت التمويل الكويتي المنعقدة في الكويت ٢٠٤ نوفمبر ١٩٩٨م.

عبد الستار أبو غده، (١٩٨٣)، **المضاربة أو القراض والتطبيقات المعاصرة**، من أبحاث مؤتمر المصرف الإسلامي الثاني.

عبد العزيز الخياط، (١٣٩٠ هـ، ١٩٧٠ م)، **الشركات في الشريعة الإسلامية**، الطبعة الأولى. عمان.

عبد العزيز الخياط، (١٩٨٩) **الأسهم والسندات من منظور إسلامي**، دار السلام ، القاهرة.

عبد العزيز حجازي، (١٩٨٩)، آفاق التعاون بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، ضمن كتاب: **المصارف الإسلامية**، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

عبد الفتاح سليمان (١٩٨٩) " إنشاء فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التجارية، ضمن كتاب : **المصارف الإسلامية** ، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

عبد القديم زلوم، (١٩٨٣)، **النقود في الإسلام**، دار العلم للملايين ، بيروت.

Digitized by Birzeit University Library

عبد الكريم زريقات، (٢٠٠٠)، **أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية**. البنك الإسلامي العربي، دائرة التدريب. رام الله.

عبد الله، أحمد علي، (١٩٨٩)، مستقبل المصارف الإسلامية والمستجدات ،ضمن كتاب : **المصارف الإسلامية** ، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

عبد المنعم أحمد بدر(١٩٨٦)،" الديون المشكوك في تحصيلها " بحث مقدم في ندوة " **إدارة الائتمان وتقويم المخاطر**"، اتحاد المصارف العربية. بيروت. يناير.

عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان،(١٩٩٨) **البطاقات البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد**، مجمع الفقه الإسلامي بجده، دار القلم بدمشق.

عبد الإله نعمة جعفر، (١٩٩٦)، **محاسبة المنشآت المالية**. دار حنين للنشر والتوزيع، عمان.

علي أحمد السالوس، (١٩٨٣)، خطاب الضمان، ضمن كتاب : **المصارف الإسلامية** ، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

علي أحمد السالوس، (١٩٨٣)، أجور خطابات الضمان، ضمن كتاب: **المصارف الإسلامية**، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

عوف محمود الكفراوي، (١٩٩٨)، **البنوك الإسلامية، النقود والبنوك في النظام الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب. الإسكندرية.

غانم عبده ،(١٤١٤هـ)، **النظام الاقتصادي في الإسلام** ،– دار الأمة بيروت ١٤١٠هـ

فيصل مرار، (١٩٩٢)، **دورات في التسويق المصرفي**. البنك العربي. عمان.

قاسم محمد قاسم ، (١٩٨٩)، آفاق التعاون بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، ضمن كتاب : **المصارف الإسلامية** ، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

قاسم محمد قاسم، بدون تاريخ، **مشكلة المتأخرات في البنك الإسلامية**، بنك قطر الدولي الإسلامي.

محمد باقر الصدر (١٤١٤ هـ)، **البنك اللاربوي في الإسلام**، دار التعارف للمطبوعات .

محمد تقي العثماني، **أحكام أوراق النقود والعملات**، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

محمد عبد الغفار الشريف، (١٩٩٨)، أعمال الندوة الفقهية الخامسة. بيت التمويل الكويتي، الكويت ٢٠٤/ نوفمبر ١٩٩٨ الموافق ١٢-١٥ رجب ١٤١٩ هـ.

محمد عبدالمنعم خفاجي، (١٩٧٣)، **الإسلام ونظريته الاقتصادية**، دار الكتاب اللبناني_ بيروت، الطبعة الأولى.

محمد عبدالمنعم عفر، وأحمد فريد مصطفى،(١٩٩٩)، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**. مؤسسة شباب الجامعة. الاسكندرية.

محمد عثمان بشير (١٩٩٥)، **أسباب تعثر المديونية**، بحث مقدم إلى الندوة الفقهية الرابعة لبيت التمويل الكويت، المنعقدة في الكويت ٣٠-٣١ أكتوبر، ١ نوفمبر.

Digitized by Birzeit University Library

محمد، السيد إسماعيل حسن، (١٩٨٩)،مستقبل المصارف الإسلامية والمستجدات". ضمن كتاب : **المصارف الإسلامية** ، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

محمد، عبد الرحمن فهمي (١٩٦٤)، **النقود العربية حاضرها وماضيها**، المكتبة الثقافية، مطبعة مصر.

محمد سويلم، (١٩٩٨)، **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية** (مدخل مقارن). الطبعة الأولى. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني. القاهرة.

محمد شابرا، (١٩٩٢)، **نحو نظام نقدي عادل**: دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام. الطبعة الثالثة. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

معن دعيس، (٢٠٠٠)، **التنظيم التشريعي للعلاقة بين المصارف الإسلامية وسلطة النقد الفلسطينية**. رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد الحقوق، جامعة بير زيت.

مصطفى العبد الله، (١٩٩٠)، **علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية**، مطبعة الاتحاد ، دمشق، ص: ١٩٢-١٩٣.

منذر قحف (١٩٩٥)، **سندات الإجارة والأعيان المؤجرة**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة .

منذر قحف (١٩٩٨)، **سندات الاستثمار المتوسطة والطويلة الأجل**. (١٩٩٨)، أعمال الندوة الفقهية الخامسة. بيت التمويل الكويتي، الكويت ٢٠٤/ نوفمبر ١٩٩٨ الموافق ١٢-١٥ رجب ١٤١٩ هـ.

موسى عبد العزيز شحادة، (١٩٨٩)، فلسفة ومنهجية العمل المصرفي الإسلامي، ضمن كتاب **المصارف الإسلامية** ، اتحاد المصارف الإسلامية، بيروت.

نيل الأوطار للشوكاني.

لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين. **موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية**، الجزء الثاني. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦، ١٤١٧ هـ.

هشام جبر ونضال صبري. **البنوك الإسلامية : أصولها الإدارية والمحاسبية**. مركز التوثيق والأبحاث. جامعة النجاح الوطنية. رمضان ١٤٠٦ ه- حزيران ١٩٨٦ نابلس.

هشام جبر (١٩٩٨)، **دليل المصطلحات المالية** . جامعة بير زيتز

هشام جبر (١٩٩٨)، دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين. ورقة عمل مقدمة إلى **المؤتمر المصرفي الأول في فلسطين** ٢-٤ /١٢/ ١٩٩٨ . غزة.

هشام جبر (٢٠٠٠)، **المؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، القدس.

هشام جبر (٢٠٠٠)، **المدخل إلى العلوم المالية والمصرفية**. جامعة بير زيت.

هشام جبر (٢٠٠١)، **إدارة المصارف: النواحي العلمية والعملية**. جامعة بير زيت.

ياسين، كامل ، ومحي الدين هدمي، ، (٢٠٠٠)، **التسهيلات المصرفية**: بحث غير منشور .البنك العربي، رام الله.

يوسف القرضاوي، ١٩٩٥، **بيع المرابحة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية**، مكتبة وهبة، القاهرة.

Digitized by Birzeit University Library

التقارير والنشرات والدوريات:

قانون البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٥.

البنك الإسلامي العربي، **التقارير السنوية**، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩.

البنك الفلسطيني للتنمية والتمويل، **البيانات الختامية للفترة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٧.**

البنك المركزي الأردني. **البنك المركزي الأردني خلال عشرين عاما ١٩٦٤-١٩٨٤**. نيسان ١٩٨٥

البنك المركزي الأردني: **بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ -١٩٩٥)** عدد خاص بمناسبة العيد الخمسين لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية ، أيار ١٩٩٦ .

البنك المركزي الأردني، **التقارير السنوية**، ١٩٩٥-١٩٩٩. عمان

البنك المركزي الأردني، **النشرات الإحصائية الشهرية**، ١٩٩٩، ٢٠٠٠. عمان.

البنك المركزي الأردني، **مجموعة التشريعات المصرفية الأردنية**، عمان، الأردن.

سلطة النقد الفلسطينية: **التقارير السنوية الرابع، الثالث، الثاني، الأول** ، ١٩٩٨، ١٩٩٧، ١٩٩، ١٩٩٥، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية. فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية: **النشرات الإحصائية** ، **أعداد مختلفة** دائرة الأبحاث والسياسات النقدية.

سوق عمان المالي. **دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية**. الإصدار السابع، ١٩٩١ .

لائحة الاعتمادات المستندية ، الصادرة عن غرفة التجارة الدولية، باريس ، رقم ٥٠٠، لسنة ١٩٩٣.

مجلة البنوك في فلسطين. أعداد مختلفة

مجلة الفقه الإسلامي، جدة، العدد ٤، الجزء ٣، ص: ٢١٦٢.

مجلة المصارف العربية :أعداد مختلفة.

أعمال الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي المنعقدة في الكويت ٧-١١ آذار، ١٩٨٧، الموافق ٧-١١ رجب ١٤٠٧ هـ.

أعمال الندوة الفقهية الخامسة ، بيت التمويل الكويتي المنعقدة في الكويت ٢٠٤ نوفمبر ١٩٩٨م.

معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **هيئة المحاسبة والمراجعة**، ١٩٩٧، الموافق ١٤١٨ هـ. البحرين.

Digitized by Birzeit University Library

مواقع الانترنت:

http://Islamic –finance.net/
http://Islamic –finance.net/bank.html
http://www.americanfinance.com/background.html
http://www.americanfinance.com/concepts.html
http://www.failaka.com/Glosary.html
http://www.fi.uib.no/-adil/isbank..html
http://www.Islamic –banking.com/Islamic banking/ib.htm
http://www.msifinancial.com/business.html
http://www.msifinancial.com/main.html
http://www.msifinancial.com/msilease.html
http://www.msifinancial.com/philosophy.html
http://www.msifinancial.com/share.html
http://www.saturna.com/amana/amana.html
http://www.saturna.com/mutual.html
http://www.visa.com.
http://wwwamericanfinance.com/background.html
www.arraydev.com
www.bankinfo.com
www.busine…/nf91202 c htm
Among many others.

Digitized by Birzeit University Library

Abdul-Rahman, Yahia.(1999). *Islamic Instruments For Managing Liquidity.* **International Journal of Islamic Financial Services**. Vol.1. No.1. April –June.

Ahmed, Osman Bakir, (1997). Islamic Financial Instruments To Manage Short Term Excess liquidity. *Research paper # 41.* **Islamic Development Bank.** Jeddah. KSA.

Al-Hawary, Sayed, (1981), *Economic Philosophic Principles of Islamic Banking.* Paper presented at the 2nd International Conference on Islamic Banking. Geneve. June.

Central Bank of Jordan. (1989). **The Financial Structure of Jordan.** Department of Research and Studies. Amman.

Economy. Addison- Wesley Publishing Company. Pp. 37- 95.

Jabr. Hisham (1994), *Religious and Cultural Values in an Islamic Economy.* In Doberts, Hurbert & Sara, Yaser, (Ed.), **Ethics in Economy Euro-Arab Perspectives**. Konrad Adenauer Stiftung, and Arab Thought Forum. Amman. PP.149-177.

Jabr. Hisham & Amawi Shehab, (1993). *Financial Management in Islam.* Paper submitted at the **Arab Management Conference.** University of Bradford. Bradford. U.K. 6-8 July.

Jabr, Hisham & Moutinho, Luiz. (1990). *Perspectives on the Role of Marketing in Islamic Banks* . **International Journal of Consumer Marketing.** Vol. 2. No. 3.

Khan, M. Fahim.(1999), *Financial Modernization in 21st Century and Challenges for Islamic Banking.* **International Journal of Islamic Financial Services**. Vol.1. No.3 October- December.

Kaufman, George G. (1995)، **The U.S. Financial System**. 6th Edition. Prentice Hall.

Morris, Kenneth M. & Siegel, Alan M. (1993), **The Guide to Understanding Money & Investing**. Wall Street Journal. Ligtbulb Press. Inc.

Neinhaus, V. (1986). *Islamic Economics, Finance and Banking. Theory and Practice.* In Butterworths Editorial Staff. **Islamic Banking and Finance.** PP. 1-3. Butterworths. London.

Rose. Peter. (1994). **Money and Capital Markets** *The Financial System in an Increasingly Global Economy.* Fifth Edition. Irwin . Chapter 1 & Chapter 8.

Digitized by Birzeit University Library

Rose، Peter S. & Kolari، James W. (1995)، **Financial Institutions Understanding and Managing Financial Services**. 5th edition. Irwin.

Ross، Stephen A.، Westerfield، Randolph W.; & Jordan، Bradford D.، (1995). **Fundamentals of Corporate Finance**. Third edition. Irwin.

Saunders, Anthony (2000), **Financial Institutions Management.** Third Edition, Irwin ,McGraw Hill. Boston.

Siddiqi, Muhammad, Nejatullah. (1987). *Islamic Approach to Money, Banking & Monetary Policies: A Review.* Paper presented to the Seminar on Monetary Policies & Fiscal Economics. Makkah.

Sinkey, Joseph Jr. (1992), Commercial Bank Financial Management. New York. MacMillian Publishing Co. Inc.

Uzair, Mohammad. (1978). **Interest Free Banking**. Ist Edition. Karachi-3. Royal book Company.

Wurman, Richard Saul; Sigel Allan & Morris Kenneth. (1990). **The Guide to Understanding Money & Markets**. Wall Street Journal. Harper Perenbial. Harper Collins Publishers..

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

نبذة عن المؤلف

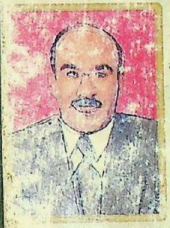

يعمل الدكتور هشام جبر أستاذاً مشاركاً في العلوم المالية والمصرفية بجامعة بيرزيت في فلسطين. حصل على درجة الدكتوراه من جامعة جلاسجو بريطانيا، وعلى درجة الماجستير من الجامعة الأمريكية في بيروت، وعلى درجة البكالوريوس من جامعة القاهرة.

قام بتدريس في عدد من الجامعات الفلسطينية منذ عام 1978 وحتى الآن. قدم عدداً من الدورات والاستشارات لعدد من منظمات الأمم المتحدة مثل منظمة التنمية الصناعية الدولية UNIDO في فيينا، ومنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD في جنيف، ومنظمة إسكان سويلي HABITAT في كينيا، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP. كما قام بإعداد عدد من الدراسات لمؤسسات ألمانية مثل Konrad Adenauer-Stiftung و Ebert Freidrich.

[illegible] في قسم مراقبة البنوك في البنك المركزي الأردني، ورئيساً للأقسام التالية في وزارة [illegible] والتجارة في [illegible]، قسم الأبحاث والمطبوعات المالية الدولية، قسم الاعتمادات المستندية، وقسم التدقيق العام. يعمل استشارياً لغرفة تجارة وصناعة [illegible] كما حضر العديد من المؤتمرات المحلية والدولية في مجالات متعددة كالتمويل والاستثمار والبنوك الإسلامية والاقتصاد الفلسطيني. هو عضو في مجلس أمناء كلية الإبراهيمية بالقدس. من كتب المؤلف

[illegible] (جامعة بيرزيت، 2001).

[illegible] (جامعة بيرزيت، 2000، 1999).

[illegible] (جامعة بيرزيت، 2001).

[illegible] (1998، 2000).

[illegible] في التسعير في حالة [illegible] جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1986، [illegible] غير منشور).

[illegible] في القدس المفتوحة، [illegible] (تحت [illegible]).

The Financial and Banking Policies in the Occupied West Bank, [illegible]

[illegible] مجالات مختلفة علمية دولية. ومن الأبحاث التي قام بها المؤلف، والتي تعالج العلاقة بالمعارف الإسلامية ما يلي:

1- "Religious and Cultural Values in an Islamic Economy. Konrad Adenauer Ivest.

2- "Financial Management in Islam". University of Bradford, U[illegible] 1993, Joint paper.

3- "Business and Accounting Ethics in islam. University of Illinois, 1993 (Joint Article).

4- "Perspectives on the Role of Marketing in Islamic Banking, JOU[illegible]L OF INTERNATIONAL CONSUMER MARKETING. 1990. Pp. 29-47. (Joint Article)

5- "Accounting Information Systems for Banks wi[illegible]t Interest (Islamic Banks)". In the Recent Accounting and Economic Developments in the Middle East. Universi[illegible] U.S.A. 1985 (Joint Artice).

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤل[illegible]
البنك الإسلامي العربي في [illegible]

Digitized by Birzeit University Library